تجربة دول الخليج العربي

في

التنـــوع الإقتصــــادي

في ظل وفرة الثروة النفطية



الدكتـور

نوري محمد عبيد كصب الجبوري

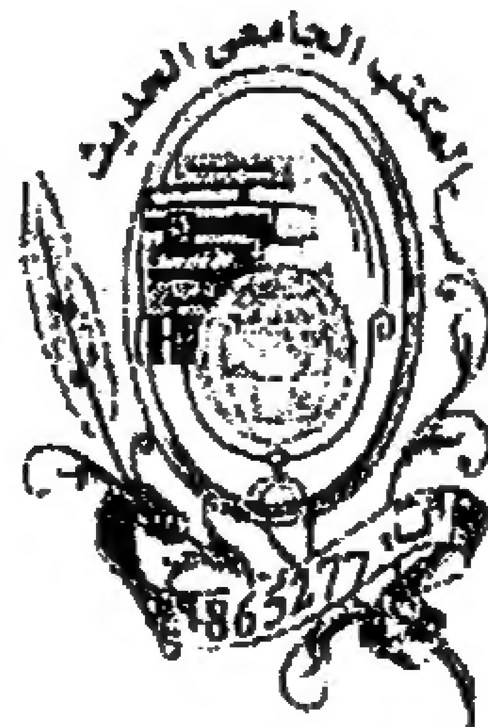


تجربة دول الخليج العربي
في التنوع الاقتصادي

تجربة دول الخليج العربي
في التنوع الاقتصادي
في ظل وفرة الثروة النفطية

دكتور
نوري محمد عبيد كصب الجبوري
دكتوراة في إقتصاديات الطاقة
جامعة لاهاي الدولية

2015



دار الكتب والوثائق القومية	
عنوان المصنف	تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية
اسم المؤلف	نوري محمد عبيد كحسب الجبوري
اسم الناشر	المكتب الجامعي الحديث.
رقم الايداع	2014/10361
الترقيم الدولي	978-977-438-454-2
تاريخ الطبعة	الأولى أغسطس 2014.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

((رَبُّكُمْ أعلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِن تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ
لِلأَوَّابِينَ غَفُوراً{25} وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ
وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً{26} إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ
الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً{27} وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاء رَحْمَةٍ مِّن
رَّبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُل لَّهُمْ قَوْلاً مَّيْسُوراً{28} وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً
إِلَى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَّحْسُوراً))

صدق الله العظيم

سورة الإسراء الآيات من 24 إلى 29

الإهداء

إلى من طالبنا بالعلم

وجعله فريضة على كل إنسان الى نور البشرية

سيدنا محمد (ﷺ)

الى البيت الكبير ... والحضن الوفير ... الى من اعطاني الكثير

بلدي العراق

إلى الراحلين اللذين عانا وسهرا الليالي من اجلي..

قرة عيني والديَ (رحمهما الله)

الى إخواني واخواتي

سندي في حياتي

الى زوجتي

من جعلها الله لي سكنا وجعل بيننا مودة ورحمة

إلى ثمرة حياتي ابنائي

رضوان ونور الدين و يمان

إلى بناتـي

زهرات حياتي

الى كل من كان سندا وخير عون لي وتحمل معي عناء سنوات الدراسة من اهلي وأصدقائي وزملائي في الدراسة..... اهدي ثمرة جهدي المتواضع وعهد حياة لا ينقطع ...

الدارس

شكر وتقدير

قال الله تعالى : ((لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ)) صدق الله العظيم..

أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه في إنجاز هذا العمل.

يسعدني أن أبدأ بتوجيه الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سامي السيد فتحي رئيس قسم الاقتصاد في جامعة القاهرة لتفضله بالإشراف على أطروحتي إذ كانَ له عظيم الأثر في انجازها، فبورك على سمو أخلاقه، فقد فتح لي الكَوى والأبواب، وذلل لي الصعاب، إذ نصحني بتوسيع البحث في ظاهرتي المرض الهولندي ولعنة الموارد التي أصابت الدول النفطية، فشرعت أن أتخذ من دراسته تخصصا ومن الكتابة فيه أطروحة ثمرها لسيادته وما يعيبها فلا يصبن غيري، اللهم فأشهد، فجزاك الله عني خير الجزاء .وسجل عظيم شكري وعرفاني الجميل إلى أستاذ الأجيال الأستاذ الدكتور الفاضل عبد الهادي عبد القادر سو يفي رئيس قسم الاقتصاد في المعهد لتفضل سيادته بالموافقة على رئاسة جلسة المناقشة والحكم على الأطروحة لكل قوم هاد، ولكل عِلم عالما مقتدر جاد، حيث هديتني إلى عنوان الأطروحة، وفي اقتصادات دول الخليج شخصت الداء، ومن تجربة النرويج أعطيت الدواء، وإني علي يقين تام بأن ما ستبديه من ملاحظات قيمه ستثري معلومات الباحث وتزيد من رصانة هذه الأطروحة فجزاك الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

وكما أتوجه بأسمى آيات الشكر إلى أستاذي الأستاذ الدكتور فرج عبد الفتاح فرج أستاذ الاقتصاد في معهد البحوث والدراسات الأفريقية في جامعة القاهرة ,ذلك لتفضل سيادته بالموافقة على المناقشة والحكم على الأطروحة، ففي مساهمته إضافة علمية تثري الأطروحة وتصقل الباحث فجزاه الله خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور أحمد يوسف مدير معهد البحوث و الدراسات العربية, فلقد شملنا برعاية الأخ الأكبر ولم يبخل علينا بوقته رغم كثرة أعماله فجزاه الله عنا خير الجزاء وأمد في عمره وأنعم عليه بالصحة والعافية.

وبعد كل هذا أشيد بفضل صديقي وزميل دراستي وأستاذي الدكتور عبدالله فاضل الحيالي مدير مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل/وكالة ، إذ كان له فضل كبير في انجاز الأطروحة حيث إعطاني الكثير من وقته وجهده في قراءة ومناقشة كل فقراها، فمن استقبل وجوه الآراء عرف موقع الأخطاء، أمد الله في عمره.

وشكري لوطني الثاني مصر العروبة, نيلها خالد يشرب منه القادمون، والى أهرامها قاصدون، ومن علمها حاصدون، شعبها صامد، السادس من أكتوبر لها شاهد، تحية لها أم الدنيا.

واخيرا فإنني أتمنى أن يكون في هذا الكتاب من المزايا أكثر مما بهي من العيوب، وأن يكون لَبنة في صرح شامخ للعلم الاقتصاد

ومن الله التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الباحث

المقدمة

تقدم الثروة النفطية للدول المصدرة للنفط وسائل مهمة لا نظير لها لمواجهة التحديات الناجمة عن وفرة الموارد الطبيعية، منها اختلال هياكل الإنتاج، وانخفاض النمو الاقتصادي ،وتذبذب الاستثمارات.

تؤكد بعض الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية تعاني من، المرض الهولندي، لعنة الموارد وحالة عدم اليقين، و قد قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات لهذه التحديات، وتنقسم هذه التفسيرات إلى اقتصادية ومؤسسية.

فالتفسيرات الاقتصادية تشير إلى أن الفوائض الضخمة في ميزان المدفوعات، سترفع سعر صرف العملة المحلية، مما يزيد من تكلفة الانتاج المحلي، وبالتالي يهدد تنافسية السلع والخدمات وانخفاض صادراتها، فضلاً عن ذلك أثر حركة الموارد والإنفاق وأثر الخسائر غير المباشرة مما يؤدي الى انخفاض النشاط الاقتصادي ودرجة تنوعه.

بينما ترى بعض الدراسات الاقتصادية أن هذه التحديات لا تصيب كل الدول التي تتمتع بوفرة الموارد، مستدلين على ذلك بتجربتي استراليا والنرويج ،إذ تتمتع كل منهما باقتصاد أكثر تنوعا، ومعدلات نمو مرتفعة بالرغم من وفرة الموارد الطبيعية، و يرى البعض الآخر أن دولا لا تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية مع أنها تتمتع بنشاط اقتصادي أكثر تنوعا مثالهم على ذلك سنغافورة واليابان.

أما التفسير المؤسسي يعزي ذلك إلى انخفاض درجة كفاءة المؤسسات القائمة. بحجة أن المؤسسات التي تتمتع بالكفاءة لها القدرة على توجيه الموارد المالية إلى القطاع القائد لعملية التنوع الاقتصادي.

وتعد دول الخليج العربي من الدول التي تتمتع بحجم هائل من الاحتياطي النفطي، وتزايد في حجم إنتاجه وإيرادات تصديره منذ السبعينيات من القرن الماضي، أي هناك حجم هائل من الإيرادات المالية، من الطبيعي أن تسعى دول الخليج العربي إلى تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد المحلي استخداما أمثل.

لقد أصبحت المؤسسات الخليجية أمام مهمة بالغة الاهمية، وهي كيفية تحقيق الإنتاج الأمثل والتسويق الأمثل لمنتجاتها النفطية، وكيفية استخدام الإيرادات النفطية المتزايدة غير المسبوقة بطريقة تمكنها من التغلب على التحديات الناجمة من وفرة الموارد (المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين) وتمكنها من إرساء أسس سليمة لاقتصادات تتمتع بصلابة في مواجهة التقلبات التي تطرأ على أسواق النفط، وتمكنها من امتلاك مقومات التنوع الاقتصادي وتؤمن موارد مالية مستمرة ومستقرة بعد زوال النفط.

و السؤال الذي يساق هنا ماذا ستفعل الأجيال القادمة في دول الخليج العربي بعد نفاد الموارد النفطية؟ أين سيعملون؟ وماذا سينتجون؟ ومن أين لهم الموارد المالية التي ينعمون بها اليوم؟ .

وللإجابة عن هذا السؤال لابد من استخدام الإيرادات النفطية في تنويع الاقتصاد المحلي من خلال تثميرها في الخارج، أو في الداخل، أو كليهما معا، أو تثميرها في قطاعات إنتاجية لها القدرة على تنويع الصادرات، وتحقيق اقتصاد متنوع له قدرة التغلب على التحديات الاقتصادية منها ،الموارد الناضبة، والمرض الهولندي، ولعنة الموارد، وحالة عدم اليقين، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة.

اهمية الدراسة:

هناك عدة اعتبارات لأهمية الدراسة:

1- يحتل النفط الخليجي مركزا مرموقا في صناعة النفط العالمية، ويحتل أهمية إستراتيجية واقتصادية للبلدان المستوردة والمستهلكة له.

2- يشكل النفط الخليجي العنصر الاستراتيجي والأساسي لعملية التنمية والتنوع الاقتصادي في دول الخليج العربي.

3- تظهر أهمية الدراسة من خلال تحليل أثر استخدام الإيرادات النفطية في تنمية القطاعات الاقتصادية في دول الخليج العربي.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة فيما يأتي:

إن الدول النفطية قد أهملت النظر إلى مدى وجود بناء إنتاجي وطاقة ذاتية ورفع القدرة التكنولوجية.

وبذلك أصبحت مشكلة، التنمية في اقتصادات الدول النفطية أكثر تعقيداً بعد ارتفاع أسعار النفط وتزايد عائداته النفطية، فأخذت حكومات هذه الدول الاهتمام بعملية توزيع هذه العائدات بين أفراد الجيل الحالي وسمي هذا النمط من التنمية (تنمية الضياع). مما أدى إلى تفاقم التحديات الاقتصادية (المرض الهولندي، لعنة الموارد، عدم اليقين) الناجمة عن سوء استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد المحلي، وللتغلب على هذه التحديات لابد من استخدام الإيرادات النفطية استخداماً أمثل، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- كيف يمكن استخدام الإيرادات النفطية في زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية والخدمات الإنتاجية، إذ يؤديان إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن ويمكنان من التغلب على ظاهرة لعنة الموارد؟

2- كيف يمكن استخدام الإيرادات النفطية في رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ويحقق اقتصاداً أكثر تنوعاً خالياً من ظاهرة المرض الهولندي؟

3- كيف يمكن عزل الإيرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي من خلال ضبط الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي؛ للحد من ظاهرة أثر الإنفاق وحركة الموارد على النشاط الاقتصادي؟

4- كيف يمكن استخدام الإيرادات النفطية في القطاعات التي لها القدرة على خلق فرص عمل؟

5- كيف يمكن استخدام الإيرادات النفطية في القطاعات التى تتمتع عوائدها بالاستمرار، ولها القدرة للتغلب على حالة عدم اليقين المرتبطة بتقلبات أسعار النفط؟

هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في معرفة اثر استخدام الإيرادات النفطية على القطاعات الإنتاجية الخليجية، وكيف يمكن للمؤسسات الخليجية من تحسين أداء النشاط الاقتصادي، ورفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال ربط إنتاج النفط واستخدام ايراداته بعملية التنمية والتنوع الاقتصادي.

فرضية الدراسة:

1- إن ارتباط الاقتصاد الخليجي بالموارد النفطية، ينتج عنه تراجع كبير في مساهمة القطاعات الأخرى في النشاط الاقتصادي، وهذا يدعم فرضية تعرض الاقتصاد الخليجي للمرض الهولندي.

2- إن وفرة الموارد النفطية تؤدي إلى انخفاض في نمو النشاط الاقتصادي وهذا يدعم فرضية تعرض الاقتصاد الخليجي للعنة الموارد.

3- إن التقلبات الكبيرة في أسعار النفط وإيرادات تصديره تنعكس على حجم الإنفاق وهذا يدعم فرضية تعرض الاقتصاد الخليجي لحالة عدم اليقين المرتبطة بتذبذب أسعار النفط.

منهج الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، للبيانات والإحصاءات المتوافرة خلال مدة الدراسة وتحليلها ، للوصول عن طريقها إلى واقع الاقتصاد الخليجي.

محتويات الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على ثلاثة أبواب ثم استنتاجات وتوصيات:

الباب الأول يتضمن التفسير النظري والتطبيقي للعلاقة بين الايرادات النفطية والتنوع الاقتصادي ويشتمل على فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي :

فالفصل النظري تضمن عرض الأدبيات الاقتصادية الحديثة، التي تبين علاقة الارتباط السلبي بين وفرة الموارد النفطية ومؤشرات التنوع الاقتصادي، لذا تطرق الفصل إلى أهمية

التنوع الاقتصادي وما هي مؤشراته والسياسات التي تحقق هذا التنوع ومن ثم تطرق إلى التحديات الناجمة عن وفرة الموارد، منها لعنة الموارد ،والمرض الهولندي، وحالة عدم اليقين، وأساليب تجنب هذه التحديات، وأخيرا تفسر العلاقة بين الإيرادات النفطية وباقي القطعات الإنتاجية.

اما الفصل التطبيقي اتخذ من تجربة النرويج في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الموارد الطبيعية نموذجا، إذ تضمن هذا الفصل أولا: تجربة النرويج في رفع القدرات المؤسسية القائمة ، وتطوير الصناعة النفطية، وثانياً: تجربة النرويج في استخدام الإيرادات النفطية، وأخيرا تم تقويم تجربة النرويج في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الإيرادات النفطية.

اما الباب الثاني فيحلل تجربة دول الخليج العربي في استخدام الإيرادات النفطية، يحتوي على ثلاثة فصول:

تناول الفصل الاول دور المؤسسات الخليجية في تطوير الصناعة النفطية ويتطرق إلى تطور عقود استخراج النفط وتطور الاحتياطي النفطي وحجم إنتاجه لدول الخليج العربي منذ السبعينات في القرن الماضي والعوامل المؤثرة فيهما.

اما الفصل الثاني فقد حلل تطور الإيرادات النفطية الخليجية والعوامل المؤثرة فيها، وأهميتها في اقتصادات دول الخليج العربي.

اما الفصل الثالث : متضمنا دراسة تحليلية لتجربة دول الخليج في استخدام الايرادات النفطية في الاستثمار الداخلي والخارجي، واستخدامها في صناديق الاستثمار، فضلا عن استخدامها في تغطية الواردات الخليجية

واخيرا الباب الثالث: يتضمن تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل استخدام الإيرادات النفطية بين الواقع والمستهدف ،وينقسم الباب إلى فصلين:

تناول الفصل الاول: تحليل واقع مؤشرات التنوع الاقتصادي منها التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتغير في الهيكل الإنتاجي، وهيكل العمالة وتوزيعها القطاعي، والتغير في هيكل الصادرات والإيرادات العامة لدول الخليج، وأخيرا تقويم التجربة من خلال

مقارنتها مع دول تتمتع بوفرة الموارد مثل النرويج وأخرى لا تتمتع بوفرة الموارد مثل سنغافورة.

اما الفصل الثاني: فيتضمن الاتجاهات الحديثة لتوظيف الإيرادات النفطية في تنويع هياكل الإنتاج، من خلال توظيفها في قطاع الصناعة التحويلية والخدمات الإنتاجية، ورفع القدرة التكنولوجية، وتعد هذه القطاعات من القطاعات التي لها القدرة على الترابط الأمامي والخلفي مع القطاعات الأخرى، ورفع معدل النمو الاقتصادي، وانتظام في تدفق الموارد المالية، عبر الزمن، كل ذلك يمكنها من التغلب على المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وحالة عدم اليقين، على الترتيب.

الباب الأول

الإيرادات النفطية والتنوع الاقتصادي
بين النظرية والتطبيق
(النرويج نموذجا)

الباب الأول
الإيرادات النفطية والتنوع الاقتصادي
بين النظرية والتطبيق (النرويج نموذجا)

لقد بدأ اهتمام الاقتصاديين بقضايا اختلال هياكل الإنتاج وتنوعها في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وازداد الاهتمام في السبعينيات بعد ملاحظة أن دول تتمتع بوفرة الموارد،وميزة نسبية قوية جداً في تصديرها، ولكنها تتصف باقتصاد أقل تنوعاً، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، بمعنى أن الوفرة في الموارد الطبيعية قيدت فرص تحقيق التنوع الاقتصادي في هذه البلدان، غير أنه من المفروض أن يحدث نظرياً عكس ذلك وتؤدي الإيرادات النفطية المتزايدة إلى دعم عملية التنوع الاقتصادي، أسوة ببعض الدول التي تتمتع بوفرة الموارد النفطية على غرار النرويج،إذ حولت نقمة الموارد الطبيعية إلى نعمة، لذا تم تقسيم الباب إلى فصلين: فصل نظري، وفصل تطبيقي لتجربة النرويج النموذجية.

فالفصل النظري تناول تحليل العلاقة بين الموارد النفطية والهيكل الاقتصادي (مدخل نظري) وتضمن هذا الفصل أهمية التنوع الاقتصادي وطرائق قياسية،ولماذا تسعى الدول عامة والنفطية خاصة الى تحقق التنوع الاقتصادي ؟وما السياسات التي تمكن من تحقيقه؟ وما مؤشرات التنوع الاقتصادي؟ وتطرقنا في هذا الفصل إلى أهم النظريات التي قدمت تفسيراً للارتباط بين وفرة الموارد ومتطلبات التنوع الاقتصادي، وتضم تفسيرات اقتصادية تشمل كل من لعنة الموارد، والمرض الهولندي، وعدم اليقين، وما هي السياسات التي تمكن من تجنب هذه التحديات، فضلا عن تفسيرات ترتبط بالعوامل المؤسسية والسياسية، وأخيرا تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية وبين تطور القطاعات الاقتصادية.

أما الفصل الثاني (التطبيقي): فقد استعرضنا فيه تجربة النرويج في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الموارد الطبيعية، وكيف استطاعت أن تتغلب على هذه التحديات بالتدرج من خلال ربط إنتاج النفط وإيرادات تصديره بمتطلبات التنوع الاقتصادي، وانتهت بعزل هذه الإيرادات عن الاقتصاد المحلي من خلال إنشاء صندوق النفط.

الفصل الأول

تحليل العلاقة بين الموارد النفطية والهيكل الاقتصادي

(مدخل نظري)

لقد ازداد النقاش النظري بين الاقتصاديين حدة بعد ملاحظة أن بلداننا تتمتع بميزة نسبية قوية جدا في تصدير الموارد الطبيعية، ولكنها تتصف باقتصاد نامي، وانخفاض مستوى الدخل والنمو الاقتصادي، واقتصاد اقل تنوع, بينما لا تتمتع دول أخرى بميزة نسبية في تصدير هذه الموارد، ولكنها تتميز باقتصاد متقدم وارتفاع مستوى الدخل، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، واقتصاد أكثر تنوع, وتشير عدد من الأدبيات الاقتصادية إلى أن المشكلة الحقيقية في هذه الدول ليست في وفرة الموارد في حد ذاتها، بل تكمن في فشل مؤسسات هذه الدول في إدارة هذه الموارد بكفاءة, مما أدى إلى انخفاض درجة التنوع الاقتصادي فيها.

لقد أصبح التنوع الاقتصادي هدف الدول التي تتمتع بوفرة الموارد، ومن ثم هدف الباحثين، وأصبح من الضروري النظر من خلال عدسة وفرة الموارد رؤية خيوط الترابط مع القطاعات الأخرى، وكيف استطاع عدد من الدول التغلب على نقمة الموارد, والعدد الآخر وقع في مستنقع المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين, ولم تتمكن من ضبط الإنتاج النفطي وتحاشي المعدلات الزائدة من الإنتاج التي تؤدي إلى استنفاد الثروة النفطية القابلة للنضوب,ولم تستطع ربط استخدام الإيرادات النفطية بالتنوع الاقتصادي. لذا يتناول الفصل ما يأتي.

المبحث الأول: أهمية التنوع الاقتصادي وسياسات تحقيقه.

المبحث الثاني: العلاقة بين الموارد الطبيعية ومتطلبات التنوع الاقتصادي.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية وبين تطور القطاعات الاقتصادية.

المبحث الأول
أهمية التنوع الاقتصادي وسياسة تحقيقه

من الضروري قبل تفسير وتحليل العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والتنوع الاقتصادي والتحديات الناتجة عن استخدام الإيرادات النفطية، وكيفية التخلص منها لابد من تحليل العلاقة بين النمو والتنمية والتنوع الاقتصادي، ولماذا تهدف الدول إلى التنوع الاقتصادي؟ وما هي السياسات الفعالة لتحقيق التنوع ؟وما مؤشراته؟.

أولا: مفهوم التنوع الاقتصادي واهميته للدول النفطية:

1 – العلاقة بين النمو والتنمية والتنوع الاقتصادي:

بدأ الجدل يدور بين الاقتصاديين في فلك الناتج المحلي الإجمالي وإن سعوا لتجاوزه بعض الشيء عن طريق أخذ التغيرات التي تطرأ على الهيكل الاقتصادي في الحسبان, فمحاولة الاقتصادي السوفيتي كوسوف في عام 1979م, ونقطة البدء فيها، هي أن الاقتصاد قد يحقق نموا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك قد لا ينطوي على تنمية حقيقية طالما أنه لم يصطحب بتغير محسوس في هيكل الاقتصاد الوطني.

والفكرة التي انطلق منها كوسوف هي اتخاذ التغيير الهيكلي في الاقتصاد معيارا للتمييز بين النمو والتنمية. والتغير الهيكلي المقصود تبعا لكوسوف هو التغير في مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لصالح ما يمكن عده قطاعات دينامية ذات مفعول قوي في تأمين التطور الذاتي للاقتصاد الوطني على المدى الطويل.[1]

ويعرف سيمون كوزنتس النمو: على انه الزيادة المستدامة في متوسط إنتاج الفرد أو العامل, ويعني وجود اتجاه مستمر غير متأرجح للنمو، ويحفز إنتاجية الفرد عبر مدة طويلة من الزمن[2]. **اما التنمية فهي:** عملية تغيير شامل تتضمن تغيرات هيكلية في مدخلات ومخرجات الاقتصاد،كما أن التغيير الهيكلي يعد عنصرا أساسيا في هذه العملية[3].

(1) إبراهيم العيسوي,التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراهادار الشروق القاهرة،2003 ص110

(2) Simon Smith Kyznets modern economic growth: restructure and spread studies in comparative economics 7,new haven CT Yale University, press 1966 P,1

(3) سمير حنا بهنام، التغيرات الهيكلية في اقتصادات دول نامية مختارة للفترة (1967-1988) رسالة ماجستير، جامعة الموصل،1991،ص3ص4

والتنمية مفهوم أكثر اتساعا من مفهوم النمو، وهي مفهوم مركب، وهي عملية وليست حالة, كما أنها آلية إلى جانب كونها إدارة ووسيلة تحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية(1).

للتنمية مؤشرات متداخلة ومتكاملة منها أربعة: النمو الاقتصادي، والتحولات الهيكلية التي تطال كافة أوجه التخلف،وتحسن مطرد لنوعية الحياة المعنوية والمادية لأفراد المجتمع, وتكريس نسق اجتماعي يهد ف إلى توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة (التنمية المستدامة).(2) أما التقدم فهو الخطوة إلى الأمام والتطور إلى الأفضل والوفرة والاستكثار بعد القلة، فهو يعبر عن اتجاه إنساني حضاري يشمل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وغيره، لذلك تسمى الدول المتحضرة في العالم اليوم الدول المتقدمة(3).

يلاحظ أن الدول النفطية قد أهملت النظر إلى مدى وجود بناء إنتاجي وطاقة ذاتية ورفع القدرة التكنولوجية. وبذلك أصبحت مشكلة، التنمية في اقتصادات الدول النفطية أكثر تعقيداً بعد ارتفاع أسعار النفط وتزايد عائداته النفطية، فأخذت حكومات هذه الدول الاهتمام بعملية توزيع هذه العائدات بين أفراد الجيل الحالي وسمي هذا النمط من التنمية (تنمية الضياع)(4).

كما بينت التجربة أن الطفرات النفطية يمكن أن تكون نقمة أو نعمة على اقتصاد الدول المنتجة للنفط،إذ يعتمد ذلك على مدى كفاءة استخدام هذه العائدات، وتشير التجارب خلال العقود الماضية إلى أن الدول النفطية اعتمدت اعتماداً مطلقاً على العائدات النفطية في حل كافة التحديات التي تواجهها هذه الدول، سواء أكانت الاقتصادية أم

(1) مصطفى كمال زيدان مدكور، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه،معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2010ص 152

(2) علي خليفة الكواري، مجتمعات على مفترق طرق: تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية،هموم اقتصادية عربية, التنمية, التكامل, النفط،العولمة, دراسات في تكريم يوسف الصائغ, مركز دراسات الوحدة العربية بيروت,عام 2005 ص 147

(3) سامي السيد فتحي، الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، دار الثقافة العربية، 2005،ص،ص419-420

(4) علي خليفه الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات،ط1 الكويت، 1985، ص154 ص 157.

السياسية أم الاجتماعية.وتشير تجارب التنمية في الدول النفطية، ومنها منطقة الخليج العربي الى هبوط متوسط الدخل بدلا من زيادته خلال المدة من(1982–1998) م من 10,5الف دولار الى6 آلاف دولار.[1]

وبذلك قد فشلت هذه التجارب في خلق نواة لاقتصاد وطني قادر على الصمود واستمرار النمو في المدى الطويل، وانغمست في سياسات استثمارية غير كفؤه، أدت إلى إغراق معظم الطاقات الإنتاجية المتاحة وانحرافها عن القطاعات المنتجة.[2] كان الشعور قد بدأ يتزايد بأن خطأ جوهريا قد صاحب تجارب التنمية في بعض الدول النامية، وتشير بعض الدراسات الى أن انخفاض مستويات التنمية يعود إلى استبعاد كامل من كتابات التنمية أي أفكار عن أساليب واستراتيجيات التغير الجذري لهياكل الإنتاج.

ومن هنا بدأت تستأثر مسألة التغييرات الهيكلية اهتمام واسع علـــى نطـــاق الفكـــر الاقتصادي وقنوات التطبيق باختلاف مستوياها، لقد تزايد اهتمام الاقتصـــاديين بقضـــايا اختلال هياكل الإنتاج وتنوعها خلال بداية النصف الثاني من القرن العشرين، في محاولـــه مستمرة لتوصيف ظاهرة الاختلال،وتحليل أسبابها وخصائصها في الدول الناميـــة عامـــة، والنفطية خاصة،وذلك بهدف تحديد العقبات الرئيسة أمام تلك الاقتصادات، حتى تستطيع التخلص من تلك الاختلالات عن طريق إحداث تغيرات هيكلية واسعة[3].

2- مفهوم التنوع الاقتصادي :

يمكننا إصدار حكم موضوعي عن الهيكل الاقتصادي لأي دولة ما, عندما تتوفر بيانات عن التوزيع النسبي لذلك الهيكل.[4] فتوفر بيانات عن التوزيع النسبي للإنتاج على القطاعات الاقتصادية في دول معينة، يمكن من استخدام معايير ومقاييس معينة لإعطاء صورة واضحة عن الهيكل الإنتاجي السائد في تلك الدولة، وهل هو هيكل سليم متنوع او هيكل مشوه مختل؟ او هيكل إنتاجي صناعي؟ او زراعي؟.

(1) جاسم خالد السعدون وآخرون, تقويم تجارب التنمية في دول الخليج العربية،منتدى التنمية،دبي، 1995، ص2
(2) على خليفة الكواري، هموم النفط والتنمية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 173.
(3) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الإستراتيجيات –التمويل – المشكلات،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، صـــ9
(4) عمرو يحي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، بيروت، دار النهضة العربية، 1972، صـــــ54

وتشير بيانات المقارنة الدولية الى أن الهيكل الإنتاجي في الدول النامية عامة والنفطية خاصة يتميز بكونه هيكلاً مختلاً،لذا أصبحت مسألة تحديد أسباب وخصائص هذا الاختلال الاقتصادي لابد منها من اجل إعادة بناء هيكلها عن طريق إحداث تغييرات هيكلية كبيرة في اقتصادها القومي. فالتغلغل المدرسة الهيكلية في جميع العلوم فقد نجد مفهوم الهيكل متشعبا ومتنوعا بقدر تعدد هذه العلوم،فمنها، الهيكل الجغرافي، والهيكل السياسي، والهيكل الاقتصادي...الخ.[1]

وتشير بعض الدراسات الى أن الهيكل الاقتصادي يمثل علاقة ثابتة نسبيا في نظام اقتصادي معين، ويعرف فرانسو برو (francois – perroux) الهيكل الاقتصادي على انه عبارة عن النسب والعلاقات التي تميز هيكلاً اقتصادياً قائماً بمكان ما،معنية في تخصيص الموارد وتطويرها بشكل يميزها عن غيرها[2]، ويتكون هيكل الاقتصاد القومي من هياكل فرعية، هيكل قوى العاملة، وهيكل التجارة، وهيكل الصادرات، وهيكل الاستثمار، وهيكل الإنتاج ويمكن القول إن التكيف الهيكلي هو تلك العملية التي تقوم خلالها الدول النامية بتطبيق سياسات معينة لتعديل هيكلها الاقتصادي.[3]

3ـ العلاقة بين التثبيت الهيكلي والتنوع الهيكلي :

عادة ما يكون التمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مشروط بتطبيق سياسات معينه وتتضمن سياسات التكيف الهيكلي مكونين: الاول هو سياسات التثبيت أو تحقيق الاستقرار (stabilization)، أما الثاني هو سياسات التكييف الاقتصادي، والتكيف مصطلح مأخوذ عن الكلمة الانكليزية (Adjustment) تعني التغيير أو التعديل[4]، ويشير هيلانير(Helleiner) الى أن التغير الهيكلي (Structural Change) مرتبط بالتنمية، والتعديل الهيكلي (Adgustmen t Structural) يشمل مجموعة من السياسات الموجهة

(1) رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، صـــ123.

(2) Chenery, H.P, structural change and development policy world bank research publication, Washington 1979 pro.

(3) جوده عبد الخالق، سياسات التكيف الهيكلي، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، طـ1، 2007، صـــ203.

(4) إبراهيم أديب إبراهيم برامج التكييف الهيكلي واثرها على التنمية لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل،،2004،ص7,

الى اصلاح جانب العرض[1]. وتشير دراسات اخرى الى ان سياسات التثبيت تركز على جانب الطلب أما سياسات التغيير تركز على جانب العرض[2].

سياسات جانب الطلب: Demand Side Policises

تركز سياسات التثبيت الهيكلي علي تقييد الطلب،وتشمل مزيجاً من إجراءات تقليل الإنفاق وتحويل الإنفاق: وهي سياسات اقتصادية كليه للتقشف، وتستخدم هذه السياسات لتغيير الطلب الكلي سواء على السلع والخدمات المحلية أو المستوردة، بهدف تخفيض العجز في الموازنة،وتحسين ميزان المدفوعات، وتخفيض معدل التضخم من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية،فالسياسات المالية: تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات الحكومية، أما النقدية: تحديد سعر العملة ورفع سعر الفائدة،وترتبط بالمدى القصير، وأغلب الأحيان مدعومة من صندوق النقد الدولي، وتهدف هذه السياسات إلى إعادة الاقتصاد إلى مساره التوازني السابق للاختلال باعتباره طارئ وقابل للانعكاس.

سياسات جانب العرض: Supply Side Policises

تركز سياسات التعديل الهيكلي على سياسات العرض وتهدف من ذلك إلى تغيير الوضع التوازني أو تشكيله التوازن في هيكل الاقتصاد، وزيادة تيار الناتج الإجمالي المحلي، من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد، و يتطلب ذلك تعديل سعر الصرف، وتحرير التجارة وتحرير سعر المنتوجات، وتحرير سوق العمل، وتطبيق سياسات الخصخصة.

وبصفه عامه يمكن القول بأن الهيكل الإنتاجي لدولة ما يعني كيفية تكوين اقتصاد هذه الدولة، أي أنشطة قطاعات الإنتاج، والأهمية النسبية لكل منهما، وطريقة الارتباط بينهما، ونسبة استيعاب كل منهما للقوى العاملة[3] وبناءا على ما سبق يمكن القول أن عملية والتنوع الاقتصادي تتطلب تغييرا (نوعيا وكميا) أي تحولا هيكليا (Structural

(1) المصدر الطاهرة السيد محمد حمية، سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق او من خارجه عرض للدراسات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،ط1،2002،ص14

(2) نبيه احمد سلامة، برامج الاصلاح الاقتصادي واثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن، رسال دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص112

(3) عبد الهادي عبد القادر سو يفي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي،، معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, 2009، ص139

(transformation) أو تغييرا هيكليا (Change Structural) ينقل مركز الثقل من قطاع إلى قطاع آخر للقطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي[1].

والجدير بالتأكيد أن الهيكل الإنتاجي لأي دولة ليس جامدا، وأنه يتغير تبعا للنمو،وتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة, وفي ظل عدم النمو السريع يكون هذا التنوع منخفضاً وبطيئا, ومن هنا يأتي القول: بأن تحقيق معدل سريع للنمو الاقتصادي هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية، وفي الدول التي تتمتع بوفرة الموارد, لابد من إحداث تغيير كبير في هيكلها الإنتاجي. لذا يعد التنوع الإنتاجي عنصرا أساسيا من عناصر عملية التنمية الاقتصادية, والتنوع الإنتاجي يعني: تحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد أولي إلى اقتصاد متنوع، ويكون للقطاعات الإنتاجية المختلفة، وخاصة الصناعات الحديثة والخدمات الإنتاجية منه أوزان نسبية متناسبة ومتوازنة [2] والسؤال الذي يساق هنا هو لماذا التنوع الإنتاجي؟ والإجابة عن هذا السؤال لابد من دراسة أهمية وسياسات التنوع وطرائق قياسه.

4- لماذا التنوع الإنتاجي في الدول النفطية وما اهميته؟

إن البلدان التي تتمتع بميزة نسبية للمورد الطبيعي تسعى إلى تحقيق التنوع الإنتاجي عن طريق استخدام الإيرادات الناتجة عن تصدير هذه السلعة في الاستثمار الداخلي، أو في الخارجي،أو في كليهما معا، وتهدف من ذلك خلق اقتصاد متنوع،يكون أداؤه أفضل على المدى البعيد، بحجة:

أ- أن الميزة النسبية للمورد الطبيعي تفتح الطريق أمام القطاعات الأخرى للانخراط في دينامية تصنع التعلم عن طريق العمل, وبخاصة تلك التي تستخدم المعارف ذات الصلة وكل ذلك يؤدي إلى رفع الإنتاجية والدخل، ودعم هذا الاتجاه كلا من هيس عام 2008[3] ومالوني عام2007 [4].

(1) توفيق حسين شريف، اثر الصادرات في التغييرات الهيكلية في بلدان نامية مختارة مع اشارة إلى العراق، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 1988ص18

(2) عبد الهادي عبد القادر سويفي, المرجع السابق، 2009،ص140

(3) Heiko – Hess – Export Diversification and Growth working paper no. 21 World Bank. Washington Dc of the Middle East and North Africa competitiveness, 2008, p21.

(4) Lederman Maloney: natural Resources 2007 curse Nov. p11.

ب- لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول التركيز على الصناعة التحويلية أو التركيز على الصناعات الثانوية فقد يكون عدد من الدول لديها ميزة نسبية قوية في القطاعات الثانوية القائمة على الموارد بما فيها المعادن والغابات، ويشير سينوت ناش ودى لاتوري عام 2010[1] إلى أن التغير التقني في قطاع الصناعة التحويلية ليس بالضرورة أكبر من ذلك في القطاعات الأولية وان هذا الأخير قدم فرصا للتعلم بالممارسة، والبعض يقول: أن إنتاج السلع قائم على قدم وساق من حيث الإنتاج والروابط والآثارغير المباشرة لأنواع أخرى من الإنتاج

ج - أن الدراسات الحديثة لم تدعم الجدل القائم حول ارتفاع أسعار سلع المواد الأولية على المدى الطويل بالمقارنة مع أسعار السلع المصنعة.

د- تشير الدراسات إلى أن المهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته, وليس طبيعة المنتج المهيمن, فقد وجدت2009 Wacziary[2] IMPS 2003 أن بلدان في المرحلة الأولى من التنمية تهدف إلى رفع مستوى الدخل، وعند وصولها لمرحلة معينة من الدخل تميل إلى إعادة تركيز الإنتاج, وأن معظم الدول النامية هي في المرحلة الأولى.

هـ - أن عملية التنوع تساعد على تجنب انتقال الصدمات من القطاع النفطي إلى القطاعات الإنتاجية الأخرى كما يرى فان دير عام (2009)[3].

و- أن التنوع الاقتصادي يجنب الاعتماد على الاستثمار الخارجي وصناديق الأصول الخارجية الضخمة التي تعد موردا للعملة الأجنبية،والتي يمكن أن تنهار على المدى البعيد، أما الاستثمار الخارجي حتى إذا تنوعت فيه الحيازات في المجالات الصناعية فسوف يكون دائما موضوع ترحيب من جانب الدول المضيفة, وأن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية في الخارج تحد من السيادة الوطنية وفي حالات تجميد الأرصدة ومصادرتها وهذا ما حدث للعراق بعد عام 1990م وحاليا في عدد من دول الشرق الأوسط، لذا فالاستثمار الداخلي الذي يحقق التنوع الاقتصادي أصبح أكثر ضرورة وفاعلية من الاستثمار الخارجي.

(1) John Nash and Augusto de La Torre Latin Natural Resources in Emily Sinnot America.2010,P 16

(2) Imbs Jean and Romain Wacziary stages of Diversification Economic World Bank, Washington Dc Booms and Busts Beyond. Harnessing windfall 2009,p,6

(3) Van der Ploeg Frederick and Washington Dc booms and Busts Beyond. Harnessing windfall 2009

ز- أن التقدم في مجال الحفر والتكنولوجيا والتعدين يمكن من تطور الاستكشافات، ونرى في الأخير احتياطات عالية حيث أصبح استخراج النفط اليوم وتعظيم قيمته من خلال ربطه بالقطاعات الإنتاجية الأخرى أفضل من الاحتفاظ به في باطن الأرض.

ر- أن الاحتفاظ بالاحتياطي في باطن الأرض يعد أمرا محفوفا بالمخاطر الاقتصادية والسياسية فالاعتماد على سلعة قابلة للنفاد مثل النفط ومرتبطة بالتقدم التكنولوجي والسوق العالمي يعرض الاقتصاد إلى التذبذب وعدم الاستقرار، وقد يصبح عبئا اقتصاديا وسياسيا، وعلى سبيل المثال أن التقدم التكنولوجي في التكسير الهيدروليكي،الذي ضخم إمدادات الغاز في الولايات المتحدة وتطوير التكنولوجية النووية الآمنة والرخيصة فضلا عن تكنولوجيا البطاريات،وبالتالي يصبح النفط لا قيمة له أسوة بالفحم الحجري, أما المخاطر السياسية إذا ما فشلت الدول الصناعية في إيجاد بديل عن النفط فلا بد من العودة للسيطرة على الإمدادات النفطية حماية لاقتصادها، واليوم تعود بحجج جديدة باسم الديمقراطية،وحرية التجارة،والمؤسسات الدولية.

م- أن التنوع الاقتصادي يقوي سلسلة ترابط قطاع الموارد مع القطاعات الإنتاجية الأخرى, والدليل على ذلك استراليا وكندا اللتان تمتلكان موارد وفي الوقت نفسه تتمتعان باقتصاد قوي ذي إنتاجية عالية ناتج عن الترابط الأمامي والخلفي بين القطاعات الإنتاجية. وهكذا يجب البحث عن إيجاد سياسات فاعلة تحقق التنوع الاقتصادي في البلدان التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية.

ثانيا: سياسات التنوع الاقتصادي وطرائق قياسه:

1- سياسة التنوع الاقتصادي :

تواجه البلدان التي لها ميزه نسبية قوية جدا في مورد طبيعي معين عددا من التحديات, منها مشكلة أدارة الإيرادات المالية, وضعف روابط هذا القطاع مع القطاعات الأخرى, وتواضع هذا القطاع في خلق فرص عمل،وهناك أدلة تؤكد أن البلدان التي لديها وفرة في الموارد تجد صعوبة اكبر في التنوع الاقتصادي،وهناك جدل يدور بين الاقتصاديين حول كيفية استخدام الإيرادات الناجمة عن وفرة الموارد في طرائق تخفض تكاليف الإنتاج وخلق صناعات جديدة وفرص عمل, وما السياسات التي تمكن الدول النفطية من التحول من

اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متنوع يكون للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة قطاع الصناعات منه أوزان نسبيه متناسبة ومتوازنة،و بما أن التصنيع يشكل حجر الزاوية في عملية التنوع في الدول المتقدمة فلا بد من معرفة المسار التاريخي لدور التصنيع في اقتصادات تلك الدول،[1] وما السياسات المتبعة؟ فهناك وجهات نظر تختلف في نوع السياسات التي تركز العدد منها على استقرار الاقتصاد الكلي والانفتاح, وتلك التي تحبذ السياسات الكلاسيكية لحماية الصناعات الناشئة والترويج للصناعات الثقيلة.

أ-الراي الاول: الاتجاه التلقائي للنمو الصناعي:

يعتمد أصحاب هذا الرأي على قانون انجل الذي يتجه نحو التدرج الصناعي الذي يبدأ أولا بالسلع الاستهلاكية،ومن ثم السلع الاستهلاكية المعمرة،و السلع الوسيطة،وهذه كلها تدفع بقوى الطلب إلى إنشاء صناعات الاستثمار، وتنميتها بعيدا عن تدخل الدولة، وهو النمط الذي سلكته الدول المتقدمة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، السؤال هو هل أن دخول النفط ذاتها هي التي تشكل بنيان الطلب الاستهلاكي ؟آو أن الطلب سوف يتحول من النفط إلى السلع الصناعية ؟ ولم تتعرض دراسة لجدوى تطبيق قانون انجل على هذه البلاد التي ترتفع دخولها بمعدلات عالية.

وأكد روزنشتين –رودان على أهمية الدفعة القوية ورفض الأسلوب التدريجي في التنمية، فقد وضح أن الوفورات الخارجية الناتجة عن فكرة الدفعة القوية ترتكز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها إذا ما أريد للدول النامية تحقيق عمليات التنمية بها، هي تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة, تكامل دالة الطلب وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة, تكامل دالة الادخار وعدم قابلية جانب المدخرات للتجزئة[2].

ب- الرأي الثاني: التصنيع طبقا لخطة موضوعة:

إن هذا الرأي الذي يتبناه هوفمان هو يستهدف النمو الصناعي السريع، ويركز على الصناعات الأساسية وصناعات سلع الإنتاج، وهذا النمط اتبع في كل من الاتحاد السوفيتي والصين في القرن العشرين.

(1) عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق، 2009،ص 140

(2) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مرجع سابق،2010 ص 178

إن الرأي الأول تنقصه السرعة المنشودة كما ينطوي على ضياع كبير للموارد، إذ يجري التحول البنياني في هذه الحالة عن طريق عملية التجربة والخطأ،أما الرأي الثاني فهو أمر مستبعد للدول النامية، ويعود ذلك للعلاقات الاقتصادية الراهنة، ووجود عقبات في السوق الدولية تتعمدها الدول الكبرى،وتستخدم مختلف الضغوط الاقتصادية للحد من انتقال السلع الرأسمالية.

ومن هنا يثار سؤال ما هو النمط الملائم للدول النامية عامة والنفطية خاصة؟ هل هو نمط التصنيع عن طريق إحلال الواردات ؟، أو التصنيع من أجل التصدير؟، آو النمطان معا؟، وهل قطاع التصنيع هو الوحيد لإحداث التغيير الهيكلي لعملية التنوع الاقتصادي ومن ثم التنمية الشاملة ؟.

إن الدول النامية غير النفطية التي تعاني من قصور في النقد الأجنبي يمكن أن تتبع النمط الأول, لكن يعاب على هذا النمط أن هناك حدودا لما يمكن توفيره من عملة أجنبية, واطراد تضاؤل الوفرة مع اطراد تضاؤل التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية فضلا عن قيود الدول الصناعية.

أما النمط الثاني فهو أكثر تعقيدا نظرا للقيود على الصادرات والاستيرادات من قبل الدول الصناعية[1], فضلا عن ذلك ارتفاع التكاليف الصناعية بالرغم من انخفاض الأجور في الدول النامية، ويرجع ذلك لضيق السوق المحلية, وانخفاض إنتاجية العامل،كل ذلك يضعف قدرة السلع الصناعية على منافسة مثيلتها من الصناعات الأجنبية, وعلى الرغم من المعوقات تشير العديد من الدراسات إلى أن هناك علاقة قوية بين تبني إستراتيجية من اجل التصدير وبين والنمو الاقتصادي.

وهناك علاقة سببية محددة بين نمو الصادرات وبين تنمية القطاعات الصناعية، وبالتالي توسيع القاعدة الإنتاجية، وبالرجوع للعديد من التجارب الناجحة مثل دول جنوب شرق آسيا[2] تشير دراسات أخرى الى أن التكامل بين السياستين أوضح من التعارض فيما

(1) عبد الهادي عبد القادر سويفي، المرجع السابق، 2009،ص159.

(2) عبد المطلب عبد الحميد,المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين (مدخل لآليات تعامل القيادات الإدارية معها)، دار الجامعة, الإسكندرية,2008-2009ص289-ص295.

بينهما,فليس هناك صناعة تصديرية دون أن يكون لها أساس متين من السوق المحلية, أي وجود إستراتيجية متكاملة للتصنيع, تهدف إلى توفير إنتاج أفضل يتصف بالكفاءة من حيث الجودة والسعر لرفع قدرتها على المنافسة[1], فضلا عن ذلك لابد من مزج التكنولوجيا القديمة مع التكنولوجيا الحديثة (تهجين التكنولوجيا) فالصناعات الحديثة تنتج لغرض التصدير,بينما تقوم الصناعات التقليدية بخدمة الأسواق المحلية وإنتاج المدخلات اللازمة للصناعات الأخرى[2] وهذا يقتضي تحديد القطاع القائد لعملية التنوع الاقتصادي والاندماج مع الاقتصاد العالمي.

ج- إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن:

يوجد مذهبان أساسيان في إستراتيجية تنوع الاقتصاد وتنميته, هما النمو المتوازن والنمو غير المتوازن،فالأول يرى أن ضيق السوق يضعف حافز الاستثمار، ومن هنا يبحث عن برنامج استثماري يحفز ويوسع السوق،أي توجيه كمية من الاستثمار إلى جبهة عريضة من الصناعات المتكاملة يمثل كل منهما سوق للصناعات الأخرى. وتستمد فكرة النمو المتوازن للصناعات من فكرة قانون ساي للأسواق، وهو كل زيادة في الإنتاج إذا تم توزيعها وفقا لاهتمامات وحاجات أفراد المجتمع فإن هذا الإنتاج سوف يوجد الطلب وحاجات أفراد المجتمع فإن هذا الإنتاج سوف يخلق الطلب الخاص به[3].

أما المذهب الثاني النمو غير المتوازن الذي يقوده هرشمان حيث يرى أن تنفيذ إستراتيجية النمو المتوازن ستنتهي إلى إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية، أي وجود قطاع صناعي متقدم وآخر تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر[4].

ويرى هرشمان القيد ليس في حجم السوق إنما يتمثل في القدرة على اتخاذ القرار وبخاصة قرارات الاستثمار، ومن ثم يبحث عن الشروط الواجب توافرها لاتخاذ هذه القرارات بكفاءة عالية وتمثل سياساتها التركيز على قطاع معين في الاقتصاد القومي لخلق

(1) حازم البيلاوي, محنة الاقتصاد والاقتصاديين، دار الشروق, القاهرة، ؟ ص170.

(2) كينتشي أنو, التنمية الاقتصادية في اليابان, الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية, ترجمة خليل درويش ومنى البرادعي, دار الشروق القاهرة،ط2008,1 ص 95.

(3) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مرجع سابق،2010 ص 188.

(4) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مرجع سابق،2010 ص 191

سلسلة من الضغوط والاختناقات واختلال التوازن،والتي تؤدي بدورها إلى تقدم هذا القطاع وتجذب بدورها القطاعات الأخرى. ومن هنا تأتي فكرة القطاع القائد لعملية التنوع والتنمية الاقتصادية، ومن ثم دفع عملية التنمية إلى الأمام، وفي الوقت نفسه تصحح الاختلال وتخلق اختلال جديد في التوازن،وهو بدوره يولد قوى تصحيحية لتعديل هذا الاختلال، وبذلك يولد اختلالا جديدا في التوازن وهلم جرا، مما يتولد عن هذا الارتباط المتبادل تحقيق وفورات خارجية[1].

د- القطاع القائد لعملية التنوع الاقتصادي:

السؤال الذي يساق هنا هو كيفية تحديد القطاع القائد لعملية التنمية؟ إذ يعالج هرشمان المشكلة من خلال معالجة موضوع النمط الأمثل لتعاقب الاستثمارات،ويعالج الموضوع من ناحيتين:

أولا: اختلال التوازن بين رأس المال الاجتماعي(الطرق والكهرباء...الخ) والأنشطة الإنتاجية المباشرة.وتتم عن طريق المفاضلة بين التنمية عن طريق تكوين فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي, أو عن طريق تكوين فائض في استثمارات النشاط الإنتاجي ويؤيد هرشمان التنمية عن طريق إيجاد فائض في استثمارات رأس المال الاجتماعي إذ تولد قوة دفع ذاتية في تحقيق عمليات التنمية[2]. وتحفز على الاستثمار في الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر الذي يتولد نتيجة وفرة خدمات رأس المال الاجتماعي.[3]

ثانيا: اختلال التوازن في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر والتي.تعتمد على المفاضلة بين مختلف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج المباشر، ويفرق هرشمان بين آثار الدفع إلى الأمام وأثار الدفع إلى الخلف، وتقاس هذه الآثار باستخدام جداول المستخدم- المنتج التي تبين أن الصناعات التي تقع في المراحل الوسطى للإنتاج تتميز بارتفاع جملة آثار الدفع إلى الأمام وإلى الخلف [4].

(1) عبد الهادي عبد القادر سويفي, مرجع, سابق, 2009، ص 158-159.
(2) محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، 2010 ص200.
(3) عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع السابق, ص 179-182.
(4) عبد الهادي عبد القادر سويفي, المرجع سابق، ص183.

يتبين من التجارب أنه لا توجد إستراتيجية معينة تناسب دولة معينة، إذ أن كل دولة لها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، ولكن أغلب الاقتصاديين متفقين على أن إحداث تغيير هيكلي مطلوب لتحقيق زيادة في دخل الفرد الحقيقي عبر مدة ممتدة من الزمن وهو جوهر عملية التنمية الاقتصادية،وان مهام التنمية الصناعية لا تختلف في جوهرها عن مهام التنمية الاقتصادية عامة، فأن تنمية القطاع الصناعي يلعب دورا في تصحيح الاختلال وخلق فرص عمل ويعد نشاطا ديناميكيا وله القدرة على الترابط الأمامي والخلفي مع القطاعات الأخرى[1].

ويرى رستو أن انطلاق أي اقتصاد نحو التنمية لابد أن يمر بخمس مراحل, هي: المرحلة التقليدية، ومرحلة تمهيد الانطلاق، ومرحلة الانطلاق واهم ما يميز هذه المرحلة ظهور الصناعات الرائدة التي تكون لها علاقات تشابك أمامية وخلفية مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتتميز بقدرتها الابتكارية، وبسرعة نموها وارتفاع مرونة الطلب الداخلية على منتجاتها .

أما المرحلة الرابعة فإنها تتميز بارتفاع معدل النمو واستمراره لمدة طويلة،ومعدل استثمار أعلى من 10% ويكون الاقتصاد قادراً على تحمل الصدمات غير المتوقعة مثل صدمات أسعار النفط التي أثرت على اقتصادات الدول النفطية، أما المرحلة الخامسة فهي مرحلة الاستهلاك الوفير وفيها لا يشكل العرض مشكلة، إذ يلعب الطلب الدور الأساس في النمو وتحتل الصناعة المعمرة والخدمات مكان الصدارة في الاقتصاد الأكثر تنوعا[2].

يرى بعض الاقتصاديين أن التصنيع القسري تحت حماية كمركية أو في ظل إعانات حكومية سخية،سيقود إلى هدر موارد البلاد الاقتصادية، بل سيؤدي أيضا إلى قيام صناعات غير كفؤه، لذا يتطلب إقامة صناعات ذات جدوى اقتصادية لها القدرة على منافسة السلع الأجنبية[3] من خلال إتباع سياسات واضحة للتصنيع ولابد أن تستكمل

(1) محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق،2010 ص170

(2) عبد الهادي عبد القادر سويفي, مرجع السابق، ص58، ص59

(3) عباس النصراوي الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010 ترجمة محمد سعيد عبد العزيز،دار الكنوز الادبية،ط1 بيروت،1995 ص49

بسياسات اقتصادية متناسقة ومتكاملة لا تتعارض فيما بينها [1] هناك عدد من الدول حققت تنوعا اقتصاديا، إذ استخدمت سياسات على المستويين الأفقي لى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد والتغلب على دورة (التضخم والكساد) والعمودي على نحو فعال واتبعت سياسات الاقتصاد الكلي والسياسة المالية، بهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد والتغلب على دورة (التضخم والكساد) وإدارة سعر الصرف فضلا عن السياسة التجارية وسياسة توفير تعليم عالي الجودة وتحسين الإدارة الضريبية[2].

والجدير بالذكر أن اقتصادات الدول النفطية تعتمد اعتمادا واسعا جدا على القطاع النفطي، ويتقلب بتقلب أداء هذا القطاع، وتأسيسا على ذلك باتت عملية تنويع مقومات الاقتصاد تستلزم تطوير قطاعات أخرى، في مقدمتها قطاع الصناعة التحولية وقطاع الخدمات الإنتاجية[3]، وقد أكد الخبراء المشاركون فى مؤتمر «فهم لعنة النفط وكيفية تجنبها»، الذى أقيم في عام 2010م بالكويت–ضرورة تنويع قاعدة النشاط الاقتصادى، لامتصاص صدمة نضوب النفط حين تقترب وكذا الحال امتصاص صدمات هبوط أسعاره، وبينوا أن التنويع لا يعنى بالضرورة إقامة صناعة، إذ يمكن أن يتم عبر تطوير صناعة الخدمات،و أن الموارد الطبيعية هى ملك الأمة لا الدولة، موضحين أن دستور النرويج نص على ذلك عقب اكتشاف النفط بها، وأنه لا غنى عن وجود إدارة سياسية رشيدة وشفافية وتعليم جيد لضمان حسن استغلال عوائده[4]

2- مؤشرات (طرائق قياس) التنوع الاقتصادي:

يمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس الآتية لتقويم سياسات التنوع الاقتصادي وتقدمها[5]:

أ–معدل درجة التغير الهيكلي, كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام قطاع الموارد الطبيعية,مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي,فضلا عن نمو و/أو تقلص أسهام

(1) حازم البيلاوي, محنة الاقتصاد والاقتصاديين، مرجع سابق, ص174

(2) http://www.Imf.org/External/np/seminars/eng

(3) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل 103 سلسة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، طبعة الأولى،2006،ص46

(4) مؤتمر « فهم لعنة النفط وكيفية تجنبها» الكويت، 2–5/18/ 2012.

(5) E. Escwa, Ed 2001, January, UN, New York, 2001 P 122

هذه القطاعات مع الزمن، ويجري التقويم على أساس الظروف الأولية, وهو يختلف من بلد إلى آخر, ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع.

ب- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر الموارد, ويفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

ج- تطور إجمالي العمالة بحسب القطاع, ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس ويعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

د- نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموع الصادرات, والعناصر المكونة للصادرات من غير الموارد الأولية، ويدل الارتفاع المطرد للصادرات من غير الموارد الأولية على زيادة التنوع الاقتصادي, على أن التغييرات قصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة, إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار الموارد مثل النفط.

هـ- مقاييس أخرى: مثل نسبة إيرادات المورد الطبيعي إلى إجمالي الإيرادات, ونسبة مساهمة القطاع الخاص والعام إلى الناتج المحلي الإجمالي, وملكية الأصول بين القطاع الخاص والعام, ومقاييس الإنتاجية، ومقياس تنوع وجهة الصادرات....الخ.

إن استخدام نسب التغيير في ناتج القطاعات إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشرا للتركيب القطاعي للاقتصاد قد لا يكون دقيقا, وخاصة عندما تحدث تغيرات طارئة في هذه النسب نتيجة لتقلب الأحوال الجوية،أو لوجود حالة كساد، وتقلبات أسعار الموارد الطبيعية مثلا، منها: أن التركيز على نمو قطاعات بعينها كمؤشر للنمو, أي القطاعات الدينامية, ليس بالضرورة صائبا فقد تنمو هذه القطاعات بدون حدوث تنمية حقيقية عندما ينشأ القطاع الصناعي كجيب في الاقتصاد الوطني منعزلا عن بقية قطاعاته، لذا فمن الأمور المهمة في قياس تقدم الاقتصاد هو التعرف على التطور في درجة التشابك بين القطاعات عبر الزمن[1].

(1) إبراهيم العيسوي التنمية في عالم متغير،دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها, مرجع سابق, 2003، ص112.

المبحث الثاني

العلاقة بين الموارد الطبيعية ومتطلبات التنوع الاقتصادي

تؤكد بعض الدراسات الاقتصادية أن الدول التي تتمتع بوفرة الموارد، تعاني من لعنة الموارد،والمرض الهولندي، وحالة عدم اليقين،، وقد قدم خبراء الاقتصاد مجموعة من التفسيرات لهذه التحديات، وتنقسم هذه التفسيرات إلى اقتصادية ومؤسسية. فالتفسيرات الاقتصادية تشير إلى أن الفوائض الضخمة في الميزان التجاري، سترفع سعر صرف العملة المحلية، مما يزيد تكلفة السلعة المحلية، وبالتالي يهدد تنافسيتها وانخفاض صادراتها، مما يؤدي الى انخفاض النشاط الاقتصادي وذرجة تنوعه. أما التفسير المؤسسي يعزي ذلك إلى انخفاض درجة كفاءة المؤسسات القائمة. بحجة أن المؤسسات التي تتمتع بالكفاءة لها القدرة على توجيه الموارد المالية إلى القطاع القائد لعملية التنوع الاقتصادي.

بينما يرى بعض الاقتصاديين أن هذه التحديات لا تصيب كل الدول التي تتمتع بوفرة الموارد، مستدلين على ذلك استراليا والنرويج إذ تتمتع كل منهما باقتصاد أكثر تنوعا ومعدلات نمو مرتفعة بالرغم من وفرة الموارد الطبيعية، والبعض الآخر يرى أن دولا لا تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية بينما تتمتع بنشاط اقتصادي أكثر تنوعا مستدلين على ذلك سنغافورة وكوريا واليابان. لذا تم تقسيم هذا المبحث الى :

أولا: المرض الهولندي والتنوع الاقتصادي:

1- تطور مفهوم المرض الهولندي :

استخدم تعبير الداء الهولندي في الأصل لوصف الأضرار قصيرة الأجل التي لحقت بهولندا على أثر اكتشاف حقل غزونينغن الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال في 1959م وطفرة الموارد التي حصلت بين الستينات والثمانينات، وجلبت موارد ضخمة لهذا البلد ودعمت نمو الإنفاق العام, وسببت ارتفاعا حقيقيا في قيمة (الغيلدر الهولندي)، ونتيجة لهذا الارتفاع تراجعت القدرة التنافسية للصادرات وانكمشت قطاعات تجارية أخرى في الاقتصاد إلى حد أدى إلى تقلص قطاع الصناعات التحويلية، وإضعاف جانب التصنيع في الاقتصاد نوعا ما، وأصبحت هذه الظاهرة مثلا شهيراً يستشهد به الاقتصاديون.[1] وقد

(1)ESCW/EAD/2007 31MAY 2007 UN NEWYORK P37.

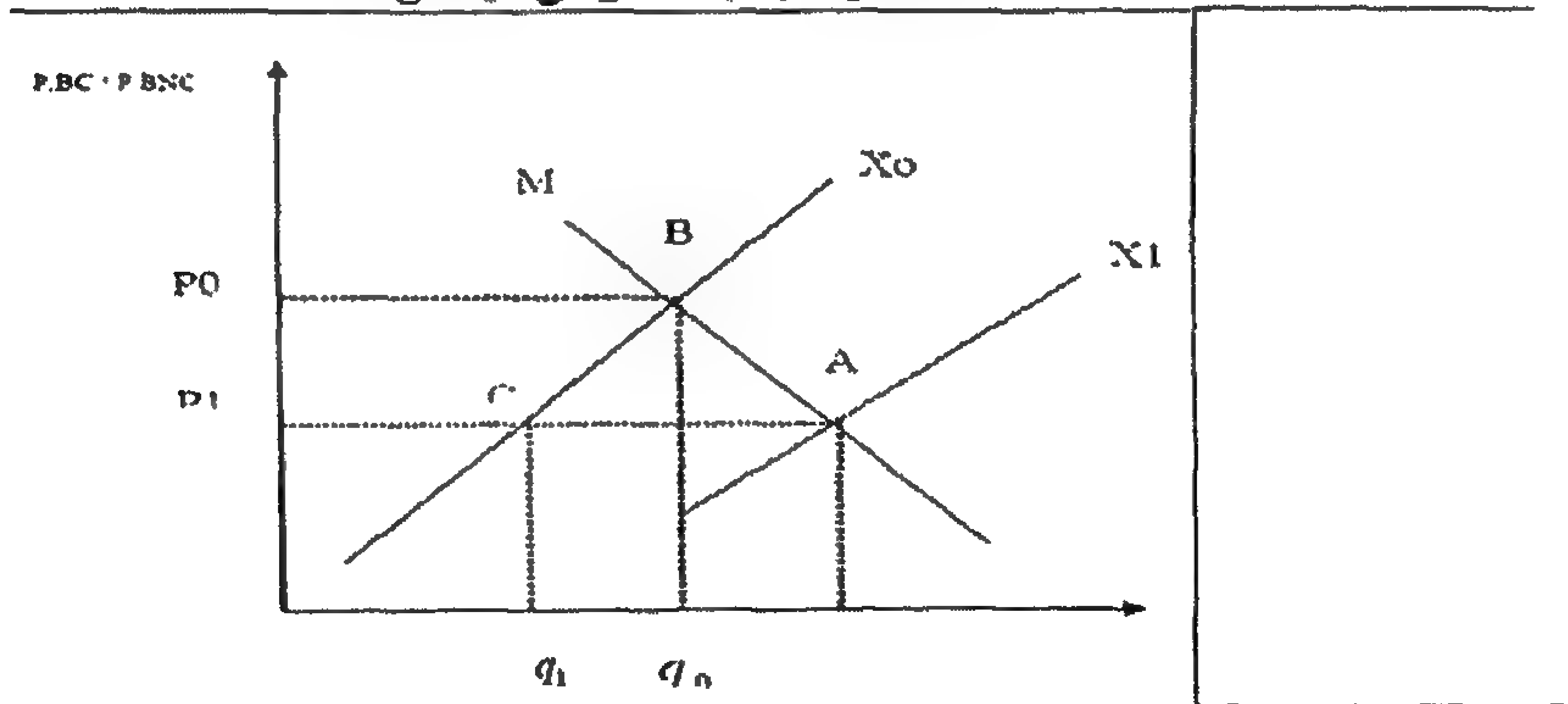
فسرت الأدبيات الاقتصادية في الخمسينات والستينات العلاقة بين وفرة الموارد الاقتصادية والنمو الاقتصادي بالعلاقة السلبية على أساس افتراض تراجع معدل التبادل التجاري للسلع الأولية مقارنة بالسلع الصناعية، وقد ارجع الباحثون هذا التراجع إلى انخفاض نمو الطلب العالمي على السلع الأولية مقارنة بالطلب على السلع المصنعة، وفسرت اخرى ذلك إلى افتقار قطاع الموارد الأولية إلى الوفرات الخارجية الموجبة، بعكس القطاعات التقليدية مثل الصناعة والزراعة، وأكدت الدراسات أن الروابط الأمامية والخلفية لقطاع الموارد الأولية بباقي القطاعات الاقتصادية هي روابط ضعيفة [2].

ومن اوائل علماء الاقتصاد الذين تعرضوا لمفهوم المرض الهولندي كل من: [2]

أ-دراسة R. Gregory (1976):

ركزت هذه الدراسة على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الاسترالي بعد التطور الذي شهده قطاع الاستخراجي وخلاصة ما توصل إليه هو أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى زيادة صادرات من الموارد استخراجية وبالتالي إلى فائض في الميزان التجاري، مما يؤدي إلى زيادة سعر صرف العملة المحلية ومما يترتب عليه انخفاض الصادرات غير الموارد الاستخراجية، لضعف قدرتها على منافسة السلع الأجنبية، وارتفاع معدل التضخم المحلي خاصة للسلع غير القابلة للتبادل التجاري، ووضح في دراسته من خلال النموذج الذي وضعه، والشكل التالي يوضح نموذج Gregory.

شكل (1) نموذج Gregory



(1) Argention Pessea Natural – © Resources and © resource paper no 8640 Munich personal archive may 2008, p -5.
(2) R. Gregory, R.G, Ibid, p. 06

Source..Gregory,R..G," Some implication of the growth mineral sector Australian Journal of the Agricultural Economic 20/8//1976.p.8،" انظر شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقائد، تلمسان، 2012، ص 13.

إذ يمثل المستقيم الأفقي كلا من حجم الصادرات والواردات، أما المستقيم العمودي يمثل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري إلى نسبة أسعار السلع غير القابلة للتبادل التجاري، وفي الواقع تمثل هذه النسبة سعر الصرف الحقيقي (B.C/BNC).

وقد وضع Gregory نموذجه على أساس الفرضيات الآتية[1]:

1– إثبات محددات التبادل التجاري.

2– وحدات الصادرات والواردات تم اختيارها على أساس أن كل وحدة صادرات تبادل بوحدة واردات.

3– النموذج يلغي حركة رؤوس الأموال ويتمحور تحليله فقط على الميزان التجاري.

4– الأسعار النسبية للواردات تتحدد في الأسواق العالمية دون أن يكون للاقتصاد الاستبدالي تأثيراً عليها، في مقابل ذلك فإن السلع خارج التبادل التجاري يتحدد سعرها في السوق المحلي مرتبطا بكل من الطلب والعرض المحلي.

وفي الرسم البياني، تمثل X_0 و M_0 على التوالي كلا من منحنى الصادرات (خارج صادرات قطاع الاستخراجي، ومنحنى الطلب على الواردات، وتتساوى الصادرات مع الواردات عند تقاطع X_0 مع M_0 عند النقطة P_0، ومع اكتشاف موارد طبيعية يتضاعف حجم الصادرات المحلية (الاستخراجية وغير الاستخراجية) فينتقل منحنى الصادرات من X_0 إلى X_1، وبالمقابل يبقى منحنى الطلب على الواردات M_0 بدون تغيير في مرحلة أولى، وتسمح حركة سعر الصرف (عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية) بتصحيح هذا الوضع لأن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على الصادرات

(1) شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقائد، تلمسان، 2012، ص 13.

المحلية،ويحفز الواردات التي يصبح سعرها أكثر انخفاضاً بالعملة المحلية، وفي الحالة العامة فإن ارتفاع سعر الصادرات خارج القطاع المنتعش (من q_0 إلى q_1 أو من B إلى C)، ويضيف Gregory أن انتعاش قطاع الموارد الاستخراجية يترتب عليه تراجع في نشاط الصناعات التي تنتج سلعاً لإحلال الواردات، والصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل الاقتصاد (قبل اكتشاف الموارد الطبيعية) وزيادة في حجم الواردات من خلال حركة سعر الصرف الحقيقي[1].

ويعتقد هذا الأخير، أن هذه التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد يمكن أن تدفع في المدى القصير الحكومات للتدخل، سواء من خلال سياسة تخفيض العملة المحلية أو الرغبة في تقديم إعانات خاصة لقطاع سلع التبادل التجاري[2].

ب- دراسة Gorden (1984):

وضع كوردن في دراسته نموذجاً جديداً وضح فيه المرض الهولندي، وتنطلق هذه الدراسة من فرضية وجود اقتصاد مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات:

أولاً- القطاع المنتعش **Booming Sector** الذي يمثل القطاع الاستخراجي.

ثانياً- القطاع المتأخر **(Lagging Sector)** القطاع التقليدي (الصناعة والزراعة).

ثالثاً- قطاع السلع غير القابلة للتداول التجاري **(Non Traded Goods Sector)** قطاع الخدمات غير الإنتاجية والبناء والنقل ومختلف الأشياء التي يصعب استيرادها وتصديرها، ويتحدد الأسعار فيه محلياً متأثراً بالعرض والطلب.

كما يفترض م. كوردن بأن لكل قطاع عامل إنتاج خاص به (رأس المال) وعامل إنتاج متحرك ومشترك بين كل القطاعات (العمل)، وافتراض ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها والغرض تحليل الآثار الحقيقية على الاقتصاد فإن الدراسة تركت جانباً من الجوانب النقدية.

ويضيف Gregory أن انتعاش قطاع الموارد الطبيعية يترتب عليه تراجع في نشاط الصناعات التي تنتج سلعاً لإحلال الواردات والصناعات المصدرة التي كانت موجودة من

(1) Gregory, R.G, Ibid, p. 07.
(2) Sid Ahmed, A., "Economic de L'industrialisation à partir des resources naturelles (I.B.R.)", O.P.U, Tome 02, p. 23.

قبل الاقتصاد (قبل اكتشاف الموارد الطبيعية وزيادة في حجم الواردات من خلال حركة سعر الصرف الحقيقي[1].

ويعتقد هذا الأخير أن هذه التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد يمكن أن تدفع في المدى القصير الحكومات للتدخل سواء من خلال سياسة تخفيض العملة المحلية،أو الرغبة في تقديم إعانات خاصة لقطاع سلع التبادل التجاري[2].

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تعالج نفس أعراض المرض الهولندي بالرغم من أنها لم تذكر مصطلح المرض الهولندي.

2- أسباب المرض الهولندي :

إن الفكرة العامة هي النظر إلى الاقتصاد على أنه مجموعة من ثلاثة قطاعات تنتج السلع القابلة للتداول, واستخراج الموارد الطبيعية الذي هو بدوره إنتاج السلع القابلة للتداول, والقطاع الثالث ينتج سلعا غير القابلة للتداول, فالقطاعات التي تنتج سلعا قابلة للتداول تواجه تقلب الأسعار، لارتباطها بالسوق العالمية, أما قطاع السلع غير القابلة للتداول فهو مرتبط بالعوامل الداخلية, مثل قطاع الخدمات الذي يغطي كل شيء من المطاعم إلى مصففي الشعر, وأن القيمة المنتجة في هذا القطاع لابد من استهلاكها محليا, ومن ثم غير قابلة للتداول.

أشار عدد من الاقتصاديين إلى أن أسباب مشكلة لعنة الموارد مرتبطة بعوامل اجتماعية وسياسية ومؤسسية. أما المرض الهولندي فهنالك أسباب مختلفة ولكنها طفيفة يذكر كوردن(2004)[2] وكوردن ونيري(1982)[3]ل (Torvik(2001)[4], عدة أسباب للمرض الهولندي وهي:

---

(1) Gregory, R.G, Ibid, p. 07.
(2) Sid Ahmed, A., "Ibid 02, p. 23.
(3) Gorden, WM(1984) Booming Sector and Dutch Disease Economics; Survey and consolidation Oxford Economic papers 36pp 359
(4) GORDEN, WM, and JP(1982) De-industrialization Booming in a small Open Economy, Economic Journal,92،p825-848
(5) Torvik, R(2001)Learning by doing and Dutch disease،EUROPEAN Economic Review,p45

أ- **تأثير حركة عوامل الإنتاج:** هو نتيجة لإعادة تخصيص الموارد مثل رأس المال والعمل من القطاعات الأخرى نحو قطاع استخراج الموارد الطبيعية, سوف يقدم هذا القطاع عائدات إيجابية، وأجور مرتفعة؛ لذا يصبح هذا القطاع أكثر جاذبية من قطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الصناعة التحويلية, مما يؤدي إلى إعادة تخصيص وتقسيم العمل، وسحب العمال من القطاعات الأخرى أكثر من الحد الطبيعي، والنتيجة هي انخفاض مساهمة القطاعات التقليدية في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض مساهمتها في إجمالي الصادرات ومن ثم زيادة التركيز وانخفاض التنوع.

ب-**أثر حركة الإنفاق:** إن ارتفاع الدخل نتيجة تصدير الموارد الطبيعية سيترتب عليه ارتفاع الدخل القومي،الذي سيقود بدوره إلى زيادة الإنفاق القومي أو زيادة الطلب الكلي وإيجاد فائض في الطلب على إنتاج القطاعات المختلفة مما يترتب عليه ارتفاع آخر في الأسعار النسبية للخدمات، وهذا الأمر سيمكن قطاع السلع والخدمات والبناء (السلع غير المتاجر بها) من عرض أجور أعلى من تلك التي يستطيع قطاع السلع غير الموارد الطبيعية(المتاجر بها) تقديمها، ومن ثم سحب جزء آخر من الموارد المستخدمة في هذا القطاع إلى قطاع الخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض آخر في حجم إنتاج هذه القطاعات، لذلك فان المحصلة النهائية هي انخفاض في حجم إنتاج القطاعات (الصناعة والزراعة) وتتضاءل أهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وخطورة هذا الوضع تكمن في الطبيعة قصيرة الأجل للطفرة في قطاع الموارد الطبيعية [1].

ونتيجة ارتفاع الدخل الناتج عن تصدير الموارد الطبيعية فان ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع, وعلى العملة المحلية، وذلك ناجم عن تقدير ارتفاع العملة المحلية, مما يجعل العملة أعلى نسبيا. والنتيجة هي ارتفاع أسعار السلع القابلة للتجارة،ومن ثم خسارة في القدرة على المنافسة, مما يؤثر مرة أخرى على قطاع الصناعة التحويلية من حيث انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات،وانخفاض فرص الاستخدام.

جـ-**امتداد الخسارة:** بشكل عام يتميز قطاع الصناعات التحويلية باعتماده على

---

(1) نوري محمد عبيد الكعسب، اثر تقلبات الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي لجمهورية العراق للمدة (1990 – 2008)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية 2010 ص 21

الخبرات الأجنبية،بينما الاعتماد على الخبرات المحلية يولد الممارسات الايجابية, والتعلم عن طريق الممارسة المبتكرة والتقدم التكنولوجي [1] وهكذا فإن انخفاض الناتج الصناعي ناتج عن تأثير حركة عامل الخسائر غير المباشرة (امتداد الخسارة) لاعتماده على الخبرات الأجنبية.

فضلا عن ذلك يشير GYLFASOn(2001) [2] الى أن مشكلة تقلب أسعار الموارد الطبيعية يؤدي إلى تذبذب قيم الصادرات، وتذبذب سعر الصرف،وبالتالي يخلق حالة عدم اليقين مما يؤدي إلى تذبذب الاستثمارات وانخفاض الإنتاجية، وفي النهاية يؤثر على التجارة الخارجية وعلى القطاعات غير النفطية..

3- سياسات الهروب من المرض الهولندي:

تمكن عدد من الدول ومنها النرويج من احتواء تأثير حركة عوامل الإنتاج، وأثر الإنفاق، والخسارة غير المباشرة باعتماد جملة من السياسات أهمها هي: [3]

ا- سياسة الحد من أثر حركة عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، فلابد من استخدام نظام مركزي لتشكيل الأجور، للحد من ارتفاع الأجور العامة، والعمل على زيادة استخدام الإيرادات الناجمة عن تصدير الموارد الطبيعية في القطاع الأكثر فعالية،والذي له القدرة على الترابط الأمامي والخلفي مع القطاعات الأخرى.

ب-سياسة الحد من أثر الإنفاق وذلك من خلال ممارسة الانضباط المالي،وتسديد الديون الخارجية عندما يكون ذلك ممكنا, وبعد ذلك إنشاء صندوق للاستثمار لحماية الاقتصاد من الطلب الزائد، والسيطرة على سعر العملة المحلية،للحد من فقدان القدرة على المنافسة, فضلا عن السماح للزيادة في الطلب الكلي في حالة الركود, ولكن بحذر دون الإفراط في الإنفاق.

ج-سياسة الحد من أثر الخسارة غير المباشرة من خلال تشجيع تراكم الخبرات المحلية

---

(1) Torvik, R(2001)Learning,IBid,p,45

(2) GYLFASON, T, growth Scottish journal of political economy 2001b Nature power andP 845

(3) Roed_Larsen. Escaping the Resource – Curse and the Dutch Disease – Discussion – paper uo. 377 – May – 2004 – statistics Norway. Research Development.

في القطاع الاستخراجي بدلا من استخدام الخبرات الأجنبية, وبناء المعرفة في المراكز التكنولوجية, ورفع كفاءة الخبراء في القطاع الاستخراجي, وزيادة الاستثمار في مراكز الأبحاث، لأن كل ذلك يخلق قاعدة تصديرية متنوعة لها القدرة على المنافسة.

د- سياسة توجيه الموارد إلى التنمية الاقتصادية عامة والمستدامة خاصة فضلا عن سياسة تحفيز البعثات الخارجية، وزيادة ساعات العمل في التدريس والبحوث, وإنشاء مراكز للتميز.

هـ- سياسة المفاضلة بين جدوى استخدام الإيرادات الفائضة في الاستثمار المحلي،أو في الاستثمار الخارجي, أو في صناديق الاستثمار في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

و- سياسات سوق العمل من خلال الحفاظ على نظام مركزي للتفاوض في الأجور وتشجيع الأطراف المتفاوضة من نقابات العمال، وأصحاب المصانع،والموظفين، لتحقيق اقتصاد متنوع، يحمي الاقتصاد من التأثيرات الاقتصادية الخارجية.

ثانيا: لعنة الموارد والتنوع الاقتصادي:

1- تطور مفهوم لعنة الموارد :

مصطلح (لعنة الموارد): هو مصطلح يستخدمه خبراء الاقتصاد والسياسة منذ الثمانينات ليصفوا كيف ان وفرة الموارد الطبيعية يمكن إن تضر باقتصاد بلد ما، فتتحول معه من نعمة إلى لعنة في الأجل الطويل [1], أو ما يعرف أيضا بمفارقة الوفرة،ويصفونه كيف إن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر باقتصاد البلد، ويقصد بهذا التعبير التناسب العكسي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ،سواء أكانت هذه الموارد ثروة معدنية آم ثروة نفطية, أم غازا طبيعيا.

فوفرة الموارد أصبحت عائقاً أكثر مما تحفز على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وهو ما يشكل علاقة عكسية بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

واتضح لعدد من الاقتصاديين خلال العقود الثلاث الماضية أن الاقتصادات التي تفوق

---

(1) سامي السيد فتحي، اقتصاديات الطاقة، محاضرات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011، ص23

ثروتها الطبيعية على عوامل الإنتاج الأخرى, لا تنمو بالسرعة التي تنمو بها الاقتصادات الأخرى التي لا تملك ثروة طبيعية، وفي كثير من الحالات شهدت هذه الاقتصادات تراجعا في النمو[1].وتوصلت العديد من الدراسات إلى نتائج مهمة هي تفشي العلاقة العكسية بين وفرة الموارد الطبيعية من جهة وتباطؤ النمو من جهة أخرى، ومن أولى هذه الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة هي دراسة الفيلسوف الفرنسي بودين في عام 1576 م قوله: (الغنى السهل يؤدي إلى الكسل). [2]

وفي هذا المجال تعد الدراسة التي أجراها عالما الاقتصاد (J. D. Sachs & A.M Warner 1995)[3] واحدة من أكثر الدراسات شمولاً والمستندة إلى التجربة التي كانت بعنوان (وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي)

دراسة J. D. Sachs & A.M Warner 1995 :

وقد توصلا إلى أن الاقتصادات التي تمثل صادرات الموارد الطبيعية هي نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي التي تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادية منخفضة للمدة من (1971 – 1989).

ولأجل إثبات علاقة الارتباط السلبي من الناحية النظرية فقد ركزا أ.د. زاكس و أ.م ورنر (1995) على نقطتين هامتين، فالأولى: تتمثل في أن الاقتصادات الوفيرة الموارد تتميز بنمو اقتصادي بطيء، أما الثانية فانتعاش قطاع الموارد يمكن أن يؤدي إلى مسار خاص ومختلف يسلكه نمو الناتج المحلي الاجمالي في هذه الدول مقارنة بالدول الفقيرة من حيث وفرة موارد طبيعية، ويظهر مسار النمو في الدول الغنية بالموارد في المنحنى الذي يمثل في الشكل (2).

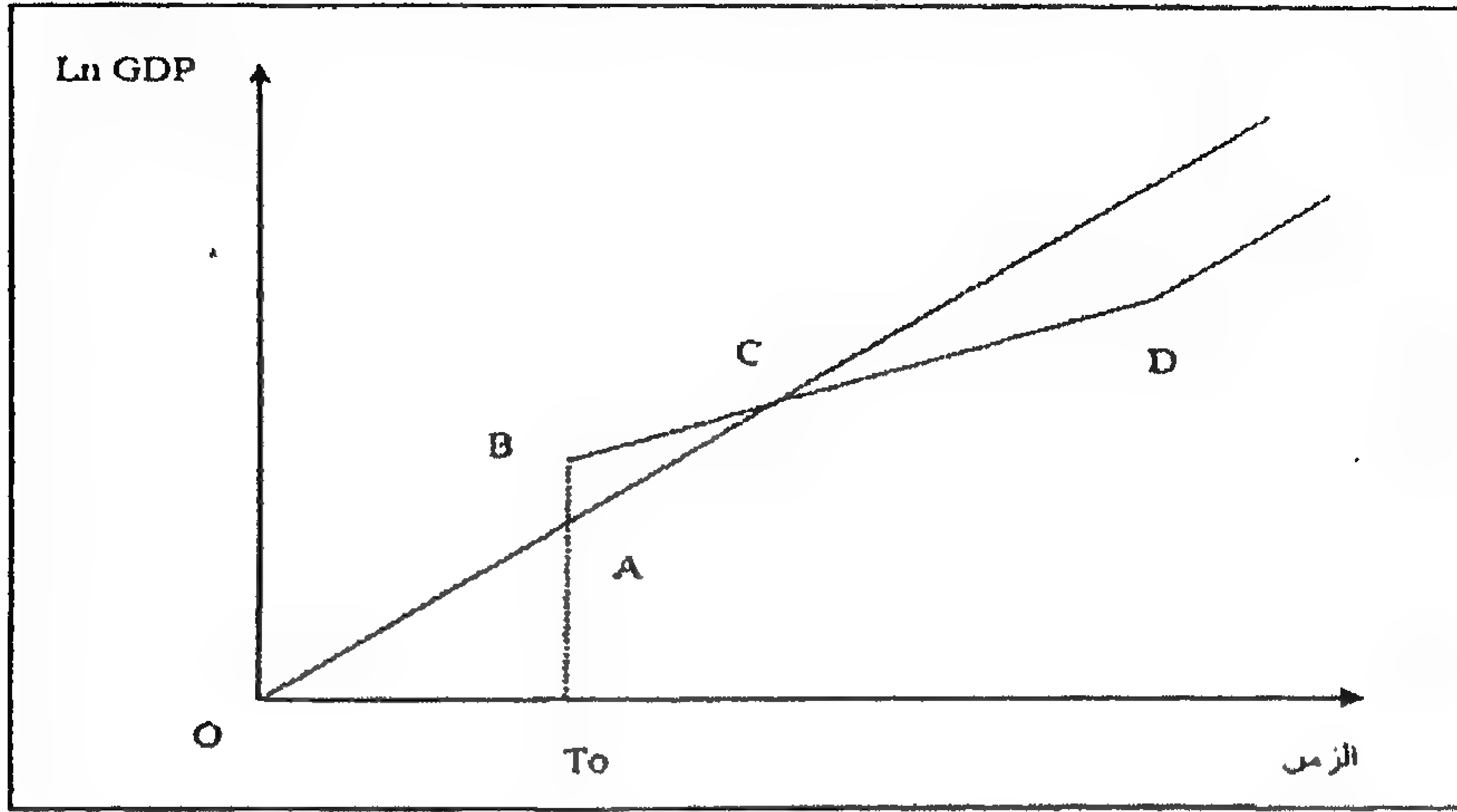
---

(1) ESCW/EAD/2007 31MAY 2007 UN NEWYORK.P37.

(2) سمر حسن حسين الباجوري، اثر النفط على اقتصادات الدول الافريقية الصغيرة، دراسة مقارنة بين كل من غينيا الاستوائية،وساوتومي،وبرنسيب، رسالة ماجستير،معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 2010، ص18

(3) Sachs, J.D. Warner Am. Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995, p. 2-5.

شكل (2) مسار نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول الغنية بالموارد والدول التي تتميز بوفرة أقل في الموارد الطبيعية



Source: Sachs J.D. & Warner A.M. "Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995, P: Appendix B Figure B1.

وفي هذا الشكل افترضا وجود اقتصاديين لهما نفس معدل النمو، يمثله لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي في شكل خط مستقيم بين نقطتين A و 0، ثم يفترضا أن قطاع الموارد الطبيعية لأحد الاقتصادين حقق انتعاشا في الزمن T_0 فيترتب عليه ارتفاع لحظي لناتجه المحلي الاجمالي GDP إلى النقطة B أي أن هذا سوف يحقق في المدى القصير نمواً اقتصادياً أكبر من النمو الذي يحققه الاقتصاد الآخر، غير أنه في المدى الطويل سوف ينخفض من جديد نمو الاقتصاد المنتعش نحو النقطة C ثم النقطة D. لأن توسع وانتعاش قطاع الموارد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع خارج التبادل التجاري، وبالتالي تخصيص أقل للعمل ورأس المال لصالح قطاع المنتجات الصناعية، فيؤدي هذا إلى تحول رأس المال والعمل من القطاعات الإنتاجية إلى القطاعات غير الإنتاجية أو غير القابلة للتبادل التجاري مما يؤدي إلى انكماش القطاعات القابلة للتداول، وهذا ما يبينه الخط الذي ينطلق من النقطة D، حيث الاقتصاد المنتعش يتميز بمعدل نمو اقتصادي منخفض دائماً بالنسبة لنمو الاقتصاد الآخر[1].

(1) شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقائد، تلمسان، 2012.ص 21

أما الاقتصادي Throaldur Gylfason (2001) فقد توصل إلى أن أغلب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالبلدان فقيرة الموارد، ويضرب مثلاً على ذلك الدول المصدرة للنفط (OPEC) فقد انكمش نمو GDP بالنسبة للفرد فيها مجتمعة لــ (1.3%) في المتوسط سنوياً (1965 – 1995)[1].

ومازال كثير من النقاش يدور حول كيفية ايجاد ثروة من الموارد الطبيعية, إذ أن الثروة الناجمة عن الموارد الطبيعية ليست نقمة بالضرورة ويعدها البعض نعمة، مثال ذلك على ذلك استراليا وكندا, فقد استطاعتا أن تنتقلا من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية إلى اقتصاد أكثر تنوعا,وهناك أدلة على ارتباط الصادرات من السلع المصنعة مع ارتفاع النمو الاقتصادي في الأمد البعيد[2].ونلاحظ تعدد الآراء والجدل في تفسير العلاقة بين الموارد الطبيعية والنشاط الاقتصادي في دراسات الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات التي أكدت وجود لعنة الموارد فضلا عن المرض الهولندي.[3]

2- مضاعفات أثر وفرة الموارد على التنوع الاقتصادي:

آثار موضوع اثر لموارد على النشاط لاقتصادي نقاشا وكان النقاش يدور حول ثلاثة مضاعفات وهي:

1– كيفية التعامل مع تأثير الجوانب الداخلية لاتخاذ التدابير من وفرة الموارد (احتياطي نصيب الفرد), والاعتماد على الموارد ذات الكثافة في الإسهام في الصادرات،أو الإيرادات المالية أو الناتج المحلي الإجمالي.

2– كيفية قياس الناتج، حيث يتم القياس من خلال مستوى الدخل ومعدلات النمو، ومؤشرات التنوع, ومؤشرات التنمية الأوسع نطاقا.

3–كيفية قياس جودة المؤسسات الحكومية ورأس مال البشري، وتشير الدراسات إلى أن المشكلة لا تكمن في وفرة الموارد بل تكمن في عدم توافر رأس مال بشري،ومؤسسي،

---

(1) Gylfason Natural Resources Education and Economic Development, European Economic Review 45, 2001, p. 848.

(2) Alan. Gelb – Economic Diversification in Resource – Rich. Countries – center for Global Development. Nov 2010 see: http://www .Imf.org /External /np /seminars/eng.

(3) Roed_Larsen. Ibid– paper no. 377 —

يتصف بالكفاءة والجودة, وإن نقصان أحدهما يعني ضياع لعملية التنوع الاقتصادي, فالمشكلة ليست في وفرة الموارد بل تكمن في عدم وجود العوامل المكملة، وإن دراسة استخدام تدابير وفرة الموارد تميل إلى إيجاد روابط إيجابية بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي.

وتشير دراسات أخرى إلى أن البلدان ذات الدخل المرتفع لديها مستويات أعلى في نصيب الفرد الواحد من أنواع رأس المال بما في ذلك رأس المال الطبيعي (المعادن، الأراضي الزراعية.....الخ)، وتشير التقديرات إلى أن متوسط رأس المال الطبيعي في الدول ذات الدخل المرتفع يبلغ 20225 دولار، بينما ينخفض في البلدان ذات الدخل المنخفض إذ يبلغ 3588 دولار، وقد وجدت دراسات استخدام تدابير الاعتماد على الموارد الطبيعية أن هناك علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي على سبيل المثال: دراسة ليدرمان ومالوني 2007 للمدة (1980–2005)[1]، واستنتجت الدراسة أن هناك تباطؤا في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للموارد الطبيعية إذ بلغ 60.% أما في الدول المستوردة للموارد فقد بلغ 22.%.

وبرجع تفسير هذه الظاهرة الى أن البلدان المتخصصة في إنتاج الموارد الطبيعية تجد صعوبة اكبر في جعل الاقتصاد أكثر تنوعا,وتجد صعوبة في إنتاج المنتجات التي تفتح الطريق إلى امتلاك قدرات ومنتجات متنوعة يمكن أن تزيد الصادرات،وتخلق فرص عمل يمكن أن تضع الاقتصاد على سلم التكنولوجيا المتطورة وتشير إحصاءات عام 2009، الى أن مجموع الصادرات الكندية من الزراعة،والطاقة والتعدين بلغت نحو58% من إجمالي الصادرات،أما في استراليا فيمثل التعدين والزراعة 42% من إجمالي الصادرات [2].

وحذر المشاركون في مؤتمر الطاقة في الكويت 2012 م من أن الثروة الطبيعية تمنح إحساسا زائفا بالأمان، واستحضر الجميع مقولة الراحل الملك فيصل: «إن الشعب انتقل خلال جيل واحد من ركوب الجمل إلى ركوب الكاديلاك،وإنه يمكن أن يعود خلال جيل

(1) Leader man. D and Maloney. Human capital and Economic (Growth) WF the Word Bank Natural resources Neither curs nor Desting 2007, p21.
(2) Alan. Gelb – Economic Diversification in Resource – Rich. Countries – center for Global Development. Nov 2010 see :
http ://www.Imf.org/External/np/seminars/eng.

واحد أيضاً إلى ركوب الجمل ثانية.«ونبه الخبير الهولندى «آلان جيلب» إلى ضرورة أن تكون البنية التحتية التي تقام بعوائد النفط خادمة للنمو، وأشارا إلى أن البنية التحتية يمكن أن تكون لعنة هى الأخرى، شأنها شأن السيولة الزائدة [1].

ويرى الدكتور أحمد جلال، مدير منتدى البحوث الاقتصادية، أن النفط ليس لعنة، بمعنى أنه يلزم أن نهرب منه، ولكن مواجهة ما يترتب على وجوده وانتهائه من تحديات. وأضاف «جلال» من حسن الحظ أن لدى العرب نقطة بداية جيدة والمهم أن نتعلم من الآخرين» فرد عليه عبداللطيف الحمد، مدير صندوق النقد العربى: «نتعلم حتى من ميكى ماوس.

3- الهروب من لعنة الموارد :

إن التعامل مع المرض الهولندي يتطلب اعتماد أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في الغالب، بينما تجنب لعنة الموارد تتضمن عناصر أكثر أساسية للمجتمع،وتؤكد الدراسات الاقتصادية وجود صراعات بين المجتمع ومؤسسات الدولة حول توزيع فوائض الموارد الطبيعية والسيطرة عليها،خاصة في الدول النامية, وقد نتج عن الصراع أضرار منها:

1–هدر في المواهب والكفاءات لتفرغها للسعي خلف الثروة, بدلا من استخدامها في تطوير الإنتاج .

2– استخدام الثروة في الاستخدام الشخصي والاستثمار في الخارج، بدلا من استخدامها في تنويع الاقتصاد المحلي.

3– تفاعل الصراعات وتطورها إلى الصراع المسلح مثل نيجيريا والعراق.....الخ. بدلا من استخدامها في خلق بيئة سلام تجذب الاستثمار الداخلي والخارجي وتخلق اقتصادا أكثر تنوعا.

وتشير عدد من الدراسات إلى إمكانية الهروب من اللعنة من خلال إتباع السياسات الآتية:

1– التفاعل بين المؤسسات الاقتصادية والسياسية، لتحقيق التوزيع العادل والاستخدام الأمثل (للإنتاج, والتسويق, والإيرادات).

---

(1) مؤتمر «فهم لعنة النفط وكيفية تجنبها», الكويت،2–2012/5/18-

2- الشفافية وسيادة القانون, والرقابة الشعبية لاستخدام الموارد الطبيعية للحد من استخدامها في الإنفاق التبذيري، والسرقة والفساد.

3- نظام مركزي للأجور يحفز العامل للإنتاج وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يساعد على تجنب لعنة الموارد فضلا عن المرض الهولندي[1].

ثالثا: عدم اليقين والتنوع الاقتصادي:

هناك دراسات عدة تهتم بعلاقة تذبذب الأسعار العالمية للنفط وصعوبة التوقع في اتجاهاتها ومن ثم تذبذب الإيرادات العامة مما يترتب على ذلك عدة مشكلات، فمن ناحية هذا التذبذب يترتب عليه تذبذب الإنفاق الجاري والاستثماري.

ومن ناحية أخرى يشكل عائقاً أمام الحكومة، يتمثل في صعوبة وضع خطط استثمارية طويلة الأجل لتحقيق التنمية، مما يترتب على ذلك خلق بيئة عدم اليقين الاستثماري مما يؤثر على إنتاج السلع والخدمات.

وتشير الدراسات إلى أن معامل التباين في أسعار موارد النفط هو0,7 وأكد هاملتون2008 [2] في دراسة سلسلة إحصائية لأسعار النفط استنتج أن هناك سيرا عشوائيا لأسعار النفط.

وعند تدقيق سير أسعار النفط خلال المدة (2000-2009) يلاحظ هناك تباينا وسيرا عشوائي، إذ ارتفع من 23 دولار إلى 148 دولار في منتصف عام2008م بينما عاد وانخفض إلى دون 40 دولار للبرميل في عام 2009مما انعكس ذلك على الإيرادات النفطية وتأرجح الإنفاق العام مما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي، مثلا اقترضت المكسيك في عام 1980م على أساس توقعات ارتفاع أسعار النفط، ولكن هذه التوقعات أصبحت بعيدة عن أسعار النفط الفعلية مما ترتب على ذلك زيادة المديونية وتقليص الإنفاق مما اثر على الاقتصاد المحلي, ومثلها ارتفعت المديونية للدول العربية من 116 مليار دولار عام 1980 إلى أكثر من ترليون دولار عام 1999.

---

(1) Roed_Larsen Ibid – paper no. 377

(2) James. Hamilton. World Bank Washington Dc. of the Middle East and north Africa (Competitiveness) 2008 understanding crude Oil Prices، University of San Draft Diego Jan 2008

بينما تشير دراسة هوشمان وآخرون 2010 [1] الى أن كلا من النرويج والجزائر أظهرتا قدرة على إدارة تقلبات أسعار النفط.

أما دراسة فان (2008) [2] تشير إلى أن نيجيريا تقدم مثلا سيئا لإدارة تقلبات أسعار الموارد خلال المدة(1984-2008) إذ ما زال الإنفاق العام يزيد عن الدخل، وزيادة الإنفاق على تسديد الديون، أما فيما يتعلق بعرض النفط فقد تأثرت نيجيريا كثيراً من عمليات الاستكشاف والاستغلال منذ الثمانينات في القرن الماضي بسبب انخفاض أسعار النفط، وارتفاع تكاليف البحث والتطوير، فالتقلبات في أسعار النفط تتأثر بمجموعة من العوامل، منها مرتبط بالعرض داخل أوبك وخارج أوبك، والمخزون الاستراتيجي والتجاري والنمو الاقتصادي، والطلب لغرض الاستهلاك ولغرض المضاربة وتقلبات سعر صرف الدولار، فضلاً عن العوامل السياسية والمناخية، كل ذلك يوجد حالة عدم التأكد حول تغيرات أسعار النفط دائمة أو مؤقتة، فتجعل اقتصادات الدول المصدرة للنفط عرضة لصدمات دورية، لأن عدم الاستقرار في أسعار النفط ينعكس على إيراداته، وينتج عنه تقلب في سياسة الإنفاق بدورة السياسة المالية (Procyclical Fiscal Policy) فتكون سياسات الإنفاق توسعية أثناء زيادة الانتعاش (الدخول) وتكون إنكماشه في فترات الركود (تراجع الدخول)، مما يترتب عن دورية السياسة المالية تقلبات في المتغيرات الاقتصادية، وانخفاض الإنفاق الاستثماري في رأس المال المادي والبشري مما ينعكس ذلك على النشاط الاقتصادي[3]

سياسة الهروب من ظاهرة عدم اليقين:

إن أحد العناصر الأساسية في سياسة تنويع الاقتصاد الكلي هي الحكمة في إدارة تقلبات أسعار الموارد الاقتصادية التي تساعد على ضبط الإنفاق العام ومن ثم استقرار الاقتصاد الكلي, فالإدارة التي تمتلك رأسمال بشري ومؤسسي كفء تستطيع أن تخلق قيمة أثمن للموارد الطبيعية وتجنب معضلة عدم اليقين الناجمة عن تقلبات أسعار الموارد.

---

(1) Ricard husman، Bailey Klinger and Jos Lopez Calix. Export in Diversification Trade Algeria – 2010 paper 146

(2) Ninaand Sweder Van Wijnbergen 2008 Managing Oil Revenue Volatility in Budina Nigeria.

(3) Manasse Paolo, Procyclical Fiscal Policy: Shocks Rules and Institution – A view From Mars, International Monetary Fund, Working paper, 2006, p. 4.

رابعا: الانتقادات الموجهة إلى نظرية لعنة الموارد والمرض الهولندي :

لقد لحظنا عند تفسير النظرية أنها قد ركزت على جانب واحد من المشكلة: أي أنها ركزت على تفسير تباطؤ أو تراجع معدلات النمو والتنمية في حالة تراجع إنتاج وأسعار النفط أو في حالة نضوب هذه الثروة، ولكنها لا تفسر ولا تعلل تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول النفطية بالرغم من استمرار، وتزايد الإيرادات النفطية الناتج عن الزيادة في الإنتاج، فضلاً عن ذلك لم تفسر تراجع النشاط الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية مقارنة بالدول التي لا تملك مثل هذه الموارد، ويذلك لا يمكن الاعتماد على هذه النظرية وحدها في تفسير لعنة الموارد[1].

وقد دفع ذلك إلى ظهور العديد من الدراسات التي انتقدت هذه النظرية، وعدم انطباقها مع واقع اقتصادات عدد من الدول الغنية، وعدم واقعية فروض النظرية الأساسية، مثل فرض حالة التوظيف الكامل لاقتصاد الدولة، وعدم تفسيرها بشكل واضح لمسارات النمو في الدول الغنية بالموارد. فالفكرة الأساسية للدراسات التي انتقدت نظرية لعنة الموارد والمرض الهولندي في الدول النفطية هي نتيجة لنوعية المؤسسات القائمة في تلك الدول، وليس نتيجة لوفرة الموارد، ولكن سوء استخدام هذه الوفرة من قبل المؤسسات القائمة في تلك الدول أدى إلى تخلخل الهياكل الإنتاجية.

وان نوعية المؤسسات في الدول الغنية بالموارد الطبيعية هي العامل الأساسي في تفسير لعنة الموارد، وزاد الاهتمام في الفكر الاقتصادي وخاصة في السنوات الأخيرة بدراسة العوامل المؤسسية التي أثبتت دورها الواضح في النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل تتضمن مدى قدرة وملائمة المؤسسات القائمة على ضبط الإنتاج الذي يتسق مع حجم الحاجات المستهدفة من تطويره، وعائداته [2]، والتي تسهم في خلق والنشاط الاقتصادي وتنويعه عن طريق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد مما يجعل التكلفة الاجتماعية والاقتصادية للتنمية منخفضة مقارنة بمثيلتها في الدول الأخرى. [3]

---

(1) سمر حسن حسين الباجوري،،مرجع سابق، 2010، صـــــ28.

(2) اويستن نورينج، التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الامكانيات والقيود،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.ط1، ابوظبي،2007،ص 193

(3) نوري محمد عبيد الكعب، مرجع سابق،2010 صـــــ202

والفكرة الأساسية هنا، انه إذا كانت الدولة من الأساس وقبل اكتشاف ما لديها من ثروات – تتمتع بمؤسسات قوية وجيدة، فان هذه الدولة اقل عرضة للإصابة بمرض لعنة الموارد، أما الدولة ذات المؤسسات الضعيفة أي غير قادرة على إدارة ثرواتها فتكون أكثر عرضة للإصابة بمرض لعنة الموارد.

خامسا: العوامل المؤسسية والسياسية والتنوع الاقتصادي:

1- العوامل المؤسسية:

لعل من ابرز الدراسات في تفسير وتحليل دور المؤسسات في تحقيق النجاح أو الفشل في الأداء الاقتصادي هي دراسة (havor melhum) هافر ميلهوم وكارل مينوتي، وتتضمن هذه الدراسة أن الدول التي توقف (من الوقف) مواردها الطبيعية الضخمة تعد خاسرة للنمو ورابحه له على السواء،والسبب الرئيسي يكمن في الاختلافات في نوعية المؤسسات، وتتضمن هذه الدراسة نوعين من المؤسسات. [1]

أولا: مؤسسات تدعم وتشجع المشروعات الإنتاجية والسعي وراء الريوع، نشاطان متكاملان غير متعارضين.

ثانيا: المؤسسات التي تدعم وتشجع السلوك الريعي الجشع.

إذ يكون النشاطان متعارضين ومتنافسين، وهنا تتسم مؤسسات الدولة بضعف وسوء استخدام الثروة النفطية، نتيجة سيادة الأنظمة البيروقراطية وتفشي الفساد.

ومن ابرز النظريات التي تناولت العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي وأرجعتها إلى الجودة المؤسسية في الدولة نظرية دورة الريوع، وتفرق هذه النظرية بين حالتين:

حالة الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية إذ يقل فيها الدخل الريعي، مما يترتب على قلة الريوع حافزاً أمام الحكومات لتعمل على الاهتمام بتكوين ثروات وتحفيز الأنشطة الاقتصادية عن طريق زيادة الإيرادات،ويكون ذلك عن طريق زيادة الضرائب الناتجة عن توسع النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة وكفاءة الاستثمارات، مما يترتب على ذلك

---

(1) سمر حسن حسين الباجوري،،مرجع سابق، 2010، ص31.

دفع عجلة النشاط الاقتصادي وتنوعه معتمداً على الضرائب بدلاً من اعتمادها على الريوع و يجعلها مطالبة بشكل اكبر لتصبح أكثر دقة وشفافية.

اما حالة الدول الغنية بالموارد الطبيعية (النفطية) التي يرتفع فيها نصيب الريوع من إجمالي الدخل فإن الريوع الكبيرة المتأتية من استخراج النفط الخام تغير نمط الاستخدام لهذه الريوع من الأنشطة الإنتاجية الخالقة للثروات, إلى الأنشطة الإنتاجية العقيمة مثلاً (العقار, والذهب) لتحقيق ريوع اكبر وأسرع في المدى القصير، وهو الأمر الذي يحقق مصالح آنيه وسياسية، على حساب تراجع الأنشطة الاقتصادية الحقيقية الناتج عن تراجع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية المختلفة مما يترتب على ذلك تقليل فرص العمل، مما يدفع الدولة إلى تبني توظيف غير مجد اقتصادياً لاستيعاب العاطلين عن العمل, ويزداد اعتماد الدولة بصورة أكبر على قطاع اقتصادي أولي ضعيف كما تتراجع مؤسسات الدولة السياسية أكثر فأكثر فضلا عن ذلك ضعف إدارة العوائد النفطية.

وظهرت المدرسة المؤسسية الجديدة في التسعينات من القرن الماضي لتعيد الاهتمام بالوظيفة المؤسسية للدولة في ظل التطورات الحديثة التي عرفت دور الدولة في ظل نظام السوق، وإيمانا بتحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي يتطلب وجود إدارة مؤسسية تتمتع بالكفاءة والتميز في الأداء، لذلك طرح مجموعة من الاقتصاديين من أمثال دوجلاث نورث رؤية جديدة لدور الدولة في التنمية عرفت بأساليب الإدارة الرشيدة لشؤون الدولة والمجتمع، أو الحوكمة (Governance) ويخلص هذا الاتجاه الفكري إلى أن توفير الدولة للإطار المؤسسي بشكل سليم يضمن توجيه كل عناصر التنمية.

وإذا ما خضعنا إلى ضعف العوامل المؤسسية في إدارة العوائد النفطية، فإن ملكية مثل هذه الثروة توفر مجالا واسعاً للفساد الإداري والمالي والسياسي، ومن ابرز واخطر أشكال الفساد في الدول النفطية ذلك الفساد المرتبط بعقود استخراج النفط التي تعقدها الدول مع الشركات العالمية النفطية.

وهناك دراسات أخرى تشير إلى أن اثر الموارد على النمو غير متجانس في البلدان الغنية في الموارد الطبيعية، ويعود ذلك إلى نوعية رأس مال البشرى [1] وأشار رود لارسن

---

(1) Leader man. D and Maloney. Ibid 2007.p24

إلى نوعية المؤسسات القائمة، فالدولة التي تمتلك مؤسسات ورأسمال بكفاءة عالية يمكن الدولة من وضع سياسات وخطوات فعالة لتحقيق التنوع الاقتصادي حتى إذا لم تتوافر الموارد الطبيعية, والدلالة على ذلك اليابان إذ استطاعت أن تخلق اقتصادا أكثر تنوعا بعد الحرب العالمية الثانية, وهناك دول لديها وفرة في ا لموارد الطبيعية ولكنها تعاني من اختلال الهياكل الإنتاجية، ولم تستطع أن تحقق أي تنوع اقتصادي مثالا على ذلك اغلب الدول النفطية في الشرق الأوسط وما زالت تعاني من لعنة الموارد والمرض الهولندي وعدم اليقين.

وقد توصل عدد من الدراسات التطبيقية[1] إلى أن المؤسسات والسياسات الجيدة – التي نتجت عن الإصلاحات الاقتصادية خلال المدة(1963– 2005) حققت تحسن أكثر من 100% في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في شيلي، بالإضافة إلى ذلك توصلت دراسة(Gallego And Loayza(2002 إلى أن نحو 1% من تسارع النمو في شيلي يمكن تفسيره بواسطة عملية الإصلاح والتفاعل بين التقدم في مختلف مجالات إصلاح السياسات والإصلاح المؤسسي.

وعززت المؤسسات القوية التي تعمل بصوره جيدة النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية في الاقتصاد الشيلي من خلال العديد من القنوات المختلفة:

أولا: تساعد المؤسسات الأكثر كفاءة على تقليل الوقت والموارد التي تخصص لممارسة الأعمال التجارية.

ثانيا: تساعد على الحد من الإنفاق استهلاكي التبذيري ورفع كفاءة الإنفاق الاستثماري.

ثالثا: يساعد سيادة القانون على توفير المزيد من الأمن فيما يتعلق بحقوق الملكية، والذي بدوره يخلق بيئة استثمارية جاذبة لرأس المال المحلي والأجنبي مما يؤدي إلى توسع الطاقة الإنتاجية، وتنوعها ورفع الفن الإنتاجي.

رابعا: إعطاء مرونة للدولة في مواجهة الصدمات الناتجة عن تذبذب أسعار النفط.

---

(1) أسماء محمد عزت محمد كمال، إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الدول النامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2001ص90–91 .

وتشير دراسة[1] Daron Acemeglu (2003) إلى ان المؤسسات الجيدة تمتلك ثلاث خصائص رئيسة:

أ-توافر حقوق الملكية للمجتمع تحفزهم على الاستثمار والمشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي.

ب -وضع قيود وتشريعات تحد من سلطات السياسيين وجماعة المصالح، إذ تحد من سلطاهم في انتزاع من دخل واستثمارات الآخرين.

ج-توافر بيئة تتساوى فيها الفرص أمام كل أفراد المجتمع، إذ يمكن لكل فرد حق الاستثمار والمساهمة الفعالة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والمجتمعية.

2- العوامل السياسية والتنوع الاقتصادي :

فيما يتعلق بتأثير السياسات على النشاط الاقتصادي فقد توصلت أغلب الدراسات الحديثة إلى أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل بسبب تأثيرين، أحدهما مباشر والآخر غير مباشر، الأول: سببه الرقابة الحكومية التي تسمح لها بالحصول على أكبر قدر من ربح الموارد، أما الثاني: سببه تراجع الأداء الاقتصادي عامة كنتيجة لظاهرة المرض الهولندي، الذي يزيد من حدة عدم المساواة في توزيع الدخل، كل ذلك يؤدي إلى تقوية سلطة الأنظمة المستبدة على حساب التنوع الاقتصادي.

وتعد دراسة[2] (Mischail L. Ross 1999) من أهم الدراسات التي فسرت ضعف النشاط الاقتصادي لمعظم البلدان المصدرة للموارد الطبيعية، فقد اعتبر أن التفسير السياسي لنقمة الموارد يمكن أن يصنف إلى ثلاث نظريات:

الاولى: النظرية الإدراكية (Cognitive Theorey): التي ادركت أن التدفقات المتزايدة من تصدير الموارد الطبيعية تؤدي إلى أفق سياسي قصير الأجل بين الفاعلين السياسيين وهذا ما يفسر لماذا فشلت عدة مؤسسات حكومية في تنويع اقتصادها ومن ثم صادراهّا؟

---

(1) اسيمو جلو دارون، الأسباب الجذرية: نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 40، يونيو،2003، ص 30.

(2) Ross Mishael, L., The political Economy of the Resource Curse World politics, 51, January, 1997, p. 297-322.

الثانية: النظرية الاجتماعية (Societal Theory): وهذه النظرية ترجح فكرة أن وفرة الموارد الطبيعية وارتفاع إيراداتها تقوي مجموعات المصالح (الطبقة السياسية الحاكمة) التي تسعى إلى عرقلة الإصلاحات الداعمة لزيادة الإنفاق الاستثماري مما يؤثر سلباً على التنوع الاقتصادي.

الثالثة: مقاربة المؤسسات (Statist Approches): التي تؤكد أن الدول التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية تتسم بضعف مؤسساتها وتفتقد للكفاءة والجودة مما يضعف قدرتها على صياغة الخطط الاستراتيجية لتنمية الناشط الاقتصادي.وتشير الدراسة التي قدمت من قبل كل من J. Robinson, R. Toruk & T. Verdier (2006) في ورقة بحثية في عام 2006[1] بعنوان (الأسس السياسية للعنة الموارد) إلى أربع نقاط أساسية:

أ-يتجه السياسيون إلى الإفراط في استخراج الموارد الطبيعية وتصديرها على حساب تنمية القطاعات الأخرى،بسبب اهتمامهم فقط في توزيعهم لهذه الثروة بهدف بقائهم في السلطة.

ب-استخدام الريع المتزايد في التأثير على أصوات الناخبين لغرض المحافظة على مراكزهم في السلطة.

ج-الإيرادات المتزايدة من تصدير الموارد الطبيعية تدفع السياسيين لدعم بعض الأنشطة والتوظيف في القطاع العام مما يؤدي إلى وجود البطالة المقنعة وانخفاض إنتاجية العامل مما يؤدي إلى انخفاض درجة التنوع الاقتصادي.

د-استخدام الإيرادات المتزايد، من تصدير الموارد الطبيعية في التأثير على المؤسسات التي لها صلة بالجانب السياسي، والتي تضمن شفافية الحكومة،وسيادة القانون، من خلال منحها امتيازات غير عادية، كما يحدث الآن في العراق، إذ تبلغ امتيازات أعضاء البرلمان عشرات الأضعاف امتيازات الموظف الذي يمثل أعلى مؤهلاً.

نستنتج من ذلك أن نوعية رأس المال البشري والمؤسسي هما اللذان يتحكمان في عجلة الإنتاج إما تقوده نحو نقمة الموارد وإما نحو نعمة الموارد [2].

---

(1) Robinson, J. Toruik & Verdier. T, Political Foundation of the Resource Curse, Journal of Development Economics V 79, 2006, pp. 447-468.
(2) Alan. Gelb – Ibid.p11.

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية وبين وتطور القطاعات الاقتصادية

أولا- اهمية الإيرادات النفطية للدوال المصدرة والمستوردة:

1- اهمية الإيرادات النفطية :

إن الإيرادات النفطية يمكن تقسيمها إلى قسمين : الاول: يمثل قيمة المادة الخام في باطن الأرض وتختلف من بلد إلى آخر، والقسم الآخر يمثل كلفة وأرباح الاستثمار اللازمة لاستخراج النفط، وهذا يجب أن يساهم مع غيره من إيرادات النشاطات الأخرى في الإيرادات الحكومية العامة، **اما القسم الثاني** فأنه يجب أن يوكل مباشرة إلى هيئة مركزية عليا تكون مسؤولة عن توجيهه حسب معايير إنتاجية.

إن مسألة تنويع القاعدة الإنتاجية أمراً مهماً إلى الدول النفطية،لاعتمادها الكبير على المصادر الأولية المعرضة للنفاد، إضافة إلى ما تواجهه من احتمالات تقلب الأسعار الذي من المحتمل أن يتسبب في عدم استقرار الطلب الكلي، وقد تكون هذه التقلبات الحادة في الإيرادات النفطية، أما قصيرة الأجل وهي التي تنتج عادة من تقلبات أسعار النفط،وقد تكون طويلة الأجل، وهي التي تنشأ بسبب طبيعة المصادر الأولية المعرضة للنفاد (كالنفط) مما يضيف المزيد من معضلات التحديات للاقتصاد الكلي[1].

لقد جرى التعامل ليس فقط مع موارد الخام غير المتجددة بل جرى التعامل مع الموارد الاحفورية المولدة للطاقة، وذلك باعتبار هذه الموارد تخضع للقانون العام نفسه الذي تخضع له استخدام الموارد الخام عموماً، والواقع هو أن منظوراً من هذا القبيل لا ينطوي على صواب مؤكد: فهناك موارد مادية وموارد خام يمكن إلى حد بعيد تدوير استخدامها باستمرار (موارد متجددة)، أي إعادة استخدامها باستمرار مجدداً في عملية الإنتاج، ولكن هذه الحقيقة لا تسري على موارد الطاقة الخام مثل النفط الذي يطرأ عليه في سياق استهلاكه إلى مستوى أدنى من الحيوية، وقد يكون أكثر كلفة من الموارد الأخرى.

---

(1) حسين عبد الله، وآخرون, الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، ط1، 2007،ص90-94.

فضلا عن هذه موارد محدودة كماَ ونوعاَ مما يجعلها معرض للنفاد وللاستراف العاجل آو الأجل. ومعناه أن الثروة الاقتصادية التقليدية ذاتها إنما هي موارد معرضة لدورات الوفرة والندرة بل كذلك للنفاد والاستراف العاجل أو الأجل. [1]

قد سلط الضوء نادي روما على الموارد الناضبة في (مقالته) عام 1972م في عبارة مفادها (إذا لم نغير نمط حياتنا فسيكون الناتج كذا حاله) ولكن قد انقضى زمن طويل أكثر من 40 عاما على هذا التحذير لم تصل البشرية فيها إلى تبذير الموارد الطبيعية، بل استمرت فيها المواد الخام في دول العالم, ومع هذا لا يمنع من دراسة أثر وفرة الإيرادات النفطية على اقتصادات الدول المصدرة والمستوردة.

2- أثر وتحديات الإيرادات النفطية لاقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط :

تكون لأسعار النفط وعوائد تصديره آثار إيجابية في حالة ارتفاعها، وآثار سلبية في حالة انخفاضها على اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة له [2]، وذلك بسبب عدة عناصر وعوامل كثيرة منها كون معظم هذه الدول تنتج النفط لغرض تصديره إلى الخارج،ومعظم هذه الدول تعد من الدول النامية اقتصاديا، وتعتمد اقتصاداتها الكلية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة (النفط) لذلك يلعب قطاع النفط في اقتصادات هذه الدول دورا نسبيا كبيرا مسيطرا عليها، يعني حدوث أي تغير وتذبذب في احد العناصر أو المكونات الأساسية لمنظومة هذا القطاع (لتكن أسعار النفط وعائداته)[3]، سيؤدي في الوقت نفسه إلى حدوث آثار متتابعة (ردود أفعال) في العديد من الجوانب سواء الخاصة لصناعة النفط (استخراج وإنتاج وتصدير) أم الخاصة بمنظومات القطاعات الأخرى ذات الصلة المباشرة بهذا القطاع في الدول المنتجة والمصدرة له، وتعود هذه العلاقة العضوية إلى عدة أسباب وعوامل منها:

---

(1) الشاذلي العياري, التغييرات الاقتصادية الدولية واثرها في العالم العربي، انظر، هموم اقتصادية عربية – التنمية – التكامل– النفط – العولمة، دراسات في تكريم يوسف صايغ، مركز دراسات الوحدة العربية,ط 1،عام 2005 صـ209.

(2) فرهاد محمد علي، اقتصاديات الطاقة والبترول، مكتبة الانجلو مصرية،القاهرة، 2000، ص 203.

(3) يوسف عبدالمجيد وآخرون، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999–2000، ص ص384–385.

أ- قيمة الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة، وملموسة من إجمالي قيمة الصادرات السلعية وتتراوح أحياناً بين 70% إلى 90% من ميزانها التجاري (السلعي) ، وأن هذا الفائض الضخم هو الذي يقوم بتغطية العجز الذي يتحقق في بقية الموازين الأخرى وهذا يعكس واقع اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، كونها جميعاً دول تعتمد تجارتها الخارجية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة.

ب- ومن محصلة قيمة هذه الصادرات النفطية يكون جزءا كبيراً من قيمة إجمالي إيراداتها العامة، معنى هذا أن أي تذبذب في أسعار النفط يحدد حجوم إنتاجها وصادرتها وخاصة للدول النفطية التي لا تفرض ضرائب ورسوم على مواطنيها،وتمثل (الإيرادات النفطية) نسبة كبيرة من قيمة الموازنة العامة لمعظم هذه الدول. وإن قيمة الإيرادات العامة هذه تحدد أيضاً قيمة النفقات العامة بالنسبة لموازنتها العامة يعني هذا عدة توسعات في الإنفاق الجاري والاستثماري.

ج- إن قيمة الإنتاج النفطي للدول المنتجة والمصدرة للنفط تمل نسبة ملموسة وكبيرة جدا تصل أحياناً إلى (70%) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي هذا يعني ارتفاع متوسط دخل الفرد السنوي فيها، وبذلك فإن أي معدلات للزيادة يحققها هذا الإنتاج إنما تعني على الفور تحقيق معدلات زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الخاص بهذه الدول، ومن ثم تتضاءل نسبة بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعية، والصناعية، والتجارية).

نستنتج من ذلك أن قطاع النفط يلعب دورا بارزاً في اقتصادات هذه الدول، وتتأثر الدول المنتجة والمصدرة بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط تأثيرا كبيرا سلبا أو إيجابا.

إن هذه العوامل السابقة (قيمة الصادرات وقيمة الإيرادات في الموازنة العامة، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي) - تعكس الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الدول النفطية بصفتها من العوامل التي تتأثر مباشرة بأي تغير، سواء أكان هذا التغير يتعلق بحجم إنتاج وتصدير النفط أم بأسعاره العالمية.

وأن هذه العوامل الثلاثة تشكل عوامل الصف الأول في علاقة الاقتصادات الكلية لهذه الدول بقطاع النفط قاطبة (ومتقلبات أسعاره بخاصة) أما عوامل الصف الثاني في هذه العلاقة

فهي كثيرة منها على سبيل المثال وليس الحصر (المدخرات والاستثمارات المحلية وحجم العمالة وكمية النقود وحجم الاستهلاك (العام والخاص) ومقادير العملات الأجنبية[1].

3- أثرها على اقتصادات الدول الصناعية المستوردة والمستهلكة للنفط:

يظن العديد أن أثر زيادة أسعار النفط الخام تعود نتائجها (سلبية أو ايجابية) على الدول المنتجة والمصدرة له وحدها، ولكن نلاحظ الجانب الأكبر من هذه النتائج وخاصة الإيجابية يعود أكثر ما يعود على الدول الصناعية المستورد والمستهلكة له.

ومن أمثلة هذه النتائج:

أ. إن زيادة العائدات النفطية حتما يؤدي إلى زيادة واردات الدول النفطية لكل من السلع الاستهلاكية، والإنتاجية اللازمة لبناء صرح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وغالبا ما تستورد هذه السلع من الدول الصناعية المتقدمة وبأسعار تفوق بكثير أسعار النفط الخام، مما يجعل معدلات نسب التبادل التجاري يسير لصالح الدول الصناعية.

ب. إن العائدات النفطية التي تحصل عليها الدول النفطية سرعان ما ترتد في صورة تجاوز قيمتها (التريليونات) من الدولارات الأمريكية في المصارف (الدول المستوردة) والتي تستخدم في مجالات استثمارية متعددة في داخل هذه الدول وخارجها أو استخدام هذه الأرصدة في إعادة إقراضها إلى الدول النامية،وذلك بأسعار فائدة عالية (خدمة الدين) مما يعطيها القوة السياسية والاقتصادية الرهيبة التي اكتسبها من الأرصدة النفطية التي بواسطتها تستطيع إن تسقط حكومات، وتحتل دول وتجوع شعوب، وتفنيهم وتبيدهم.

ج. إن الدول المستوردة والمستهلكة للنفط الخام كثيرا ما تأخذ زيادة أسعار النفط الخام كحجة يمكنها بواسطتها أن تفرض ما تشاء من الضرائب (ضريبة الاستهلاك، وضريبة الكاربون) على المنتجات النهائية، ومن ثم تزيد إيراداتها العامة وإذا حدثت زيادة في معدلات التضخم أو حدث إخفاق في معدلات نمو الناتج القومي لتلك الدولة تقع المسؤولية على عاتق هذه الدول بسبب فرضها لمثل هذه الضرائب[2].

---

(1) فرهاد محمد علي، اقتصادات الطاقة والبترول، مرجع سابق، ص 211.

(2) يوسف عبدالمجيد، مرجع سابق، ص387.

أما الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط العالمية[1]، إن زيادة قيمة الاستيرادات من النفط الخام يؤدي إلى استنزاف جزء كبير من مواردها المالية واختلال هيكل الميزان التجاري فتضطر عندئذٍ إلى تقليل استيرادات هذه الدول منه، ولا تبالي تقليل قيمتها، وهذا أثر سلبي يعود على الدول الصناعية المستوردة له (في صورة قلة الإشباع من هذه السلعة) وعلى الدول المصدرة (قلة إيراداتها النفطية)، فإذا كان ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام يؤدي إلى حدوث هذه الآثار والنتائج، فيكون من البدهي إذن أن انخفاض هذه الأسعار سيؤدي حتما إلى نتائج عكسية سلبية للنتائج السابقة مثل انخفاض قيمة صادرات الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النفطية، وقلة الأرصدة في بنوك هذه الدول (المستوردة) وقلة الإيرادات العامة (من الضرائب) وأخيرا تجميد قوتها الاقتصادية والسياسية.... الخ لذلك كانت هذه الدول المستوردة والمستهلكة للبترول لا تزال هي المستفيدة بنسبة كبرى من ارتفاع أسعار النفط.

4- اثر تقلبات اسعار النفط على اقتصادات الدول النامية:

كذلك يكون لأسعار النفط الخام آثار سلبية في حالة ارتفاعها، وأخرى ايجابية في حالة انخفاضها على اقتصادات الدول النامية المستوردة والمستهلكة له،أن ولاشك انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة استيراداتها، تقليل حجم العجز الموجود أصلا في ميزانها التجاري، هذا يعني تحقيق فائض يساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كذلك تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم، وانخفاض مستويات الأسعار العالمية للسلع المستوردة والنتيجة الأخيرة بدورها تؤدي إلى انتعاش وتحقيق فائض بالموازين التجارية لهذه الدول. وكذلك سيؤدي إلى زيادة حجم صادرات هذه الدول من مواردها الأولية، ومن ثم تزداد صادراتها المسجلة في موازينها التجارية، ومن ناحية أخرى أن الانخفاض الذي حدث للأسعار العالمية للسلع والخدمات ناتج من جراء انخفاض (أسعار النفط) وما ترتب على ذلك انخفاض الأسعار العالمية للفائدة على القروض، أي تقليل أعباء خدمة الدين العام،أما الضرر من انخفاض أسعار النفط وعائداته على الدول النامية (المستوردة والمستهلكة) للبترول يتمثل هذا الضرر في انخفاض حجوم وقيم المعونات

---

(1) فرهاد محمد علي، اقتصاديات الطاقة والبترول، مرجع سابق، ص 211.

والمنح والهبات التي ستحصل عليها هذه الدول من الدول المنتجة والمصدرة للبترول. أما في حالة ارتفاع أسعار النفط العالمية لها عكس الآثار والنتائج (فيصبح السلبي ايجابيا والايجابي سلبيا) هذا يعني تذبذب أسعار النفط (ارتفاعا – انخفاضا) العالمية له آثار سلبية وايجابية على اقتصادات الدول النامية المستوردة للنفط الخام[1].

ثانيا: تحليل طبيعة العلاقة بين الإيرادات النفطية والنشاط الاقتصادي :

1- تفسير العلاقة بين الإيرادات النفطية والتنوع الاقتصادي :

ولتحديد طبيعة العلاقة بين الزيادة في الإيرادات النفطية وعوائد تصدير النفط الخام من العملات الأجنبية وبين النشاط الاقتصادي نجد من الضروري قبل تفسير هذه العلاقة لابد من إيضاح مسألتين الأولى: أهمية تامين متطلبات التنمية المستدامة، والحاجة لاستغلال الموارد الطبيعية الناضبة ذات القيمة الاقتصادية كالنفط والغاز، فضلا عن ذلك دور السياسات الاقتصادية للدولة في تقليل الكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة لاستغلال هذه الموارد، وما يترتب على ذلك اختلال في التوازن البيئي.

أما المسألة الثانية: نحن نعلم إن النظام الاقتصادي أحد الأنظمة الأساسية والحيوية في المجتمع إضافة إلى النظام الاجتماعي والبيئي ونعلم إن هذه الأنظمة تترابط فيما بينها،إذ يقوم النظام الاقتصادي بالإنتاج من خلال استغلال الموارد (طبيعية وبشرية) المتوافرة، أما النظام الاجتماعي يرتبط به من خلال الاستهلاك لهذه المنتجات والسلع لإشباع حاجاته ومتى يتم استغلال الموارد الطبيعية الناضبة مثل (النفط) [2]، فان نتائج هذا الاستغلال لا تقتصر على خلق الربح (الريع) المالي بل ظهور آثار بيئية سلبية ناشئة عن تصنيع منتجات النفط والغاز والتي لها كلفة معينة يتحملها المجتمع ومن هذا يتضح مسألتان:[3]

---

(1). يوسف الفضل، الثروة النفطية وتجاذبات الاقتصاد والسياسة العالمية والداخلية، بحث اقتصادي: ص11 انظر الموقع http://www.wasatanline.com

(2) معهد التخطيط القومي، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية،الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2003 ص18.

(3) صبري زاير السعدي، شروط النمو والتنمية في البلدان العربية النفطية، مجلة دراسات عربية دورية، بيروت، 1988, ص 72.

فالمسألة الاولى فتتعلق:

بالمدى الزمني الذي يجب أن يتم خلاله استغلال هذه الثروة النفطية هنا نتحدث عن قرار استثماري يفاضل بين إنتاج النفط اليوم أو تأجيل إنتاجه للغد، وهل إيراداته الحالية اليوم أكثر من الغد؟ ومن المعروف إن النفط سلعة ناضبة، يتعلق بدور السياسة الاقتصادية في الحد من التلوث البيئي،وتقليص الكلفة غير المنظورة من استغلال هذه الموارد الطبيعية إلى أدناها.

اما المسألة الثانية:

فتتمثل في مجال السياسات الاقتصادية التي تتعدد المدارس الاقتصادية في تفسيرها للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي،هنا لابد من الاختيار ما بين هذه المدارس الاقتصادية المفسرة للمصادر والعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي [1].

من المعروف إن قطاع استخراج وتصدير النفط الخام والذي يرتبط ارتباطا قويا بظروف السوق النفطية العالمية قد لعب دور إستراتيجيا في تنمية اقتصادات الدول المصدرة للنفط. ومن المتوقع فرض دوره الحاسم في التنمية اليوم والغد ما لم تؤد طريقة الانتفاع من الموارد النفطية إلى تغيرات بنيوية عميقة، وتطورات اجتماعية نوعية تسهم في زيادة الإنتاج من غير النفط، لذلك كان من الضروري في تلك المرحلة تطبيق إستراتيجية وسياسات ومعايير اقتصادية مغايرة في الاستثمار العام، لضمان الارتفاع الأقصى من الموارد النفطية وإيراداها المالية وعوائدها من العملات الأجنبية، ولإيضاح ذلك ينبغي لنا تحليل العلاقة القائمة بين الزيادات المتتابعة في الإيرادات النفطية، وأثرها على النشاط الاقتصادي للدول المصدرة للنفط لتحديد طبيعة العلاقة ونجد من الضروري تحليل ما يأتي العلاقة بين زيادة الإيرادات النفطية المالية لصادرات النفط الخام وبين تطور القطاعات الاقتصادية المحلية ولهذه العلاقة مظهران هما[2]:لعلاقة بين قطاع استخراج وتصدير النفط الخام وبين القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الأخرى طبيعة التدفقات السلعية من الخارج. والعلاقة بين

---

(1) شعبان صدام، جهود التنمية في العراق في تعديل الهيكل الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة البصرة،، 1988، ص34.

(2) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل،1950–2010، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، الطبعة العربية الأولى،بيروت،19951، ص57.

الإيرادات المالية لصادرات النفط الخام وبين عنصرين (العمل ورأس المال) في عمليات النمو والتوزيع .

2- العلاقة بين زيادة الإيرادات المالية لصادرات النفط الخام وبين تطور القطاعات الاقتصادية المحلية :

أ- العلاقة بين قطاع استخراج وتصدير النفط الخام وبين القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الاخرى :

يمكن إن نعبر عنها بطريقة مبسطة بالعلاقة بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، وقد حظي موضوع الهيكل الإنتاجي والعلاقات القطاعية في الدول النفطية باهتمام الباحثين، وتحديداً للعلاقة بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية, هذه العلاقة شهدت اهتماما خاصا من الاقتصاديين، وظهرت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية[1]، التي تتبنى فرضية (المرض الهولندي) التي ترى أن الارتفاع في إيرادات النفط ستترتب عليه آثار سلبية على تطور القطاعات غير النفطية (الزراعة، والصناعة التحويلية، والخدمات الانتاجية) كما سيرافق الارتفاع في إيرادات النفط تغيرات مستمرة في العناصر المؤثرة في عملية التوازن الاقتصادي والداخلي.

والجدير بالذكر يمكن تلخيص الآثار السلبية للطفرة النفطية على الناتج السلعي غير النفطي في ناحيتين: *تسمى بأثر حركة الموارد * وتسمى الأخرى بأثر الإنفاق[2].

حركة الموارد: إن الارتفاع في أسعار النفط سيرفع بدوره قيمة الناتج الحدي وقيمة الدخول الحقيقية لعناصر الإنتاج الموظفة في هذا القطاع، الذي سيقود بدوره إلى تحريك الموارد والمميزات النسبية نحو القطاع النفطي والأنشطة الممولة بموارد الريع النفطي وخاصة أنشطة الخدمات وقطاع البناء والتشييد. ومن ناحية أخرى سيؤدي إلى تخفيض قيمة الناتج الحدي لعناصر الإنتاج الموظفة في القطاع السلعي (الصناعي والزراعي) وخلق فائض في الطلب عليها تجعل أسعار منتجات الأنشطة الخدمية والبناء والتشييد أعلى من أسعار

---

(1) سوزان صبحي أحمد، تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2003-2004، ص 99.

(2) رفقي محمد أمين، تغيير إيرادات النفط للمملكة العربية السعودية خلال المدة (1970-1984) وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1988، ص 126.

السلع الصناعية والزراعية لكونها تحدد في السوق المحلية، وفضلا عن إمكانية سد النقص في إنتاجها عن طريق الاستيراد.

أثر الإنفاق: متى يرتفع الدخل النفطي فسيترتب عليه ارتفاع الدخل القومي الذي سيقود بدوره إلى زيادة الإنفاق القومي أو زيادة الطلب الكلي وخلق فائض في الطلب على إنتاج القطاعات المختلفة مما يترتب عليه ارتفاع آخر في الأسعار النسبية للخدمات، وهذا الأمر سيمكن قطاع السلع والخدمات والبناء (السلع غير المتاجر بها) من عرض أجور أعلى من تلك التي يستطيع قطاع السلع غير النفطية(المتاجر بها) تقديمها، ومن ثم سحب جزء آخر من الموارد المستخدمة في هذا القطاع إلى قطاع الخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض آخر في حجم إنتاج هذه القطاعات،لذلك فإن المحصلة النهائية هي انخفاض في حجم إنتاج القطاعات (الصناعة والزراعة) وتتضاءل أهميتهما النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، وخطورة هذا الوضع تكون في الطبيعة قصيرة الأجل للطفرة في قطاع النفط.

ب- طبيعة التدفقات السلعية من الخارج :

إن الارتفاع في الإيرادات النفطية سيؤدي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، وهذا الفائض سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة اي سعر الصرف للعملة المحلية للدول المصدرة للنفط مقابل العملات الأجنبية، هذا يعني ارتفاع سعر السلعة المحلية غير النفطية، وعدم قدرتها على منافسة السلعة الأجنبية في الداخل والخارج،مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات المحلية غير النفطية وزيادة الاستيرادات من السلع الأجنبية،مما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج في القطاع الصناعي والزراعي وحدوث عجز في الموازين التجارية لهذه القطاعات. فيترتب على ذلك تراجع أهمية القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي،إذ تحول الاقتصاد إلى اقتصاد أحادي غير متنوع تعتمد فيه الدولة أكثر فأكثر على مصدر دخل غير دائم متقلب وفقا لظروف السوق العالمية، وهو يمثل الخطر الحقيقي في الإصابة بالمرض الهولندي.

3- أثر فوائض الإيرادات النفطية على النشاط الاقتصادي:

اختلفت وجهات النظر في عنصر رأس المال كأساس للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، واختلفت نتيجة لذلك المكانة التي تحتلها ندرة رؤوس الأموال ضمن خصائص

الدول النامية. فعلى حين يرى البعض ندرة رأس المال من الأهمية بحيث تحجب ما عداها من الخصائص، إذ يعد توفر رأس المال محور التنمية، ويرى آخرون أن هناك من العوامل الأخرى ما يوفق في الأهمية عنصر رأس المال[1].

يتضح في الدراسات السابقة أن اقتصادات الدول النفطية (أوبك) تعاني من تراجع وتدهور القطاع التقليدي في الدولة لصالح قطاع السلع الأولية (الاستخراجية) وقطاع السلع غير المتداولة، مع توفر رأس المال المادي وموارد نفطية كبيرة تدر دخلاً وعملات أجنبية من المفروض أن تحقق تنوعاً اقتصاديا، فإن التجارب العملية أدت الى نتائج مخالفه لذلك، فنمو قطاع السلع الأولية (الاستخراجية) على حساب القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في الدولة يحمل في طياته العديد من الآثار السلبية التي تؤدي في النهاية إلى ما يسمى لعنة الموارد: وتتمثل الآثار فيما يأتي. [2]

ا-تشير الدراسات أن العائدات النفطية الضخمة في البلدان النفطية (أوبك)، التي نتجت من معدلات الإنتاج المرتفعة والزائدة عن الحاجة، أدت إلى التوسع الكبير في الاستهلاك،إذ تحول المجتمع في معظم هذه البلدان إلى مجتمع استهلاكي مفرط بكل ما يرتبط بذلك من سلبيات وأضرار ومخاطر على الهياكل الإنتاجية.

ب- العائدات النفطية الضخمة في البلدان النفطية تعد مصدرا أساسيا لتمويل نفقاتها يعني هذا انخفاض حاجة الدولة للضرائب كأداة لتمويل نفقاتها، واعتمادها المتزايد على إيرادات الصادرات النفطية وغياب دور الضرائب، فعادة ما يرتبط انفاق الموارد الطبيعية تميل الدولة إلى الاستغناء عن مواردها الضريبية،وتتحول الدولة إلى دولة ريعية تهمل القطاعات الإنتاجية الأخرى، وذلك لعدم وجود دافع أو حافز يدفع الحكومة لتنشيط هذه القطاعات، أما الدراسات في الدول الصناعية فتشير الى أن فرض ضرائب يشجع الدولة على متابعة النشاطات الاقتصادية وزيادة إنتاجها، وهناك ارتباط طردي قوي بين الاعتماد على الضرائب كمصدر أساسي للدخل وبين الأداء

---

(1) حمدية زهدان، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1970،ص42.

(2) سمر حسن حسين الباجوري، مرجع سابق, 2010، صـــــ24.

الاقتصادي، فارتفاع الضرائب على الدخول كنسبة من الناتج المحلي عادة ما يشير إلى وجود هياكل اقتصادية أكثر تنوع.

ج-تشير الدراسات الاقتصادية الى أن تقلبات الإيرادات النفطية تؤثر على السياسات المالية وتسبب عدم استقرار الطلب الكلي،وقد تكون هذه التقلبات الحادة في الإيرادات النفطية أما قصيرة أو طويلة الأجل، قصيرة الأجل: تنتج عن تقلبات أسعار النفط، أما طويلة الأجل فهي التي تنتج بسبب طبيعة الموارد النفطية المعرضة للنفاد، مما يضيف المزيد من المعضلات والتحديات لإدارة الاقتصاد الكلي.[1] ومن هنا تبرز دور الحكومة في كيفية استخدام هذه الإيرادات لتحقيق أهدافها المتعلقة بتنمية الاقتصاد وتنوعه في الأجلين القريب والبعيد، وتنحصر خيارات الحكومة بين الإنفاق الاستثماري الداخلي والخارجي أو الاثنين معاً.

سيترتب على الاستثمار في الاقتصاد المحلي حدوث ما يعرف بالداء الهولندي، سيؤدي إنفاق الإيرادات النفطية في الاقتصاد المحلي إلى زيادة السيولة ومن ثم زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات المتاجرة دوليا وغير المتاجرة دوليا على حد سواء، فبالنسبة للمتاجرة يمكن تلبية الطلب من الواردات، أما غير المتاجرة لا يمكن تلبية الطلب الإضافي للسلع والخدمات إلا عن طريق الصعيد المحلي وسيؤدي إلى رفع أسعار هذه السلع مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي سيضعف القدرة التنافسية لصادرات القطاعات غير النفطية[2] مما يؤثر على نمط ونوعية السلع المنتجة وثمة من يرى انه في سبيل نجاة الحكومة من مصيدة الداء الهولندي، زيادة الادخار واستثمار الأصول الأجنبية في الخارج مع ذلك فان آثار الداء الهولندي يمكن تجنبها إذا ما استثمرت الإيرادات النفطية في المشاريع ذات الإنتاجية العالية، التي من شأنها أن تؤدي إلى آثار انتشارية ايجابية على قطاعات الاقتصاد الأخرى وخلق صناعات جديدة[3].

---

(1) علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة، وانعكاسات الازمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت, ط1, 2009ص236

(2) علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة، مرجع سابق، ص237

(3) جاسم خالد السعدون، الأزمة المالية العالمية انظر الطفرة النفطية الثالثة، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، تحرير علي خليفة الكواري مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت, ط1, 2009،بيروت, ط1, 2009, صـــ217.

د- أن وفره الموارد الطبيعية تحد من الحوافز أمام القطاع العام أو الخاص للاستثمار في الرأس مال البشري (الغنى السهل يولد الكسل).

فلقد أهملت الدول النفطية العربية (اوابك) أهمية رفع كفاءة الطاقة البشرية وزيادة إنتاجها مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل ومن ثم اثر على كلفة السلع المنتجة ونوعيها وحجمها، مما أضعف قدرتها على منافسة السلع والخدمات المستوردة، كل ذلك أدى إلى تشوه الهيكل الإنتاجي لاقتصادات تلك الدول لاعتمادها على القطاع النفطي وتجاهله دور العنصر البشري في عملية تنويع الهياكل الإنتاجي.

مما لاشك فيه أن العنصر البشري هو أثمن واهم عناصر الإنتاج، وبالتالي فان إعداده وخلق الحوافز لأداء دوره بكفاءة وتشغيل وقيادة النشاطات الاقتصادية، شرط أساسي لإمكانية توسيع وتنويع الطاقة الإنتاجية. وتشير عدد الدراسات ومن أبرزها دراسة شولتز (schalts) من شيكاغو الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، الى تعافي الإنتاج في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية رغم الدمار الشامل الذي الحق بالرأس المال المادي، قد لاحظ شولتز أن ما لم يدمر كان رأس المال البشري المتمثل في خبرة المديرين ومهارات العمال المكتسبة والمتراكمة من داخل النشاط الاقتصادي[1].

أما دراسة (ادوارد دينسون) أن 91% من الزيادة في الدخل الحقيقي للعامل الأمريكي لسنة (1929 – 1975) كانت ناجمة من عوامل أخرى غير الزيادة في كمية رأس المال، وان 9% كانت ناجمة عن زيادة رأس المال[2].

4- تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية و عنصري العمل ورأس المال :

وفي مجال العلاقة بين الإيرادات النفطية وبين دور عنصري العمل ورأس المال المستثمر, نجد من الناحية الأولى فأن تحليل نشاط ودور قطاعات البناء والتشييد (المقاولات) والزراعة والصناعة وملكية دور السكن وقطاع الإدارة العامة والخدمات الحكومية,

---

(1) عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي، دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، كلية القاهرة، 2000، صـــ183.

(2) جمال محمود عطية، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقيه على الاقتصاد المصري، دكتوراه، جامعة حلوان، 2002، صـــ121 – 122.

يكشف عن مدى التأثر الناجم عن زيادة الإيرادات النفطية في معدل الاستخدام،وفي توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة, ومن الناحية الثانية, فان هذا التشخيص يوضح عملية انتقال هذه التأثيرات إلى دورة ثانية من التفاعل بين كل من إيرادات النفط ومستوى الاستخدام ومقدار الاستثمار الممول برؤوس الأموال الخاصة وعمليات توزيع الدخل،فمع زيادة الاستثمار يتوسع حجم قطاع البناء والتشييد (المقاولات) بنسب متناسبة, ولأن دور القطاع العام محدود جداً في هذا النشاط, فان الجزء الأعظم من الأرباح المتولدة فيه يصبح من نصيب القطاع الخاص, وفي حالة استمرار زيادة الاستثمار العام بمعدلات تفوق إمكانيات القطاع الخاص الفنية والمالية والإدارية على استيعابه (تنفيذ المشاريع), فان معدلات الأرباح فيه تبدأ بالارتفاع بنسب كبيرة. وحتى في حالة اللجوء إلى قطاع المقاولات الأجنبي, فان الظروف المحيطة بالمنطقة في تلك المدة التي شهدت ظواهر التوسع الاقتصادي نفسه – قدر تعلق الأمر بزيادة حجم الاستثمار والاستهلاك الحكومي – أدت إلى ارتفاع معدلات أرباح المقاولين الأجانب وبنسب عالية تفوق معدلات الأرباح التي يحققها المقاول المحلي.

الأمر الذي كان يحفز الأخير إلى رفع معدل أرباحه هو الآخر. بل إن الارتباط الجزئي القائم بين المقاول الأجنبي والمقاول الوطني لتلبية المتطلبات الاقتصادية والفنية والإدارية والاجتماعية المحلية هي من العوامل التي أسهمت في رفع المعدل العام للأرباح، ومن الناحية الأخرى فان المنافسة الشديدة للحصول على الأيدي العاملة, لاسيما الماهرة والفنية المتخصصة منها بسبب ضخامة الاستثمارات العامة, دفعت بمؤسسات هذا القطاع إلى رفع الأجور ما دامت معدلات أرباحها عالية, وذلك لغرض مواجهة التوقعات المحتملة في ارتفاع أسعار السلع المستوردة أو المحلية ولتنفيذ المشاريع في مواعيدها المقررة. وعند هذا الموقف تنتقل المطالبة برفع مستوى الأجور إلى العاملين في القطاع الحكومي سواء بالنسبة للعاملين في الإدارة والخدمات الحكومية العامة أو بالنسبة للعاملين في مؤسسات ومشاريع القطاع العام.[1] الأمر الذي زاد بدوره من الضغط على الإيرادات النفطية وبالتالي السعي

(1) صبري زاير السعدي، شروط النمو والتنمية في البلدان العربية النفطية، مجلة دراسات عربية دورية، بيروت، 1988، ص105.

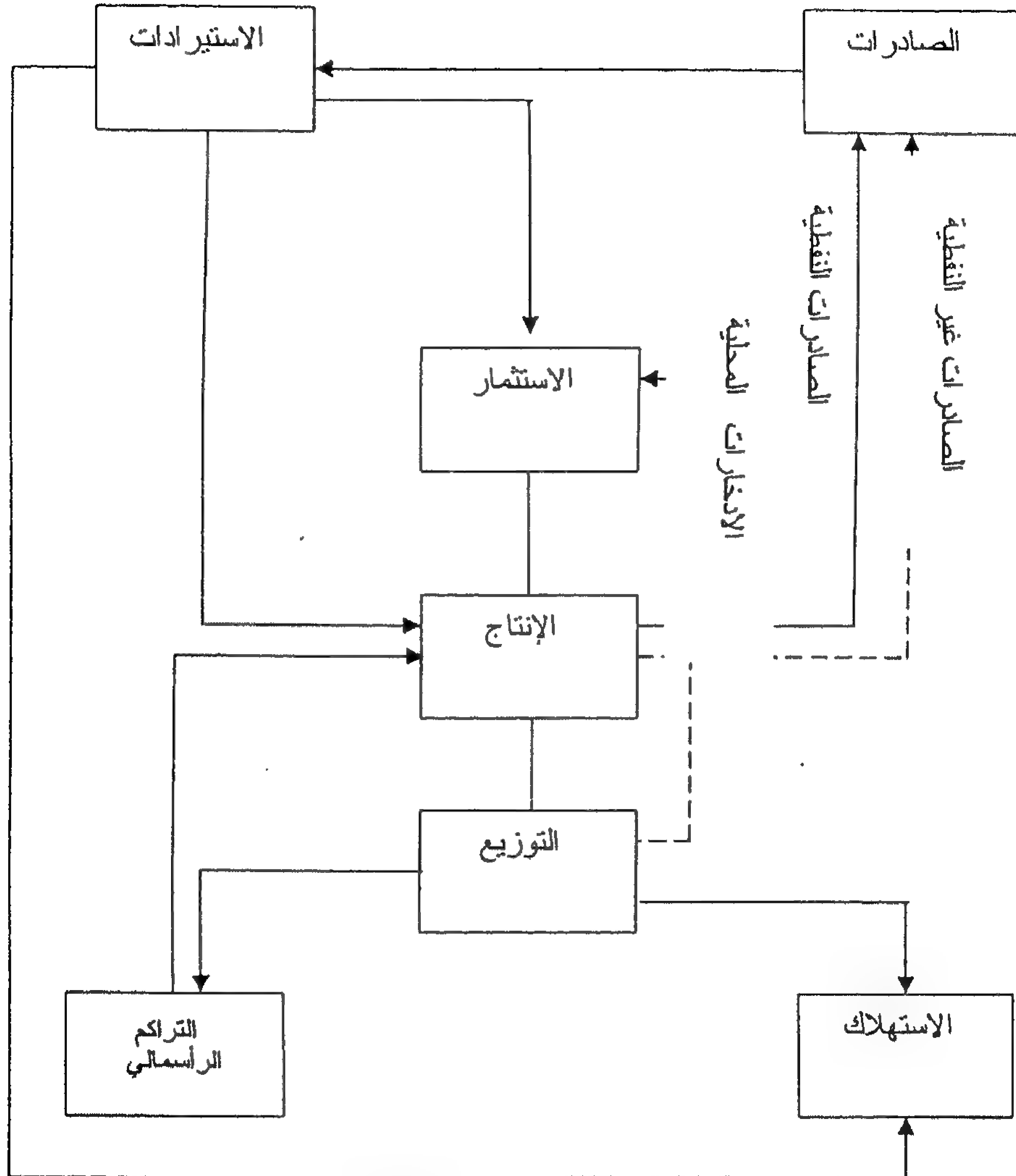
لزيادتها. وإن زيادة الأجور تفعل مفعولها في رفع تكاليف الإنتاج ومنها ترتفع أسعار المنتجات والسلع،والتي تخلق بدورها ضرورات اجتماعية وسياسية لزيادة معدلات الأجور لدورة لاحقة. ولقصر المدة الزمنية التي تتبادل خلالها هذه التأثيرات, لم يصاحب مثل هذه الزيادات في الأجور زيادات مناسبة في معدلات الإنتاجية، كما أن زيادة تكاليف الإنتاج وتوسيع فرص الاستثمار تحفز من الناحية الأخرى معدلات الأرباح على الارتفاع أيضاً. ومن جهة أخرى, فان أجور العمال ورواتب الموظفين اتجهت كلية إلى الاستهلاك المباشر، وبدأت تضغط من اجل زيادة العرض من الإنتاج المحلي ومن الاستيراد. كما يتحول جزء مهم من الأرباح إلى الاستهلاك التظاهري التبذيري وإلى تمويل نشاط المضاربة في شراء الأراضي ودور السكن والعقار, وكذلك استخدام هذه الفوائض المالية في المتاجرة بالسلع المستوردة.

أما الجزء القليل من الأرباح, فقد اتجه نحو زيادة الاستثمار وتوسيع الطاقة الإنتاجية التي حرص القطاع الخاص على إن تظل في حدودها الدنيا. وبعبارة أدق إن توسع الاستثمار في القطاع الخاص بقي في الحدود التي تفرضها تأثيرات السياسة الاقتصادية الحكومية واتجاهاتها التدخلية. كما موضح في مخطط رقم 1،[1].

(1) صبري زاير السعدي،التجربة الاقتصادية في العراق الحديث،النفط والديموقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951–2006) دار المدى للثقافة والنشر،دمشق,ط1،2009, ص96

المخطط رقم (1)

شروط النمو الاقتصادي الرئيسي



المصدر: صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث،النفط والديموقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951–2006) دار المدى للثقافة والنشر،دمشق,ط1،2009 ص77.

وإلى جانب تطور قطاع التشييد والبناء (المقاولات) والنشاطات المرتبطة به, وعلى النحو الذي أشرنا إليه, ومع وجود الندرة النسبية المؤقتة والدائمة, في عناصر العمل والتنظيم والإدارة الاقتصادية الكفء, فان معدلات الأجور والأرباح بدأت في الارتفاع في النشاط الصناعي والزراعي وبما يتناسب والفرص المتاحة في النشاطات الأخرى، ذلك الأمر الذي دفع إلى زيادة ارتفاع أسعار المنتجات والسلع بصورة عامة, وإلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية بصورة خاصة. ثم بدأت هذه التأثيرات تنتقل إلى القطاعات الأخرى كالسكن إذ ارتفعت الإيجارات بشكل فاحش وسريع. وبعد مرور مدة زمنية معينة تتضاءل بعدها تأثيرات مضاعف الاستثمار ، ومضاعف الاستهلاك، وتستقر الأسعار استقراراً نسبياً، عند مستوى جديد أعلى يناسب التوازن الاقتصادي والنقدي الجديد المؤقت[1].

لكن هذا المستوى الجديد من التطور الاقتصادي كان يخلق حاجة مستجدة لتأمين التوازن في عمليات التدفق السلعي والنقدي بين مختلف الفعاليات الاقتصادية, مما يستلزم تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية التكميلية والقيام بمشاريع حكومية وعامة جديدة لإزالة الاختناقات في عمليات الإنتاج والتوزيع، الأمر الذي كان يزيد بدوره من الحاجة إلى زيادة الإيرادات النفطية مرة أخرى، ومع كل دورة إنتاج ودخل لاحقة, ومع ارتفاع الأسعار تتباطأ نسبياً عملية التراكم الرأسمالي، ويعاد توزيع الدخول والثروات بشكل غير مناسب.

هكذا تستمر الحاجة إلى الاستيرادات الكبيرة, ويبقى الفائض الاقتصادي والمالي المحلي. عاجزاً عن إدامة النشاط الاقتصادي في مستواه الجديد الأعلى بدون زيادة الاعتماد على الإيرادات المالية من صادرات النفط الخام[2].

---

(1) أحمد سيد النجار، أداء الاقتصادات العربية عام 2007، ريع الثروة النفطية بعيدا عن تمويل التطور الاقتصادي، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز دراسات السياسة الإستراتيجية، الأهرام القاهرة، 2008، ص 95.

(2) Aghion Philippe and peter howitt endogenous growth theory coordinated by maxime brant – colett. Cambridge, me mit press 1998, p. 88.

الفصل الثاني

التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي

في ظل وفرة الموارد الطبيعية

يعد التنوع الاقتصادي هدف نهائيا لمصدري النفط، كما تعد التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الناجم عن الاستخدام الأمثل للإيرادات النفطية، تجربة فريدة في ضوء الخلفية التي تميز بها النرويج من قدرات مؤسسية وصناعية. إذ كانت تتمتع بديمقراطية راسخة، وجهاز حكومي فعال و... الخ.

ساعدها على وضع وصايا وسياسات رشيدة، ومكنها من رفع القدرات الصناعية بعامة والنفطية بخاصة، فضلا عن أن الاستخدام المبكر لعوائد النفط في السبعينات من القرن الماضي مكنها من تجنب التحديات التي تواجه الدول النفطية، كالمرض الهولندي ،ولعنة الموارد، وعدم اليقين، وبحلول التسعينات تم إنشاء صندوق النفط (**Petroleum fund**) مكنها من تثمير العوائد النفطية محليا ودوليا فضلا عن سد ألفجوات المالية عند الضرورة، وتجنب الإنفاق غير الضروري، واستطاعت النرويج إيجاد روابط اقتصادية فعلية بين الصناعة النفطية والقطاعات الأخرى من خلال اتباع خطوات وسياسات مختلفة، منها استخدام السلع والخدمات النرويجية في الصناعة النفطية، والتركيز على الجهود البحثية ونقل المعرفة، وسياسات التوظيف الصناعي.

كل ذلك زاد من أهمية تجربة النرويج في التنوع الاقتصادي، وأصبحت أنموذجا للدول المصدرة للنفط لذا تم تقسيم ألفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: تجربة النرويج في رفع القدرات المؤسسية والصناعة النفطية.

المبحث الثاني: تجربة النرويج في استخدام الإيرادات النفطية.

المبحث الثالث: تقويم تجربة النرويج في التنوع الاقتصادي في ظل استخدام الايرادات النفطية.

المبحث الأول

تجربة النرويج في رفع القدرات المؤسسية والصناعة النفطية

كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط، تتمتع بوجود إدارة حكومية عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة، وسعت الحكومات المتعاقبة في خططها الإستراتيجية طوال السبعينات والثمانينات إلى خلق صناعات جديدة منبثقة على أساس النفط، ودعم عملية تطوير التقنية للصناعة النرويجية، لذا تم تقسيم المبحث إلى:

أولا: القدرات المؤسسية Institutional capacities :

ان التفاوض مع الصناعة النفطية العالمية، يتطلب وجود مؤسسات تمتلك قدرة ودراية بتفاصيل العمليات النفطية، من حيث منح الامتيازات النفطية إلى الإنتاج ووضع القوانين، وأصبحت اللوائح والقوانين الصك الدولي لرقابة الدولة في تحديد الشركات العاملة في القطاع النفطي النرويجي، ومن ثم تحدد العلاقة بين قطاع النفط والدولة التي تكفل سيادتها على قطاع النفط، وتكفل حقوق الشركات العاملة في القطاع النفطي [1].

والمؤسسات النرويجية هي ائتلاف من الحكومة والبرلمان والشركات والجماعات المدنية, التي تهدف إلى تعزيز التحكم على مواردها الطبيعية، واستطاعت هذه المؤسسات من وضع وصايا واستراتيجيات حكيمة لتجنب ضخ عائدات النفط بصورة مباشرة في اقتصادها المحلي [2] ومن أهم هذه الوصايا التي وضعها البرلمان النرويجي في يونيو 1972 م التي وضح فيها السياسة النفطية النرويجية قبل بدء العمليات النفطية ،وأقرت الوصايا (10) بالإجماع من قبل البرلمان وهي [3]:

الوصايا العشرة للنفط The oil 10 commandments :

1. يجب ضمان الإشراف والسيطرة والرقابة الوطنية على جميع العمليات النفطية وعلى قطاع حماية الطبيعة.

---

(1) OLE-Andreas the development of the Norwegian. petroleum innovation. system. A histoical over view. university of Stavanger. انظر الموقع
http://www.sv.uio.no/tik. innowp/engentik paper %20.
(2) http://www.businesday online.com.
(3) http://www.olf.no/en/facts/petrolum-historg .

2. لابد من استغلال الاكتشافات النفطية بطريقة فعالة مما يجعل النرويج أن يكون مستقلا بقدر الإمكان عن الآخرين فيما يخص إمداداقما من النفط الخام.

3. يجب تطوير صناعة جديدة قائمة على أساس من النفط.

4. تطوير صناعة النفط وتأخذ في الحسبان الأنشطة الصناعية القائمة وحماية الطبيعة والبيئة.

5. يجب منع حرق الغاز الطبيعي المصاحب للنفط.

6. يجب توصيل الزيت الخام والغاز الطبيعي إلى ارض النرويج قبل تصديرها وأصبحت قاعدة مبدئية في السياسة الاقتصادية النرويجية [1].

7. يجب على الدولة أن تشارك في جميع المستويات الملائمة ،والمساهمة في التنسيق بين المصالح النرويجية في صناعة النفط في النرويج فضلا عن خلق مجتمع متكامل يحدد أهدافه وطنيا ودوليا. [2]

8. إنشاء شركة وطنية نفطية حكومية يمكن أن تنظر ببعد الى المصالح الحكومية والتجارية ومواصلة التعاون المناسب مع المصالح النفطية المحلية والأجنبية.

9. يجب تحديد نمط من الأنشطة، ووضع سياسات ملائمة للمناطق غير المفتوحة شمال خط 62 الدولي.

10. الاكتشافات النفطية الكبيرة النرويجية يمكن أن تقدم مهام جديدة للسياسة الخارجية النرويجية.

منذ عام 1970م كانت مشاركة الدولة من العناصر المهمة في وضع سياسة نفطية وطنية لإدارة ومراقبة النشاطات النفطية النرويجية وتوزيع المهام بين المؤسسات القائمة، فمجلس الوزراء يقوم بتنسيق سياسات الدولة على المستوى الوزاري، وتتولى وزارة المالية في النرويج وضع الخطط الاقتصادية يشمل كل الدخل الحكومي بما في ذلك من عائدات

---

(1) فاروق القاسم، النرويج كسبت نعمة النفط وتجنبت النقمة، انظر ،الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية, مركز دراسات الوحدة العربية، ، بيروت، ط1، 2009، ص355.

(2) http://www.olf.no/en/facts/petrolume-history .

النفط، وتقوم وزارة النفط بوضع الخطط لصناعة النفط بالتعاون الوثيق مع وزارة المالية ، وقررت الحكومة النرويجية في عام 1978 إنشاء وزارة تجمع بين شؤون النفط والطاقة [1]، تتولى هذه الوزارة وضع السياسات النفطية (استخراج وإنتاج وتصدير).

أما وزارة المالية فقد شكلت دائرة خاصة تقوم بجمع وتدقيق إيرادات النفط المختلفة بالتنسيق مع مديريات وزارة النفط، ومن أهم هذه المديريات مديرية تتفرغ لإدارة مصادر النفط بينما تتفرغ الأخرى لأمور السلامة والصحة البيئية، كل هذه الخطوات ساعدت على تطور الصناعة النفطية, ودعم وتشجيع الصناعة المحلية، وتعظيم الإيرادات النفطية سواء أكان استثمارها بصورة مباشرة في الاقتصاد المحلي أم بصورة غير مباشرة في صندوق استثماري, مما نجم عن ذلك أن تحاشي نقمة النفط نتيجة طبيعية نظرا لهذه الاستراتيجيات الحكيمة والمؤسسات الديمقراطية المتقدمة, وسيادة القانون والشفافية في الصناعة النفطية ,وضخ عائدات النفط مباشرة أو غير مباشرة في الاقتصاد المحلي النرويجي، وقد عزز هذا النجاح حصول النرويج على درجة عالية من الشفافية في إدارة الموارد النفطية.

لذا تمكنت النرويج من تجنب المرض الهولندي ولعنة الموارد التي أصابت اقتصادها في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي [2].

وتعد النرويج اليوم ثالث أغنى بلد في العالم من حيث القيمة النقدية [3] وثاني أكبر احتياطي للفرد الواحد, والأعلى بين جميع البلدان في مجال التنمية البشرية للمدة الممتدة (2001–2007) [4] ومرة أخرى في عام 2009 [5] وأكثر البلدان سلمية في العالم في استطلاع عام 2007 من قبل مؤشر السلام العالمي [6].

---

(1) فاروق القاسم، مرجع سابق، ص356.

(2) http://www.businessdayonline.com. NG/index.php/analysis/commentary 29351,Norway,Nigeria and the lessons of oil. .

(3) صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات، افاق الاقتصاد العالمي، ابريل، 2010، ص295.

(4) Statistics Norway raises 2007.

(5) Report Human Development human development indices 2008
http://www.ndr.undp.org/en/meedia 2008,2009 انظر الموقع.

(6) Report Human Development human Index 2009
http://www.hdrundp.org/en/media/HDR2009 .

ثانيا: قدرات الصناعة النفطية Oil Industrial capacities :

بعد الحرب العالمية الثانية كان يهيمن على الصناعة النفطية العالمية الأخوات السبعة seven sisters وبلغت نسبة الهيمنة 98.3% عام 1950 ثم انخفضت إلى 89% عام 1957 ومن ثم إلى 76.1% عام 1969 [1]. بعد ظهور منظمة أوبك في السبعينات أحدثت تغيرات كبيرة في نسبة هيمنة الشركات النفطية على الصناعة النفطية في دول منظمة أوبك، فضلا عن التغيرات في السوق النفطية إذ أعلنت منظمة أوبك في عام 1973 م عن قيود على الإنتاج وزيادة الأسعار والضرائب ودعم تدابير تأميم الصناعة النفطية مما دفع الشركات النفطية العالمية إلى البحث عن مصادر أخرى للإنتاج متجهة نحو بحر الشمال [2].

وعندما بدأت النرويج أنشطتها النفطية منذ منتصف الستينات من القرن الماضي فإنها استفادت من القدرات الصناعية النفطية العالمية والقدرات المتوافرة لديها، ويمكن تصنفيها إلى صنفين: قدرات صناعية تشارك بصورة مباشرة كمستثمر في العمليات النفطية، أو بصورة غير مباشرة كصناعة السفن وخدمات النقل البحري التي بلغت نسبة مساهمتها 20% من حمولة النقل في العالم عام 1995 م[3].

منذ منتصف الستينات من القرن الماضي 1965 وحتى عام 2012 شهدت الصناعة النفطية النرويجية تطورات متتابعة تكنولوجية وتنظيمية ومن المفيد ان نقسم هذه التطورات إلى خمس مراحل هي:

1. مرحلة الإنشاء (1965–1976).
2. مرحلة التوطيد (1977–1980).
3. مرحلة النضج (1981–1988).
4. مرحلة ذروة الإنتاج وإعادة التنظيم (1989–2000).
5. مرحلة دمج الصناعة النفطية وتدويلها. (2001–2011)

---

(1) Engen ole andreas 1997 NORSK engen programme and the Norsok rhetoric and realties .

(2) Organizational change in technical and the Norwegian petroleum industrial complex dissertation submitted for the degree university of Bergen politics of dr Bergen .

(3) http://www.sv.uio.no/tik/inngaowp iengen tik paper 20%.

1. مرحلة الإنشاء 1965-1976: Establishment stage :

كان النرويج قبل اكتشاف النفط في عام 1960 يتمتع بنمو اقتصادي قوي نسبيا، وتنوع اقتصادي والاستخدام الكامل وفائض في الميزان التجاري ،ومن ثم ليس لديها الحاجة الملحة للاستعجال قدما في تطور الصناعة النفطية وهذا الوضع يشكل أساسا قويا للتفاوض فيما يتعلق بالصناعة النفطية مع الشركات النفطية [1].

طلبت شركة فيلبس من الحكومة النرويجية في عام 1962 التنقيب عن النفط في بحر الشمال وكان العرض لا يتجاوز 160 دولار شهريا ويعد هذا العرض بأنه محاولة للحصول على الحقوق الحصرية، و في عام 1963 أعلنت الحكومة النرويجية السيادة على الموارد الطبيعية وحصلت شركة فيلبس على حق المسح وليس حق الحفر. [2]

وبدأت عملية منح الامتياز والتنقيب في عام 1965 وتم اكتشاف أول حقل للنفط God Field وكان حجمه اصغر من الحد الأدنى للاستثمار التجاري. [3]

لم تمر مدة طويلة حتى أبلغت شركة Phillips petroleum الحكومة النرويجية في عام 1969 بأنها اكتشفت حقل ايكوفسك Ekofisk وكان من الواضح هناك كميات كبيرة من النفط والغاز، ويعد هذا أول اكتشاف نفطي تجاري [4] ولعبت شركة نورسك هايدرو النرويجية دورا مهما في استغلال النفط، ووضعت العديد من الخطط ،تهدف منها إنشاء صناعة نفطية مستقلة رغم ما للشركة من عدد واسع من المساهمين ألفرنسيين الذين اثبتوا أهمية الاتصال مع الصناعة النفطية العالمية [5].

فضلت الحكومة النرويجية خلال تلك المدة المزيد من التأني في منح مناطق جديدة للتنقيب وكان السبب الرئيسي هو كسب الوقت لتهيئة البلد اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا

---

(1) Norway economic diversification and the petroleum industry this is abridged. version of paper delivered by professor Norwegian school of management at the 10th annual energy, ECSSR Abu Dhabi UAE, http://www.gas and oil.com /news/204. انظر الموقع .

(2) http://www.regering.no/en/deb/oed/subject/oil and cas/ norways-oil-history-minuts.html.

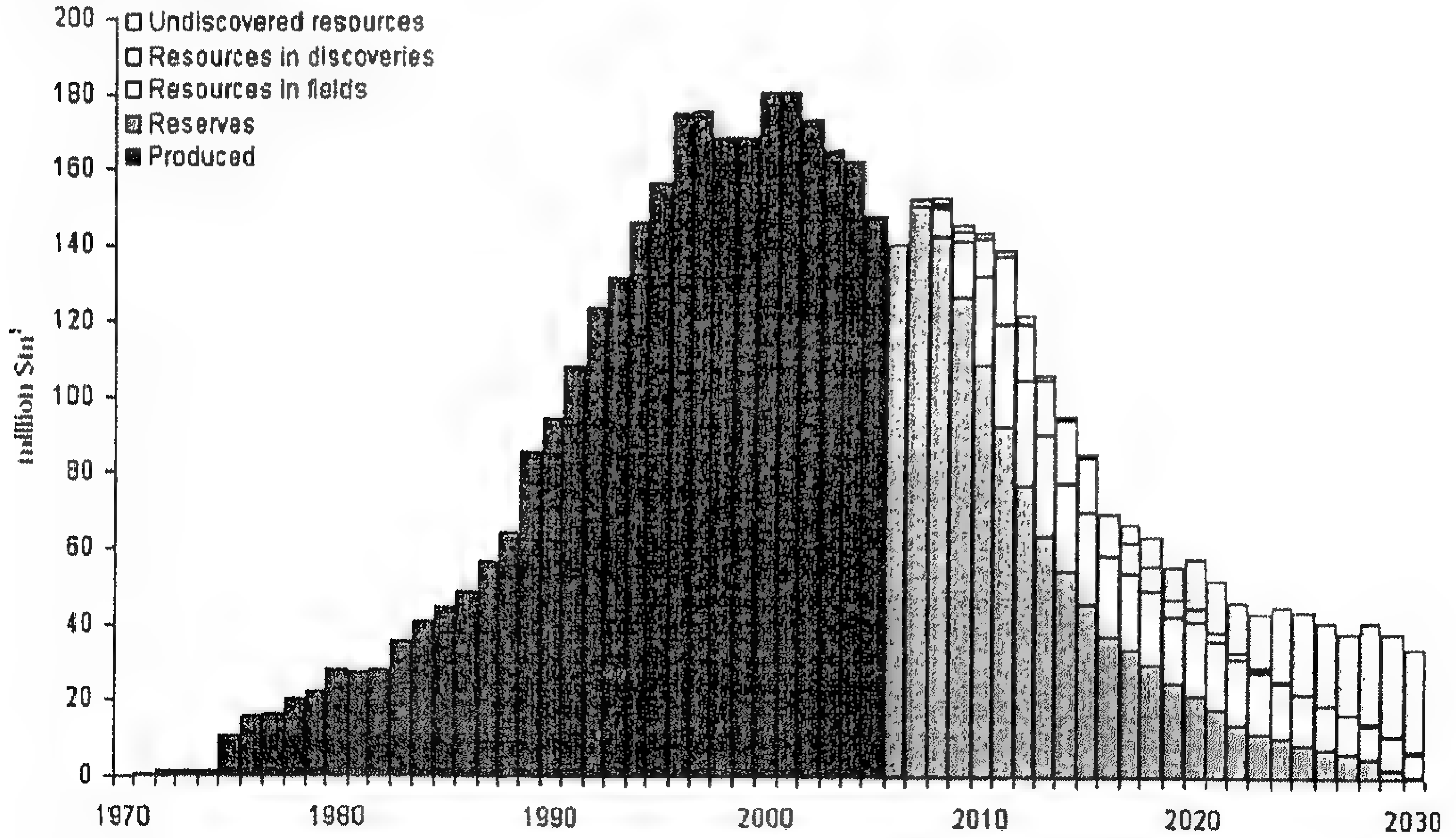
(3) فاروق القاسم،، مرجع سابق، 2009، ص347.

(4) http://www.olf.no/en/facts/norwys.petroeumhistory

(5) the development of the Norwegian petroleum. انظر الموقع http://www.sv.uio/tik .

لتقبل صناعة النفط والاستفادة منها [1] صاحب إنتاج النفط في عام 1971 اكتشاف حقل Frigg في بحر الشمال يعد أكبر حقل غاز اكتشف عام 1972، وتشير بيانات مديرية النفط النرويجية في عام 2006 الى وجود51 نشاطا في حقول النفط والغاز في الجرف النرويجي واهم هذه الحقول حقل ايكوفسك الذي يحتوي على ما يقارب 40% من الاحتياطي المكتشف ولم يتم استخراجه وهناك موارد نفطية غير مكتشفة تقدر بين 3-7 مليار برميل من نفط الخام والشكل (3) يبين تطور الانتاج النفطي للمدة(01970-2006) والموارد النفطية المكتشفة وغير المكتشفة و الاحتياطية.

الشكل (3) تطور الانتاج النفطي النرويجي للمدة (1970-2006) والموارد النفطية المكتشفة وغير المكتشفة



مديرية النفط النرويجية 2006 * مليون برميل من النفط (بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات) يعادل حوالي 50 مليون متر مكعب قياسي (SM 3) من الغاز.

---

(1) فاروق القاسم، مرجع السابق، ص348.

ومن الشكل اعلاه يتبين ان انتاج النفط النرويجي بدأ في منتصف السبعينات، وبدأ التصدير في عام 1977 إلى قارة أوربا [1] وخلال تلك المدة أسست الحكومة النرويجية شركة Statoil في 14/يوليو/1972 بموجب قانون صدق عليه بالإجماع في برلمان النرويج [2] وكان الهدف هو المشاركة في تطوير الصناعة النفطية ،وبناء الكفاءات النرويجية، وتقديم تقرير سنوي إلى البرلمان.

بدأ العمل في الصناعة النفطية في عام 1973 [3] وتأسست الشركة على مبدأ 50% في حالة مشاركة كل رخصة إنتاج ويمكن للبرلمان أن يقيم مستوى مشاركة الدولة مستقبلا على ان تكون أدنى أو أعلى تبعا للظروف [4] فقد ركزت الحكومة النرويجية على ربط جولة التراخيص عام 1973 بالاقتصاد المحلي من خلال استخدام السلع والخدمات المحلية من اجل بناء صناعة العرض ونقل المعرفة إلى رأس المال البشري لرفع ألفن الإنتاجي والهدف من ذلك سد ألفجوة المهارية [5].

بعد ارتفاع أسعار النفط في عام 1973 قررت الحكومة النرويجية أن تكون بعيدة عن أوبك والحفاظ على أسعار الطاقة التي يملكها في نسق الأسواق العالمية ،ولكن هذا الارتفاع حفز الحكومة على زيادة الاهتمام بالصناعة النفطية ومراكز البحوث والتطور التكنولوجي، إذ قررت تأسيس مديرية النفط النرويجية NPD[6] فضلا عن تأسيس شركات صناعة هندسية .وتطوير صناعة بناء السفن، وتم تقسيم العمل بين الشركات واحدة تعني بحفر الآبار، وأخرى مرتبطة بعرض الخدمات والثالثة متخصصة في بناء منصات النفط، وأصبحت الشركات النفطية النرويجية تنافس شركات النفط العالمية مما أدى إلى انخفاض هيمنة هذه الشركات إلى أدنى من 50% [7].

---

(1) http://www.norway.org/business news oil production htm .

(2) http://www.olf.no/en/facts/petroleum history the Norwegian oil. Industry association.

(3) History of statoil 1972-2007 see http://en wikipediu.org/wiki/statoil .

(4) http://www.regjering no/en/deploed subject oil and cas/Norway oil history in 5 minutes html /.

(5) OLE. Andreas. H. the development of the Norwegian. petroleum innovation.p.15. see http://www.sv.uin.no/ .

(6) http://www.wikipdia.org/ar.mk.dgd/wik.norway.

(7).ole andreas 1997 norsk engen programme and the norsok. Rhetoric and realities .

2. مرحلة التوطيد 1977-1980 : Consolidation stage :

بعد ارتفاع أسعار النفط في عام 1979 (الطفرة الثانية) فضلا عن ارتفاع تكاليف استخراج النفط من بحر الشمال مقارنة بالتكاليف المنخفضة في الشرق الأوسط ،كل ذلك كان حافزا لشركة Statoil إلى توحيد الإمكانات المالية ،والمادية وتطوير النشاطات النفطية ورفع كفاءتها .

وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع قيمة العملة النرويجية (كرونا) NOK، وارتفاع تكاليف الأجور أعلى من 50% مقارنة بالبلدان المنافسة [1]. كل ذلك كان دافعا للحكومة النرويجية إلى إدخال شروط جديدة في جولة التراخيص الرابعة في عام 1979 إذ أبرمت اتفاقيات تعاون تسهم في زيادة الخبرة والتطور التكنولوجي، فقد تم إبرام ثلاث اتفاقيات [2] الأولى :تتضمن 50% من عنصر العمل النرويجي اللازم للتشغيل ،والثانية: تتضمن 50% من البحث والتطوير ،والثالثة :تدعى اتفاقيات حسن النوايا good will agreements وتستند على الحوار مع الصناعة المحلية ووضعت لدعم احتياجاتها وأولياتها فضلا عن اتفاقية التطور التكنولوجي technology agreement [3]. كل ذلك ساعد على اكتشاف أكبر حقل غاز في العالم في عام 1979 وهو حقل Stat fjord وسمي هذا الحقل جوهرة في تاج jewel in the crown وقدرت كميته 1.300 مليار متر مكعب، وينتج 3 إضعاف ما تستهلكه كل محطات توليد الطاقة الكهرومائية النرويجية، ووقعت اتفاقية للمبيعات طويلة الأجل للتصدير إلى أوربا[4].

اتسمت هذه المرحلة بتحويل قواعد تخصص الصناعة المحلية، والتكيف مع صناعة النفط العالمية، والعمل في الصناعات البتروكيماوية ،وخلق فرص عمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية نتيجة لتوحيد الجهود تم رفع حجم الإنتاج النفطي من صفر عام 1970 الى

---

(1) Celin- Nielsen – Ec o nomic consultation master thesis march ,2012 is the Norwegian manufacturing in dustry export performance – hurt by increasing labor cost and a strong academic supervisor Christian .

(2) Noreng Norway Economic diversification and the petroleum industry 2004 http://www.gas and oil.com/news.2004 انظر الموقع.

(3) http://www.sv uio, no/ the development of the norwegin. petroleum jnnoration .

(4) Norway petroleum industry انظر الموقع
http://www.olf.on./en1/facts/petroleum history .

485.71 ألف برميل يوميا في عام 1980 [1]والتركيز على صناعة قادرة على المنافسة الدولية مما ترتب على ذلك ارتفاع مساهمة صادرات النفط والغاز، إذ بلغت 45% من الصادرات السلعية و 31% من إجمالي الصادرات [2]كل ذلك ساعدها على تجنب المرض الهولندي.

3. مرحلة النضج (1981-1988) : Maturation stage :

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثمانينات إلى انخفاض الطلب على النفط ،إذ تشير بيانات وكالة الطاقة الدولية الى انخفاضه بنحو 7 مليون برميل يوميا مابين (1980–1986) مما ترتب على ذلك انخفاض في مستوى أسعار النفط الخام من 38 دولار للبرميل الواحد إلى مادون 9 دولار [3]. مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية النرويجية من 5.77 مليار دولار عام 1980 إلى 3.858 مليار دولار عام 1986 أي بنسبة 33% مما انعكس ذلك على السياسة الاقتصادية النرويجية ،إذ انتهت سياسة التقشف الاقتصادي ،ومنها تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب ،[4]مما أدى إلى زيادة التراجع في الاقتصاد النرويجي وانخفاض معدل نمو (GDP) من 4.5% عام 1980 بالأسعار الثابتة إلى 1,78% عام 1987 [5].

كل ذلك كان حافزا لابتكار أفكار جديدة فيما يخص واقع الصناعة النفطية النرويجية وطرائق استخدام فوائض الإيرادات النفطية في الاقتصاد المحلي. لذا سعت الحكومة النرويجية إلى اتخاذ خطوات فعالة وحاسمة لتخفيض تكاليف استخراج النفط والبحث عن حقول نفطية أكثر جدوى اقتصادية [6].

---

(1) United stats energy information administration 2011:
http: //www.indexundi.com/noreway/crude oil production annual growth html

(2) Norway Economic diversification and the petroleum industry 2004 انظر الموقع
http://www.pure.ou.dk/portal-asb-student/files/2004.

(3) مهدي وارزي، أسعار النفط العالمية وتأثيرها في النمو الاقتصادي ، انظر،قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانات والقيود ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي،ط1، 2007، ص249.

(4) http://www.indexmundi.com/norwayexport.commdities.html .

(5) http://www.indexmundi.com/norwayGDP-real-growht.html .

(6) اويستن نروينج، التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية،انظر، قطاع النفط والغاز في الخليج العربي،الامكانيات والقيود، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي ،ط1،2007ص211.

وقد استطاعت الحكومة النرويجية خلال تلك المدة التحكم في التكلفة **cost control of stat pjord** نتيجة تطور نظام الابتكار النفطي والجيولوجيا النفطية 'وتطور تقنيات الحفر تحت سطح البحر وتطبيق تقنيات المعلومات [1] مما أدى إلى تخفيض التكاليف الإجمالية نحو 600 مليون كرونا NOK في عام 1983 [2].

كل ذلك أدى إلى زيادة الإنتاج النفطي من 485.80 ألف برميل يوميا عام 1980 إلى 982.49 ألف برميل يوميا عام 1987 [3].(والشكل (4) يبين تطور استخراج النفط والغاز في الجرف النرويجية خلال المدة (1970–2010) وتوقعات الانتاج المستقبلية.

الشكل (4) تطور انتاج النفط والغاز في الجرف النرويجية خلال المدة(1970-2010) وتوقعات الانتاج للسنوات المقبلة.

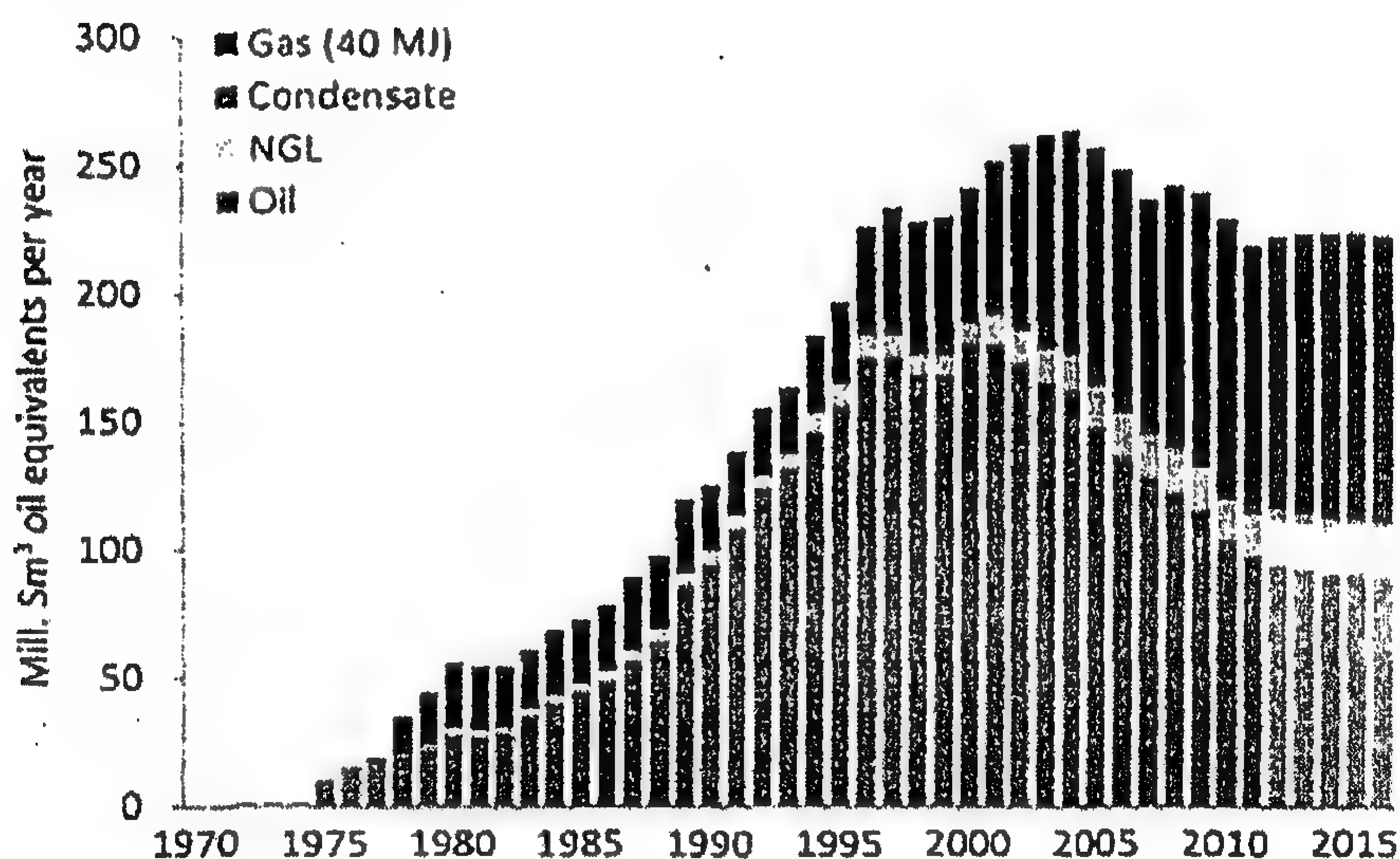


Figure 4 Historical production of oil and gas and production forecast (Source: Norwegian Petroleum Directorate) for the coming years

(المصدر: النرويجية للنفط مديرية) * مليون برميل من النفط (بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات) يوميا، بما مجموعه حوالي 50 مليون متر مكعب قياسي (3 SM) من الغاز.

---

(1) فاروق القاسم، مرجع سابق، ص212.

(2) OLE andreas the development of the Norwegian. petroleum innovation http://www.sv.ui.no. انظر الموقع

(3) United states. energy in formation 2012

4- مرحلة ذروة الإنتاج وإعادة التنظيم :

Production peak and Reorganization 1989-2000:

شهدت تلك المدة حالة شبه استقرار في أسعار النفط ،إذ تراوحت ما بين (17-25) دولار للبرميل الواحد [1] بينما شهدت حجم الصادرات النفطية وقيمها ارتفاعا ملحوظا ، إذ ارتفعت من 8.59 مليار دولار عام 1989 إلى 29.407 مليار دولار عام 2000 [2] ويرجع الارتفاع في قيم الصادرات إلى زيادة الإنتاج من 1.48 مليون برميل يوميا عام 1989 إلى 3.130 مليون برميل يوميا عام 2000 [3] وكما موضحة في الشكل السابق

ويعود هذا التطور في الإنتاج الذي بلغ أكثر من 100% إلى ابتكار نظام التعاون من اجل تطوير الصناعة النفطية، وهذا النظام يسمى Norsok هو برنامج صناعي للتنمية التكنولوجية الجديدة، ويحدد المعايير العلاقات التعاقدية والمفاوضات بين شركات النفط ومورديها وهذا النظام أعطى حرية أكبر في تخطيط وتنفيذ وإيجاد تكنولوجية بديلة أكثر كفاءة[4]. واستطاعت تخفيض التكاليف الاستثمارية لكل برميل نفط مكافئ في حقول Petroleum [5] الجرف القاري النرويجي بنحو 4-5% سنويا عام 1990 [6] ومكنت التكنولوجيا المتطورة من زيادة الاستخلاص من الحقول القائمة من 34% إلى 41% وأصبحت الحقول الهامشية أكثر جاذبية للتطور [7] فضلا عن ذلك سياسة نقل المعرفة والتعاون في مجال البحوث [8].

ولعل من الجدير بالتأكيد أن شركة ستات أويل Stat oil مسؤولة عن الصناعة النفطية إنتاجا وتسويقا وأحياناً إدارة العوائد النفطية من خلال SDFI وبعد ازدياد تدفق

---

(1) منظمة أوبك، بيانات 2000.

(2) http://www.indexmundi.com/norway exports commodities.html2012 .

(3) world economic outlook international monetary funds 2011 .

(4) development of the Norwegian. petroleum innovation انظر الموقع http://www.sv.ui.no .

(5) OLE Andreas the development of the Norwegian. petroleum innovation انظر الموقع: http://www.sv.ui.no

(6) http://www.menas.couk/APP-Datal/b/frahd .

(7) http://www.gas and oil/news/2004 .

(8) Norway Economic diversification and the petroleum industry انظر الموقع http://www.agasandeil,com.news.2004 .

الإيرادات النفطية الناجم عن تطور الإنتاج وارتفاع أسعار النفط لابد من وجود إدارة جديدة، لإدارة هذه العوائد وتسعى إلى تثمير هذه العوائد عن طريق استثمارها في الاقتصاد المحلي بصورة غير مباشرة لذا تم تأسيس صندوق النفط في عام 1990.

5. مرحلة دمج الصناعة النفطية وتدويلها للفترة (2001-2012) :

Integration and globalization stage of oil Industry:

صاحب ارتفاع أسعار النفط من (25 إلى نحو100) دولار للبرميل الواحد [1] خلال تلك المدة انخفاض كميات النفط المكتشفة من 9.859 مليار برميل في عام 2002 إلى 6.680 مليار برميل في عام 2010 [2] كما موضحة في الجدول (1)

جدول(1) تطور الاحتياطي النفطي النرويجي
للمدة (2002-2010) مليار برميل يوميا

Country بلد	2002 0022	2003 0032	2008 0082	2010 0102
Norway النرويج	,859,000,0009 9859000000	,859,000,0009 9859000000	,865,000,0006 6865000000	,680,000,0006 6680000000

Source: CIA World Fac tbook - Unless otherwise noted, information in this page is accurate as of January 1, 2011 المصدر: وكالة المخابرات المركزية كتاب حقائق العالم .

مما ترتب على ذلك انخفاض حجم الإنتاج من 3.221 مليون برميل يوميا عام 2000 إلى 1.869 مليون برميل يوميا في عام 2010 [3] وكما موضحة في الشكل السابق، وهذا الانخفاض مطابق مع ما خطط له سابقا تفاديا لنفاد الثروة النفطية .

دفع انخفاض كميات النفط المكتشفة الحكومة النرويجية إلى البحث عن اكتشافات جديدة وتطوير الصناعة النفطية ودمجها مع بعضها ،وتطور الهدف إلى تدويل الصناعة النفطية ودمجها مع الصناعة النفطية العالمية من خلال اتباعها الخطوات التالية.

---

(1) OPEC statistics 2012
(2) http://www.indexmundi.com/norwayoil-proved.resevers.html2011 .
(3) http://www.indexmundi mcandi.com/norway Grude oil production annual growth rat. 2012 .

أ- بدأت الحكومة النرويجية البحث عن اكتشافات جديدة ،تتضمن اكتشافات الغاز أكثر من النفط مما ترتب على ذلك زيادة الاستثمار من 17.5% عام 2004 إلى 21.4% عام 2009 من إجمالي الاستثمار[1] لتمويل نفقات البحث والتطوير في مجال النفط والغاز[2]. نجم عن ذلك اكتشاف حقول غاز Ormen لانج في البحر النرويجي ،وحقل سوفت Shoohvit في بحر بارنتس Barntis [3] وبدا الإنتاج فيهما عام 2007 وتم التصدير إلى المملكة المتحدة عن طريق الأنابيب ،وكذلك إلى أوربا الغربية ،وأسست أكبر شركة لعزل الكاربون Carbon emissions في العالم.

ب- بدأت الحكومة النرويجية بدمج النشاطات النفطية ،إذ تم دمج Statoil ASA شركة ستات أويل لوقود التجزئة مع التجارة مع شركة statoil سابقا كانت تعرف Statoil Hydro وشركة النفط والغاز النرويجية التي تشكلت من اندماج عام 2007 من ستات أويل مع قسم النفط والغاز من نورسك هيدرو.

كذلك سبق شتات أويل أن اندمجت مع شركة ساغا Saga petroleum عام 1999[4] وتملك الحكومة النرويجية 67% من أصول الشركة البالغة 643 مليار كرونة نهاية عام 2010 [5]

فضلا عن الدمج استخدمت شركة شتات أويل تكنولوجيا جديدة ،ركزت على معايير الربح ،كل ذلك أدى إلى تحقيق تنمية صناعية من أجل جعل شركات النفط أكثر قدرة على المنافسة الدولية ويمكن أن نتحدث عن وجود صناعة نفطية نرويجية مستقلة [6] ومتكاملة أفقياً وراسيا وتحتل شركة شتات اليوم الدرجة 13 الأكبر في العالم وتمتلك 60%

---

(1) http://www.indexmundi mcandi.com/norway investment gross fixdy. .

(2) OLE andreas H. paper abstract addresses the development of the Norwegian. petroleum innovation انظر الموقع http://www.sv.ui.no.

(3) Norways petroleum industry انظر الموقع http://www.olf.on./en/facts/petroleum history .

(4) http://www.statiol.com. 2012 .

(5) http://www.statiol.com/ Annual Report. 2011 .

(6) OLE Andreas the development of the Norwegian. petroleum innovation system. paper addresses. university of stavnger.p33-35 انظر الموقع http://www.sv.ui.no .

من الإنتاج في منطقة الشمال وأكبر شركة من حيث العائدات والأرباح والقيمة السوقية[1] وأصبحت مدرجة في بورصة أوسلو ونيويورك ،وتحتل النرويج عام **2011** سابع أكبر دولة مصدرة للنفط، والرابع عشر أكبر منتج في العالم [2].

جـ- أما على مستوى تدويل الصناعة النرويجية وقعت شركة ستات أويل وشركة النفط البرازيلية بتروبراس **Brass** في عام **2007** اتفاق توسيع التنقيب تحت سطح البحر وإنتاج الوقود الحيوي وإنشاء عشرات من مصافي التكرير في البرازيل، وأصبحت شريكا في البرازيل وبدأ التشغيل عام **2010** [3].

أما في عام **2008** اشترت شتات **50%** من حصة اناداركو للنفط في حقل **Pergrino** مقابل **1.8** مليار دولار أمريكي [4].

وفي عام **2012** حصلت على **4** تراخيص نفطية في الرمال النفطية الكندية **Oil sands** ونتيجة للتطور التكنولوجي والاندماج المحلي وتدويل الصناعة النفطية النرويجية استطاعت أن تتنافس الشركات العالمية مثل **Shell، PB** وأصبحت تاسع أكبر شركة في العالم بمقياس فوتش والمرتبة (13) من حيث الإيرادات بتقديرات عام **2010** [5].

وتعمل شركة ستات في (13) دولة لإنتاج النفط والغاز ومن هذه الدول روسيا، والولايات المتحدة، والصين.

---

(1) http://www.farbes.com/lists/2010/18/global2000-10 the Global 2000 sales.html .

(2) KBC market services..

(3) http://www.statiol.com/.

(4) http://www.CNBC.com/4.March/2008.

(5) http://www.statiol.com. 2012.

المبحث الثاني

تجربة النرويج في استخدام الإيرادات النفطية

إن من الجدير بالتأكيد صاحب فوائض الإيرادات النفطية المفاجئة خلال عقد السبعينات من القرن الماضي تحديات اقتصادية على مستوى اقتصادات الدول النفطية، وهذه التحديات هي المرض الهولندي، ولعنة الموارد وعدم اليقين، وتثير النقاط السابقة عدة أسئلة هل استفادت النرويج من التجارب السابقة للدولة النفطية لتجنب تلك التحديات؟، وهل اقتصر استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد المحلي ؟ آو الخارجي؟ لذا تم تقسيم المبحث إلى:

اولا: استخدام الإيرادات النفطية والمرض الهولندي للمدة (1971-1980):

قبل اكتشاف النفط النرويجي عام 1969 كان النرويج يتمتع بتنوع اقتصادي ومعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي مستقرا نسبيا، إذ يبلغ 3.3% كمتوسط 1950–1973 [1].

نتيجة الاستثمارات الداخلية الهائلة في الصناعة النفطية لم تستطع الحكومة النرويجية أن توفر أي فائض يذكر في قطاع النفط خلال السنين الأولى بعد الإنتاج عام 1971، ولم تبدأ هذه لفوائض من الظهور حتى عام 1975، ولم تبلغ نسبة ملحوظة من الدخل الوطني إلا عام 1980 [2].وتشير الاحصاءات النرويجية[3] الى أن الإيرادات النفطية تضاعفت أربعة أمثالها 1973–1974 نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما شجع الحكومة على وضع سياسات تحفيزية مكلفة اقتصاديا والتي رفعت مستويات الدخل الحقيقي 25% خلال ثلاث سنوات 1974–1977 مما أدى إلى ارتفاع قيمة العملة وزيادة الأجور 50% ،وانخفاض الربحية في القطاع الصناعي، مما أدى إلى انخفاض نمو الصناعة التحويلية فكان ذلك عائقا خطيرا على القدرة التنافسية للأنشطة غير النفطية بسبب تجاوز التكاليف والتأخير، مما أدى إلى التركيز على الإنتاج النفطي وانخفاض التنوع الاقتصادي، وان فوائض الإيرادات لم تأت كما كان

---

(1) The Gross domestic product for Norway 1830-2003 انظر الموقع
http://eh.net encl opedia/article/grytten-norway

(2) فاروق القاسم، مرجع سابق، ص357.

(3) Norway Economic diversification and the petroleum industry انظر الموقع
http://www.agasandeil,com.news.2004

متوقعا وبحلول نهاية عام 1977 بلغت ديون الحكومة النرويجية 50% من الناتج المحلي الإجمالي. تدل تلك المؤشرات على إصابة الاقتصاد النرويجي بالمرض الهولندي خلال المدة 1976–1977،وقد صاحب التشخيص المبكر للمرض الهولندي 1978 ارتفاع أسعار النفط (الطفرة النفطية الثانية) مما ترتب على ذلك ارتفاع قيم الصادرات ،إذ بلغت 5.77 مليار دولار عام 1980 [1]، كما موضحة في الجدول (2) أدناه.

جدول(2) قيم الصادرات النفطية النرويجية للمدة (1980-2010) مليار دولار

عام	قيمة الصادرات النفطية	التغيير في المائة	عام	قيمة الصادرات النفطية	التغيير في المائة
8019	.775		6199	1.0242	%.90 35
8119	.4095	%-6.26	7199	.24419	%-8.47
8219	.9394	%-8.69	8199	.07212	%-37.27
8319	.5725	%.82 12	1999	.1417	%1.98 4
8419	.3366	%.71 13	0002	.40729	%1.57 7
8519	.5236	%.95 2	0012	.10326	%-11.24
8619	.8583	-40.86	0022	.7924	%-5.03
8719	.5065	%2.72 4	0032	.64127	%.50 11
8819	.1685	%-6.14	0042	.22635	%.44 27
8919	.5988	%.37 66	0052	.92844	%.54 27
0199	.02612	%.87 39	0062	.21948	%.33 7
1199	.4112	%.19 3	0072	2.8375	%.58 9
2199	.30313	%.20 7	0082	3.7296	%0.61 2
3199	.60612	%-5.24	0092	.72638	%-39.23
4199	.04813	%.51 3	0102	.89745	%.52 18
5199	.4715	%.56 18			

Source: International Monetary Fund - 2011 World Economic Outlook

(1) http://www.indexmundi.com/norway exports commodites.html .

لذا وضعت الحكومة النرويجية خلال المدة الأخيرة (1979 – 1980) خطوات ساعدتها على تجنب المرض الهولندي.

خطوات تجنب المرض الهولندي:

1. التحكم في إدارة فوائض الإيرادات النفطية ونمط تثميرها في الاقتصاد المحلي إذ لا تؤدي إلى إضرار بالصناعات القائمة.
2. استخدام نظام مركزي لتحديد الأجور للحد من الأجور المرتفعة ومن ثم احتواء حركة العامل من القطاعات غير النفطية إلى القطاعات النفطية.
3. استخدام برامج مثل بديل التضامن Solidarity Alternative لتنسيق الدخل والتقليل من تأثير ارتفاع أسعار النفط على القطاعات غير النفطية [1].
4. سياسة ضبط الإنفاق إذ مارست المؤسسات النرويجية الانضباط المالي، وتسديد الديون الخارجية ،إذ تم تسديد أغلب الديون البالغة 50% من الناتج المحلي الإجمالي. وتحديد سعر صرف ثابت ومعتدل لعملتها NOK. [2]
5. قيام وزارة المالية بدور التخطيط الاقتصادي الشامل والمتكامل ساعد على تفادي مخاطر المرض الهولندي.
6. تشكيل مديريتين الأولى تتولى إدارة العوائد النفطية ،والثانية تختص بأمور السلامة والصحة البيئية.
7. وضع نظام ضريبي فعال ،إذ فرضت ضرائب على الشركات النفطية وعلى دخل النفط بالرغم من أن الحكومة تملك أكثر من 80% من مجموع عائدات نفط شركة Satatoil [3]
8. إجماع مؤسسي على دعم وتشجيع الصناعة المحلية على المشاركة في عمليات النفط عن طريق تزويد الصناعة النفطية بالمعدات والخدمات [4] وتشير البيانات الى أن

---

(1) Eika. T and KA. Maghussen 2000 Dip Norway. gain from the 1979-1984 oil price A shock Economic modeling, pp 107-137 .
(2) http://www.gas and oil.com/News.2011 .

(3) فاروق القاسم، مرجع سابق، ص357.

(4) فاروق القاسم،المرجع السابق, ص356.

نصيب الصناعة النفطية أكثر من 90% من المدخلات النرويجية بين عام 1972-1994[1].

نتيجة لاتباع الخطوات المذكورة آنفا استطاعت النرويج ان تتجنب المرض الهولندي والدلالة على ذلك استطاعت رفع مساهمة صادرات الصناعة التحويلية إلى 33% من عائدات التصدير عام 1980 وقطاع النفط إلى 28% [2]، ورفع قيمة الصادرات غير النفطية مابين عام 1970-1980 من 33.2 مليار NOK إلى 89.3 مليار NOK ، تلك النتائج تعد نجاحا كبيرا لسياسة المؤسسات النرويجية في خلق قطاعات صناعية منبثقة من النفط ،ورفع مساهمتها في GDP وخلق اقتصاد له القدرة على الاستمرار حتى بعد نظام النفط النرويجي[3].

ثانيا: فوائض الإيرادات النفطية ولعنة الموارد 1981-1985 :

يشير الاقتصادي ساكس Sachs والاقتصادي ورنر Warner (1991-2001) إلى وجود علاقة عكسية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي [4]. ويؤكد ليدرمان ومالوني، 2007[5] أن المدة بين عام 1980-2005 نما الناتج المحلي للفرد ببطء للدول المصدرة للموارد الطبيعية بقدر 0.6%، أما في الدول المستوردة للموارد نما بمقدار 2.2% [6].

وتشير دراسات استخدمت تدابير وفرة الموارد عام 2009 الى أن متوسط رأس المال الطبيعي للفرد الواحد 3588 دولار في بلدان ذات الدخل المنخفض مع وجود فائض في رأس المال الطبيعي ولكن مرتفع في الدول المنخفض بها ورأس المال الطبيعي إذ يبلغ متوسط 20227 دولار، وهذا الارتفاع ناتج من تفاعل رأس المال البشري مع رأس المال المنتج[7].

---

(1) Norway Economic diversification and the petroleum industry انظر الموقع http://www.agasandeil,com.news.2004.
(2) Ministry of Trade and industry 2000.
(3) فاروق القاسم، مرجع سابق، ص354.
(4) Sach J Dand AM, warner 2001. the curse of natural. resources European economic review 898.
(5)Lederman. D. and Maloney human capital and economic 2007 .
(6) the world bank natural resource neither cursener desting 2007 .
(7) Alan. GeLB. Economic. diversification in resource – rich- countries. see http://www.imf.org/external/hp/seminars.

ويمكن اعتبار لعنة الموارد تمثل ظاهرة في البلدان الغنية بالموارد ،واقتصادها يميل إلى النمو المتباطئ وأحيانا الانكماش.

عند تحليل بيانات الاقتصاد النرويجي يتضح الانخفاض الطفيف لقيم الصادرات النفطية من 5.7 مليار دولار عام 1980 [1] إلى 5.4 مليار دولار عام 1981 إلى 4.9 مليار دولار في عام 1982، كما موضحة في الجدول السابق، بينما حدث انخفاض حاد في نمو GDP من 4.5% في عام 1980 إلى 1.5% عام 1981 ومن ثم انحدر إلى 0.12% [2] عام 1982.

يتضح من البيانات السابقة أن الاقتصاد النرويجي استطاع التخلص من مصيدة المرض الهولندي في السبعينات، ولكنه وقع في مصيدة لعنة الموارد خلال 1981–1982، لذا اتخذت النرويج بعض الخطوات لتجنب لعنة الموارد منها زيادة التحكم بالإيرادات النفطية واتباع سياسة التقشف وتقليل الإنفاق وتحديد الأجور بالاتفاق مع نقابات العمال.

ومن هنا نشأت فكرة تكوين صندوق استثمار النفط في عام 1983 يتحكم في الإيرادات النفطية، لتجنب الأثر السلبي لصدمات أسعار النفط ،ورفع مستوى المؤسسات الحكومية.

في عام 1984 قررت الحكومة النرويجية إنشاء مؤسسة جديدة تسمى (SDFI) States Direct Financial Interest للمشاركة الاقتصادية وإدارة مصادر الدخل [3]، وقد أكدت أبحاث سيمو غلو وجنسون وروبسن 2003 أن هناك علاقة وثيقة بين وجود اقتصاد متقدم ومتنوع وبين وجود مؤسسات ذات جودة عالية.[4]

نتيجة الخطوات التي اعتمدتها الحكومة النرويجية لتجنب لعنة الموارد استطاعت أن ترفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 0.125 % عام 1982 إلى 5.35% عام 1985[5] رغم ارتفاع قيم الصادرات 4.9 مليار دولار إلى 6.5 مليار دولار [6].

---

(1) http://www.indexmundi.com/norway exports commodites.html .
(2) http://www.indexmundi.com/norway GDP-real.growthrat.html .
(3) http://www.olf.no/en/fact/pertroleum history .
(4) Asemoglu Daron Simon Johnson and James Arobinson 2003 an African success story..
(5) CIA world fact book January 2012 .
(6) http://www.indexmundi.com/norway exports commodites.html .

ثالثا: تقلبات الإيرادات النفطية وعدم اليقين 1986-1995 :

إن معظم الدول النفطية تواجه تحدي عدم اليقين المرتبط بالثروة النفطية، بسبب تأرجح أسعار النفط ،ويمثل مشكلة كبيرة للإدارة المالية في الأجل القصير الذي يتحول إلى حالة عدم التأكد في الأجل الطويل [1].

إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الإيرادات النفطية ،مما يترتب على ذلك انخفاض الإنفاق الاستهلاكي، وتأجيل أو إيقاف الإنفاق الاستثماري، وفي بعض الأحيان إلغاء الخطط الاستثمارية [2] ومن هنا تبدأ بوادر الضائعة الاقتصادية، وانتقال العدوى من القطاع النفطي إلى القطاعات غير النفطية مما تعيق عملية التنوع الاقتصادي.

عند تحليل البيانات المتوافرة عن الاقتصاد النرويجي يتضح نتيجة انخفاض أسعار النفط من 38 دولار عام 1980 إلى دون 9 دولار بعد عام 1987 [3] ، وقد انخفضت الإيرادات النفطية النرويجية من 6.523 مليار دولار عام 1985 إلى 3.858 مليار دولار عام 1986[4]. لذا اتبعت الحكومة النرويجية سياسات تقشفية وتخفيض الإنفاق مما يترتب على ذلك انخفاض معدل نمو (GDP) لأربع سنوات متتابعة من 4.38% في عام 1986 إلى 1.78% ومن ثم إلى 0.173% والى 0.99% وأخيرا 1.9% عام [5]1990.

نستنتج مما تقدم سابقا ان الاستخدام المباشر للإيرادات النفطية في الاقتصاد المحلي يعرض الاقتصاد للمخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار النفط ،ومنها عدم اليقين لذا اقترح Tem pocomitt في نهاية الثمانينات تأسيس آلية استخدام غير مباشر للعوائد النفطية ليجعل الاقتصاد اقل عرضة للخطر[6].

لذا اتخذت الحكومة النرويجية قرارا بتأسيس صندوق النفط في عام 1990 بقانون 36[7] صادر عن البرلمان النرويجي، وتم تحويل الأموال في عام 1996 من خزينة الدولة إلى

---

(1) نوري محمد عبيد كصب، مرجع سابق2010,، ص22.

(2) اويستن نورينج، مرجع سابق، ص205.

(3) فاروق القاسم، مرجع سابق، ص354.

(4) http://www.indexmundi.com/norway exports commodites.html2011 .

(5) http://www.indexmundi.com/norway GDP-real. growth rat.html .

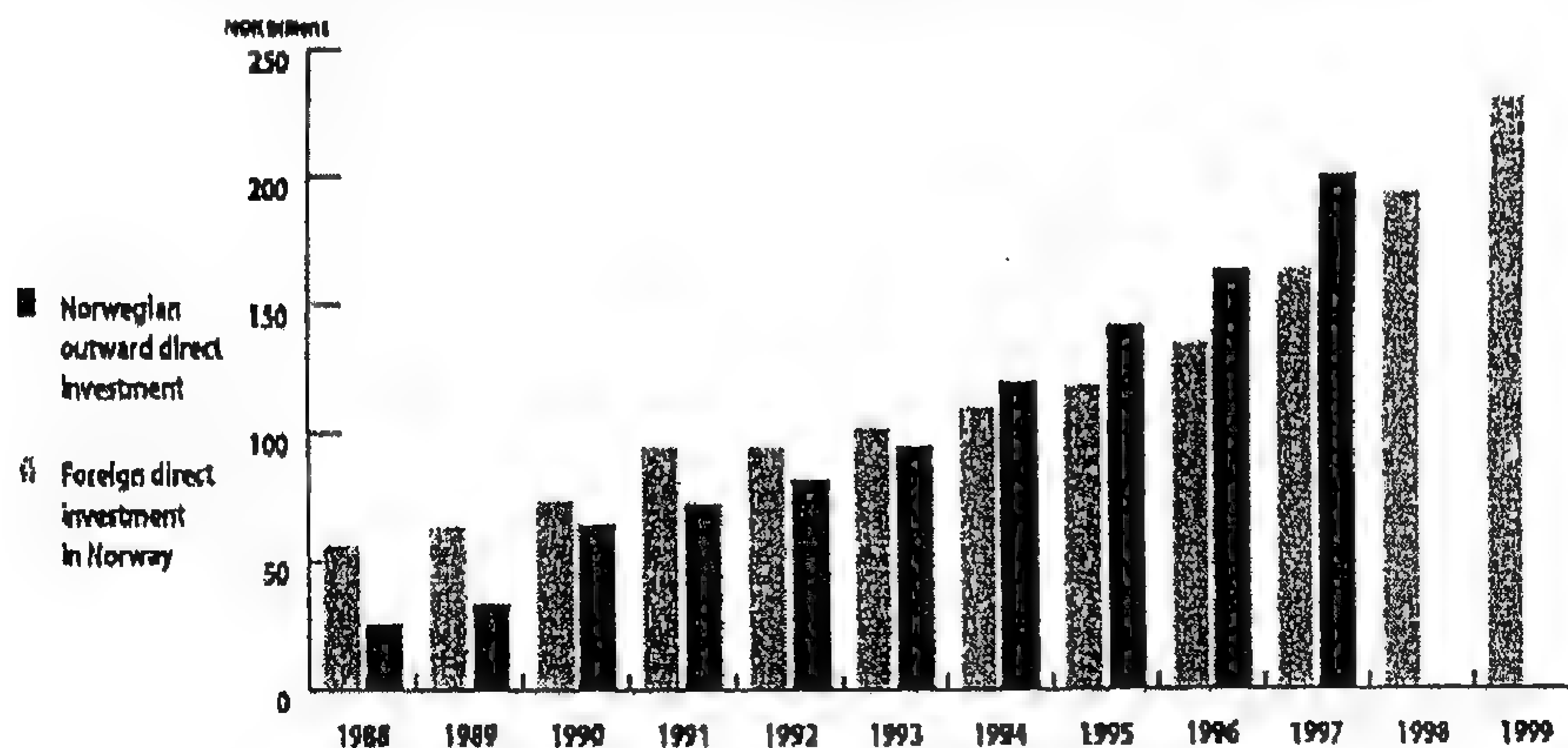
(6) فاروق القاسم، مرجع سابق، ص356.

(7) فاروق القاسم، مرجع سابق، ص358.

الصندوق البالغة 7.9 مليار دولار، والهدف من الصندوق هو فصل عائدات النفط عن الاستخدام الداخلي وفي الوقت نفسه تحمي اقتصاد النرويج من التذبذبات العنيفة المحتملة لأسعار النفط،فضلا عن معالجة العجز في الموازنة، ألا يتجاوز الدعم 4% في العائدات النفطية وكذلك تم تأسيس ثلاثة مجاميع من الصناديق[1].

المجموعة الأولى بنك الاتحاد النرويجي Spar bank en Nor وما يرتبط بها من بنوك ادخار.المجموعة الثانية Spar bank cruppen تتكون من أربعة بنوك ادخار إقليمية كبرى وعدد آخر متوسط، أما المجموعة الثالثة تتكون من (80)بنك ادخار صغير ومتوسط الحجم Teira group.وعند النظر الى البيانات الواردة في الشكل(5) يتضح ارتفاع الاستثمار الخارجي للشركات النرويجية من نحو 25 مليار كرونا في عام1988الى نحو200 مليار كرونا في عام1997,مصحوبا بارتفاع اقل في الاستثمار الداخلي وهذه المؤشرات تدل على تنوع الاستثمارات وبالتالي تقلل من مخاطر تقلبات أسعار النفط وأثرها على القطاعات الأخرى فضلا عن ذلك إنشاء صندوق النفط في عام 1997 لزيادة الحماية للاقتصاد المحلي.

الشكل (5) الاستثمارات المباشرة للشركات في النرويج/ في الخارج



مصدر: بنك نورجيس

(1) Norwegian financial services industry association (FNH) .

رابعا: صندوق النفط النرويجي بين الاستخدام الداخلي والخارجي 1997-2011 :

بينت التجربة النرويجية السابقة أن الطفرات النفطية يمكن أن تكون نعمة أو نقمة على اقتصادها، ويعتمد ذلك على ترشيد إنفاق أو ادخار العائدات ألفائضة ،لذا قامت الحكومة النرويجية بإنشاء صندوق النفط وحددت له مبادئ وأهداف وضعتها مؤسسات حكومية ذات جودة عالية واستطاعت أن تزيد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تنويع نمط الاستخدام و ،لذا لا بد من دراسة تطور صندوق النفط النرويجي منذ تاريخ نشأته ولغاية 2010 كما يأتي:

1. نشأة صندوق النفط Oil fund :

إنه من الجدير بالتأكيد لقد بدأت فكرة إنشاء الصندوق في عام 1983 التحكم في الإيرادات النفطية لتجنب الأثر السلبي لصدمات أسعار النفط ،وتم تأسيس صندوق النفط Oil fund 1990 بقانون رقم 36 صادر عن البرلمان النرويجي، وتم تحويل الأموال في عام 1996 تم السماح بتوظيف أموال الصندوق في أسهم تجارية عام 1998.

تم إعادة هيكلة الصندوق في عام 2005 بقانون رقم 123 وقد تم بموجب هذا القانون دمج صندوق النفط Oil fund مع صندوق التأمين الوطني Insurance National وأصبح صندوق المعاشات الحكوميGovernment pension fund[1].

ويشمل صندوق المعاشات الحكومي صندوق المعاشات الحكومي النرويجي وصندوق المعاشات العالمي Global Government pension fund حيث يتم إيداع الجزء الأجنبي في حسابات بنك النرويج للاستثمار، أما الجزء المحلي فيتم إيداعه كإسهام رأسمالي لصندوق خطة التامين الوطني [2].

2. اهداف الصندوق ومبادئه:

يهدف الصندوق إلى حماية الاقتصاد المحلي أولاً ،واستخدام رأسمال الصندوق في أصول خارجية ثانيا ،ومن هذه الأهداف:

---

(1) فاروق القاسم، مرجع سابق، ص358.

(2) حسين عبدالله، واخرون، ألفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، مرجع سابق، ص115-119.

أ. توفير وفورات مالية ،لتمويل التقاعد ونظام تامين طويل الأجل لاعتبارات الإنفاق الحكومي من إيرادات النفط [1].

ب. تمويل عجز الميزانية على أن لا يتجاوز 4% من أموال الصندوق[2].

جـــ- تحقيق أعلى عائد استثماري من دخل متنوع لحماية الاقتصاد المحلي من اعتماده على سلعة نافدة.

د- خلق موارد جديدة من عائدات النفط لمواجهة تحديات تراجع أسعار النفط في السوق العالمية.

هـــ- استخدام التراكم الرأسمالي في الصندوق الحكومي في أصول خارجية، وبهدف زيادة تدفقات رأسمال في الخارج التي تقوم بتعويض التقلبات في أسعار النفط وتقلبات أسعار العملة.

و- يساعد على الحفاظ على هيكل صناعي متنوع ،يمكنه من تحقيق مصادر متنوعة للدخل وفي الوقت نفسه يمكن تجنب نفاد أصول الصندوق، ويقلل استنزاف الموارد النفطية الناضبة[3].

ز- هدفه مكافحة التقلبات في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية العامة والتحكم في الإنفاق عند تقلبات أسعار النفط لمواجهة الآثار السلبية على الاقتصاد النرويجي. فضلا عن تنظيم السياسة النقدية ،وتهدف إلى تحقيق سعر صرف مستقر وسعر فائدة مستقر والسيطرة على التضخم ،ومن أهم مبادئ الصندوق عدم استخدام إيرادات[4] الصندوق في إنتاج الأسلحة المحرمة دوليا ،فضلا عن المشاريع التي تسيء لحقوق الإنسان وكذلك عدم الاستثمار في الشركات الصهيونية المساهمة في بناء المستوطنات في فلسطين العربية المحتلة [5].

(1) http://www.regjering no/en/deploed FIN/rapportorter/Norway economy 2009.

(2) محمد بن ناصر، دعوة لاستنساخ صندوق عائدات النفط النرويجي بحث اقتصادي، 2002.

(3) حسين عبدالله ،وآخرون، ألفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، المرجع السابق، ص117.

(4) فاروق القاسم، مرجع سابق، ص359.

(5) محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص2

3. إدارة العوائد النفطية في الصندوق :

أ. تتولى وزارة المالية إدارة العوائد في الصندوق فضلا عن مهام جمع وتدقيق عائدات النفط وكذلك ربح الاستثمارات التي يقوم بها[1].

ب. يتولى البرلمان المراقبة من خلال التقارير والبيانات التي يقدمها الصندوق سنويا[2].

ج. يقوم بنك الترويج الاستثماري بالإدارة التشغيلية لصندوق المعاشات الحكومي العالمية أما إدارة صندوق المعاشات الحكومي فيتولاها صندوق خطة التامين الوطني [3].

د. يتولى مجلس استشاري أعلى وضع الخطط والسياسات الاستثمارية[4].

4. نمط وجغرافية استخدام الإيرادات النفطية في الصندوق النرويجي:

لاشك أن الهدف من إنشاء الصندوق هو تحقيق أعلى عائد استثماري يمكنها من توفير موارد متنوعة للدخل، يضمن حقوق الأجيال القادمة. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا عن طريق وضع إستراتيجية لتنويع الأدوات والقنوات [5] واختيار أوزان المناطق الجغرافية وفئات الأصول ذات الأهمية خاصة .

ويجري إعداد هذه الإستراتيجية داخل محفظة إرشادية تتكون من مؤشرات الأسهم والسندات في كثير من الدول، ويتم استخدام مؤشر الأسهم Fist ومؤشر السندات Lehman وتحتوي المؤشرات على اختبارات المحاكاة للأوراق المالية، تعكس حركتها وتطورات السوق في الدول المعنية ،وتعد المحفظة الإرشادية أداة لإدارة المخاطر، إذ أن هناك حدا للانحراف المقبول بين الاستثمارات ألفعلية واستثمارات المحفظة الإرشادية ويعني هذا وجود إمكانية لتحديد الأخطاء، وقد وضع الحد عند 1.5 نقطة مئوية [6].

(1) فاروق القاسم، مرجع سابق، ص358.
(2) محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص2.
(3) حسين عبدالله، واخرون ،المرجع سابق، ص116.
(4) محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص3.
(5) رضا عبدالسلام، مرجع سابق، ص36.
(6) حسين عبدالله، وآخرون، مرجع سابق، ص 117 ص118.

ويسمح حد تقصي الأخطاء لبنك النرويج للاستثمار بالقيام بإدارة فعالة من اجل تحقيق عوائد متزايدة وتوضح مقارنة عوائد الصندوق عبر الوقت مع عوائد المحفظة الإرشادية زيادة العوائد التي حققها بنك النرويج للاستثمار [1].

وتبين اللوائح التي تحكم إدارة صندوق المعاشات الحكومي العالمي، أماكن استثمار الأموال وأنواع الأوراق المالية، إذ بدأ صندوق الاستثمار في السندات الحكومية في عام 1996، ثم السندات التجارية والأوراق المالية المضمونة في عام 2002، وبدأ الاستثمار في الأسواق المالية الناشئة عام 2005، واستثمر في العقارات عام 2008، واستمر الصندوق في قنواته الاستثمارية [2] وفقا للنظام الصندوق، ثم الاستثمار في الأصول الثابتة 60% وفي الأوراق المالية 40% من 20–50% في الأسهم و 40–60 من محفظة الأسهم في العملات والأوراق الأوربية ومن 22% إلى 45% في الأسواق الأمريكية والإفريقية ومن صفر إلى 15% في آسيا [3] وسيطر الصندوق على 1.5% من جميع الأسهم في أوربا و 1% من الأسهم المتداولة في العالم. واستطاع أن يحقق عائدا سنويا 12.5% في عام 2011 [4] والتزم الصندوق بعدم الاستثمار في أصول معينة وفي دول معينة لاعتبارات إنسانية وبيئية مثل بعض الشركات الإسرائيلية وكوريا الشمالية ،وشجع الصندوق الاستثمار في باقي الدول[5].

5. تطور حجم الصندوق ومساهمته في (GDP) النرويجي (1996-2011) :

لا يمكن قياس مستوى نجاح استخدام الإيرادات النفطية في الصندوق النرويجي بالاعتماد على مؤشرات جغرافية وتنوع الاستثمار والدور الذي يلعبه في الاستقرار المالي والنقدي، ولكن التقويم الأدق هو تطور حجم الصندوق الناتج من مجموع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة النفطية للصندوق والعوائد والفوائد الناتجة من استثمارات الصندوق ومدى مساهمته في GDP النرويجي عند تحليل البيانات الواردة في الشكل(6)

(1) Source statistics Norway. Norges Bank.2011 .

(2) محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص4.

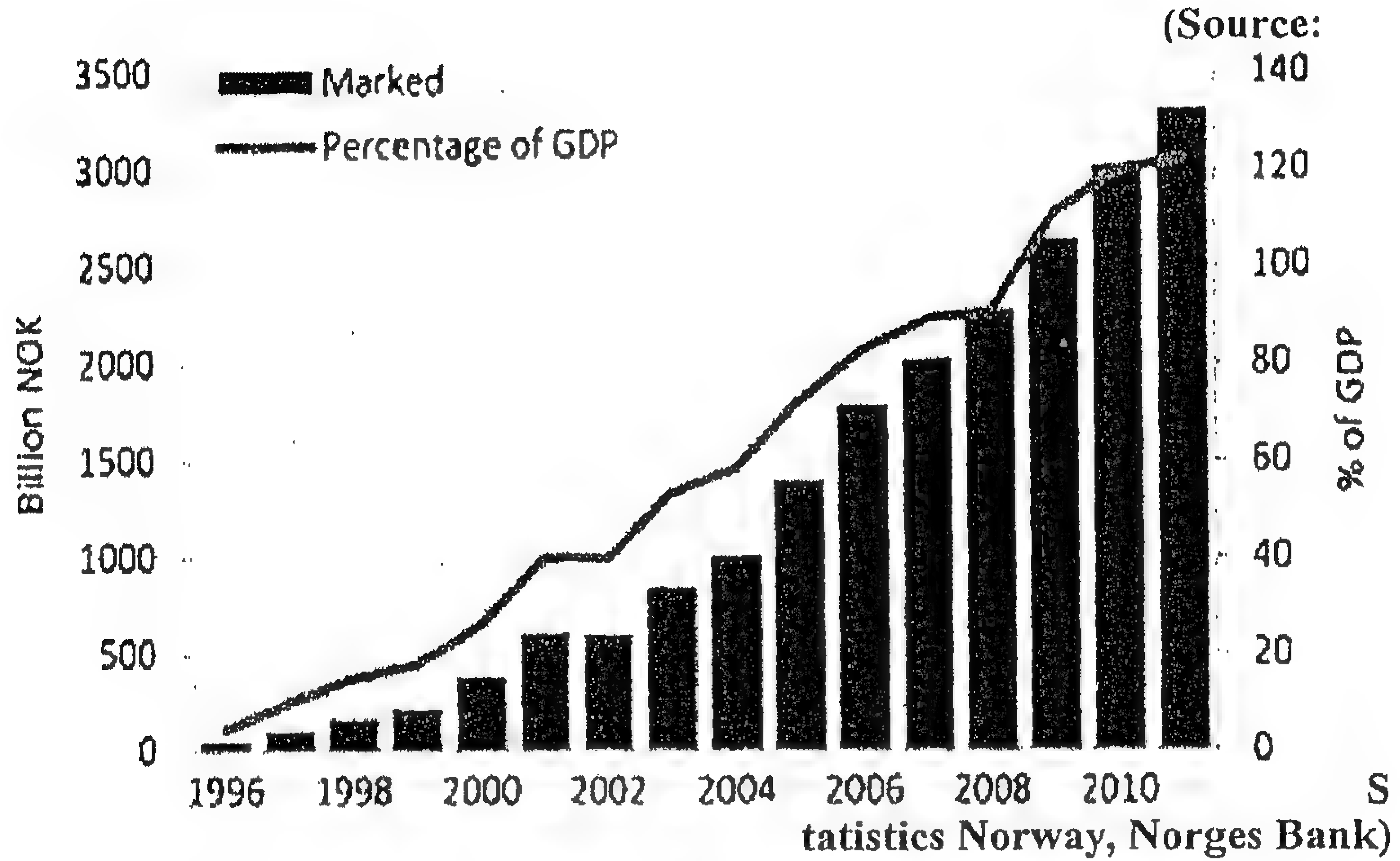
(3) حسين عبدالله، وآخرون، مرجع سابق، ص120.

(4) محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص3.

(5) محمد بن ناصر، مرجع سابق، ص3.

الشكل(6) حجم صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي - العالمي النرويجى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1996 - 2010)

The size of the Government Pension Fund – Global at 31.12.2011 and as a share of GDP



Statistics Norway, Norges Bank)

يتضح تطور حجم الصندوق من 10 مليار كرونة NOK في عام 1996 إلى 500 مليار كرونة عام 2001 ومن ثم 1750 مليار كرونة عام 2007 [1] أي بنسبة 5% إلى 50% وارتفع إلى نحو 80% في الناتج المحلي الإجمالي GDP على الترتيب[2].

يتضح من ذلك أنه كانت ومازالت أنشطة الصندوق حاسمة وحاكمة للنمو في النرويج وتمويل المالية العامة على مدى أكثر من 15 سنة ،ويرتبط الحجم المستقبلي لهذا الصندوق بطبيعة الحالة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط والتطورات في الأسواق المالية الدولية [3].

---

(1) statistics Norway. Norges Bank.2011 .

(2) Norway. Petroleum directorate ministry of petroleum and energy historical investments 2011 .

(3) http://www.hpd.no/en/ /facts.2011 .

وبالرغم من الأزمة المالية التي أصابت العالم 2008 استطاعت النرويج أن تحقق فائضا تجاريا بلغ نحو (80) مليار دولار نتيجة مساهمة أنشطة الصندوق[1]، إن عزل كمية هائلة من السيولة تعد حماية مالية كافية لتجنب العديد من الآثار السلبية الناجمة عن التقلبات الاقتصادية فضلا عن تحقيقها فائض في الميزانية 9% في عام 2009 [2] إذ أصبحت أول بلد غربي يحقق فائضا.

إن الأمر المهم للتجربة النرويجية في استخدام الإيرادات النفطية، أنها استخدمتها في الاقتصاد المحلي بصورة مباشرة خلال المدة (1971–1995) أو بصورة غير مباشرة عن طريق الاستثمار في الصندوق للمدة (1996–2012) وأخيرا استطاعت أن تخلق اقتصادا متقدما متنوعا ،وتعد النرويج اليوم أنموذجا يحتذى به في الدول المصدرة للنفط.

---

(1) Norwegian public accounts 2010 .
(2) statistics Norway. Ministry of finance.2011 .

المبحث الثالث

تقويم التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي

في ظل استخدام الايرادات النفطية

بغية تقويم التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي وتسليط الضوء على أهميتها لابد من إجراء مقارنة بين التحديات التقنية ،والاقتصادية والسياسية في النرويج ،وبين الدول النفطية في الشرق الأوسط ومعرفة التغير الذي حدث في مؤشرات التنوع الاقتصادي,لذا ينقسم المبحث إلى:

أولا: التحديات التقنية والاقتصادية والسياسية:

1- التحديات التقنية:

يجري استخراج النفط وإنتاجه قبالة ولاية تكساس والشرق الأوسط، بأقل كلفة من استخراج النفط النرويجي، ويعود ذلك لوجود النفط النرويجي في أعماق البحر (المياه العميقة) وغالباً على هيئة حقول صغيرة ومتوسطة الحجم.

إن ارتفاع أسعار النفط عام 1973 وتأميم الصناعة النفطية في عديد من الدول دفع الشركات الأجنبية للبحث عن مناطق أخرى وقريبة من الأسواق النفطية، مما عزز المركز التفاوضي للحكومة النرويجية، ولكنه لم يقلل هذا من التحديات التقنية المتصلة بالنفط، مما دفع الحكومة النرويجية لبذل جهود متواصلة لتطوير الصناعة النفطية بالتعاون مع الشركات النفطية العالمية، ابتداء من تطوير التقنيات والنقل، وتطوير مراكز البحوث المتعلقة بالنفط فضلا عن الاستثمار في رأس المال البشري. أما في الشرق الأوسط تعد التحديات أقل شدة ،ولكنها لم تمنع هذه الدول من تطوير التقنية وفتح مراكز البحوث، واستطاعت بعض الدول ان تحقق اقتصاداً قائماً على المعرفة[1].

2-التحديات الاقتصادية والسياسية:

ا- تعاني النرويج من تحديات اقتصادية أسوةً بالدول النفطية في الشرق الأوسط الناجمة عن وفرة الموارد، ومن هنا لابد من إجراء مقارنة بين هذه التحديات، حيث تعاني دول الشرق

---

(1) اويستن نورينج، التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية، مرجع سابق، ص220.

الأوسط النفطية حتى السبعينات من القرن الماضي من التخلف الاقتصادي والفقر، والبطالة، بينما كان اقتصاد النرويج اقتصاداً متنوعاً وفضلاً عن مستوى عالي من المعيشة ومستوى توظيف كامل[1].

ب- تشكل عوائد النفط في الشرق الأوسط نعمة منذ السبعينات، ويعدها رافداً جارياً للاقتصاد، ومكنها في أغلب الأحيان من تحسين الأوضاع المعاشية، والصحية، والتعليمية بينما النرويج مثلت هذه ألفوائض خطراً على الاقتصاد الداخلي في حالة استخدامها في قطاعات إنتاجية لا تدخل منتجاتها في مجال التجارة الدولية مما يؤثر على الصناعات المستقرة، لذا حوّلها إلى رافد رأسمالي للقاعدة الإنتاجية ،وخلق فرص عمل، وبهذه الطريقة عزز القيمة المضافة للنفط[2].

ج- تتميز دول الشرق الأوسط النفطية بأعلى درجة من التركيز من حيث مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي والإجمالي، ومن ثم انخفاض أقل من نسب التنوع الاقتصادي، بينما يتميز اقتصاد النرويج بارتفاع حاصل التنوع، وانخفاض معدل التركيز الناجم عن نمو القطاعات غير النفطية[3].

د- تتصف دول الشرق الأوسط بتباين في معدلات نمو القطاعات غير النفطية، وهذا يعني أن أي تقلبات في أسعار النفط، وأي فشل في المجال المالي أو الاقتصادي سوف ينتقل إلى باقي القطاعات، لذا أصبحت الحاجة للتنوع الاقتصادي أمراً أساسياً لحماية الاقتصاديات المحلية من عوامل الخطر والمفاجئة النفطية ذات الصلة بالطلب والعرض العالميين والتغيرات المفاجئة فيهما، بينما في النرويج أعطت اهتماما خاصا للتنوع، واستطاعت أن تبني قاعدة اقتصادية متينة قادرة على حماية الاقتصاد من التغيرات المفاجئة ، ورفع قدرته على الاستمرار بعد نفاد الموارد النفطية[4].

هـ- إن توزيع العمالة بعامة يعكس توزيع الناتج المحلي الإجمالي على جميع القطاعات تتصف دول الشرق الأوسط النفطية بتوزيع غير عادل (متوازن) للعمالة على القطاعات الإنتاجية، وفي بعض الدول يسهم قطاع النفط بأكثر من 90% من الناتج المحلي الإجمالي، ولم

---

(1) اويستن نورينج، مرجع سابق، ص222.

(2) اويستن نورينج، مرجع سابق، ص223.

(3) Richard Dcruze, Economic diversification road Development continue, www.arabic-arbic-businiss.com/jul-2008, p. 6

(4) Richard Dcruze, Ibid, p. 10

يوفر فرص عمل 1% بينما تتميز النرويج بالتوزيع العادل والمتوازن نسبياً للعمالة على القطاعات الإنتاجية[1].

و- وضعت المؤسسات الحكومية النرويجية استراتيجيات حكيمة لتجنب ضخ عائدات النفط مباشرة في اقتصادها المحلي، من خلال تأسيس صندوق معاشات التقاعد الحكومي – العالمي، ويتميز بدرجة عالية من الشفافية، في عام 2010 أصبحت النرويج أول دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تنشر بدقة أرقام عائدات النفط، على نقيض ذلك تتصف الصناديق السيادية في الشرق الأوسط بانعدام الشفافية وفقدان سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، وعدم امتلاكها لاستراتيجيات حكيمة لكبح اثر الإنفاق على الاقتصاد المحلي[2].

ز- نتيجة لتفاعل دور الدولة والسوق في الاقتصاد النرويجي، استطاعت أن تحقق اقتصاداً متنوعاً، لأن قوى السوق وحدها لا تشجع على استخدام السلع والخدمات النرويجية في الصناعة النفطية ،لكون قوى السوق ومنها الشركات النفطية الأجنبية تربطها علاقات احتكارية طويلة الأجل مع الصناعة النفطية، بينما في دول الشرق الأوسط يغيب عنها هذا التفاعل، وكان الاعتماد على الشركات النفطية الأجنبية اعتماداً كاملاً من حيث توفير السلع والخدمات[3].

ح- اتبعت النرويج سياسة التفاعل بين دور الدولة ودور القطاع الخاص، فلا شك أن امتلاك القطاع الخاص النرويجي لصناعة السفن والصناعة الميكانيكية والنقل البحري، استطاع أن يمد الصناعة النفطية النرويجية بفائدة كبيرة، وأصبح دور القطاع الخاص دوراً مكملا لدور الدولة في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، بينما دول الشرق الأوسط تعاني من غياب التنسيق مع ضعف دور القطاع الخاص في توفير السلع والخدمات للاقتصاد المحلي ومنها القطاع النفطي[4]

ثانياً: مؤشرات التنوع الاقتصادي النرويجي:

لتقويم التجربة النرويجية بدقة لابد من تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي، فلا قيمة للخطوات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة المذكورة في (المبحث الأول والثاني) ومنها خطوات رفع القدرات المؤسسية والصناعية وسياسات التنوع الاقتصادي، وسياسة إدارة العوائد

---

(1) Richard Dcruze, p. 13

(2) John-Cambell, Norway Nigeria and the lessons of oil, 4 Nov., 2011, see www.businessdayonline.com.

(3) اوستين تورينج، مرجع سابق، ص223.

(4) اوستين تورينج، مرجع سابق، ص223.

النفطية إلا إذا كان لها تأثير ايجابي على مؤشرات التنوع الاقتصادي ومن أهمها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و هيكل الإنتاج، وهيكل العمالة، وهيكل الصادرات.

1- التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه القطاعي:

من الجدير بالتأكيد أنه لا قيمة للتنوع الاقتصادي إلا إذا كان مصحوبا بمعدلات نمو مرتفعة، ولا قيمة لارتفاع معدلات النمو إلا إذا كانت مقرونة بارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية بعامة والقطاع الصناعي والخدمي بخاصة في الناتج المحلي الإجمالي مصحوبة بتوزيع عادل لفرص العمل على قطاعات الإنتاج.

أ- تطور معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي النرويجي:

حقق الاقتصاد النرويجي معدلات نمو في GDP للمدة (1980– 2010) والجدول (3) يبين ما يلي :

جدول(3) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي النرويجي للمدة (1980-2010) بالاسعار الثابتة (بالعملة المحلية) لسنة 2011

عام	GDP% معدل النمو	عام	GDP% معدل النمو
1980	4.504	1996	5.1
1981	1.547	1997	5.393
1982	0.125	1998	2.683
1983	3.867	1999	2.026
1984	5.894	2000	3.254
1985	5.354	2001	1.99
1986	4.038	2002	1.502
1987	1.78	2003	1.014
1988	-0.173	2004	3.864
1989	0.998	2005	2.739
1990	1.928	2006	2.281
1991	3.105	2007	2.731
1992	3.523	2008	0.728
1993	2.787	2009	-1.709
1994	5.051	2010	0.347
1995	4.186		

المصدر: صندوق النقد الدولي – 2011 للتوقعات الاقتصادية العالمية

1–ارتفاع معدل النمو في عام 19980 اذ بلغ 4.5% بالرغم من ارتفاع اسعار النفط في العام نفسه، أي هناك علاقة ايجابية بين وفرة والنمو الاقتصادي النرويجي، واستطاعت ان تتخلص من حالة لعنة الموارد التي اصابت بعض الدول النفطية.

2– انكمش معدل النمو في عام 1988 بعد انخفاض اسعار النفط دون 10 دولار للبرميل الواحد ، مما انعكس ذلك على السياسة الاقتصادية النرويجية ،إذ انتهجت سياسة التقشف الاقتصادي ومنها تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب ،[1]مما أدى إلى زيادة التراجع في معدل نمو (GDP) من 4.5% عام 1980 بالأسعار الثابتة إلى الى انكماش17،0 % في عام 1988 [2]، مما نعكس سلبا على النشاط الاقتصادي وخلق حالة عدم اليقين

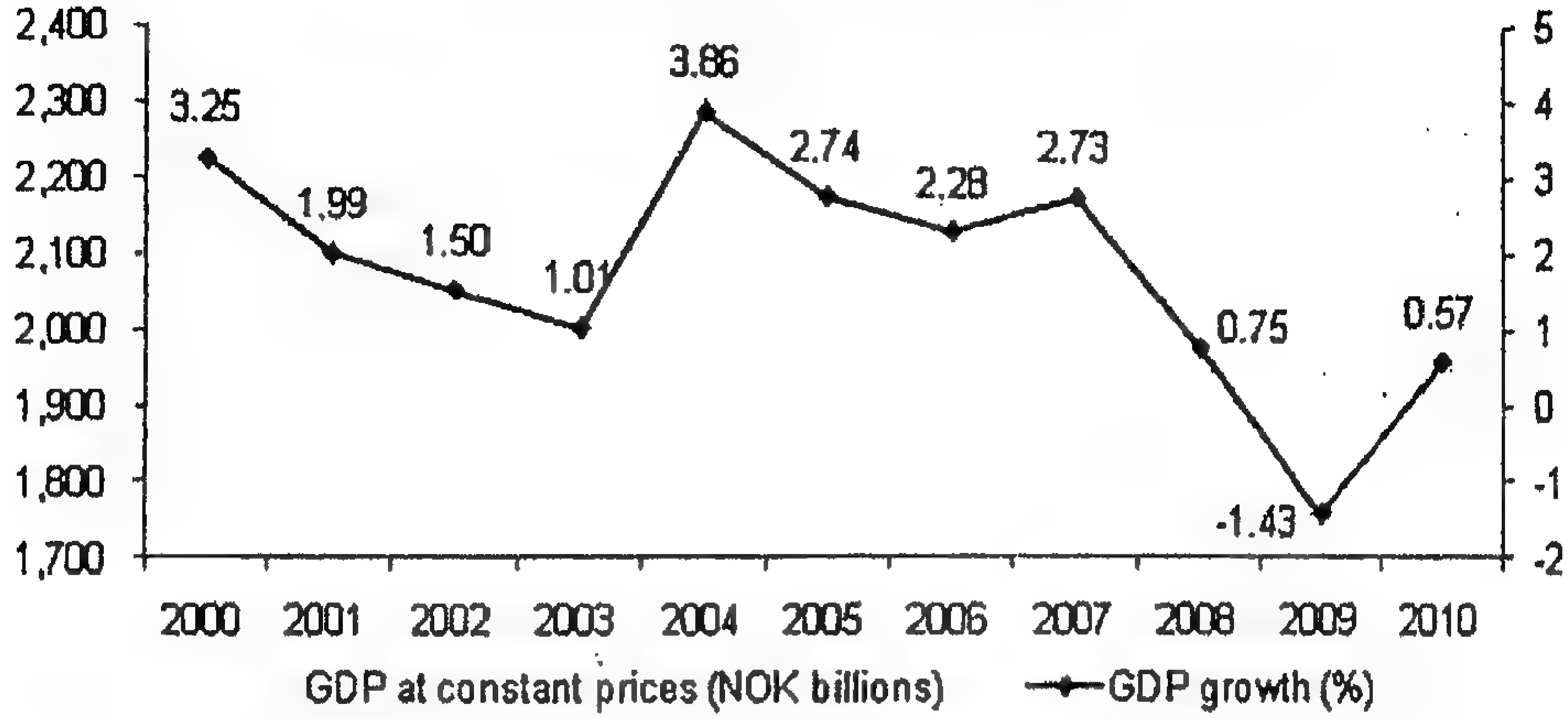
3– ارتفاع معدل النمو في عام 1997 الى 3،5% بالرغم من الاستقرار في انخفاض اسعار النفط خلال المدة (1988–1997) وهذا الارتفاع ناجم عن عزل الايرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي وضبط الانفاق ،كل ذلك ساعد على التغلب على حالة عدم اليقين التي اصابت اقتصادها في الثمانينات من القرن الماضي

4– انخفض النمو الى 6،2% في عام 1998 ويرجع ذلك الى الازمة الإقتصادية العالمية للعام نفسه . تبين احصاءات النرويج [3] ان الاقتصاد النرويجي قد حقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (19973–2003) وبلغ متوسط معدل النمو السنوي 28،3% وبلغ نصيب الفرد منه 93،2%. ومن الشكل (7) يتبين ما يأتي ارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 مقارنة بعام 2001 بالرغم من ارتفاع اسعار النفط، من نحو 20 دولار الى اكثر من67 دولار لبرميل الواحد للمدة نفسها ،أي هناك علاقة ايجابية بين بينهما بينما عاد وانكمش بعد الأزمة المالية إلى (1,43%) في 2009 هذا الانخفاض ناتج من تراجع الاستثمارات العقارية، وانخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية والمعمرة[4].

---

(1) http://www.indexmundi.com/norwayexport.commdities.html .
(2) http://www.indexmundi.com/norwayGDP-real-growht.html .
(3) Jan T. K Lovland and Jan. F Qvigstad editors. Historical Monetary. Eitrheim. Statistics for Norway (1829 – 2003) Oslo Norges bank skriftserie, 2004, P35.
(4) Economic Development and Prospects, see http://www.regjeringen.no/upload/fin/rapporter/norwegianecnonomy2009.

الشكل (7) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي النرويجي خلال المدة (2010-02000) بالأسعار الثابتة (100 = 2007)



Source Euromoney Country Risk

ب- التغير في تكوين الهيكل القطاعي:

الجدير بالذكر أن نمو القطاع الصناعي والقطاع الخدمي يؤدي إلى استقرار النمو الاقتصادي عبر الزمن، وعند العودة إلى الشكل السابق يتضح شبه استقرار في معدلات نمو الاقتصاد النرويجي خلال المدة (2000 – 2010) ويرجع ذلك إلى تزايد نصيب قطاع الصناعة والخدمات[1].

إذ ارتفع مساهمة قطاع الصناعة من 16% عام 1995[2] إلى 35% عام 2008 [3]. ومن ثم إلى 45% عام 2009 ما يعادل نحو ثلاثة أضعاف[4].

أما قطاع الخدمات تزايد نصيبه من 48 % عام 2008 إلى 52% عام 2009، ومن ثم إلى 58% عام 2010[5].أما قطاع الزراعة انخفض من 5% عام 1995[6].إلى 2,9% عام 2008[7].

---

(1) development in Norway since 1929 see http: //www.ssb.no/englishmagazine/art-2009
(2) International Monetary Fund, 1995.
(3) Economic – sector in the Norway see http://www.regjering.en.no
(4) CIA World Factbook, 2010.
(5) CIA World Factbook, 2011.
(6) IMF statistics 2010.
(7) CIA World Factbook, 2009.

وبرجع أسباب زيادة مساهمة القطاع الصناعي والخدمي إلى انخفاض تكاليف السلع والخدمات الناجم عن استخدام ألفن الإنتاجي العالي، مما ترتب على ذلك رفع قدرتها التنافسية مع السلع الأجنبية مما أدى إلى زيادة الصادرات مما حفز ذلك على زيادة معدلات الاستثمار فأدى إلى خلق صناعة جديدة وتوفير فرص عمل ،وأصبحت النرويج هي خامس أكبر مصدر للنفط، وتسهم الصناعة النفطية بـــ 25% من الناتج المحلي الإجمالي واستطاعت أن تضاعف مبيعاتها العالمية (5) خمسة أضعاف من (1995–2009) [1]

الجدير بالذكر ان عزل الايرادات النفطية منذ التسعينات من القرن الماضي عن الاقتصاد المحلي وتحديد الاجور وضبط الانفاق كل ذلك مكن المؤسسات النرويجية من التغلب على ظاهرة المرض الهولندي التي اصابت الدول النفطية واستطاعت ان ترفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي .

2- التغير في هيكل العمالة النرويجية:

لقد صاحب النمو في الهيكل الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية والخدمية تغيراً موازياً في خلق فرص العمل وتوزيعها القطاعي، وتشير إحصاءات النرويج[2]، الى أن فرص الاستخدام قد ارتفع إلى 230 ألف فرصة عمل 2000 مقارنة بعام 1980، وبلغت الزيادة في الخدمات التجارية كافة 240%، أما في القطاع الخدمي، فازداد عدد الأشخاص الذين يعملون إلى 250 ألف عام 2000 أي بنسبة زيادة 90% مقارنة بعام 1980.

وتشير إحصاءات النرويج في عام 2008[3]، الى ان التطور الذي لحق بالقطاع الخدمي قد أدى إلى زيادة فرص العمل وبلغ نحو 76% من إجمالي فرص العمل ويعود ذلك إلى تطور هذا القطاع وزيادة مساهمة في GDP إذ بلغت 52% نتيجة إلى استخدام كثافة العمالة بدلاً من رأس المال.

وتفصح البيانات كذلك عن أن قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية قد تطور فيها فرص الاستخدام إذ بلغ 21% من إجمالي فرص الاستخدام، وتعزى هذه الزيادة الطفيفة في

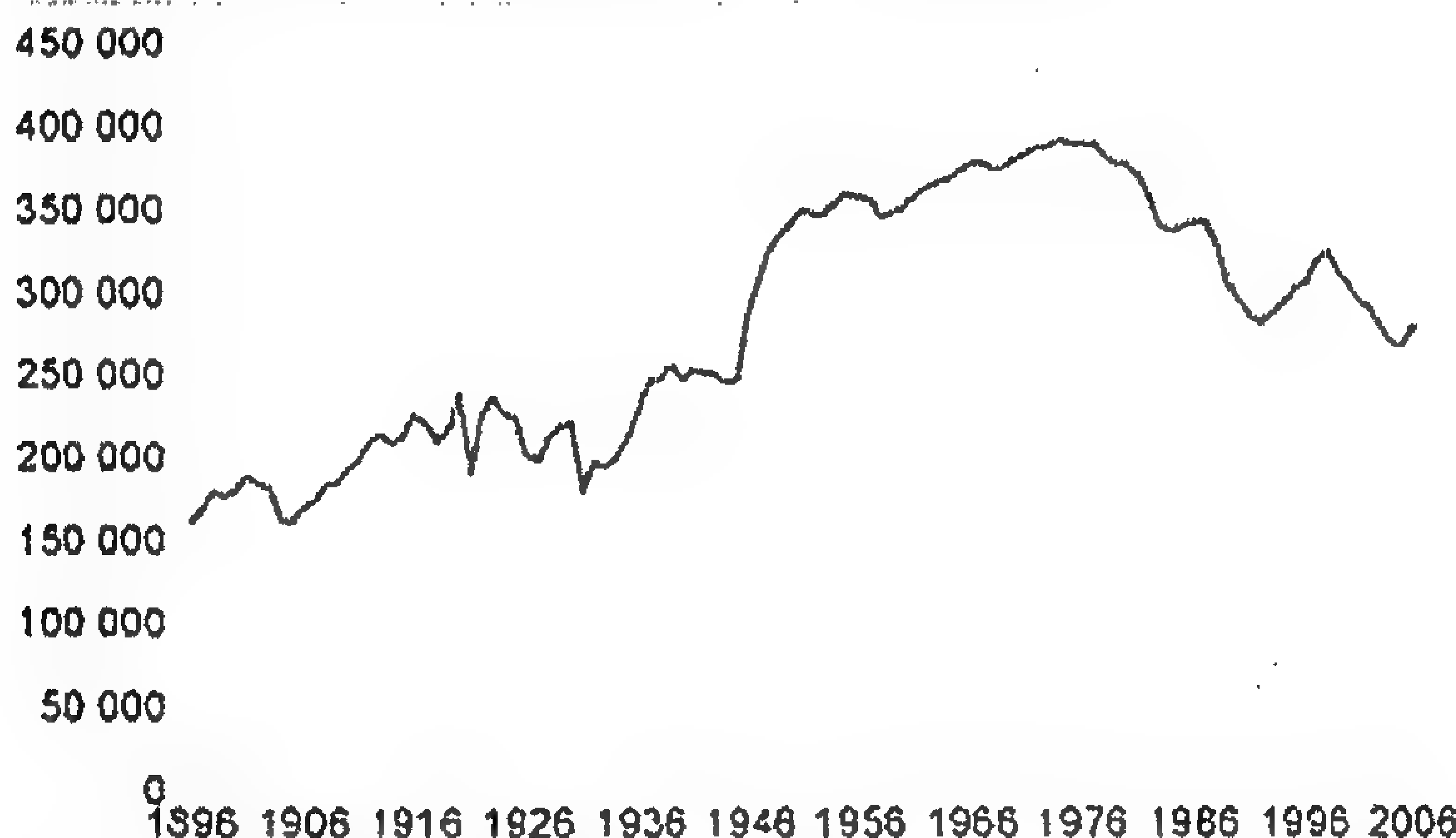
---

(1) Human Development Index 2009.
(2) statistics Norway 2010.

(3) بيانات كتاب حقائق العالم 2011 (CIA)

الصناعات الاستخراجية والتحويلية إلى اعتماد المستثمرين على كثافة رأس المال. أما قطاع الصناعات التحويلية إذ يشير الشكل (8) إلى ارتفاع عدد العاملين في هذا القطاع بعد الحرب العالمية الثانية ويعود سبب الارتفاع في المراحل الأولى إلى النمو الصناعي القوي مع إعادة هيكلة قطاع الأعمال الصناعي، والعمالة في الصناعة التحويلية وبلغ ذروته في عام 1976 إذ وصل نحو 40 ألف، وبعدها انخفضت نسبة العاملين في الصناعة التحويلية إذ بلغ عام 2006 نحو 270 ألف عامل وأنها تمثل 11% من جميع العاملين في عام 2006.

الشكل(8) المشتغلون في مجال الصناعة النرويجية من 1896-2006



Statistics Norway Register of Companies and Business Enter Prices

يعود هذا الانخفاض إلى التحول الذي حدث من بناء السفن إلى بناء المنشآت النفطية والى الصناعات كثيفة رأس المال. فضلا عن استخدام ألفن الإنتاجي العالي تكنولوجيا في القطاع الزراعي ، وتشير البيانات 2008 انخفاض فرص العمل إذ بلغت 28% من إجمالي ألفرص ، ويعود هذا إلى ضعف إمكانية هذا القطاع في خلق فرص عمل عكس القطاعات الأخرى.

وتشير إحصاءات النرويج لعام 2000، الى أن 150000 ألف عامل يعملون في الشركات النرويجية التي تعمل في الخارج ما يعادل 43% من مجموع العاملين في الشركات النرويجية ويعادل 40% من العاملين في مجال السلع الصناعية في النرويج باستثناء الزراعة وجاء 76% من إيرادات هذه الشركات من خارج النرويج.

3- التغيير في هيكل الصادرات النرويجية:

تتمتع النرويج باقتصاد منفتح على العالم الخارجي، وبنية اقتصادية صناعية موحده نسبياً، رغم صغر اقتصادها وانخفاض سكانها البالغ (4,920) نسمة حتى عام 2009[1]، رغم كل ذلك استطاعت النرويج أن تزيد صادراتها الصناعية خلال (1980 – 2000) الى ما مجموعه 270%[2].

وتمثل صادرات الصناعة النفطية في عام 2000 نحو 46% من عائدات التصدير، ويتبع ذلك قطاع الصناعة التحويلية إذ بلغ 30% وقطاع الخدمات نحو 20%[3].بينما الصورة كانت تختلف عما كانت عليه في عام 1980 إذ شكلت خدمة الصناعات 34% من عائدات التصدير، وشكلت الصناعة التحويلية 33% وشكل قطاع النفط 28%[4].

نتيجة تفاعل التكنولوجيا الجديدة مع الصناعات النرويجية استطاعت الحكومة النرويجية أن تضاعف مبيعاتها العالمية خمسة (5) أضعاف خلال (1995 – 2009) [5] واستطاعت أن تحقق فائضا تجاريا عام الأزمة المالية 2008 قدره 64 مليار دولار[6]. وتحسنت معدلات التبادل التجاري خلال المدة (2002 – 2006) كمتوسط سنوي 2.4%.وتشير إحصاءات النرويج في عام 2008 ألى زيادة مساهمة الصادرات والاستيرادات في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت 47% و 29% على التوالي، ويشكل النفط 50% من مجموع السلع الأساسية، ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في الاقتصاد العالمي قبل الأزمة المالية العالمية 2008.

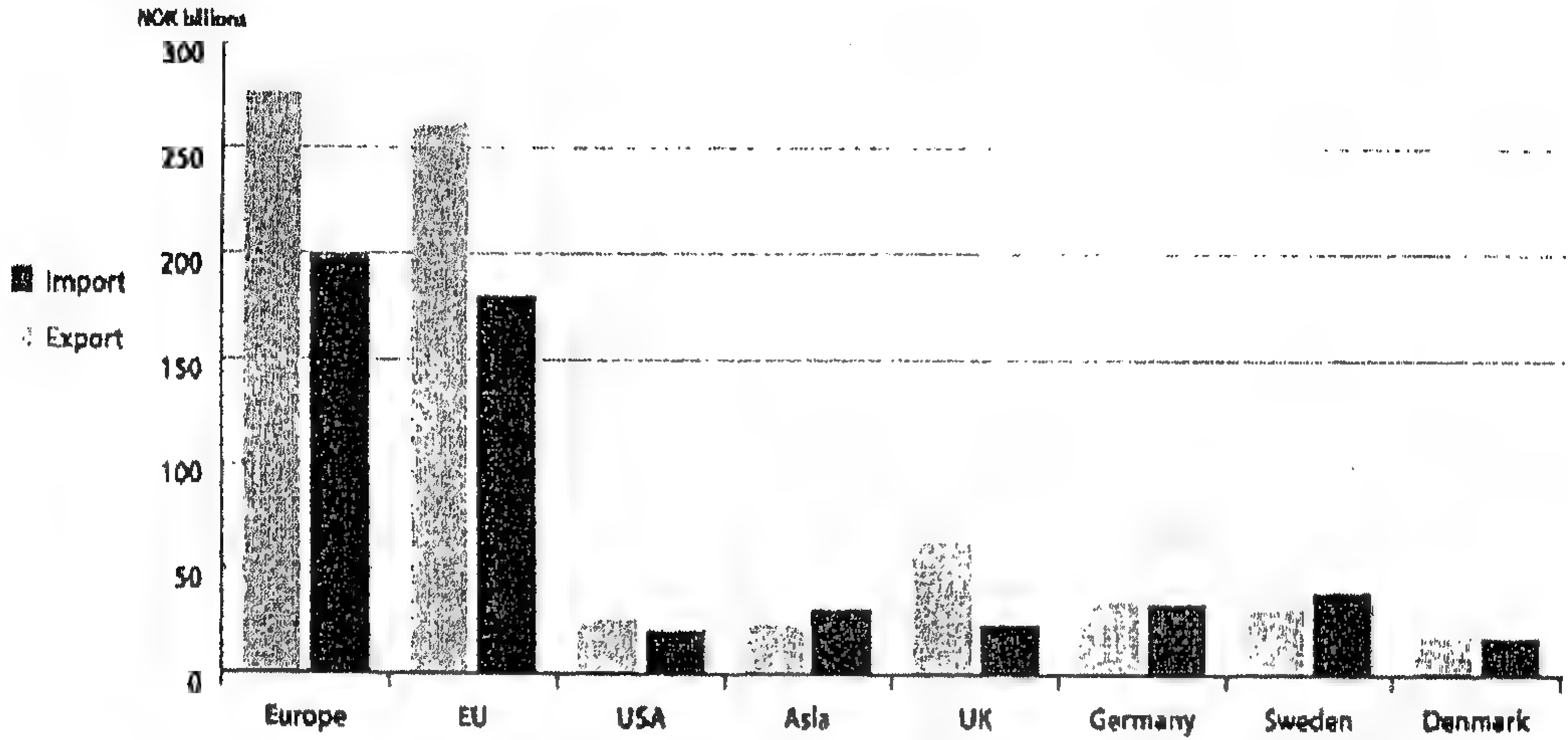
بينما تراجعت مساهمة الصادرات نتيجة الانخفاض الحاد في الاقتصاد العالمي ووصل التراجع خلال الربع الأول من عام 2009 صادرات المواد الكيميائية 10% والصادرات التقليدية 7,25% وانخفاض إجمالي الصادرات 5,25%، وتدهورت معدلات التبادل التجاري بنسبة 0,9%[7].

---

(1) CIA world factbook statistics 2011
(2) Ministry of Trade and Industry statistics 2001
(3) Ministry Trade of and Industry statistics 2002
(4) Ministry of Trade and Industry statistics 2001
(5) http://www.regjerngen.on
(6) Statistics Norway and Ministry of Finance 2011.
(7) Statistics Norway and Ministry of Finance 2011.

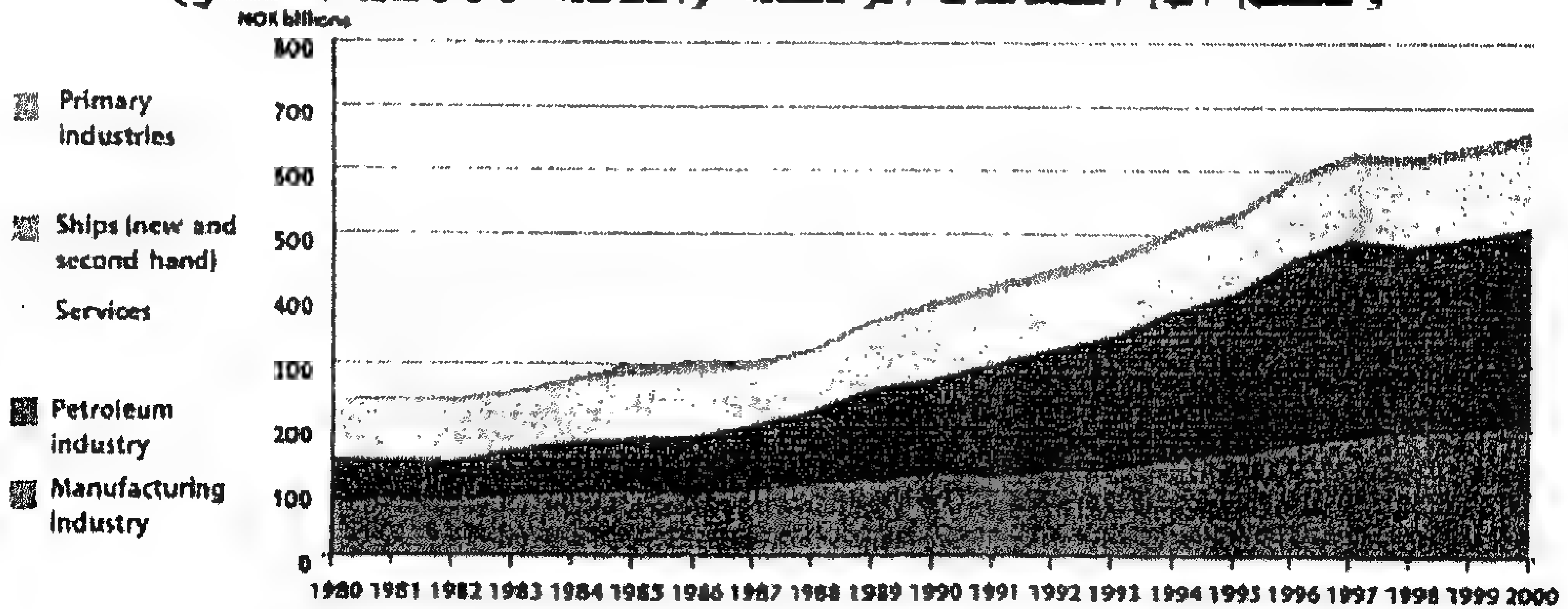
ونستنتج من الشكل (9) والشكل(10) تنوع الصادرات في النرويج فضلا عن تنوع اتجاهات التصدير أن أغلب صادراتها إلى الدول المتقدمة صناعيا و74 % من صادرات النرويج تذهب إلى الاتحاد الأوربي في حين ما يزيد عن 68% من استيراداتها تأتي من هذه المنطقة، ويعود ذلك إلى انخفاض تكلفة الصناعات النرويجية 50% عن السنوات السابقة فضلاً عن انخفاضها عند مقارنتها بالدول المتقدمة صناعياً مما مكنها من منافسة صناعة تلك الدول.

شكل(9) الصادرات / الواردات / النرويج إلى و من بلدان مختارة لعام 1999



المصدر: إحصاءات النرويج.

الشكل(10) شكل (9)تصدير الاتجاهات من 1980-2000، وتنقسم الـ الصناعات الرئسية (الثابتة 12000 الأسعار)



المصدر: إحصاءات النرويج

الدروس المستفادة من تجربة النرويج:

وانطلاقا مما تقدم, فان التجربة النرويجية قد أتت بدرس قيم لبلدان المصدرة للنفط, حيث إن فرص التواصل توصلت إلى حلول تعود بالربح على كلا الطرفين مازال الاستفادة منها ممكنة, حتى في حالة تنامي القطاع النفطي السائد في الوقت الحاضر [1] .

وهذا ما ينطبق بشكل خاص على دول الخليج العربي الأقل كثافة سكانية, التي تمتلك القدرة على دمج اقتصاداها مع الاقتصاد العالمي ضمن آليات السوق العالمية بيسر أكبر, والسؤال الذي يساق هنا هل استطاعت دول الخليج العربي التغلب على التحديات الناجمة من وفرة الموارد الطبيعية؟ وهل استخدمت الايرادات النفطية استخداما امثلا ؟ وهل حققت اقتصادا اكثر تنوعا ؟،اسوة بالتجربة النرويجية، والاجابة على ذلك، لابد تحليل تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الموارد المالية هذا ما يتناوله الباب الثاني والثالث.

(1) المصدر إدوارد مورس, الازدهار النفطي ولعنة الموارد، انظر، النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الامن الاقتصادي , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, ط1، 2007, ص119.

الباب الثاني

واقع استخدام الإيرادات النفطية في دول الخليج العربي

الباب الثاني

واقع استخدام الإيرادات النفطية في دول الخليج العربي

إن نجاح أي بلد في الاستفادة من مصادره النفطية وتحقيق الاستخدام الأمثل، يتوقف أولاً على كفاءة المؤسسات القائمة وقدرتها على تحديد المراحل، والخطوات التي تساعده على تجنب نقمة النفط، وكسب الفائدة من عائداته للجيل الحاضر والأجيال المقبلة، ومن الأفضل تحديد هذه المراحل في وقت مبكر من بداية عملية الصناعة النفطية.

إن اغلب الأدبيات الاقتصادية حددت مراحل تعظيم الفائدة من النفط بثلاثة مراحل هي، مرحلة اكتشاف واستخراج النفط، ومرحلة تسويق النفط ،ومرحلة جمع الايرادات النفطية ونمط استخدامها.

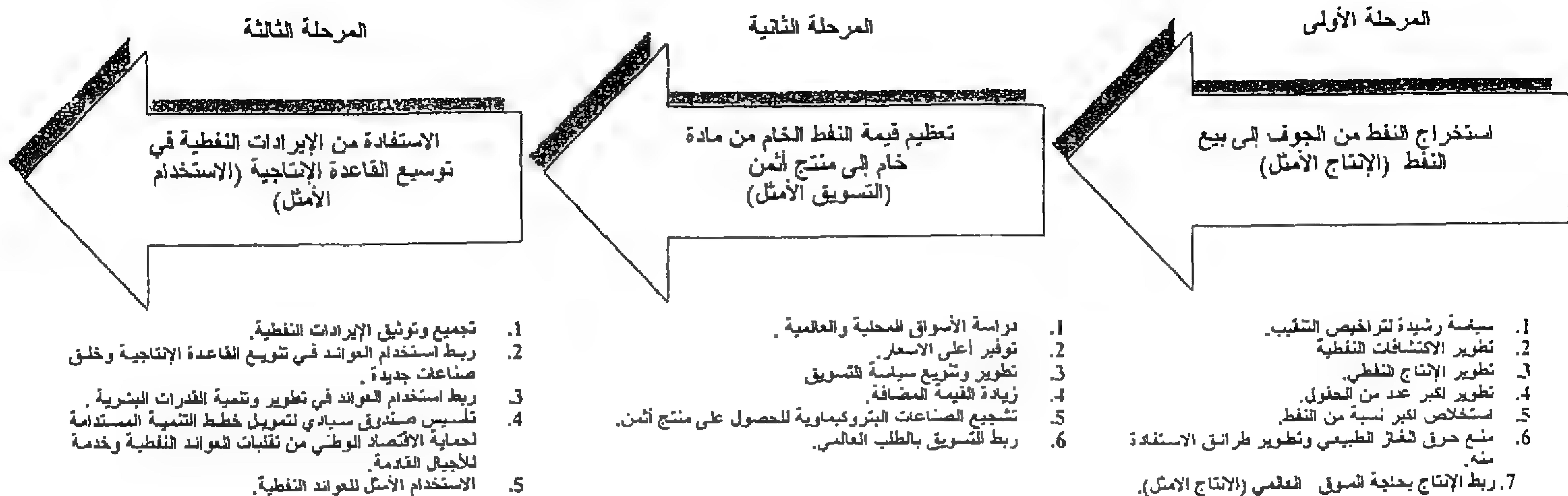
ومن الجدير بالتأكيد أن المراحل الثلاثة كل واحدة منها تكمل الأخرى تؤثر عليها وتتأثر بها ، ولا شك أن دراسة المراحل الثلاثة تعطي صورة أوضح وأدق واشمل، ولكن عنوان الدراسة أكثر تطابقا مع المرحلة الثالثة، لذا سيتم التركيز على جميع المراحل عامة والمرحلة الأخيرة خاصة، هذه المرحلة التي تتضمن، تجميع وتدقيق فوائض الإيرادات النفطية، وتنتهي بتأسيس صندوق استثماري لتمويل خطط التنمية المستدامة لحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات فوائض الإيرادات النفطية خدمة للأجيال الحالية والقادمة والمخطط التالي(رقم2) يوضح هذه المراحل، لذا تم تقسيم الباب إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: دور المؤسسات الخليجية في تطوير الصناعة الاستخراجية النفطية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لتطور الإيرادات النفطية الخليجية وأهميتها النسبية.

الفصل الثالث: تحليل تجربة لدول الخليج العربي في استخدام فوائض الإيرادات النفطية.

المخطط(2) يوضح مراحل تعظيم الفائدة من النفط الخام



المرحلة الأولى

1. سياسة رشيدة لتراخيص التنقيب.
2. تطوير الاكتشافات النفطية
3. تطوير الإنتاج النفطي.
4. تطوير اكبر عدد من الحقول.
5. استخلاص اكبر نسبة من النفط.
6. منع حرق الغاز الطبيعي وتطوير طرائق الاستفادة منه.
7. ربط الإنتاج بحاجة السوق العالمي (الانتاج الامثل).

المرحلة الثانية

1. دراسة الأسواق المحلية والعالمية .
2. توفير أعلى الاسعار.
3. تطوير وتنويع سياسة التسويق
4. زيادة القيمة المضافة.
5. تشجيع الصناعات البتروكيماوية للحصول على منتج أثمن.
6. ربط التسويق بالطلب العالمي.

المرحلة الثالثة

1. تجميع وتوثيق الإيرادات النفطية.
2. ربط استخدام العوائد في تنويع القاعدة الإنتاجية وخلق صناعات جديدة .
3. ربط استخدام العوائد في تطوير وتنمية القدرات البشرية .
4. تأسيس صندوق سيادي لتمويل خطط التنمية المستدامة لحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات العوائد النفطية وخدمة للأجيال القادمة.
5. الاستخدام الأمثل للعوائد النفطية.

المصدر: عمل الباحث بالرجوع إلى فاروق القاسم، كسب نعمة النفط وتجنب نقمته ، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009، ص362 ، ص363.

الفصل الأول
دور المؤسسات الخليجية
في تطوير الصناعة الاستخراجية النفطية

بينت الدراسات السابقة أن التحديات التي تواجه الدول النفطية المصدرة للنفط، تكمن في ضعف القدرات المؤسسية القائمة على إدارة العمليات النفطية ،وليست في وفرة الموارد الناتجة عن تطور الصناعة النفطية، فإن نجاح أي بلد للاستفادة من مصادره النفطية، يعتمد بصورة خاصة على قابلية المؤسسات القائمة في تحديد وتنفيذ دراسات نفطية ومتكاملة، قبل العمليات النفطية وخلالها.

إن وجود مؤسسات حكومية ذات قدرة عالية من الجودة والكفاءة، تمكن من تعظيم ألفائدة من النفط، من خلال سياسة رشيدة لتراخيص التنقيب، وتطوير الاكتشافات النفطية، والإنتاج النفطي فضلاً عن رفع القدرات المؤسسية النفطية. لمواجهة تحديات الصناعة النفطية، ولها القدرة على معرفة الاتجاهات المستقبلية المحلية والعالمية لتحقيق أعلى سعر، وتشجيع الصناعات لتطوير الاحتياطي النفطي وحجم إنتاجه، لتمكينها من تحقيق إنتاج أمثل خدمة للأجيال الحالية والقادمة؛ لذا تم تقسيم ألفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: تطور قدرات المؤسسات النفطية في دول الخليج العربي.

المبحث الثاني: تطور الاحتياطي النفطي الخليجي وحجم إنتاجه.

المبحث الثالث: تحديات الصناعة النفطية الخليجية ومتطلبات تطويرها.

المبحث الأول
تطور قدرات المؤسسات النفطية في دول الخليج العربي

تلعب القدرات المؤسسية دوراً فعالاً في الصناعة النفطية الخليجية من حيث إدارة عقود استخراج النفط من الجوف إلى بيع النفط، فالقدرات المؤسسية ذات الجودة العالية لها القدرة على تحقيق سياسة رشيدة لتراخيص التنقيب والاستخراج ،وتستطيع أن تحقق الإنتاج الأمثل، ولها قدرة التغلب على التحديات التي تواجهها. لذا تم تقسيم المبحث إلى:

أولا: أهمية العوامل المؤسسية في الصناعة النفطية الخليجية :

1- مفهوم البعد المؤسسي:

تستمد مدرسة الاقتصاد المؤسسي جذورها ألفكرية من المدرسة التاريخية الألمانية، خاصة من المفكر الاجتماعي (ماكس فيبر) (max fibar)، وقد ازدهرت هذه المدرسة في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. [1]

ويذهب رواد ألفكر المؤسسي إلى أهمية العوامل المؤسسية لتنظيم الحياة الاقتصادية، ويرون أن الاقتصاد يتأثر بعوامل أخرى غير العرض والطلب، مثل القانون، وأجهزة الدولة، والخدمات وغيرها من مكونات الهيكل المؤسسي, ويرى منظرو هذه المدرسة ألفكرية أن الهيكل المؤسسي للاقتصاد هو القادر على تخصيص وتوزيع الموارد، كما يرى رواد هذا ألفكر أن إدارة النشاط الاقتصادي ليست حكراً على نظام السوق ،أو تدخل الدولة من خلال السياسات المالية والتجارية والنقدية، وإنما تكمن العبرة في حقيقة المؤسسات الاقتصادية السائدة في الدولة، وأن السوق يعد جزءا من هذه المؤسسات.[2]

2- البعد المؤسسي وعلاقته بالوحدات الإنتاجية:

يلعب البعد المؤسسي دوراً فاعلاً في الوحدات الإنتاجية، من حيث إدارة الموارد المادية والبشرية بما في ذلك المعرفة التقنية، وتمثل هذه الإدارة في: اتخاذ قرارات بشأن حيازة الأصول الإنتاجية، والخيارات بين البدائل المتاحة التي تقررها المؤسسات القائمة المسؤولة عن

---

(1) رامي السيد فوزي،، دور الدولة في التنمية دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011، ص, 50.

(2) رامي السيد فوزي، المرجع السابق، ص 52.

تنظيم وتسويق الإنتاج على مستوى الوحدة (Firm Corporation) مما يمثل اللامركزية في النظام الإنتاجي. ويتبع التنظيم الإنتاجي عمل الترتيبات المؤسسية لانتقال السلع المنتجة من الوحدات الإنتاجية ابتغاء بيعها في السوق، أو خلال مفاوضات وتحرير تعاقدات[1]

وقد أوصت دراسات مراكز التنمية وكذلك بعض اقتصادي البنك الدولي ،بأنه على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك الدولة الصناعية المانحة عدم إقراض أو تقديم منح للدول ذات البنيان المؤسسي الضعيف،كما أوصت الدراسة بالتكامل بين السوق والتدخل الحكومي في أحداث التنوع الهيكلي، وبالتالي إحداث تنمية بما في ذلك تحسين الدخل، وتنمية القدرات البشرية، واسترشدت الدراسات بتجربة كوريا الجنوبية في الجمع بين الإصلاح المؤسسي والإصلاحات الهيكلية في تحقيق النمو الاقتصادي، وسرعة معدلات التصدير.

ثانيا: نشأت المؤسسات النفطية الخليجية:

كان فكرة تأسيس مؤسسات نفطية وطنية في دول الخليج العربي خطوة بارزة في صناعتها النفطية، من أهم التطورات التي أدت إلى تآكل نظام الامتيازات وزعزعة السيطرة الاحتكارية لإدارة العمليات [2].

إن مسألة تأسيس مؤسسات حكومية ضخمة تعمل في قطاع النفط، هذه ليست مهمة سهلة لدول الخليج العربي، في صناعة نفطية، سيطرت عليها شركات عالمية خلال المدة (1930 – 1970) ولا تسمح لدخول شركات وطنية منافسة لإدارة مواردها النفطية. فضلاً عن أن توسيع البنية التحتية للنفط والبحث عن احتياطاته وزيادة طاقته الإنتاجية وبناء خطوط أنابيب، لا شك كل ذلك يتطلب، رأس مال ضخم، وتقنية عالية، وملاكات فنية وإدارية قادرة على التعامل مع التقنيات والنظريات الاقتصادية، وتطبيقها، تساهم في تحقيق وفورات كبرى في التكلفة، ولا يمكن أن يكون نقل التقنيات فاعلاً إذا أقتصر الأمر

---

(1) محمد رياض الغنيمي، أصول التنمية الاقتصادية في تحليل القضايا المعاصرة، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 2012، ص 42.

(2) عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2008، ص 17.

على شراء حقوق وأحدث المعدات من الآخرين، إلا إذا كانت مصحوبة بتوافر ملاكات تقنية وإدارية قادرة على قيادة حركة العمليات النفطية خدمة للتنمية المحلية.[1]

ومن أجل ضمان النجاح لمثل هذه المؤسسات الوطنية،لا بد من الاستفادة من الدروس السابقة التي جعلتها أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة التي تشهدها الصناعة النفطية، مقارنة بالشركات العالمية الكبرى والمستقلة، مع انها تتحكم في احتياطيات ضخمة فأن هذه الشركات الوطنية لابد أن تمضي في عمليات الخصخصة التدريجية في العمليات النفطية,[2]وعزل عمليات الاستخراج عن عملية الإنتاج، وجمع وتدقيق الإيرادات النفطية وعزل استخدامها عن العمليات الأخرى، وإنشاء مؤسسات لها القدرة على إدارة تلك العمليات وشبه مستقلة، تحكمها قوانين ووصايا واضحة، بعيدة عن البيروقراطية والروتينية الحكومية، وقادرة على اتخاذ القرارات وتسيير عملياتها كشركة تجارية، أسوة بالدول النفطية الأخرى مثل النرويج.[3]

إن أول شركة نفطية وطنية رأت النور في الشرق الأوسط، كانت شركة النفط الإيرانية الوطنية الإيرانية، التي تم تأسيسها في أثناء تأميم صناعة النفط الإيرانية في عام 1951، على أيدي حكومة مصدق، وصدر القانون الإيراني لسنة 1957 الذي نص في أول مواده على أن شركة النفط الإيراني تمثل الدولة، في تخطيط وتنفيذ سياسات وفق أفضل المصالح للبلاد، وكذلك تم تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية في عام 1965 وقد أصبح نفط العراق كله مؤمماً في عام 1975 وتحت الإدارة العراقية الكاملة [4].

أما على مستوى دول الخليج العربي، فقد استبعدت اللجوء إلى الإجراءات الجذرية على الطريقة العراقية والإيرانية، وقد اختارت هذه البلدان بدلاً من ذلك السعي إلى تحقيق أهدافها بشكل تدريجي أدى إلى إنشاء شركات النفط.ونظرا إلى دخول البلدان المضيفة في

---

(1) جمال سند السويدي،النفط والغاز نحو ضمان الأمن الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ط1، أبو ظبي، 2007، ص16-17.

(2) جمال سند السويدي، المرجع السابق، ص 17.

(3) عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، مرجع سابق، ص 28.

(4) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2009، ص 131 – 132.

ترتيبات المشاركة مع الشركات الأجنبية صاحبة الامتياز، كان يتطلب وجود مؤسسة وطنية حكومية لتحوز الحصة الوطنية في الامتيازات وتمارس دور الحكومة في العمليات البترولية الوطنية[1]، التي تستطيع الحكومات أن تمارس كغيرها السيادة والسيطرة على الموارد النفطية، خارج مناطق الامتياز جنباً إلى جنب مع شركات الامتياز الأجنبية أي مشاريع مشتركة.

وهكذا تم تأسيس شركات نفطية وطنية. ومنها[2]:

1- شركة البترول الوطنية الكويتية KNPC التي تأسست في عام 1960.

2- المؤسسة العامة للبترول والمعادن السعودية (بترولیم) التي تأسست في عام 1962.

3- شركة بترول أبو ظبي الوطنية (دانوك) التي تأسست في 27 / 11 / 1971 بموجب القانون رقم (7).

لكن تلك المشاركة لم تكن فعالة. وكان دور الشركات الكبرى صاحبة الامتيازات تسيطر بشكل شبه كامل على الصناعة النفطية حتى المؤتمر السادس عشر لـــ (OPEC) رقم (16 – 90) في تموز 1968، الذي صادق على المشاركة للحكومات الخليجية المضيفة للامتيازات القائمة،وفي تموز عام 1971 أجاز المؤتمر الرابع والعشرون لـــ (OPEC) في قرار إضافي.[3] رقم (24 – 135) الذي دعا كل الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات فورية نحو التنفيذ ألفعال لمبادئ المشاركة، وفي أيلول 1971 صدر قرار (35 – 139) الذي طلب من الأعضاء البث في المفاوضات لتحقيق المشاركة ألفعالة، وبدأت المفاوضات في أيار 1972 بين الشركات الكبرى والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الكويت وإمارة أبو ظبي، وأدى إلى أتفاق على الاتفاقية العامة المشاركة التي وقعت عليها الأطراف الأولى في الرياض 1972/10/5. وقد وقعت الاتفاقية المملكة العربية السعودية وأبو ظبي في 1972/12/20، وقطر في 1973/1/4. والكويت في 1973/1/8[4].

---

(1) عاطف سليمان التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي،مرجع سابق ص 82.

(2) سامي السيد فتحي، اقتصاديات الطاقة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011 ص117

(3) عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، المرجع السابق, ص 29.

(4) عاطف سليمان، المرجع السابق، ص 30.

ثالثا: دور المؤسسات في تطوير عقود واتفاقيات النفط الخليجي :

تبين من الدراسات السابقة أن التحديات التي تواجه الدول النفطية تكمن في ضعف المؤسسات القائمة ،وليست في وفرة الموارد.

تعد الصناعة النفطية اكبر صناعة في العالم من حيث حجم الاستثمارات، وأعلى تكنولوجيا من حيث الجودة، وحجم العقود ونوعيتها، فضلاً عن الأرباح العالية الناتجة من الاستثمار في هذا القطاع.[1] بالإضافة إلى ذلك تركزها في عدد محدود من الشركات (Seven Sisters) وفي الدولة المنتجة لذلك فان توازن القوى يشكل مكوناً أساسياً في السوق العالمية للنفط والجدير بالتأكيد وجود ثلاثة أطراف أساسية للتعامل في السوق النفطية، أهم الشركات النفطية العالمية، والدول المصدرة للنفط، والدول المستهلكة للنفط، فداخل كل مجموعة يوجد جنبا إلى جنب اتجاهات ومعارضات نحو الاتفاق، والاتجاه نحو المنافسة القاتلة [2].

فالأحداث في السوق العالمية للنفط ليست نتيجة المهارة الدبلوماسية والإستراتيجية لكل مجموعة من السوق، بقدر ما هي نتيجة عوامل مؤسسية وتكنولوجية،تؤثر على درجة التركيز داخل كل مجموعة، والى إمكان توافق المصالح داخل المجموعات الثلاثة،هذا يعني نحن في عالم تخضع فيه الصناعة النفطية إلى تأثيرات عوامل مؤسسية، وأوضاع اقتصادية وتقلبات في الأسعار وكثير من العوامل وغير ذلك.

إن التفكير في إنشاء مؤسسات نفطية متخصصة تعمل في هذا القطاع، مهمة ليست سهلة في قطاع تسيطر عليه الشركات النفطية أي منافسة القلة (Competition among the few)[3]. أو المنافسة القاتلة كما وصفها فلنر (Feilner) وفي ظل مؤسسات، خليجية تفتقر للموارد المادية والبشرية.

ومن المؤكد أن تحسين حقوق الملكية وإسهام حكم القانون، وفصل الوظائف التنظيمية لعمليات النفط، يساعد على تعظيم ألفائدة من النفط ،وفي هذا السياق وجدنا تجربة

---

(1) منى البرادعي، النفط والتنمية العربية في التسعينات ،معهد البحوث والدراسات العربية،1993، ص22,

(2) منى البرادعي، المرجع السابق، ص23.

(3) سامي السيد، فتحي، اقتصاديات الطاقة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011 ص 89

النرويج في التأني في منح العقود والتدرج في عزل العمليات النفطية وخصخصتها، مع هذا لم تفقد المملكة النرويجية الا القليل من السيطرة على قطاع النفط [1] والسؤال الذي يثار هنا:هو ما دور هذه المؤسسات في تطوير عقود النفط الخليجي واتفاقيات استخراجه وانتاجه؟ وما التحديات التي واجهت هذه المؤسسات ؟ وهل استطاعت أن تعظم ألفائدة في عقود الاستثمارات النفطية ؟ لذا يتم تقسيم الفقرة إلى:

1- اتفاقيات الامتياز التقليدية الخليجية للمدة (1930 – 1950) :

يوجد هناك اختلال في موازين القوى في الساحة النفطية منذ اكتشاف النفط في بداية الثلاثينات. ويرجع هذا الاختلال إلى وجود شركات نفطية عالمية متمرسة في الصناعة النفطية، ولديها مهارات تقنية عالية وتدعمها مؤسسات دولية قوية ويقابلها مؤسسات خليجية (مضيفة) ، تفقد الحد الأدنى من المهارات التقنية ،والعمل المؤسسي وانعدام الشفافية[2] .

وقد أدى هذا الاختلال إلى تمكين شركات النفط العالمية وحكوماها، من إبقاء هذه الصناعة تحت هيمنتها وفرض قوانينهم ليس على الدول المنتجة فحسب على الدول المستهلكة أيضا, من خلال عقود نفطية مجحفة، والتي ظلت تعطي الشركات النصيب الأكبر من الربح النفطي، عن طريق تجميد الأسعار، والعمل على التوازن الدقيق بين العرض والطلب، وربط الأسعار السائدة بخليج المكسيك ،وهي أول منطقة لإنتاج النفط وأعلى تكلفة، وابتدعت نظام نقطة الأساس المنفردة(Single Basic point System أو الخليج زائد واحدSystemGulf Plus[3]، ومارست كل صور الغش والخداع والتحايل لتعظيم أرباحها على حساب الدول المنتجة، وكذلك حرصها على عدم تحقيق أي حد من التوطين لهذه الصناعة، مما يفسر استمرار حاجة الدولة المنتجة إلى تلك الشركات في إدارة العمليات النفطية.[4] ويبدو أن الدولة المنتجة قد خضعت خلال ألفترة (1930 –1950)

---

(1) جمال سند السويدي، مرجع سابق، 2007، ص16 –17.

(2) Paul collier plundered planet:why we must and how we can manager for globul prosperity ox ford university press 2010 p70

(3) سامي السيد فتحي، اقتصاديات الطاقة،معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 2011 ص 78 ص79.

(4) يوسف خلفية اليوسف، دول مجلس التعاون الخليج ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2011، ص14.

للشروط التي فرضتها اتفاقية الاكنكاري(Achnacarry) في عام 1928على الشركات النفطية والدول المنتجة.

وقد تفاوتت شروط الاتفاقيات من دولة خليجية إلى أخرى، وحتى من اتفاقية إلى أخرى، ولكن كان لتلك الاتفاقيات عموما عدد من السمات المشتركة، نذكر أهمها:

أ – كانت الاتفاقيات وعقود امتياز النفط قبل عام 1950، تمنح لفترات طويلة وبشكل مفرط، إذ تتراوح بين50–75 سنة[1]، مثلا وقعت شركة (GULF) الأمريكية مع البريطانية (BP)[2]. لاستغلال نفط الكويت لمدة 75 سنة، مددت عام 1951 إلى (92) عام، غير أن الملكية انتقلت جزئياً بنسبة 25% إلى حكومة الكويت في ظل الاتفاقية العامة للمشاركة التي أبرمتها دول الخليج مع الشركات عام 1972 ثم انتقلت ملكيتها كاملة في ظل انتصار حرب أكتوبر 1973.[3]

ب– كانت الاتفاقيات تغطي مساحة كبيرة من الدول النفطية في دول الخليج العربي، وأحياناً جميع الأراضي دون نصوص محددة عن التخلي عن هذه الأراضي، [4] فمثلاً في عام 1933 منحت السعودية امتياز يغطي أراضيها بالكامل إلى ستاندرد أوف الأمريكية، بعد ذلك ببيع 50%لتكساكو، ثم انضمت كل من نيو جرسي وموبيل اويل ووتكساكو في السعودية عقب الحرب العالمية الثانية (1945) وتكونت بذلك شركة ارامكو (Aramco)، التي انتقلت ملكيتها للحكومة السعودية خلال السبعينات،[5]وكان أصحاب الامتياز ينظرون إلى المناطق غير المستغلة الواقعة تحت سيطرتهم كأراضي احتياطية[6].

جـ – كانت الاتفاقيات قبل 1950 تنص على دفع ريع متدني بشكل مفرط للدول المضيفة على أساس سعر ثابت لكل طن مستخرج، وعلى سبيل المثال: الريع في الاتفاقيات

---

(1) سامي السيد فتحي ،مرجع سابق،2011،ص67.

(2) عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبوظبي ،مرجع سابق، 2008، ص12.

(3) حسين عبدالله، اقتصاديات النفط والغاز، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، الدار العربية للعلوم، المجلد الرابع، ط1، 2007، ص399.

(4) عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، مرجع سابق،2008، ص12.

(5) حسين عبدالله، اقتصاديات النفط والغاز، المرجع السابق،2007 ص399.

(6) سامي السيد فتحي، مرجع سابق،2011 ص 67.

المبرمة مع أبو ظبي ثلاث (3) روبيات ما يعادل (75) سنتا للطن الواحد من النفط ما يعادل (10 سنت) للبرميل الواحد.

د- كانت شركات صاحبة الامتياز تمنح امتيازات غير عادية ،وحرية إدارية كبيرة في تطوير مساحة الامتياز، أما مؤسسات الدولة المضيفة كانت تبعد من أي مشاركة مباشرة في عملية اتخاذ القرارات ما يخص العمليات النفطية، فمثلاً منح أمير الكويت في عام 1934 امتيازات متكاملة وذات صلاحيات واسعة لشركة نفط الكويت (KOC).

هـ- كانت الصناعات النفطية العاملة تعمل كجيب اقتصادي أجنبي بالكامل، وتكون معزولة تقريبا عن القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني.

و - لم تكتف الشركات الكبرى باستكشاف احتياطات النفط والإنتاج، بل سيطرت على مجال تكرير النفط وتسويقه، وتوصلت إلى اتفاقيات فيما بينها، فيما يتعلق بالإنتاج والتسويق وأخيراً أصبحت شركات متكاملة رأسيا وأفقيا.[1] ولا تنص الاتفاقيات على السماح للحكومات بإقامة صناعة نفطية[2].

2- عقود اقتسام الأرباح (1950 – 1962) :

شهدت تلك المدة نهاية الكارتل العالمي القديم، ولكن الخبرة التي اكتسبتها الشركات النفطية العالمية أقنعتها فيما يبدو بعدم جدوى الارتباط باتفاقيات جامدة ، ووجدت بديلا عمليا عن ذلك بالتعاون والتشاور في المجالات الحيوية كالأسعار وتقسيم الأسواق وإقامة مشاريع مشتركة والتعاون في العمليات اللاحقة النقل والتكرير والتكامل الراسي (Vertical Integration)، وقد بلغ التكامل الراسي بين الشركات في تلك ألفترة، ففي عام 1956 مثلا:

كانت الشركات المتكاملة تنتج حوالي 99% من النفط الخام المنتج خارج الولايات المتحدة وتملك 90% من طاقة التكرير و90% من شبكات التوزيع في العالم [3].وعلى الرغم من كل الترتيبات كانت هناك حالات عدم التوازن أو الاختلال Imbalances

(1)عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة، أبو ظبي، مرجع سابق, 2008ص12.

(2) سامي السيد فتحي، مرجع سابق، ص 69.

(3) سامي السيد فتحي،مرجع سابق،2011 ص86-ص87.

داخل الكارتل فضلا عن ظهور شركات جديدة كونتها الدول المنتجة[1]، وخلال العدوان الثلاثي على جمهورية مصر العربية في عام 1956 من قبل (العدو الصهيوني المحتل، وفرنسا، وبريطانيا)، شاركت جميع الشركات النفطية العالمية والمستقلة في برنامج يهدف إلى تحقيق حدة الأثر الاقتصادي الناجم عن غلق قناة السويس. وفي السبعينات انضمت هذه الشركات لتكون جبهة منسقة تضم نحو (20) شركة للتفاوض مع الدول الخليجية ، وبدأت المفاوضات بفعالية منذ ذلك الوقت، وصاحب مدة التفاوض تأسيس (OPEC) في سبتمبر سنة1960 كل ذلك ساعد الدول المنتجة في الخليج العربي مدعومة بالمفهوم الجديد للحقوق الاقتصادية الذي صدق عليه في أعلى منتدى دولي لجهودها في إدخال تحسينات في شروط وأحكام اتفاقيات الامتياز في الشرق الأوسط ومنها دول الخليج.

وقد تحققت بالفعل بعض التحسينات في الشروط الأصلية في الخمسينات من القرن العشرين، وبشكل رئيس في المجال المالي، كإدخال صيغة اقتسام الأرباح 50% ومبدأ تنفيق الريع، ولكن السمات الأساسية ظلت بلا تغيير بسبب [2]:

أ- مقاومة الشركات العالمية لمفهوم السيطرة الحكومية.

ب- افتقار دول الخليج العربي (المضيفة) إلى رأس المال والتقنية اللازمة والأسواق.

جـ- ضعف المؤسسات القائمة في شكل شركات نفط خبيرة تتولى أمر مثل هذه التطور، فقد تم الإحساس بالحاجة إلى المشاركة الوطنية، والعمل إلى جانب الشركات الاجنبية ،لاكتساب الخبرة في مختلف الجوانب ومراحل الصناعة النفطية ،وفي هذه المرحلة تم ابتكار أنموذج اتفاقيات المشروع المشترك لتوفير حل وسط لمسألة كيفية المحافظة على السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية. وعلى ضوء ذلك بدأت المفاوضات مع الشركات النفطية العالمية.

3- اتفاقيات الامتياز الجديدة (1963 – 1972) :

بعد ظهور العديد من الشركات المستقلة العالمية، وهي شركات كان نشاطها الإنتاجي والتسويقي يقتصر في أسواقها المحلية، ومن ثم اتجهت إلى الأسواق العالمية تبحث عن مصادر

---

(1) سامي السيد فتحي، مرجع سابق، ص 108.

(2) عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، مرجع سابق،2008 ص27.

الطاقة.لذا سميت هذه الشركات في الولايات المتحدة بالشركات المستقلة. [1]وفي الوقت نفسه ظهرت شركات وطنية مثلKNPC في الكويت سنة1960 بتروليوم في السعودية 1962- كل ذلك أعطى قوة تفاوضية للمفاوضين الخليجيين، واستطاعت الدول المضيفة أن تعقد اتفاقيات جديدة،ألغت بها الامتيازات المجحفة التي كانت تنظمها الاتفاقيات القديمة وحققت امتيازات ومن أهم هذه الاتفاقيات:

أ-**اتفاقية كركاس:** عقدت OPEC اجتماعها الحادي والعشرين في كركاس(9-1970/12/2 واتخذت عددا من القرارات من أهمها إزالة تفاوت الأسعار واتخاذ معدل 55% كحد أدنى للضريبة النفطية في دول الأعضاء، ووضع معدلات تحت المراقبة لمنع تلاعب الشركات بها[2].

ب- **اتفاقيتي طهران وطرابلس1971:** وهي المفاوضات التي انتهت بإبرام اتفاقية طهران نافذة من 1971/2/15 ولمدة خمس سنوات وقد أقرت الاتفاقية لمنطقة الخليج العربي (السعودية، العراق، ايران, الكويت، قطر، أبو ظبي) زيادة الأسعار المعلنة بنحو 33 سنت للبرميل وقرار 55% كحد الأدنى للضريبة، وإلغاء جميع المسموحات مثل مسموحات التنفيق والتسويق وتعد اتفاقية طهران أول اتفاقية جماعية يوقعها عدد من الدول الأعضاء في(OPEC) مع ممثلي الشركات العالمية، ولقد ترتب على ذلك ارتفاع عائدات دول الخليج العربي[3]

ج- **اتفاقية شركة ابو ظبي المحدودة (اليابان)** : وقد فتحت هذه الشركة امتياز في 6 /12 / 1967 في المياه البحرية لمدة 45 عاماً. تتضمن هذه الاتفاقية دفع الحوافز والإيجارات السنوية إذ تدفع الشركة 12,5 % من السعر المعلن كريع ويجري تنفيقه، 55% من الأرباح الصافية كضريبة دخل. [4]

د- **الاتفاقية المؤرخة** في 14 / 2 / 1971 وهي الاتفاقية المبرمة بين دول الخليج العربي وبعض الشركات، وتخص هذه الاتفاقية النفط المصدر من الخليج العربي.

---

(1) عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، مرجع سابق، 2008، ص 15

(2) منى البرادعي، مذكرات في اقتصاديات البترول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، عام ؟ ص 127

(3) منى البرادعي، المرجع السابق، ص ،ص127، 128.

(4) عاطف سليمان، التجربة البترولية الإمارة أبو ظبي، مرجع سابق،2008،ص 53.

هـ- اتفاقية المؤرخة 14 / 5 / 1971 بين الكويت والمملكة العربية السعودية، وشركة النفط العربية وتخص النفط المصدر من الخليج العربي [1]

و- الاتفاقيات المؤرخة في 1971/1/23 بين المملكة العربية السعودية، وشركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) خاصة بالنفط الخام المباع الذي يسلم في ميناء صيدا في لبنان.

ز - اتفاقية جنيف الخاصة بانخفاض الدولار. وبدأ التاريخ التنفيذي لهذه الاتفاقية في 20 / 1 / 1972.

استطاعت الدول المضيفة للشركات النفطية ومنها دول الخليج العربي تحسين بنود اتفاقيات الامتياز القديمة وأحكامها، وبذلت بعد جهود كبيرة لأجل تحقيق امتيازات أفضل، واستطاعت هذه الدول تحقيق بعض الامتيازات ومن أهمها: [2]

1- التعديلات التي تبنتها (OPEC) وساندت تنفيذها، كقاعدة تنفيق الريع (expensing of royaltay) في ألفترة (1964 – 1965).

2- رفع نسبة ضريبة الدخل التي تخضع لها الشركات النفطية من 50 % إلى 55% للفترة (1970 – 1971).

3- يلخص الدكتور مانع سعيد العتيبة وزير البترول والثروة المعدنية الإماراتي السابق أن أبرز هذه الاتفاقيات الجديدة بالمقارنة مع الاتفاقيات القديمة، هي الغاء صفة الإكراه والاحتكار للشركات النفطية العالمية.

4- إلغاء شمولية الاتفاقيات القديمة لأراضي الدولة كافة إذ تخصص لكل شركة مساهمة أرض محدودة في الدولة المضيفة.

5- إدخال مبدأ التخلي التدريجي أي تخلي الشركات عن مساحة بنسبة معنية من امتيازاتها كل فترة زمنية معينة نظراً لأهمية هذه الاتفاقيات، وما اكتنفها من مصاعب ، وصاحبها من مشاق طويلة خلال (1969 – 1972) حيث كانت المملكة العربية السعودية لها دور كبير ومهم وفاعل في قيادة وتوجيه تلك المفاوضات حتى تحقق لمنظمة أوبك النجاح يوم 20 / 12 / 1972 توقيع اتفاقية عقود المشاركة.

---

(1) احمد محمد طاشكندي،الإستراتيجية النفطية السعودية ومنظمة أوبك،مطبوعات بتهامة,جدة،ط1 1982،ص 45

(2) احمد محمد طاشكندي، مرجع سابق، ص 47.

4- عقود المشاركة (1972 – 1974) participation :

تعريف المشاركة: هي أسلوب يمكن الدولة عن طريق مؤسساتها، وشركاتها الوطنية من التمتع بنسبة مشاركة، التي تحصل عليها في حقوق الامتياز مع الشريك الأجنبي، [1] وبدأت المفاوضات بفعالية بين (OPEC) والشركات النفطية في أيلول عام 1971، وانتهت تلك المفاوضات المتعاقبة في طهران وجنيف الأولى والثانية إلى توقيع اتفاقيات المشروع المشتركJoint Venture ،وتم توقيع عقد المشاركة العامة في الرياض في 5 / 1 / 1972، وقد وقعتها في البداية كل من المملكة العربية السعودية، وإمارة أبو ظبي، وأعقبتها دولة قطر ودولة الكويت وقد أصبحت هذه الاتفاقيات سارية المفعول في كانون الثاني 1973.[2]

وبعدها حدثت تطورات لاحقة لهذه الاتفاقيات حتى أخذت صوراً قانونية مبوبة ومنظمة وأكثر وضوحاً بين الدول المضيفة والشركات النفطية العالمية (الكارتل)، واتخذت المشاركة عدة أشكال متفاوتة، منها المشاركة في حق الامتياز والمشاركة في رأس المال، والمشاركة في وضع السياسة النفطية وهي كالآتي :

أ-المشاركة في حق الامتياز: لقد منحت الامتيازات السابقة الشركات النفطية العالمية سلطات شبه مطلقة في السيطرة على العمليات النفطية، بينما المشاركة بموجب الاتفاقيات الجديدة، منحت حق الامتياز لإنتاج النفط ومشاركة الدولة في جزء من الامتياز عن طريق شركاتها أو مؤسساتها الوطنية. [3]

ب-المشاركة في رأس المال: مثال على ذلك المشاركة القائمة بين المملكة العربية السعودية، والكويت من ناحية وشركة الزيت العربية (اليابان) من ناحية أخرى. وأجازت الاتفاقيات الموقعة بين (OPEC) وشركات النفط العالمية تكوين شركات جديدة مستقلة عن الشركات الأصلية، وتكون ملكيتها للدولة المضيفة، وتقوم بعمليات مشتركة مع الشركات العالمية أي شراكة تشغيل للعمليات (operation company) وبهذا المفهوم يؤسس بين الطرفين مشروع مشترك Jointventurs مملوك لهما معاً.

---

(1) أحمد محمد طاشكندي، مرجع سابق, ص 47.

(2) عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة ابوظبي ، مرجع سابق،ص41

(3) أحمد محمد طاشكندي، مرجع سابق, ص 51.

ج- جاءت اتفاقيات المشاركة في دولة الخليج العربي تجسيدا بصورة عملية لإعلان السياسة النفطية الصادرة عن (OPEC) في عام 1968، الذي ينص على حق الحكومات الخليجية المشاركة في السياسة النفطية على أساس مبدأ الظروف المتغيرة .[1]

عيوب اتفاقيات عقود المشاركة :

ا- عدم إحلال العمالة المحلية بدلاً من العمالة الأجنبية.

ب -عدم نص الاتفاقيات على المشاركة في النشاطات النفطية التي تجري ضمن سيادة كل دولة وكذلك العمليات التي تعقب الإنتاج من آبار النفط.

ج-لم تنص الاتفاقيات على الاهتمام بمشروعات التصنيع القائمة على استعمالات النفط والغاز.

د-لم تنص الاتفاقيات على ربط الإنتاج النفطي بخطط الإنماء الاقتصادي والصناعي في هذه الدول.

هـ- لم تنص الاتفاقيات على التغيرات التي تطرأ على القيمة النسبية لبعض العملات المحددة.

5- تأميم الصناعة النفطية الخليجية (1973-1983) :

بعد حصول دول الخليج العربي المصدرة للنفط على حريتها في تحديد الإنتاج والأسعار، انطلقت أيضاً للحصول على نصيب في ملكية شركات النفط العالمية العاملة في أراضيها، مقابل دفع تعويضات مناسبة للشركات، من خلال الاتفاقيات العامة للمشاركة، وقد بدأت تلك المشاركة بنسبة 25% من ملكية الشركات العاملة في الخليج العربي نافذة من 1973/1/1، على أن ترفع إلى 50 % بعد عشر سنوات، غير أن حركة التصحيح التي أصابت المؤسسات النفطية الخليجية، والتي تحققت بعد حرب التحرير (حرب أكتوبر في عام 1973) عجلت بتنفيذ اتفاقيات المشاركة، فزاد النصيب في الملكية من 50% إلى 60% ابتداء 1974/1/1، وقد قامت بعض الحكومات بامتلاك الشركة المنتجة امتلاكا كاملا عن طريق دفع التعويضات بالاتفاق مع الشركات، وفي بعض الحالات تم تحويل الملكية عن طريق التأميم[2].

---

(1) أحمد محمد طاشكندي مرجع سابق، ص 53.

(2) سامي السيد فتحي،مرجع سابق،2011 ص131

لقد دام نظام الامتياز التقليدي فترة طويلة من الزمن، وبقي نافذ المفعول من الناحية العملية حتى وقت متأخر جداً، بالرغم من تخلخله الجزئي بسبب التطورات التي بدأت منذ العدوان الثلاثي على مصر 1956، واستمرت حتى بداية السبعينات التي أدت فيما بعد إلى إنهاء ذلك النظام كلياً وتشير بعض الدراسات أن عمليات التأميم في الدول المنتجة للنفط ومنها دول الخليج العربي قد بدأت منذ السبعينات في القرن الماضي، باستثناء المكسيك وإيران اللتان أممتا الصناعة النفطية قبل ذلك التاريخ في عامي 1938 و 1954 على الترتيب،[1].

ولكن عملية تأميم النفط العراقي 1972كانت بكل تأكيد أهم هذه التأميمات وأبعدها أثرا في الشرق الأوسط وأصبح النفط العراقي في ديسمبر 1975 تحت الإدارة العراقية الكاملة من مراحل الإنتاج والتسويق وبواسطة مؤسسات عراقية، وعلى أثر هذه التطورات الجذرية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة، حدث انقلاب حقيقي في النظام الاستثماري، وحلول مؤسسات الدول المنتجة محل المؤسسات الأجنبية في ملكية وإدارة الصناعة النفطية [2].أدت تلك التغيرات المتتابعة إلى انهيار الامتياز التقليدي في دول الخليج العربي، وعجل في ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2158) لعام 1966، الذي نصح الدول المضيفة بممارسة سيادتها الدائمة، والإسراع باكتساب السيطرة التامة على عمليات الإنتاج فضلاً عن إدارة التسويق [3]، يؤكد فاضل الجلبي في دراسته المتميزة، التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية (1978) حدوث عملية تطور هيكلي في الصناعة النفطية في الشرق الأوسط [4].

فقد أعلنت الكويت في 1975 /3/5 أنها منذ ذلك الوقت، قد أصبحت تملك جميع موجودات شركة نفط الكويت، وفي شباط 1976 بدأت التفاوض من اجل تملك شركة النفط الأمريكية المستقلة أمينويل (AMINOIL) التي كانت تعمل في المنطقة المحايدة بين

---

(1) لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة اوبك ومضامين التعاون بين الدول الاعضاء، انظر: قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2007، ص98.

(2)فاضل الجلبي، التطورات الأساسية لهيكل الصناعة النفطية، دراسات مختارة في الصناعة النفطية ،أوبك، الكويت، 1978، ص32.

(3) فاضل الجلبي، المرجع السابق،، ص27.

(4) عاطف سلمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، مرجع سابق، 2008، ص16.

المملكة العربية السعودية والكويت، ولكن لم تسفر المفاوضات كما كان مخططا لها فأممت الكويت الشركة في أيلول عام 1977 أما دولة قطر ومنذ حزيران 1976 فقد بدأت حكومتها المفاوضات من أجل التملك الكامل للامتيازات الممنوحة فيها، وقد أبرمت بهذا السياق اتفاقيتين متشابهتين،، تقريباً مع كل من شركة بترول قطر في أيلول 1976، وشركة شل في شباط 1977، وقد قبلت كلا من الشركتين المذكورتين الاستمرار في العمليات النفطية لحساب حكومة قطر، مقابل رسم إدارة مقداره (15) سنتاً أمريكياً عن كل برميل نفط خام يجري إنتاجه.

اما في المملكة العربية السعودية: أنشئت المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) في عم 1962 بهدف تطوير الصناعة النفطية السعودية ،وفي عام 1964 تم توقيع اتفاقية بين بترومين والشركة البترولية العربية الأمريكية (ارامكو) تضمنت الاتفاقية تحويل عملية توزيع المنتجات النفطية وتسويقها من ارامكو إلى بترومين[1]، واستثمرت الحكومة كامل موجودات شركة ارامكو، وأصبحت تملك بالكامل جميع الاحتياطيات الهيدروكربونية، وجميع مرافق الصناعة النفطية، وأخيراً أصبحت شركة ارامكو في عام 1988 شركة مسجلة في العربية السعودية ومقرها الرئيسي الظهران ،واستطاعت أن توسع البنية التحتية للنفط والغاز وزيادة الطاقة الإنتاجية اليومية إلى أكثر من 10 مليون برميل، وبناء خطوط أنابيب، واستطاعت السياسة النفطية السعودية من زيادة الاحتياطي النفطي السعودي من 168.9 مليار برميل عام[2] 1978 إلى 264.2 مليار عام 2011 [3].

وزيادة الطاقة الإنتاجية من 3.800 مليون برميل عام 1970 [4] إلى 9.443 مليون برميل عام 2005 [5]، وأصبح اسمها شركة الزيت العربية السعودية (ارامكو السعودية) وانتقل مقرها الرئيس إلى مدينة الظهران، وتتولى شركة أرامكو السعودية في الوقت

(1) أحمد القباب ،المملكة العربية السعودية وعالم البترول، دار عكاظ للطباعة والنشر، جدة، 1979ص266 ص276.

(2) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، مرجع سابق،2009،ص139.

(3) التقدير الاقتصادي العربي، عام 2012.

(4) عاطف سليمان، التجربة البترولية لمارة أبو ظبي، مرجع سابق، 2008،ص15.

(5) التقرير الاقتصادي العربي، عام 2010.

الحاضر كامل مسؤوليات عمليات التنقيب عن النفط والغاز واستغلالها في المملكة السعودية [1]. وتعتمد السعودية على الأرباح والعائدات التي تتلقاها من شركة أرامكو، وأصبحت من اكبر الشركات النفطية المتكاملة في العالم، إذ ارتفعت عائداتها من 200 مليار ريال عام 1970 إلى (1000) مليار ريال عام 2008 [2], استطاعت الصناعة النفطية العربية الاندماج مع الصناعة النفطية العالمية، من خلال بناء مشاريع مشتركة، مثال ذلك: تمتلك شركة {ARAMCO} السعودية ما نسبه 32.5% من كامل أسهم شركة {Motiva Enterprise} 35% من أسهم شركة {sang young oil Refining} في كوريا الجنوبية. وتملك 40 % من أسهم الشركة ألفلبينية Petron corporation وتملك 50 % من أسهم شركة Motor oil اليونانية فضلاً عن بناء مجموعة من المصافي في البلدان الأوروبية على أساس المواصفات العالمية ألفنية والبيئية [3].

اما في البحرين: فقد تم إنشاء الهيئة الوطنية للنفط والغاز التي حلت محل وزارة النفط في جميع تخصصاتها، والهيكل التنظيمي لقطاع النفط والغاز يضم فضلا عن الهيئة كلاً من الشركة القابضة للنفط والغاز التي تملك 100% من شركة نفط البحرين بابكو و 75% من شركة غاز البحرين الوطنية، 100% من شركة توسعة غاز البحرين الوطنية، و60% من شركة البحرين لتزويد وقود الطائرات، 33% من شركة الخليج لصناعة البتروكيمياويات [4], فضلاً عن ذلك خصخصة إنتاج النفط والغاز بهدف تطويره ،وتقوم هذه السياسة على تكوين شراكة بعض الشركات النفطية العالمية التي تمتلك تكنولوجيا لاستخراج النفط الثقيل.

اما دولة الإمارات: فلا يوجد في دولة الإمارات العربية المتحدة سياسات نفطية اتحادية موحدة، أي تشريع أحادي خاص بالنفط يحكم منح رخص الاستكشافات والتطوير وتبعا لذلك تنصرف كل إمارة على نحو مستقل بالشؤون النفطية الخاصة بها والجدير

---

(1) عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، مرجع سابق،ص 20.

(2) مؤسسة النقد العربي السعودي.

(3) عمار محمد سلو احمد, السياسة الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية في مجال النفط الخام، رسالة دكتوراه،جامعة الموصل،2006 ص116.

(4)، الهيئة الوطنية للنفط والغاز، التقرير السنوي، البحرين،2007.

بالذكر أن أبو ظبي أكثر الإمارات استخراجاً للنفط وتوجد فيها معظم احتياطات النفط المهمة. ولكنها تفتقد لقانون نفطي شامل ، ومن أهم هذه القوانين قانون رقم 8 لعام 1978 بشأن المحافظة على الثروة النفطية، وقانون رقم 4 لعام 1976في شأن ملكية إمارة أبو ظبي للغاز [1] وهكذا فان النظام القانوني لتطوير الصناعة النفطية يتحدد من خلال شروط وقيود الاتفاقيات التي أبرمتها مع الشركات النفطية العالمية، وتبدأ بعام 1997حيث أبرمت إمارة أبو ظبي مجموعة الاتفاقيات الجديدة التي تحافظ على صيغة نظام الامتياز، ولكن تمكنت من إدخال تحسينات كبيرة عليها تم إبرام المجموعة الأولى من هذه الاتفاقيات فقد وقعت إمارة أبو ظبي في ايلول/ سبتمبر 1974 اتفاقيتين للمشاركة مع شركتي شركة نفط أبو ظبي،ADPC, وشركة ادما[2]، وتضمنت اغلب الاتفاقيات إلغاء صفة الاحتكار والإكراه، وإلغاء قاعدة شمولية الاتفاقية لأراضي الدولة كافة، وإدخال مبدأ التخلي هو تخفيض من الامتياز من 75 سنة إلى 20 سنة رفع نسبة الشراكة من 50% إلى 80%.[3] وتعد اتفاقية دمنيكس من أهم الاتفاقيات، إذ ضمنت الحكومة بموجب هذه الاتفاقية للشركة حصرا من اجل التنقيب عن النفط وعمليات الحفر والإنتاج والتخزين والنقل، وتنص المادة (44) من الاتفاقية على حق اختيار الحكومة في أن تمتلك في أي وقت بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية حصة تصل إلى 60% وتنص المادة (45) على أن تتعهد الشركة بان تستثمر 10% من أرباحها على الأقل في واحد أو أكثر من مشروعات معالجة الهيدروكربونات فأن هذا النموذج الأخير من الاتفاقيات يمثل ابتعادا حقيقيا عن نموذج اتفاقيات الامتياز القديمة التقليدية ،وتشير بعض الدراسات الى أن إمارة أبو ظبي قد اكتفت بالمشاركة بنسبة60% في الامتيازات الكبرى القائمة فبها.[4]

وأخيراً أجرت اتفاقيات اقتسام الإنتاج أو المشاركة لإنتاج Prouduction Sharing Agreement – PSA[5] وتعد شركة ادنوك الامارتية من أهم الشركات الوطنية العاملة

---

(1) عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي مرجع سابق،ص49.

(2) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، مرجع سابق، 138.

(3) عاطف سليمان التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، لمرجع السابق، ص52.

(4) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي مرجع سابق، ص138. .

(5) احمد محمد طاشكندي، مرجع سابق ،ص 46

في حقل الاستكشاف والإنتاج وهي شركات أدكو وأدما وزادكو وتلعب هذه الشركة الدور الأساسي في الصناعة النفطية في أبو ظبي ،وتعمل شركة ادنوك من اجل تقوية وضعها المالي بدلا من الانطلاق في وتيرة متسارعة من التوسع، وأخذت تركز جهودها على تطوير جهاز وظيفي على درجة عالية من التأهيل، واستطاعت أن تزيد من إنتاجها النفطي أكثر من 3 مليون برميل في عام 2010.[1]

6-عقود المقاولة او الخدمة Service Contract :

هي أنواع جديدة من العقود بين المؤسسات النفطية للدول المنتجة والشركات النفطية العالمية،الذي يسند بمقتضاها للشركة الأجنبية القيام بالبحث عن نفط الخام على نفقتها الخاصة، ثم يتم تعويضها في حالة اكتشاف النفط، الذي تؤل ملكيته إلى الدولة المضيفة، ويتم استرداد نفقات الشركات عن طريق شراء حصة من النفط بسعر أقل من سعر السوق، أو الحصول على الحصة مجاناً طول مدة العقد المتفق عليها، وأحياناً تمتد إلى 35 عام[2].

7-عقود اقتسام الإنتاج production – sharing Agreement (PSA)

وهي عقود اقتسام الإنتاج بين الشركات العالمية والدول المضيفة، وبدأ استخدامها في إندونيسيا منذ عام 1961 وفي مصر عام 1970, حالياً في أغلب دول الشرق الأوسط منها دول الخليج العربي التي تستخدمها، ويرجع شيوع هذه العقود في الدول النامية النفطية إلى صعوبة الحصول على التقنيات المتقدمة الخاصة بالصناعة النفطية، فضلاً عن انخفاض ألفن الإنتاجي، وضعف الصناعات الأخرى والخدمات الداعمة للعمليات النفطية، وافتقار الدول المضيفة إلى العملة الأجنبية، على الرغم من اختلاف هذه العقود من بلد إلى آخر لكن تتلخص أغلب ملامح عقود اقتسام الإنتاج كالآتي[3]:

أ – هي عقود بحث عن النفط وإنتاجه، تتراوح فترة البحث بين (6– 12) سنة ،تتخلى الشركة بعدها عن المنطقة، إذا لم تعثر على النفط بكميات تجارية، بدون استرداد ما انفقته.

ب – تلتزم الشركة الأجنبية بحفر عدد من الآبار كحد أدنى وبإنفاق مبلغ معين متفق عليه، وتحت إشراف مؤسسات الدولة المضيفة ومراقبتها.

---

(1)عاطف سليمان، الثورة النفطية ودورها العربي، سابق، ص178.

(2) عاطف سليمان، تجربة إمارة أبو ظبي، مرجع سابق، ص 181.

(3) عاطف سليمان، تجربة إمارة أبو ظبي، ص ص 170–183.

جـ- إذا ما عثر على النفط الخام، وبكمية تجارية تزداد فترة العقد إلى 25 سنة أو حسب الاتفاق، ويتم تنمية الحقل وإنتاجه، ومن ثم اقتسام الإنتاج بين المؤسسات الوطنية والشركات النفطية العالمية.

د- تسترد الشركة الأجنبية جميع التقنيات التي تكبدتها خلال عملية البحث والتنمية، على شكل أقساط سنوية بحصولها على كمية من النفط المنتج (Cost Recovery) تتراوح ما بين 30% - 40% من إجمالي الإنتاج، وتحسب القيمة لهذه الكمية أعلى السعرين اللذين تحققا في السوق الحرة، من تصدير نصيب الشركتين الوطنية والأجنبية في ظل ظروف تسويقية مماثلة.

هـ- بعد استقطاع الكمية المخصصة لاسترداد النفقات توزع باقي الكمية المنتجة، بحيث تحصل الشركة الأجنبية على نسبة معينة يحددها العقد. وتكون نسبة التوزيع وفقاً للمستوى الذي يبلغه حجم الإنتاج، قد يبدأ بنحو 25 % للشريك الأجنبي، حتى يبلغ الإنتاج حداً معيناً ثم يتناقص نصيبه مع ارتفاع حجم الإنتاج، وتحصل الشركات الوطنية على الإنتاج الباقي.

المبحث الثاني

تطور الاحتياطي النفطي وحجم إنتاجه في دول الخليج العربي

إذا كان النفط بعامة يحتل مركز الصدارة بين مصادر الطاقة المتنوعة في العالم، هناك عدة اعتبارات تضفي على نفط دول الخليج العربي أهمية خاصة ترفع من قيمته الاقتصادية. ومن أهمها ضخامة احتياطي نفط دول الخليج العربي وانخفاض تكاليف استخراجه وإمكانية زيادة الإنتاج باستمرار, ووقوع النفط الخليجي في منطقة جغرافية وإستراتيجية مهمة. والسؤال الذي يساق هنا هو هل استطاعت دول الخليج العربي.

أن تطور الاحتياطي النفطي المؤكد وغير المؤكد ؟ وهل استطاعت أن تتحكم بمعدلات إنتاجية مثلى ؟ للإجابة عن تلك الأسئلة تم تقسيم المبحث إلى:

اولا: تطور الاحتياطي النفطي في دول الخليج العربي :

إن احتياطات النفط المؤكدة (proued Reserve) في منطقة الخليج العربي تعد الأكبر في العالم، وإذ ما ضيف لها والاحتياطي المحتمل (probable Reserve) والاحتياطي المخمن (Reserve) [1]أصبحت دول الخليج العربي تطفو على بحيرة نفطية كبيرة، وإذا تحققت الزيادة المتوقعة في استهلاك الطاقة العالمي، فإن دور المنطقة المستقبلي سيتمثل في الإمداد بجزء كبير من الهيدروكربونات اللازمة لتلبية الطلب العالمي المتزايد فضلاً عن ذلك اعتماد اقتصادات دول الخليج العربي على إيرادات تصديره.

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول (4) لسنوات مختارة للمدة (1978 – 2010) الذي يتضمن الاحتياطي المؤكد لدول الخليج العربي وإجمالي احتياطي أوبك (OPEC) والدول العربية وإجمالي احتياطي العالمي نستنج ما يلي:

---

(1) نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سابق، ص 70.

جدول (4) احتياطيات النفط الخام في بلدان الخليج العربي

وبعض دول العالم للفترة من 1978 - 2010 مليار برميل

	1978	1988	1995	2000	2005	2010	إلى إنتاج العالم	العمر الإنتاجي
السعودية	168.9	172.6	261.5	262.8	264.2	264.6	%22.25	89سنة
الكويت	69.4	94.5	96.5	96.5	101.5	101.5	%8.57	120 سنة
الإمارات	31.3	98.1	89.1	97.8	97.8	97.8	%8.28	116سنة
قطر	4.00	3.2	4.5	13.2	25.2	25.4	%2.1	95سنة
عمان	2.5	4.1	5.2	5.9	5.0	5.5	%0.4	21سنة
البحرين			0.2	0.2	0.1	0.1	%0.08	
مجموع دول الخليج العربي	276.1	372.5	466.0	476.4	493.8	494.9	%41.69	93سنة
إجمالي الدول العربية			643.0	646.8	674.57	683.66	%57.4	–
إجمالي أوبك	443	760.4	816.1	840.53	928.56	952.51	%80.1	63 سنة
إجمالي العالم	620.49	984.26	1.046.3	1072	1178.17	1188.3	–	45 سنة
نسبة دول الخليج / إجمالي العالم %	%44	37.8	%44.5	%44.4	%41.9	%41.6		

	1978	1988	1995	2000	2005	2010	إلى إنتاج العالم	العمر الإنتاجى
نسبة دول الخليج / إجمالي الدول العربية			%72	%673.	%73.2	%72.3		
نسبة دول الخليج/ إجمالي أوبك	%62	%49	%57.1	%56.6	%53.1	51.9		

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على المصادر الآتية:

1- بيانات (1978 – 1988) إبراهيم عويس، اقتصاديات الخليج العربي، التحديات والفرص، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 3.

2- بيانات 1998 British Petroleum, BP A Moco Statistical Review of world Energy, June 1999, 4

3- بيانات OPEC Annual Statistical Bulletin 2005.

4- بيانات (2006 – 2010)، التقرير الاقتصادى 2011.

5- العمر الإنتاجى = كمية الاحتياطى/ مجموع الإنتاج لعام 2010.

1. تزايد الاحتياطي النفطي لدول الخليج مجتمعه خلال المدة (1978 – 1995) إذ زاد من نحو 276 مليار برميل إلى نحو 466 مليار برميل في عام 1995 مقارنة بعام 1978.

وعند حساب متوسط النمو السنوي للاحتياطي الخليجي خلال تلك المدة تبين أنها متساوية نمو 7.2% سنوياً، بينما لم يتجاوز متوسط النمو للاحتياطي العالمي 2%، عاكساً كمية الزيادة في الاحتياطي العالمي من 620 مليار في عام 1978 إلى 1046 مليار برميل في عام 1995

2. بينما يتناقص نمو الاحتياطي الخليجي خلال المدة (1995 – 2010) إذ لم تتجاوز 0.5 % سنوياً تقريباً عاكسة الزيادة الطفيفة في الاحتياطي الخليجي، إذ زاد الاحتياطي من 466 مليار إلى 494 مليار برميل تقريباً. حيث بلغت كمية الزيادة 29 مليار برميل خلال خمس عشرة سنة، و 70% من الزيادة تعود إلى زيادة الاحتياطي في دولة قطر كما موضحة في الجدول.

3. انخفاض نصيب دول الخليج العربي مجتمعه في الاحتياطي العالمي من 44% في عام 1978 إلى 41.6% في عام 2010. ويرجع ذلك إلى تزايد عمليات التنقيب والاستخراج الذي ينفذها المنتجون خارج منطقة الخليج نتيجة خسارة شركات النفط العالمي مناطق الإنتاج التقليدية المنخفضة التكلفة ،التي اقترنت بتصاعد أسعار النفط، وتطوير تقنيات جديدة في ميادين الإنتاج والحفر الأفقي والتنقيب في المياه العميقة مثل بحر الشمال. [1]

4. انخفاض نسبة مساهمتها في احتياطي أوبك (OPEC) من 62% إلى 51,9% في عام 2010 مقارنة بعام 1978.

5. بينما بقى محافظاً بنسبة مساهمته في إجمالي الاحتياطي العربي إذ بقت تتراوح ما بين (72 – 73) % بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة الاحتياطي الخليجي إلى الاحتياطي

---

(1) هيرمان فرانسين، أسعار النفط تحديات أمام المنتجين: النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابوظبي،2007 ص 45.

العالمي و(OPEC) في المدة الأخيرة مازالت هيمن على الحصة الأكبر في الاحتياطي العالمي وإذا ما أضيف لها حصة العراق البالغة أكثر 143 مليار برميل فستتجاوز النسبة أكثر من 50% من الاحتياطي العالمي. [1]

اما على مستوى دول الخليج العربي انفرادا فنجد :

1- المملكة العربية السعودية :

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق نلاحظ ما يأتي:-

أ. زيادة الاحتياطي المؤكد السعودي من نحو 168 مليار برميل إلى نحو 261 مليار برميل في عام 1995 مقارنة بعام 1978. بنسبة زيادة 54,8 % بمتوسط سنوي تقريباً 3%.

ب. انخفاض معدل نمو الاحتياطي السعودي خلال المدة (1995 – 2010) إذ وصل نحو 1,2 % ما يعادل أقل من 0.1% كمتوسط سنوي إذا بلغت كمية الزيادة خلال 15 سنة 3,1 مليار برميل الناتجة عن ألفرق بين احتياطي عام 1995 و 2010 كما هو موضح في الجدول.

ج. بالرغم من انخفاض نسبة معدل نمو الاحتياطي السعودي خلال المدة (01995 – 2010)، ما زال الاحتياطي السعودي يشكل نحو 22,2 % من الاحتياطي العالمي و53% من الاحتياطي الخليجي ونحو 28.5% من احتياطي (OPEC) حتى عام 2010، وتعد السعودية اليوم أكبر دولة في العالم من حيث كمية الاحتياطي، ورابع وأطول عمر إنتاجي إذ يبلغ أكثر من 89 سنة بمعدل إنتاج 8.1 مليون برميل وفقاً للطاقة الإنتاجية ألفعلية لعام 2010 والاحتياطي المؤكد البالغ 264,6 مليار برميل كما موضح في الجدول.

2- دولة الكويت:

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق يتبين ما يأتي:

أ. ارتفاع الاحتياطي المؤكد الكويتي خلال المدة (1978 – 1995) إذ أرتفع من 69,4 مليار برميل إلى 96,5 مليار برميل بنسبة زيادة 40% كمتوسط نمو سنوي نحو 2%.

ب. انخفاض معدل نمو الاحتياطي النفطي الكويتي خلال المدة (1995 – 2010) بنسبة زيادة 5%، ولا يتجاوز متوسط النمو السنوي خلال المدة 0,3 % .

---

(1) نوري محمد عبيد الكصب, مرجع سابق، 2010،ص 74.

ج. مع ذلك ما زال الاحتياطي المؤكد الكويتي يشكل 8,5 % من الاحتياطي العالمي حتى عام 2010 ويعد ثاني أكبر احتياطي في دول الخليج العربي ورابع أكبر احتياطي في العالم بعد السعودية والعراق وايران.

د. ارتفاع العمر الاحتياطي الكويتي عند مقارنته مع دول العالم إذ يبلغ أكثر 120 عاما بمعدل إنتاج 3,2 مليون برميل يومياً وفقاً للطاقة الإنتاجية ألفعلية لعام 2010، وهذا العمر يعد أطول عمر إنتاجي في العالم. كما موضح في الجدول السابق.

3- دولة الإمارات العربية المتحدة :

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق يتضح ما يأتي:

أ. ارتفاع الاحتياطي الإماراتي من 31.3 إلى 89.1 مليار برميل في عام 1995 مقارنة بعام 1978، إذ بلغت كمية الزيادة نحو 68 مليار برميل ما يعادل 200% بمعدل سنوي أكثر من 11%.

ب. ارتفاع الاحتياطي النفطي الإماراتي من 89.1 مليار برميل إلى 97.8 مليار برميل في عام 2010 مقارنة بعام 1995 أي بمعدل نمو 0.75% سنوياً تقريباً.

ج. مازال الاحتياطي النفطي يشكل نحو 8,2 % من الاحتياطي العالمي و 19% من الاحتياطي الخليجي و 10,5% من احتياطي (OPEC) استناداً إلى بيانات عام 2010.

د. تعد الإمارات من الدول التي تحتل ثاني أطول عمر إنتاجي في العالم بعد دولة الكويت إذ يبلغ نحو 116 عام كما هو موضح في الجدول.

4- قطر :

أما الاحتياطي في دولة قطر فقد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً من 4 مليار برميل في عام 1978 إلى 5.4 مليار في عام 1995 ، بنسبة زيادة 12,5 % بنمو سنوي نحو 0,7 % ،أما خلال 15 السنة الأخيرة (1995– 2010) فقد زاد الاحتياطي النفطي من 5,4 مليار برميل إلى 25.5 مليار برميل مما يعادل خمسة أضعاف الكمية السابقة بمعدل نمو سنوي كمتوسط بلغ 31%، ويشكل الاحتياطي النفطي القطري نحو2% من الاحتياطي العالمي ،وتعد دولة القطر من الدول التي تمتلك ثالث أطول عمر إنتاجي في دول الخليج العربي كما هو موضح في الجدول السابق.

5- سلطنة عمان ومملكة البحرين :

لايزال الاحتياطي النفطي فيهما متدنيا مقارنة بدول الخليج العربي الأخرى ،ففي عمان أرتفع الاحتياطي من 5.2 مليار عام 1995 إلى 5.5 مليار برميل عام 2010 ويشكل نحو 0.4 % من الاحتياطي العالمي ؛أما في مملكة البحرين يلاحظ من الجدول تدني مستوى الاحتياطي، إذ لا يتجاوز 100 مليون برميل في عام 2011.

ثانيا: تطور الإنتاج النفطي الخليجي خلال المدة (1970-2010) :

مرت أسعار النفط خلال تلك المدة بتذبذب مرة مرتفعة ما تسمى بالصدمة النفطية خلال المدة (1973–1980) والمدة (2003–2008) ومرة أخرى منخفضة (الصدمة العكسية) في المدة (1981–2002) ما ينعكس ذلك على حجم الإنتاج في دول الخليج العربي لذا تم تقسيم ألفقرة إلى ثلاث مدد (زمنية).

1- تطور الإنتاج النفطي الخليجي خلال المدة (1970-1980):

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول (5) الذي يتضمن تطور الإنتاج النفطي في دول الخليج العربي ودول (OPEC) والإنتاج العالمي خلال المدة (1970–2010) يتبين ما يأتي:

جدول (5) تطور الإنتاج النفطي في دول الخليج العربي والعالم لسنوات مختارة لسنوات مختارة (1970-2010) ألف برميل يوميا

	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	نسبة التغير 2009/ 2010	نسبة الإنتاج إلى إجمالي الإنتاج العالمي
السعودية	3800	9900	3385	6410	8020	8090	9443	9208	8979	8532	8184	8139	0.6	11.2
الكويت	2737	1664	1017	1161	2070	1940	2468	2644	2575	2678	2262	2311	2.4	3.2
الإمارات	682	1704	1203	2120	2160	2280	2428	2568	2557	2630	2242	2304	2.8	3.9
قطر	356	471	300	369	390	648	800	804	846	839	733	726	1.0	%1
عمان	250	283	419	660	852	955	765	687	710	757	712	755	0.6	1.2
البحرين	77	048	42	42	146	181	175	183	184	180	182	181	0.7	0.25
إجمالي دزل الخليج العزبي	7902	14070	6366	10789	13518	14101	16079	16094	15851	15616	14315	14412	0.5	
إجمالي مجموع اوبك	23.300	26.300	14921	22021	24915	27740	30673	32746	32.23	32483	28927	29477	1.9	
إجمالي خارج اوبك	22070	33390	37359	37128	41619	38130	41053	48816	54323	52570	41982	42633	1.5	
إجمالي العالم	45370	59690	52.280	59149	66534	65870	71726	81562	86346	85053	70909	72160	1.7	

	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	نسبة التغير 2009/ 2010	نسبة الإنتاج إلى إجمالي الإنتاج العالمي
نسبة المساهمة إلى إجمالي العالم	%17.5	23.5	12.1	18.2	20.3	21.4	22.4	19.7	18.3	18.3	20.18	19.9	0.17	
نسبة المساهمة إلى إجمالي اوبك	34	53.4	42.6	48.9	54.2	50.08	52.4	49.1	49.4	48	49.4	24.9	0.3	
أوبك إلى العالم %	50.6	44.2	28.5	37.2	37.4	42.1	42.7	40.1	37.08	38.1	40.7	40.8		
نسبة المساهمة إجمالي خارج اوبك	35.8	42.1	17.4	29.05	32.4	36.9	39.1	32.9	29.1	29.7	34.0	33.8	0.01	

الجدول عمل الباحث اعتماداً على المصادر الآتية:

1) بيانات 1970–1990اوبك التقرير السنوي من السوق النفطية إعداد مختلفة.

2) بيانات 1991–2000 المصدر الاسكوا ص11, 2005

3) (2005–2010) , المصدر التقرير الاقتصادي العربي إعداد مختلفة

4) (2000–2004) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط 1، بيروت، 2009ص49

5) OPEC Annual Statistical Bulletin 2005

في الجدول اعلاه يتبين ما يأتي:

أ- ارتفاع الإنتاج النفطي لدول الخليج العربي مجتمعة من 7.9 مليون برميل إلى 14.0 مليون برميل عام 1980 مقارنة بعام 1970، وشكلت هذه الزيادة تقريباً ضعف الإنتاج، مما ينعكس ذلك على ارتفاع نسبة مساهمته في الإنتاج العالمي ،إذ ارتفعت من 17.5% إلى 23.5% في عام 1980 مقارنة بعام 1970, وكذلك ارتفعت نسبة مساهمته في الإنتاج النفطي لـــ (OPEC) من 34% إلى 53% كما موضحة في الجدول السابق.

ب- أما على مستوى دول الخليج العربي انفراداً يتضح من الجدول أن اغلب تلك الزيادة في الإنتاج النفط الخليجي تعود إلى زيادة إنتاج النفط السعودي ،إذ زاد من 3.8 مليون برميل إلى 9.900 مليون برميل في عام 1980 مقارنة بعام 1970 ،وتشكل 98% من إجمالي الزيادة في دول الخليج العربي ،كذلك ارتفع الإنتاج في دولة الإمارات من 682 ألف برميل إلى 1.7 مليون برميل في عام 1980 مقارنة بعام 1970.

ج- بينما انخفض الإنتاج الكويتي من 2.737 مليون برميل إلى 1.66 مليون برميل في عام 1980 مقارنة بعام 170، ويرجع ذلك لقربها من حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق.

أسباب ارتفاع إنتاج النفط في الخليج العربي للمدة (1970 - 1980) :

ويرجع ارتفاع إنتاج النفط في دول الخليج العربي عامة والسعودية خاصة إلى عدة أسباب :

أ- يرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك العالمي من 56.6 مليون برميل يوميا إلى 65.5 مليون برميل في عام 1979 مقارنة بعام 1974 الناجم عن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي عامة والدول المتقدمة خاصة ما انعكس ذلك على ارتفاع أسعار النفط من 28.6 دولار للبرميل الى نحو36 دولار للبرميل، كل ذلك شجع الدول المصدرة ومنها دول الخليج على زيادة الإنتاج النفطي .[1]

ب- تحول السوق النفطية من سوق المشتري إلى سوق البائع بعد تأميم الثروة النفطية في دول الخليج العربي خلال تلك المدة وظهور منظمة (OPEC) مما انعكس

---

(1) مهدي وارزي، أسعار النفط وتأثيرها على النمو الاقتصادي العالمي، انظر قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2007، ص235.

ذلك على ارتفاع أسعار النفط ،مما شجع دول الخليج على زيادة الإنتاج النفطي لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية خلال السبعينات من القرن الماضي.

جـــ- زيادة التكلفة الحدية لإنتاج برميل النفط الأمريكي من الحد الذي تسمح به الحدود التجارية، مما أدى إلى زيادة أسعار النفط، كل ذلك حفز الدول المصدرة ومنها دول الخليج على زيادة الإنتاج النفطي [1]

2-تطور إنتاج نفط الخليج العربي للمدة (1981-2000):

شهدت دول العالم عامة ودول الخليج خاصة تحولات سياسية واقتصادية خلال المدة (1980-2000)، بدأت بحرب الخليج الأولى (1980-1988) ،وحرب الخليج الثانية (1990-1991) ،وانهيار الاتحاد السوفييتي، وانخفاض النمو الاقتصادي العالمي، وظهور منظمة الطاقة الدولية ،وزيادة الطاقة الإنتاجية خارج منظمة (OPEC) ،كل ذلك انعكس على الطاقة الإنتاجية لدول الخليج العربي وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق تبين ما يأتي:

أ-انخفاض الإنتاج النفطي في دول الخليج العربي مجتمعة من نحو 14 مليون برميل في عام 1980 إلى نحو 6.3 مليون برميل يومياً، إذ بلغ أدنى له خلال العقود الأربعة الأخيرة (1970-2010) بنسبة انخفاض أكثر من 55%، وأغلب كمية الانخفاض تعود إلى انخفاض الإنتاج السعودي من 9.9 مليون برميل يومياً إلى 3.3 مليون برميل في عام 1985 مقارنة بعام 1980، أي نسبة انخفاض أكثر من 65%، وانخفاض الإنتاج الكويتي بنسبة 30% تقريباً وكذلك انخفاض الإنتاج الإماراتي بنسبة 30% تقريباً في عام 1985 مقارنة بعام 1980.

ب-انخفاض نسبة مساهمة إنتاج نفط الخليج العربي في إنتاج النفط العالمي من 23.5% إلى 12.5% ،وانخفاض نسبة مساهمته في إنتاج منظمة أوبك من نحو 53% إلى 42% في عام 1985 مقارنة بعام 1980 ، كما موضحة في الجدول.

حيث يتضح من الجدول ارتفاع إنتاج الدول خارج منظمة أوبك من33.3 مليون برميل إلى 37.3 مليون بميل مقارنة بعام 1980.

---

(1) مهدي وارزي، أسعار النفط وتأثيرها على النمو الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، 2007، ص236.

ج- انخفاض الإنتاج العالمي من نحو 59 مليون برميل يومياً إلى 52 مليون برميل يومياً، وأن أغلب كمية الانخفاض تعود إلى انخفاض إنتاج دول الخليج العربي كما موضح في الجدول ويرجع انخفاض الإنتاج النفطي في دول الخليج العربي خلال المدة (1980-1985) لعدة أسباب منها:

- زيادة الطاقة الإنتاجية خارج منظمه أوبك ويعود ذلك لانخفاض تكاليف الاستخراج بنسبة 10% مما شجع على زيادة البحث في مناطق أخرى خارج منطقة الخليج العربي مثلا في منطقة بحر الشمال.
- انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط والناتج عن انكماش الاقتصاد العالمي ما انعكس ذلك على الطاقة الإنتاجية الخليجية.
- سياسة منظمة (OPEC) في تخفيض الطاقة الإنتاجية لتحقيق سعر مرتفع بعد تدني أسعار النفط دون 10 دولار للبرميل الواحد في عام 1985.

بينما خلال المدة (1985-2000) يبين الجدول ارتفاع إنتاج النفط الخليجي من نحو 6.3 مليون برميل إلى 14.1 مليون برميل يومياً في عام 2000 مقارنة بعام 1985 يرجع ذلك إلى ارتفاع الإنتاج السعودي من 3.3 مليون برميل يومياً إلى نحو 8.0 مليون برميل يومياً، فضلاً عن عودة الإنتاج الكويتي إلى ما كان عليه سابقاً إذ بلغ 1.9 مليون برميل يومياً ومضاعفة الإنتاج الإماراتي كما مبين في الجدول.

فانعكس ذلك على ارتفاع نسبة مساهمة إنتاج نفط الخليج في إنتاج النفط العالمي من 12% إلى 21% وارتفاع نسبة المساهمة في إنتاج (OPEC) من 42% إلى 50 % وارتفاع نسبة مساهمته في خارج (OPEC) من 17% إلى 36% في عام 2000 مقارنة بعام 1985 كما هو مبين في الجدول.

ويرجع الارتفاع إلى زيادة الطلب العالمي على النفط من نحو 50مليون برميل يومياً إلى أكثر من 66 مليون برميل يومياً، وسبب ذلك هو ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي من 2% في عام 1996 [1] إلى 4.7 % في عام 2000 [2].

(1) بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 1999، ص23.
(2) الاسكوا، 2004, ص2.

3- تطور الإنتاج النفطي الخليجي خلال المدة (2001-2010) :

السؤال الذي يساق هنا هل استفادت دول الخليج العربي من سلبيات التجربة السابقة للمدة (1970 –2000) وللإجابة عن هذا السؤال لا بد من تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق، وعند التحليل تبين ما يأتي :

أ– ارتفاع إنتاج النفط الخليجي من نحو 14 مليون برميل يومياً في عام 2000 إلى 16 مليون برميل في عام 2005. وتعد هذه الكمية المنتجة هي اكبر كمية أنتجت في دول الخليج العربي منذ اكتشاف النفط في الثلاثينات من القرن الماضي ولغاية عام 2010.

وهذا الارتفاع ناتج عن صدمة الطلب الإيجابية [1] (Positive demand shock) التي حدثت خلال المدة (2003– 2006) وأدى الطلب غير المتوقع إلى تضاعف أسعار النفط خلال تلك المدة، فضلاً عن انقطاع إمدادات النفط والغاز في الولايات المتحدة في خريف عام 2005 الناجم عن إعصار كاترينا وريتا[2] ،كل ذلك دفع دول الخليج العربي إلى استخدام القدرة الاحتياطية وتوسيعها وزيادة إنتاجها، في كل من السعودية والكويت والإمارات وقطر قد تجاوز متوسط نمو إنتاجها من النفط الخام في عام 2003 (9%) وبالاستعانة بشركات وجهات متعاقدة وطنية ودولية تعمل في قطاع النفط لتنمية قدرتها الإنتاجية [3].

ب– وفي عام 2004 زادت السعودية من قدرتها الإنتاجية بنسبة 3% تقريباً متجاوزة حصتها المحددة في (OPEC) وفي الوقت نفسه حرصت السعودية على الحفاظ على قدرة احتياطية معقولة لا تقل عن 1.5 مليون برميل في اليوم [4].

وفي حزيران عام 2004 اجتمع أعضاء (OPEC) واتفقوا على زيادة الإنتاج بمعدل 2 مليون /ب/ي في محاولة تعويض حصة العراق بعد احتلاله من القوات الأمريكية في عام

---

(1) كريستوفر السوب، وبسام فتوح، تطورات اسواق النفط الغاز الطبيعي العالمي وانعكاسها على البلدان العربية، مؤتمر الطاقة العربي التاسع من 9–12 مايو 22010، الدوحة، قطر، النفط والتعاون العربي، العدد 135، خريف 2010، ص28.

(2) هرمان فرانسين, مرجع سابق 2007ص40.

(3) الاسكوا، ، 2005، ص9.

(4) الاسكوا، 2005، ص10.

2003، والجدير بالذكر أن العراق خارج الحصة منذ عام 1996 تطبيقا لمذكرة التفاهم [1]. مما ترتب على ذلك زيادة حصة الكويت والسعودية بنسبة 7.7 % والإمارات 5.2 % وقطر 5.1% [2].

فانعكس ذلك على ارتفاع نسبة مساهمة الإنتاج النفطي الخليجي إلى الإنتاج العالمي من 21.4 % إلى 22.4 % وفي عام 2005 مقارنة بعام 2000 وارتفاع النسبة إلى إنتاج (OPEC) من 50% إلى 52% كما موضحة في الجدول.

جـــ-أما على مستوى دول الخليج العربي انفراداً يتضح من الجدول ارتفع الإنتاج السعودي من نحو 8 مليون برميل في عام 2000 إلى 9.4 مليون برميل في عام 2005، وكذلك ارتفع إنتاج النفط الكويتي من 1.9 إلى 2.2 بينما حافظت باقي دول الخليج العربي على مستوى إنتاج شبه مستقر للمدة نفسها كما هو موضح في الجدول، بالرغم من استمرار ارتفاع أسعار النفط بعد 2005 وحتى 2008، ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب العالمي على النفط من 82 مليون برميل إلى نحو 86 مليون برميل في عام 2007 مقارنة بعام 2004[3] ويرجع هذا إلى ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي من 3.6 % إلى 6.2% في عام 2007 مقارنة بعام 2003.[4] وانخفض إنتاج نفط الخليج من (16.079 – 15.666) مليون برميل يوميا كما موضح في الجدول السابق خلال المدة (2005 – 2008) وهذا الانخفاض حدث خلال الطفرة النفطية الثالثة، بينما زاد الإنتاج خارج منظمة(OPEC) من نحو 41 مليون برميل يوميا إلى 52 مليون برميل يومياً كما موضح في الجدول.

نستنتج من ذلك أن سياسة المؤسسات النفطية الخليجية قد تغيرت خلال السنوات الأخيرة[5]، إذ خفضت الطاقة الإنتاجية خلال ارتفاع أسعار النفط بنسبة معقولة، والهدف من ذلك الحصول على سعر أمثل للنفط على المدى المتوسط والبعيد، ويمكن

---

(1) عبدالله بن حمد العطية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الامكانيات والقيود،مرجع سابق 2007، ص17

(2) الاسكوا، 2005، ص12.

(3) وكالة الطاقة الدولية،2008.

(4) التقرير الاقتصادي العربي، الموحد،2010

(5) حسين عبدالله، واخرون، ألفوائض المالية بين الهجرة والتوطين، مرجع سابق ص72.

القول بأن دول الخليج العربي استفادت من الأخطاء السابقة التي وقعت فيها من السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وعملت على التوازن النسبي بين صافي الطلب مع العرض من خارج أوبك والسيطرة على مستوى المخزونات بشكل أفضل وسط ارتفاع أسعار النفط [1].

وأكثر دلالة على ذلك استطاعت منظمة (OPEC) ومنها دول الخليج العربي أن تحقق سعرا معتدلا من خلال اتباع سياسة إنتاجية مثلى ،واستطاعت إعادة التوازن إلى السوق النفطية في عام 2010 بعد انخفاض أسعار النفط من 94.4 دولار في عام 2008 إلى 61 دولار للبرميل في عام 2009 [2] ودعت المملكة السعودية (OPEC) لاجتماع طارئ عقد في 2008/10/24 في جدة بعد انخفاض أسعار النفط، وفي ضوء ذلك وافقت (OPEC) على تخفيض الحصص الإنتاجية بمقدار 1.5 مليون دولار[3], وخفضت دول الخليج إنتاجها النفطي من 15.6 مليون برميل إلى 14.315 مليون برميل في عام 2009 مقارنة بعام 2008 واستطاعت أن ترفع أسعار النفط بنسبة أكثر من 30% في عام واحد وهو عام 2010 مقارنة بعام 2009 [4] إذ ارتفعت أسعار النفط من 61 دولار للبرميل إلى 77.4 دولار للبرميل.

بينما استمر انخفاض أسعار النفط لمدة أطول في التجارب السابقة للمدة (1980-2003) إذ بقي يتراوح سعر النفط ما بين (10-20) دولار للبرميل الواحد أكثر من 20 عام، بينما استطاعت دول الخليج العربي خلال التجربة الحالية أن تعيد سعر النفط خلال عام واحد.

واستطاعت أن تحقق سعراً امثل من خلال اتباع مؤسساتها النفطية سياسة الإنتاج الأمثل واستطاعت أن تعظم ألفائدة من النفط. وأن المؤسسات النفطية الكفوءة هي التي تكون حاكمة في السوق النفطية، وهي التي يمكن أن تطور الإنتاج النفطي وفق حاجات السوق النفطية الحالية والمستقبلية.

---

(1) كريستوفر آلسوب، وبسام فتوح، مرجع سابق،2010 ص24.

(2) التقرير الاقتصادي العربي، 2011 ص383.

(3) كريستوفر آلسوب، وبسام فتوح, المرجع السابق 2010 ص25.

(4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011 ص383.

المبحث الثالث
تحديات الصناعة النفطية الخليجية ومتطلبات تطويرها

واجهت الصناعة النفطية في دول الخليج العربي تحديات بدأت من الجوف إلى موانئ التصدير، ومنها تحديات مادية وبشرية،لا يمكن التغلب على هذه التحديات إلا بعد توافر متطلبات ضرورية تمكنها من رفع قدرات المؤسسات النفطية لتمكنها من وضع سياسات إنتاجية مثلى، ومؤسسات تمتلك تصورا استراتيجيا لمستقبل الصناعة النفطية، لذا تم تقسيم المبحث إلى:

اولا: التحديات التي واجهت المؤسسات النفطية الخليجية :

مرت المؤسسات النفطية الخليجية خلال تحسين شروط الامتياز، والتعاقدات النفطية وتأميم الموارد النفطية، وتأسيس شركات نفطية وطنية خلال المدد الزمنية **1970–2010**– بعدد من التحديات التي أدت إلى تباين نمو الاحتياطات النفطية، وتدني الإنتاج من حقول الإنتاج المستنفدة، ومن أهم هذه التحديات : الداخلية والخارجية وتحديات نضوب الاحتياطي، وظهور إمدادات من خارج المنطقة وظهور مصادر بديلة.

1- التحديات الداخلية :

أ – عدم توافر ملاكات مدربة وقادرة على التعامل مع التقنيات، والتطبيقات، وتفصيلها حسب احتياجات المنطقة وأهدافها، فضلاً عن ضعف القطاع الصناعي، وتعد الصناعة القائمة صناعة تقليدية لم تستطع مد الصناعة النفطية بالسلع والخدمات اللازمة.

ب – عدم توافر بنية تحتية مادية وخدمات أساسية تسهم في تسهيل عمليات الصناعة النفطية، وتحد من الاستثمارات غير الضرورية، وتختصر المدى الزمني لمختلف المشروعات، فضلاً عن ضعف تحقيق وفورات كبرى في التكلفة أثناء عملية تطوير الصناعة النفطية.

ج– تمثل الحقول في المناطق وشيكة النضوب تحديات تقنية أكبر، وتكاليف أعلى في المحافظة على مستويات الإنتاج بمفردها، لذا تعرضت شركات النفط الوطنية لضغوط أكبر للسيطرة على معدلات النضوب.

د– تحفظ شركات النفط الكبرى القيام بالعمل في حقول وشيكة النضوب، فضلا عن الرغبة في الدخول في عمل كمقاول، أو عقود خدمة، أو شراكة مع المؤسسات النفطية

الوطنية لتطوير تلك الحقول، ومع ذلك فإن عددا من شركات النفط، تقبلت شروط الاستثمار في تلك الحقول طمعاً للعودة إلى عقود الامتياز السابقة، والوصول إلى احتياطات أكبر، وعائدات أفضل، وكذلك تهدف المؤسسات النفطية إلى تعظيم رأس المال، ورفع القدرات ألفنية والإدارية وتصنيف هذه الأوليات بدرجات مختلفة في المؤسسات النفطية الخليجية .ويمثل ذلك شركة ارامكو السعودية التي أحجبت عن هذه الاحتياجات في ألفترة الأخيرة بعد تطور قدراتها المالية.

ولكن المقابلات التي أجزتها الاقتصادية مارسيل مع مديري المؤسسات الحكومية في الدول المنتجة للنفط أكدت أن تلك الشركات شركات ناشئة تتطلب الحاجة إلى رأس مال مادي وبشري، وتقنية ذات جدوى عالية.

هـــ- ضخامة استثمارات الاستبدال لمرافق الإمدادات الحالية والمستقبلية لكونها أما أنها تستنفد أو انها ستغدو قديمة الطراز خلال ألفترات اللاحقة، فان هذه الاستثمارات ضرورية لزيادة الإمدادات لكي تفي بالزيادة المتوقعة بالطلب على الطاقة الأولية ،وسوف تزداد الاحتياجات من الاستثمارات بصورة مطردة خلال فترة التوقعات ،ومن المتوقع أن يرتفع معدل المتوسط السنوي للاستثمارات من و 450 مليار دولار في العقد الأول من الألفية الثالثة إلى 630 مليار دولار في العقد الثاني، وقد توصل تقدير وكالة الطاقة الدولية إلى استشراف الطاقة العالمية إلى أن الاحتياجات الاستثمارية العالمية للبنية التحتية لإمدادات الطاقة خلال ألفترة (2001 – 2030) تصل إلى 16 تريليون دولار أي 550 مليار دولار سنويا. [1]

ومن هنا يبدأ دور المؤسسات النفطية في تحسين حقوق الملكية، وسيادة القانون، والشفافية في جميع العائدات وإنفاقها، والمضي في عمليات الخصخصة الجزئية. وفي هذا السياق نجد أن التجربة النرويجية مفيدة جدا،فقد اكتشفت المملكة النرويجية أن سيادة القانون وعزل الإيرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي وتطوير عملية الخصخصة لم تفقدها إلا القليل من السيطرة على قطاع النفط.[2]

---

(1) عبدالله بن حمد العطية،، مرجع سابق،ص26-37.
(2) عبدالله بن حمد العطية، مرجع سابق، ص17.

2- تحديات خارجية: هناك تحديات خارج سيطرة المؤسسات النفطية للدول المصدرة للنفط، اهم هذه التحديات:

أ- اتجاهات سياسات الدول المستهلكة للنفط الخاصة بالطاقة والبيئة والتجارة.

ب- اتجاهات سياسات الدول المصدرة للنفط خارج دول الخليج العربي خاصة بالسياسة الإنتاجية.

جـ- اتجاهات سياسة الشركات النفطية العالمية.

د- اتجاهات أسعار النفط العالمية.

هـ- اتجاهات الطلب العالمي للنفط.

3- تحديات نضوب الاحتياطي المتوافر:

هناك عدة آراء حول مستقبل الاحتياطي النفطي على المدى البعيد منها متشائمة ومنها متفائلة فالراي الاول يعتمد على تقدير حديث لمجموعة (HIS Energy Group) [1] .

ان (12) دولة مسؤولة عن انتاج 3/1 والانتاج العالمي لم تستطع خلال السنوات (1992 – 2001) تعويض ما ينضب من احتياطاتها الا بنسب ضئيلة واهم هذه الدول هي روسيا والمكسيك والنرويج وبريطانيا وتراوح معدل التعويض ما بين 15% – 31% وهو ما يؤكد ان تلك الدول تستنفد احتياطاتها بمعدلات متسارعة دون ان تضيف اليها ما يحل محل ما ينضب من الانتاج .

كذلك تبنت وكالة الطاقة الدولية (IEA) في تقريرها في عام 1998 (World Energy Out Look)[2]. ان الانتاج النفطي سوف يبلغ ذروته في عام 2015 ليبدأ بعد ذلك النضوب الطبيعي التدريجي . وتؤكد ان العالم يمكن ان يواجه بحلول عام 2020 عجز لمقدار 19 مليون ب /ي وهو ما ينبغي توفيره من مصادر نفطية غير تقليدية وغير معلومة في الوقت الحاضر هذا اول اعتراف من منظمة دولية تمثل مصالح الدول المستهلكة ان العالم مقبل على فترة تشح فيها الطاقة النفطية .

---

(1) حسين عبدالله , نفط الخليج الفرص والتحديات مرجع سابق , ص24 .

(2) حسين عبدالله , اقتصاديات النفط , مرجع سابق , ص411 .

اما الراي المتفائل خلاف لرؤية الشحة المتوقعة تفترض بعض الدراسات المتفائلة ومنها دراسات معلومات الطاقة الامريكية (EIA) ان اوبك ومن ضمنها دول الخليج العربي لديها من الامكانيات ما يمكنها من القيام بدور المنتج المكمل **Residual Productor** والتوسع في بناء قدرتها الانتاجية بحيث تغطي الفجوة بين الانتاج والطلب العالمي المتزايد عبر المستقبل المنظور واكد التقرير الذي نشرته (EIPT) في يونيو 2006 ان عروض الدول قادرة على توسيع قدرتها الانتاجية من اعضاء اوبك وهي كل من السعودية , والكويت والامارات , فضلا عن العراق وايران وفنزويلا ومنها دول الخليج العربي .

كما يتوقع توسيع هذه الدول الست بحلول عام 2030 قدرتها الانتاجية نحو 42 مليون برميل يوميا ما يعادل على 32% من الانتاج العالمي المتوقع 123 مليون برميل يومياً.[1]

وتشير معلومات الطاقة الامريكية [2] حول التوقعات المستقبلية للإنتاج النفطي العربي عام 2030 هو 38.6 م ب/ي وهو ما يمثل 33% من الانتاج العالمي.

وتشير الدراسات أن العمر الانتاجي لدول الخليج العربي يبلغ كمتوسط 97 عاماً , بينما العمر الانتاجي للدول خارج اوبك يبلغ 15 سنة اما على مستوى العالم يبلغ 45 سنة , يتضح من ذلك ان اخر برميل نفط هو برميل خليجي .

وتشير بيانات وكالة الطاقة الدولية لعام 2009 الى ان الانتاج العلمي من النفط الخام التقليدي وغير التقليدي وسوائل الغاز الطبيعي سيرتفع من نحو 83 مليون برميل في عام 2008 الى 103 مليون برميل يوميا عام 2030 .[3]

إن القول بان احتياطات العالم المؤكدة عامة وفي دول الخليج العربي خاصة، أخذت بالنضوب هي مقولة زائفة وإعمام مضلل في الإحصاءات المهمة المتعلقة بالنفط هذا ما يروج له بعض الباحثين. بينما تشير بعض الدراسات الى أن احتياطات النفط المؤكدة الظاهرة في المناطق اليابسة في الأغلب هي بداية لكميات النفط الموجودة في باطن الكرة الأرضية ،نعم قد تنضب حقول وآبار في دولة ما، أو في منطقة ما ،ولكن ستظهر حقول

---

(1) حسين عبدالله , نفط الخليج الفرص والتحديات, مرجع سابق ص6 .

(2) Energy information Agency international energy out look 2007 .

(3) المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2010،ص398

وآبار في المناطق المجاورة وفي مناطق أخرى من العالم قد تنضب في اليابسة، ولكنها ستظهر في البحار والمحيطات ،وأن الاحتياجات المؤكدة التي يمكن استخراجها بسهولة نسبية في العالم، ولكن أسهل من ذلك في دول الخليج العربي.

عند تدقيق البيانات في جدول الإنتاج والاحتياطي السابقين يتبين أن ما تم إنتاجه واستهلاكه في العالم خلال العقود الأربعة الأخيرة (1970 – 2010) أكثر من 936 مليار برميل ما يعادل 23.4 مليار برميل سنوياً (الناتج من استهلاك كمتوسط سنوي 65 مليون برميل يوميا الناتج عن متوسط الحد الأدنى للإنتاج البالغ نحو 45 مليون برميل في عام 1970 + الحد الأعلى للإنتاج في عام 2007 البالغ 86 مليون برميل يومياً). كما هوموضح في الجدول السابق الذي يتضمن تطور الإنتاج النفطي خلال المدة (1970 – 2010) وهذا يعني بالرغم من تزايد الاستهلاك العالمي للنفط لا يزال الاحتياطي يتزايد بنسبة أكثر من نسبة الاستهلاك (الاستنزاف) دلالة على ذلك أن الاحتياطي العالمي لم يتجاوز تقريبا 200 مليار برميل في عام 1970 بينما بلغ الاحتياطي العالمي في عام 2010 أكثر من 1188 مليار برميل ،واكبر مما تم استهلاكه البالغ 936 مليار برميل أي ما تم اكتشافه اكبر مما تم استهلاكه خلال العقود الأربعة الأخيرة خلال المدة نفسها.

وأكثر دلالة على ذلك لم ينكمش الاحتياطي النفطي العالمي خلال العقود الأربعة الماضية للمدة (1970–2010) باستثناء عام 2008، إذ انخفض الاحتياطي من 1170 مليار برميل إلى 1169.9 مليار برميل في عام 2008 مقارنة بعام 2007، أي بلغ حجم الانكماش 100 مليون برميل.[1] بينما بلغ معدل الاستهلاك العالمي للنفط 1.9% سنويا كمتوسط.[2] هذا ما يعزز مقولة أن الاحتياطات النفطية المؤكدة أخذت في النضوب مقولة زائفة وإعمام مضلل.

وهذا يعد أكبر تحد للدولة المنتجة للنفط، إذ يخلق حالة عدم اليقين، ومثال ذلك سأل وزير البترول السعودي (علي النعيمي) مدير الطاقة الدولية في منبر الطاقة الدولية التي

---

(1) التقرير العربي الموحد 2011، ص336.

(2) حسين عبدالله، اقتصاديات النفط،انظر الموسوعة العربية, للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، المجلة الرابع، البعد الاقتصادي،بيروت، ط1، 2007، ص408.

عقدت في السعودية خريف عام 2005 (نود أن نطلب من الدول المستهلكة أن تقدم لنا خريطة للطلب لأننا لا نريد بناء قدرات إنتاجية لا نجد طلباً على منتجه) [1].

4- تحدي ظهور إمدادات خارج المنطقة :

أن التحدي الذي يواجه دول الخليج العربي يكمن في زيادة الاحتياطي النفطي العالمي: أي ظهور إمدادات نفطية خارج منطقة الخليج العربي وتشير بعض الدراسات إلى وجود احتياطات نفطية مؤكدة في بحر الشمال وأسفل الثلوج شمال النرويج وكذلك شمال روسيا والبرازيل والمكسيك وغزوين حيث تقع مليارات البراميل من النفط ومليارات الأمتار المكعبة من الغاز، إذ عثر العلماء في عام 2000 على حقل كشاغان في منطقة غزوين.

العملاق ،الذي ربما كان ثالث اكبر حقل في العالم ،حيث تقدر احتياطاته بما لا يقل عن 30 مليار برميل وكذلك تم اكتشاف حقل تنغيز في روسيا.[2] ربما تكون البرازيل تأكيدا إضافيا في هذا التفاؤل، فخبرة البرازيل المكتسبة حديثا في التنقيب قبالة السواحل، وثبت أن هناك حقولا نفطية عملاقة في انتظار من يكتشفها على امتداد الجرف القاري، وهناك أحواض أخرى في المكسيك، وأصبح المكسيك أحد أهم مناطق الاستكشاف في العالم ،ويصل حجمها إلى عشرات المليارات هذا ما تحقق أصلاً في حالة شركة ،شيفرون باكتشافها حقلا جديدا فخما ربما يصل حجمه إلى 15 مليار برميل.[3] وأن التقديرات التي شهدها أسعار النفط أثرت على عمليات الاستكشاف على المستوى العالمي والإقليمي [4]

إن تطور نشاط الاستكشاف ونشاط الحفر في مختلف مناطق العالم أدى إلى تحقيق 210 اكتشافا جديدا خلال عام 2009 منها 132 اكتشافا للنفط 78 اكتشاف للغاز، وقد حظيت الدول العربية بالحصة الأكبر من هذه الاكتشافات ،إذ بلغ عددها 130 اكتشافاً،

---

(1) أدوارد مورس ، الازدهار النفطي ولعنة الثروة، انظر ،النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط 1، 2007، ص 102.

(2) ديفيد هويل، وكارل نخلة، مأزق الطاقة، والحلول البديلة الجمع بين معالجة الطاقة وقضايا البيئة من اجل تفادي وقوع الكارثة، ترجمة أمين الايوبي، الدار العربية للعلوم، مؤسسة محمد بن راشد المكتوم، أبو ظبي،ط1 2007، ص141 – 161.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد0 2010, ص92.

(4)التقرير الاقتصادي العربي الموحد,2010 ص94.

منها 84 اكتشافاً نفطياً، 46 اكتشاف غاز، وبلغت حصة مصر الأكبر، إذا بلغت 40 اكتشاف نفط، 24 اكتشاف غاز، وبعدها الجزائر 8 اكتشاف نفط ومثلها غاز، كما حققت السعودية (5) اكتشافات نفطية، و5 اكتشافات غاز.[1]

5- تحدي ظهور مصادر بديلة نفطية غير تقليدية:

تبنت وكالة الطاقة الدولية (IEA) في تقريرها (World Energy Outlook) لعام 1998 تقديرات الاحتياطي والإنتاج المتوقع من النفط غير التقليدي (Non – Conventional oil) مثل سوائل الغاز الطبيعي (Natural Gas Liquids) (NGLS) وفوائض التكرير (Processing Gains)، والسوائل المستخلصة من ألفحم ،ومن الحقل النفطي (Oil Shale) ومن رمال الغار (Tar Sands) [2] .

وأن كمية الاحتياطي المتوافرة من النفط غير التقليدي تبلغ أكثر من 196 مليار برميل[3] ،أذا أضيف إليها الاحتياطي من الغاز الطبيعي البالغ أكثر من 187 مليار متر مكعب.[4] وتحتل قطر المرتبة الثانية من حيث حجم الاحتياطات المتوفرة من الغاز الطبيعي وذلك بعد روسيا ،وقد بلغ أكثرمن25 تريليون متر مكعب لغاية 2008[5]، و وتتوقع وكالة الطاقة الدولية (IEA) أن يبلغ إنتاج النفط التقليدي ذروته في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ،أي في عام 2015 ويبدأ بعد ذلك النضوب الطبيعي التدريجي للاحتياطي النفطي ،وان إجمالي العرض العالمي من النفط التقليدي وغير التقليدي يمكن أن يقصر بحلول عام 2020 عن مواجهة الطلب العالمي المتزايد على النفط ويمكن أن يواجه عجزا قدره بنحو 19 مليون برميل يوميا، وهو ما ينبغي توفيره من مصادر أخرى.[6]

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي. الموحد 2010،ص95.

(2) حسين عبد الله، نفط الخليج ألفرص والتحديات ومخاطر النضوب الطبيعي، العدد 76، القاهرة 2007،ص5.

(3) حسين عبدالله، نفط الخليج، الفرص والتحديات ومخاطر النضوب الطبيعي، المرجع السابق، ص4

(4) التقرير الاقتصادي العربي 2010 ص356، الملحق الإحصائي.

(5) عهود محمد عيد العتيبي، دور صناعة الغاز الطبيعي في تنمية الاقتصاد القومي مع تطبيق على صناعة الغاز السعودي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2009، ص85.

(6) حسين عبدالله، اقتصاديات النفط، انظر الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الأكاديمية العربية للعلوم، ط1 المجلد الرابع 2007، ص114.

وتشير بعض الدراسات الى أن الوقود الحيوي أحد أهم المصادر الطاقة المستقبلية المستمدة من الكائنات الحية، سواء النباتية أو الحيوانية، ويعد من الطاقة المتجددة، والوقود الحيوي هو مادة الايثانول ،وينتج من محصول يحتوي على نشويات وسكر مثل الذرة وفول الصويا وقصب السكر وزيت النخيل'وتضاف مادة الايثانول إلى البنزين بنسب تتراوح 10-20% ويمكن زيادة النسبة إلى 80% في حالة تعديل صناعة محركات السيارات.

بالرغم من أن نصيب الوقود الحيوي لا يتجاوز 1,5% من إجمالي الطاقة العالمية، ولكنه مسؤول عن70% من ارتفاع أسعار المواد الغذائية, وتعد الولايات المتحدة والبرازيل من أبرز منتجي الوقود الحيوي, إذ بدأ الإنتاج في البرازيل منذ عام 1975، وتستخدمه وقود للسيارات, وتنتج الولايات المتحدة الوقود من الذرة، وأن ثلث إنتاج الولايات المتحدة من الذرة في عام 2008، يمثل11% من مجمل المحصول العالمي، وتسعى الولايات المتحدة على تقليل الاعتماد على الوقود النفطي بنسبة 20% نهاية عام 2017،والاتحادالاوربي إلى 10% نهاية 2020[1].

وتشير دراسات أخرى الى أن النفط سيبقى في مركز الصدارة في تلبية الاحتياجات المتزايدة للطاقة في العالم وتقدر حصة نفط من مصادر الطاقة العالمية في الوقت الحاضر 37% وهذه الحصة لن تقل عن 33% عام 2030[2]. ويليها الفحم الحجري بنسبة 28% والغاز 24% والطاقة النووية 6%.[3] والجدول(6) الذي يتضمن توقعات الانتاج العالمي من نفط الخام والنفوط غير التقليدية وسائل الغاز الطبيعي (2008 و2015 و2030)

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية وآخرون, مرجع سابق ص83-

(2) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، ص104 -106.

(3) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، مرجع سابق، ص105.

جدول (6) ملحق (2/10): توقعات الإنتاج العالمي من النفط الخام والنفوط غير التقليدية وسوائل الغاز الطبيعي (2008 و 2015 و 2030)

	2008	2015	2030	التغير ما بين عامي 2008 و2030
بلدان من خارج أوبك منها:	46.8	46.3	49.2	2.4
نفط خام	39.3	36.6	35.3	(4−)
نفط غير تقليدي	1.7	3.2	6.3	4.6
سوائل الغاز الطبيعي	5.3	6.6	7.6	1.8
إنتاج أوبك منها:	36.3	403.3	53.8	17.5
النفط الخام	31.2	32.6	41.4	10.2
سوائل الغاز الطبيعي	4.9	7.3	11.3	6.4
نفط غير تقليدي	0.1	0.3	1.1	1
إجمالي الإنتاج العالمي	83.1	86.6	103	19.9
عوائد التكرير	1.5	1.8	2.2	0.7
إجمالي الإمدادات العالمية	84.6	0.4	105.3	20.7
الدول العربية الأعضاء أوبك	20.7	22.2	29.2	8.5
حصة الدول العربية من الإجمالي العالمي %	24.5	25.1	27.7	الحصة من الزيادة العالمية: 41%

المصدر: وكالة الطاقة الدولية, تقرير آفاق الطاقة العالمية عام 2009.

من الجدول أعلاه يتضح أن النفط سيبقى في مركز الصدارة في الانتاج العالمي من والنفوط التقليدية وغير التقليدية وسوائل الغاز الطبيعي أذ تقدر حصة نفط الخام منها في عام2008 نحو84% وهذه الحصة لن تقل عن 75% في عام 2030.

وتتوقع أوبك أن يبقى النفط المصدر الرئيسي للطاقة، وأن تستثمر في تلبية الجزء الأكبر من طلب الطاقة العالمي في السنوات المقبلة، حتى لو تحقق مصادر بديلة عن النفط الخام مثل الغاز والطاقة النووية ويقدر تقرير أوبك نسبة النمو في استخدام الغاز بحوالي 2.1% سنويا للمدة 2006 – 2030 حيث تبلغ حصة الغاز بين مصادر الطاقة نحو 24.4% في عام

2030.وفيما يتعلق بالطاقة النووية، فان حجم الطاقة النووية المستخدمة في العالم، كان قد ارتفع من جيكا واط واحد عام 1990 إلى 297 جيكا واط عام 1987، ثم انخفض هذا الاستخدام في العقدين الأخيرين، ويرجع هذا الانخفاض إلى ازدياد القلق حول اعتبارات السلامة بعد حادثة تشرنوبيل، وأخيرا حادثة المفاعل النووي في اليابان فوشوكيما. ويذكر تقرير أوبك في عام 2007أن الطاقة العالمية سوف تنمو بمعدل 1.4% سنويا في المدة 2006 إلى 2030 بحيث تصبح حصة الطاقة النووية في مصادر الطاقة العالمية نحو 6.2%.

وأخيراً أن القول بان احتياجات النفط في الدول المنتجة في دول أوبك وخارج أوبك آخذ في النضوب إعمام مضلل وزائف وفي إحصاءات مهمة واستنادا إلى اتحاد العاملين قبالة الشواطئ في المملكة المتحدة البريطانية، ستبقى المملكة قادرة على إنتاج ما يعادل 65% من مجموع احتياجاتها من النفط لعام 2020، ولا يزال اكتشاف الحقول في بحر الشمال جاريا، حيث اكتشف حقل بوزاد في عام 2002.وتقدر الكميات المكتشفة في بحر الشمال بنحو7.5 مليار برميل من النفط 3.1 مليار متر مكعب من الغاز[1] . فضلا عن بحر الشمال، تعد روسيا المصدر الرئيسي للغاز الى اوربا ويقدر الجيولوجيون قيمة الثروة بأكثر من 250 مليار يورو يقدر الجيولوجيون أن قيمة الثروة الموجودة في المحيط المنجمد الشمالي تقدر بأكثر من 250 مليار يورو، وإذا ما ارتفع سعر النفط أكثر من 60 دولار ستصبح هذه الثروة مربحة تجارياً ،يبقى الطلب المكبوت طويل الأجل على النفط الخام والوقود ممثلا التحدي الرئيسي لدول الخليج العربي في إدارة احتياطاتها النفطية بحيث يغطي الطلب العالمي بأسعار معقولة مع المحافظة في الوقت نفسه على كثير من احتياطاتها للأجيال القادمة.[2]

ثانيا: متطلبات عقود استخراج النفط الخام الامثل في دول الخليج العربي :

تعد التجربة النرويجية من أهم التجارب على مستوى الدول النفطية من حيث الخطوات المتأنية التي اتبعتها قبل العمليات النفطية وخلالها عامة، والتأني في منح عقود استخراج النفط خاصة ،وربطها في تنمية القدرات المؤسسية عامة والنفطية خاصة. ويمكن

(1) ديفيد هويل، كارول نخلة، مرجع سابق، ص150.
(2) عبدالله بن حمد العطية, و مرجع سابق،ص12.

لدول الخليج العربي الاستفادة من تجربة النرويج السالفة الذكر، بما يخص عقود الاستثمار في القطاع النفطي، والاستفادة من المزية النسبية التي تتمتع بها دول الخليج العربي، من حيث انخفاض تكلفة الاستخراج، وزيادة حجم الاحتياطي نسبة إلى الاحتياطي العالمي، وقرب حقول النفط من منافذ التصدير، ووفرة الموارد المالية،كل ذلك سوف يساعد على التغلب على التحديات التي تواجه العقود النفطية، منها انخفاض ألفن الإنتاجي وضعف القدرات المؤسسية القائمة وتدني كفاءة الاستثمار، والتالي يؤدي إلى زيادة تكلفة عقود الاستثمار ،ويمكن تحديد متطلبات عقود استخراج وإنتاج النفط كالآتي:

1- رفع قدرات المؤسسات النفطية القائمة :

يعتمد نجاح أي جهد في ألعمليات ألنفطية (استخراج،وإنتاج،وتسويق) على وجود مؤسسات رشيدة في البلد لأدارة ألصناعة ألنفطية وعليه فإن نجاح الاستثمار في عقود الاستخراج وتعظيم ألفائدة منه يعتمد على المؤسسات ألنفطية ألقائمة،من تخطيط وتنفيذ سياسة استثمارية نفطية واضحة متكاملة. إن نجاح تجربة النرويج لم تكن ممكنة على هذه الدرجة من الكفاءة، لو لم تتوافر فيها منذ البداية إمكانيات متعددة على مختلف المستويات تشكل بكاملها مقومات المؤسسات الرشيدة.

وبما أن النفط مصدر ناضب فأن ألفرصة هذه ذات أمد محدود،لا تفسح المجال لكثرة الأخطاء، ويتحتم على كل بلد من دول الخليج العربي،أن ينتهج نهجه الخاص في تحديد وتنفيذ سياسة نفطية واضحة متكاملة،يؤمن و يلتزم بها أكبر عدد من المواطنين،ومن الأفضل وضع هذه الخطوات قبل البدء بالعمليات النفطية، ومن أهم هذه الخطوات:

أ- وضع التشريعات والقوانين والأنظمة والوثائق اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النفطية.

ب -إيجاد تنظيم محكم ومتكامل لإدارة قطاع النفط، يحدد دور المؤسسات الأهلية والحكومية ووسائل التعاون والتعامل معا على أساس مشروع مشترك يضمن الشفافية والعدالة.

ج- إشراك الشركات الوطنية في تراخيص الاستكشافات والعقود النفطية،بعد تهيئتها مالياً وتقنياً.

د- توزيع المهام النفطية بين مؤسسات الدولة ،كأن تقوم وزارة النفط بوضع خطط الصناعة النفطية.

هـ- اقتراح التشريعات ،ووضع الامتيازات بالتعاون مع باقي الوزارات وتشكل هيئات متخصصة بإدارة عقود الاستخراج، وأخرى إدارة الإنتاج،وتسويق المنتجات ، ووضع الخطط الاستثمارية بالتعاون مع وزارة المالية وتنفيذ الخطط الاستثمارية بالتعاون من مؤسسات وزارة الصناعة والوزارات الأخرى.

و-تأسيس مؤسسات ناظمة تقوم بمتابعة عمليات النفط والتأكد من التزام الشركات العاملة بتشريعات البلد والأنظمة القائمة وبشروط العقد.

ز- تجهيز المؤسسات النفطية بالكفاءات والطاقات اللازمة للقيام بأعمالها في تطبيق السياسة النفطية.

ح-تأسيس شركة وطنية نفطية حكومية في كل بلد خليجي،تؤمن السيطرة الوطنية على الثروة النفطية.

ط-تصنيف المشاركة إلى صنفين: المشاركة في العمليات النفطية بصورة مباشرة أولاً. أو المشاركة في العمليات النفطية بصورة غير مباشرة من خلال تقديم الخدمات والمعدات اللازمة للعمليات النفطية كمقاول أو كمجهز لشركات النفط ثانياً.

ك-الاستفادة من المنافسة البناءة بين الشركات،لغرض تحسين شروط العقود من جهة، وتحسين الكفاءة في عمليات التشغيل من جهة أخرى.

2- رفع الفن الإنتاجي :

أسهمت التغيرات التقنية الثورية في عمليات ما قبل الإنتاج التي تشمل الاستكشاف والتطوير والإنتاج والتي تسمى بالانكليزية (uspstream sector) في اقتصاد الوقت الذي يستغرقه اكتشاف حقل نفطي وتطويره،فضلا عن ذلك تقليل التكاليف ،وزيادة القيمة المضافة للصناعة النفطية وتحسين معدلات الاستخلاص من المكامن النفطية.وهذا يتطلب ما يأتي:

أ. تحسين التقنية عامة والنفطية خاصة في دول الخليج العربي عن طريق دعم أعمال البحوث والتطوير المتعلقة بالصناعة النفطية، والتركيز على التدريب ألفني والتعليم في المجالات النظرية والتطبيقية.

ب. إلزام الشركات النفطية العالمية العاملة بنقل المهارات والكفاءات إلى الشركات النفطية الخليجية،عن طريق إشراك المؤسسات النفطية في العمليات النفطية.

ج. إلزام الشركات النفطية العالمية كتابة عمليات التشغيل وصفات المعدات.....الخ باللغة المحلية أسوة بالتجربة النرويجية .

د. التزام الشركات النفطية العالمية بنقل الكفاءات ،والتعاون في تطوير التقنيات الجديدة، وتزويد مؤسسات البحث الخليجية بالمعلومات والخبرات ألفنية عامة، وما يخص الصناعة النفطية خاصة مثل تقنيات الحفر والاستخراج.

ه. يعد رأس مال المعرفة أكثر ديمومة من رأس المال الحقيقي للموجودات التطبيقية، وعلى المدى الطويل يتفوق الاستثمار في التعليم عملياً في الأداء على أي استثمار آخر،وأن تشجيع عملية تطوير التقنية وزيادة الاستثمار في الموارد البشرية في دول الخليج العربي ودعمها يسهل اللحاق بالتقنية النفطية العالمية ،وتجهيز الخدمات لعمليات النفط.

3- التأني في منح الامتيازات :

إن سياسة حكومات الخليج العربي السابقة كانت تتصف بالسرعة فيما يخص الصناعة النفطية، وكبر حجم المساحات المرخصة للاستكشافات،وطول مدة العقود، وانخفاض نسبة الريع. وبعد تأميم الثروة النفطية في نهاية السبعينات في القرن الماضي في دول الخليج العربي وبعد تطور الصناعة النفطية العالمية وتعدد الشركات العالمية، والثورة التكنولوجية, أصبح من الضروري التأني في منح الامتيازات،وتشجيع الشركات الوطنية على التنقيب، ويمكن تلخيص خطوات منح الامتيازات في النقاط الآتية:

أ. تشخيص وتقييم المناطق المختلفة والتراكيب الجيولوجية المشجعة على الاستكشاف.

ب.تبني سياسة رشيدة لعقود التنقيب والإنتاج ،وربطها بحاجات التنوع الاقتصادي والتنمية

ج.اكتشاف اكبر عدد من المكامن المشجعة تجارياً وتطويرها طبقاً للخطط الموضوعة.

د. رسم الخطط المثلى لتطوير الطاقة الإنتاجية.

هـــ- الحذر من تصعيد الاستكشافات النفطية بصورة غير مدروسة،خوفا من التأثير السلبي لهذا التصعيد على الاقتصاد الوطني.

وهذا التصعيد السلبي قد يكون بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة. بصورة مباشرة: كنقل المزيد من الطاقات المالية والبشرية (الموارد، والعمل) من الصناعات التحويلية إلى صناعة النفط مما يخلخل هيكل الصناعات القائمة.

ومن ثم تفقد قدرتها على المنافسة أما بصورة غير مباشرة: فعن طريق استخدام إيرادات النفط لزيادة الاستهلاك المحلي، على حساب الاستثمار المحلي ، فينعكس ذلك على اختلال الهياكل الإنتاجية.

ومن هنا أصبح من الضروري ربط استخراج النفط وتسويقه واستخدام إيراداته باحتياجات التنمية الاقتصادية.

4- تعظيم الفائدة من عقود الاستثمارات النفطية في دول الخليج العربي:

تأسيساً على وجهات النظر التي برزت حديثاً على أن عهد النفط الرخيص قد انقضى وأن الأسعار ستظل في ارتفاع بحجة وصول الإنتاج النفطي ذروته، ونشوء طلب جديد من قارة آسيا عامة والصين والهند خاصة ،وتناقص معدلات نمو الاحتياطي العالمي من 5% كمتوسط للمدة (1978 – 1995) إلى 1% كمتوسط للمدة (1995–2010) وتصاعد تكاليف الاستخراج وتأميم الثروة النفطية وتصميم منظمة أوبك على تحديد سقف الإنتاج، كل ذلك يعطي أهمية أكبر للاستخدام الأمثل للاستثمارات في الحقول النفطية، إن زيادة الاستثمار في الطاقة الإنتاجية للنفط يشتمل على اربعة عناصر:

ا. يجب أن تفي بالزيادة المطلقة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط.

ب. الاستثمار يجب أن يكون ضرورياً ليضمن الاحتياطات القابلة للنفاد.

ج. يجب أن يضمن الاستثمار امتلاك الدولة المنتجة للنفط بصورة دائمة،، طاقة إنتاجية احتياطية كافية ومتوفرة للتصدي لحالات النقص غير المتوقعة في العرض[1].

---

(1) عدنان شهاب الدين، مستقبل منظمة أوبك في سوق طاقة عالمية عولمة الفرص والقيود ،انظر: قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانيات والقيود،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابوظبي،2007، ص71

د. فالاستخدام الأمثل للاستثمارات في القطاع النفطي أن تخفيض الاستثمارات في هذا القطاع يؤدي إلى نقص في إنتاج النفط ،كما أن الإفراط في الاستثمار سيؤدي إلى وجود طاقة إنتاجية هائلة غير مستخدمة وباهظة التكلفة، فكلا هذين الأمرين غير مناسبين، ويمكن أن يكون له أثر ضار وخطير على استقرار السوق والأسعار[1].

ولكي يصبح الاستثمار فعالاً وأكثر كفاءة لا بد من وضع سياسة استثمارية واضحة، وهذا يتطلب شفافية وتشاور وتخطيط مسبق، مصحوبا بالتأني في منح العقود الاستثمارية وربط الاستثمار بحاجة الاقتصاد الوطني.

---

(1) عدنان شهاب الدين، مرجع سابق،73

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لتطور الإيرادات النفطية وأهميتها النسبية في اقتصادات دول الخليج العربي

مرت أسعار النفط وإيراداتت تصديره خلال العقود الأربعة الماضية بعدة تقلبات بمعنى أنها تستقر لمدة حول مستوى معين، ثم يستيقظ العالم فجأة على طفرة نفطية، على الرغم من توافر احتياطات في باطن الأرض، والقدرة الإنتاجية. فإن أسعار النفط وحجم إيراداته تتأثر بجملة من العوامل،الاقتصادية والسياسية والمناخية، أصبحت دول الخليج أمام مهمة غاية في الأهمية هي كيفية الحصول على سعر أمثل لصادراتها النفطية.

ومن الطبيعي أن يرحب بائع السلعة بأعلى سعر ممكن،لكن السياسة السليمة تقتضي أن يهتم مالكو الاحتياطات النفطية الضخمة بضمان حضور أفضل لهم في السوق، لأجل نفطهم لسنوات عديدة قادمة خدمة الأجيال اللاحقة.

والسؤال الذي يسأل هنا هل استطاعت دول الخليج العربي أن تسوق منتجاتها النفطية تسويقا امثل؟ وتحقق سعرا امثل؟ بطريقة تحقق لها إيرادات نفطية متزايدة عبر الزمن؟ والإجابة على هذا السؤال بأجزائه تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تطور الإيرادات النفطية الخليجية والعوامل المؤثرة فيها للمدة (1970-2010).

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأهمية الإيرادات النفطية في اقتصادات دول الخليج العربي.

المبحث الأول

تطور الإيرادات النفطية الخليجية والعوامل المؤثرة فيها للمدة (1970-2010)

يتم التركيز في هذا المبحث على تطورات أسعار النفط وإيرادات تصديره خلال الطفرات النفطية الثلاث، وخلال استقرار أسعار النفط عند سعر منخفض، التي شهدتها السوق النفطية فضلاً عن العوامل المؤثرة فيها في كل فترة من هذه الفترات، وما نتائج تقلبات أسعار النفط، للمدة (1970–2010) ومن أهم هذه الفترات :

أولا: طفرة الإيرادات النفطية الأولى والثانية والعوامل المؤثرة فيهما للمدة (1973-1980):

1- طفرة الإيرادات النفطية الأولى والثانية للمدة 1973-1980 :

لقد ازدادت أهمية النفط العربي تتابعا منذ سبعينات القرن الماضي ،بسبب الارتفاع الكبير والمفاجئ في الأسعار العالمية للنفط ،ويرجع هذا إلى تحول السوق النفطية من سوق المشتري إلى سوق البائع، فضلا عن السياسات النفطية للدول العربية النفطية خلال فترة حرب التحرير العربي مع العدو الصهيوني (حرب 6 أكتوبر 1973) التي تضمنت مقاطعة الدول الداعمة للعدو الصهيوني ورفع سعر برميل النفط من 3 دولارات عام 1973 إلى نحو11 دولار عام 1974 [1]. كما هو موضح في الجدول الآتي:

---

(1) عبدالله إبراهيم القويز وآخرون، عرب بلا نفط،نظرة مستقبلية في آثار هبوط العوائد النفطية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1985، ص224.

جدول (7) تطور أسعار النفط وإجمالي صادراته النفطية لدول الخليج العربي لسنوات مختارة (1973 – 2010) مليار دولار

السنة	أسعار النفط الجارية	السعودية	الكويت	الإمارات	قطر	عمان	البحرين	إجمالي إيرادات دول الخليج العربي
1973	3.7	5.100	1.900	0.900	0.400		0.074	8.374
1974	10.7	31.060	10.030	6.330	1.98	0.82	0.990	51.240
1979	17.28	75.150	16.67	12.860	3.550	1.56	2.030	93.820
1980	36.01	101.400	18.400	19.500	5.400	2.370	3.200	150.270
1985	27.8	27.500	9.700	12.500	3.200	4.700	2.400	60.000
1986	13.5	20.000	6.000	7.000	1.000	2.500	1.800	38.300
1990	22.26	40.000	5.56	15.690	2.800	3.990	0.800	68.970
1995	16.8	42.000	11.800	13.350	2.600	4.750	1.100	76.300
1998	12.28	31.980	8.470	10.260	3.110	3.720	0.800	58.250
2000	27.6	74.590	18.160	26.150	6.590	8.91	2.590	136.920
2003	28.2	70.642	19.002	22.540	7.500	8.290	2.631	130.119
2005	50.6	137.050	39.430	43.502	13.774	13.373	5.162	252.74

2006	61	171.148	53.172	54.140	17.274	14.378	5.923	310.704
2007	69.1	179.39	59.198	58.991	19.222	16.523	6.184	339.508
2008	94.4	247.097	28.811	80.635	27.428	23.297	5.895	467.162
2009	61.000	144.240	52.807	44.785	16.172	17.060	3.275	278.339
2010	77.4	184.420	61.718	57.900	20.553	21.545		346.602
نسبة تغير 2007/ %2008	36.6	37.9	39.8	36.6	42.1	43.7	(4.6)	37.5
% 2009 / 2008	(%35.3)	(41.7)	(36.2)	(44.4)	(40.7)	(26)	(44)	(40.4)
% 2010 / 2009	26.2	27.8	16.8	29.8		26.4	_	24.5

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على المصادر التالية:

1- إحصاءات (OPEC) أعداد مختلفة.

2- بيانات (1974 – 2000).الاسكوا مسح تطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا أعداد مختلفة.

3- إحصاءات (2003) التقرير الاقتصادي 2008 ص 338

4- بيانات (2000 – 2010) التقرير الاقتصادي العربي إعداد مختلفة.

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول (7) يتضح ما يأتي:

أ. ارتفاع أسعار النفط من 3.7 دولار في عام 1973 إلى 10.7 دولار عام 1974، ومن ثم بلغ ذروته في عام 1980. إذ وصل إلى أكثر من 36 دولار أي ما يعادل عشرة أضعاف مقارنة بعام 1973 مما انعكس ذلك على ارتفاع إيرادات نفط الخليج مجتمعة، من نحو 8.3 مليار دولار في عام 1973 إلى 51.2 مليار دولار في عام 1974 وبلغت ذروتها في عام 1980 إذ وصلت إلى أكثر من 150 مليار دولار، وتمثل أكثر من 19 ضعفا مقارنة بعام 1973.

ب. أما على مستوى دول الخليج العربي منفردة يبين الجدول السابق هيمنة المملكة العربية السعودية على اغلب إيرادات نفط الخليج العربي خلال المدة (1973-1980)، إذ بلغت نسبة هيمنتها على أكثر من 67% من إجمالي إيرادات الخليج العربي، إذ ارتفعت من 5.1 مليار دولار في عام 1973 إلى نحو 101.4 مليار دولار في عام 1980 مما يمثل أكثر من عشرين ضعفا كما هو مبين في الجدول أعلاه.

ج. ارتفاع الايرادات النفطية لدولة الامارات العربية المتحدة من 900 مليون دولار في عام 1973. إلى نحو 19.5 مليار دولار في عام 1980، وتشكل ثاني أعلى إيرادات على مستوى دول الخليج العربي بعد السعودية، وتشكل أكثر من 13 % من إيرادات الخليج العربي. مما تمثل أكثر من 19 ضعفا في عام 1980 مقارنة بعام 1973.

د. أما دولة الكويت، فقد جاءت في المرتبة الثالثة من حيث حجم الإيرادات النفطية، إذ ارتفعت من 1.9 مليار دولار في عام 1973 إلى 18.4 مليار دولار في عام 1980 فتمثل أكثر من تسعة أضعاف ما تشكل أكثر من 12% في إجمالي إيرادات نفط الخليج العربي.

ه. أما باقي دول الخليج (قطر، البحرين، عمان) لم تتجاوز مجموع إيراداتها النفطية نحو 8% من إجمالي إيرادات نفط دول الخليج العربي في العام 1980.

2- اسباب ارتفاع اسعار النفط وإيرادات تصديره في الخليج العربي خلال المدة (1973-1980) هي:

أ- عدم توافر المخزون الاستراتيجي في الدول المستهلكة للنفط وانخفاض المخزون التجاري لدى الشركات النفطية العالمية إذ انخفض من 2.4 مليون برميل في عام 1974 إلى 1.3 مليون برميل في عام 1979[1].

ب- قرارات منظمة (OPEC) تأميم الثروة النفطية في السبعينات في القرن الماضي، أدىت إلى تحول السوق من سوق المشتري إلى سوق البائع، الناتجة عن سيطرة المؤسسات النفطية على إدارة العمليات النفطية (استخراج، إنتاج، تسويق).

جـ- قرار وزراء الدول النفطية العربية في 16/ أكتوبر 1973 بقطع الصادرات النفطية عن الدول الداعمة للعدو الصهيوني في حرب أكتوبر 1973 ومنها الولايات المتحدة وهولندا فضلاً عن تخفيض الإنتاج بنسبة 5%.

د- ارتفاع التكلفة الحدية لإنتاج البرميل الواحد في الولايات المتحدة أكثر من 10%.

هـ- تغيير نظام الحكم في إيران وسيطرة الإسلام السياسي على الحكم، واندلاع حرب إيران والعراق وقربها من مصادر الطاقة.

و- زيادة الاستهلاك النفطي الناتج عن زيادة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية (OECD)

3- نتائج ارتفاع اسعار النفط للمدة (1973-1980) هي :

أ. زيادة الإيرادات المالية لدول الخليج العربي كما هي موضحة في الجدول السابق.

ب. زيادة التدفقات المالية (المستحقات والقروض) وتمويل النشاطات في الأقطار العربية غير النفطية.

ج. تحول تحركات اليد العاملة من دول الخليج العربية غير النفطية إلى الدول النفطية عكس ما كان عليه الحال قبل ارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره.[2]

---

(1) مهدي وارزي، مرجع سابق، 2007ص236.

(2) مؤتمر ذروة النفط، التحديات والفرص أمام دول الخليج العربي، الدوحة 2013/4/2.

د. زيادة الاستثمارات في القطاع النفطي وغير النفطي وقدرت المبالغ التي استثمرت بنحو 35 مليار دولار خلال المدة (1974–1984) [1].

ه. إن تراكم الفوائض المالية لدول الخليج ذات القدرة الاستيعابية الضعيفة والأقل تنوعا لم تكن نتيجة تطور وتنوع هياكل الإنتاج بل كانت ناتجا عن تحويل الموجودات النفطية إلى أصول سائلة أي تسييل موجودات ناضبة، لذا كان اثر انخفاض العوائد على هذه الدول اكبر من أثره على الدول أكثر تنوعا (العراق – والجزائر) [2].

ثانيا: تقلبات أسعار النفط الخليجي وإيرادات تصديره والعوامل المؤثرة فيها للمدة (1981-2000):

1- تقلبات أسعار النفط وإيرادات تصديره للمدة (1981 – 2000):

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق الذي يتضمن أسعار النفط وإيرادات تصديره للمدة (1970 – 2010) يتبين ما يأتي:

أ- انخفاض أسعار النفط من 36.1 دولار في عام 1980 إلى 13.5 دولار للبرميل الواحد في عام 1986 ومن ثم بلغ 27.6 دولار للبرميل الواحد في عام 2000 مما انعكس ذلك على إجمالي الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي مجتمعة ومنفردة.

ب- انخفاض إجمالي الإيرادات لهذه الدول مجتمعة من 150 مليار دولار في عام 1980 إلى 38.3 مليار دولار في عام 1986، بنسبة انخفاض 75% تقريباً ومن ثم بلغ أعلى مستوى له في عام 2000 مقارنة بالأعوام السابقة إذ وصل136 مليار دولار مما يعادل ثلاثة أضعاف ونصف. مقارنة بعام 1986.

اما على مستوى دول الخليج العربي منفردة يبين الجدول ما يأتي:-

ا. **الملكة العربية السعودية:** فنجد انخفاض الإيرادات النفطية السعودية من نحو 101 مليار دولار إلى 20 مليار دولار بنسبة انخفاض80% في عام 1986مقارنة بعام 1980. بالرغم من هذا الانخفاض لاتزال الإيرادات النفطية السعودية تهيمن على

(1) علي احمد العتيقة,دور النفط في دعم التعاون العربي، هموم اقتصادية عربية ، التنمية التكامل ، النفط،والعولمة، دراسات في تكريم يوسف صائغ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005،ص130–131.

(2) عبد المجيد فريد، وآخرون، مرجع سابق ،ص125.

إجمالي الإيرادات الخليجية إذ تتجاوز 54% من إجمالي إيرادات دول الخليج العربي لعام 2000.

ب. **اما دولة الكويت:** فقد انخفضت فيها الإيرادات النفطية بنسبة أكثر من 66% في عام 1986 مقارنة بعام 1980 ،ومن ثم ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 200% في عام2000 مقارنة بعام 1986،فهذا التذبذب ناجم عن تذبذب أسعار النفط في تلك المدة

ج. **وفي السياق نفسه انخفضت الإيرادات النفطية الإماراتية** بنسبة أكثر من 62% في عام 1986 مقارنة بعام 1980، ثم ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة أكثر من ثلاثة أضعاف في عام 2000 مقارنة بعام 1986.

د. **اما باقي دول الخليج العربي (قطر، عمان، البحرين)** يتبين من الجدول أيضاً تذبذب الإيرادات النفطية فيها ففي قطر انخفض بنسبة أكثر من 80% وفي البحرين نحو 50% في عام 1986 مقارنة بعام 1980. وكذلك انخفضت في عمان بنسبة أكثر من 40% في عام 1986 مقارنة بعام 1985.

2- اسباب انخفاض اسعار النفط وإيرادات تصديره خلال المدة (1980-2000):

أ- بعد ارتفاع أسعار النفط خلال المدة (1973-1980) لجأت الدول الرئيس المستوردة للنفط إلى عدة تدابير لتخفيض أسعار النفط، منها :البحث عن مصادر بديلة للطاقة، وعكفت وكالة الطاقة الدولية (IEA) وضع عدد من المبادئ الأساسية التي يلتزم الأعضاء باتباعها، منها تشجيع التوسع في استخدام الطاقة النووية [(1)].

ب- انخفاض تكاليف استخراج النفط في خارج منظمة (OPEC) بسبب التغيرات التكنولوجية التي حدثت في صناعة النفط أدت إلى إنتاج النفط في الاسكا وبحر الشمال بتكاليف لا تتعدى 12 دولار للبرميل في الحقول الصعبة، بعدما كانت التكلفة في نهاية السبعينات تقدر بنحو 20 دولار للبرميل [(2)].

---

(1) حسين عبدالله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة مارس 2003 ص279.

(2) علي خليفة الكواري، مجتمعات على مفترق طرق تأثير المتغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية، هموم اقتصادية عربية،- دراسات في تكريم يوسف الصايغ، مركز دراسات الوحدة العربية سنة ؟ مرجع سابق ص150.

جـ- سياسة (OPEC) الإنتاجية خلال تلك المدة: بعد عجز السعودية عن تثبيت أسعار النفط نتيجة السياسات الإنتاجية لدول منظمة (OPEC) إلى الحد النهائي لقدرتها على تثبيت الأسعار،وبحلول عام 1985 وفي أيلول للعام نفسه اتخذت السعودية قراراً في وضع القيود على الإنتاج وسعيها بزيادة حصتها في السوق، ومن هنا بدأت حمى المضاربة هذه مما أدى إلى زيادة المعروض، من ثم إلى انخفاض أسعار النفط دون 14 دولار عام 1986 [1].

د- في اجتماع أوبك الذي عقد في سبتمبر عام 1993 استقر الرأي على تحقيق إنتاج 24.5 مليون برميل وبسعر قدره 18 دولار [2].

هـ- استراتيجيات قصيرة وطويلة الأمد التي اتبعتها الدول المستهلكة من أجل عودة سيطرتها على السوق النفطية، وهذه الاستراتجيات هي ترشيد الاستهلاك وزيادة المخزون التجاري، والسيطرة على العمليات النفطية اللاحقة وتخفيض تكلفة استخراج النفط وتشجيع الاكتشافات في مناطق جديدة خارج منطقة (OPEC) كبحر الشمال، مما انعكس ذلك على الاستهلاك العالمي والإنتاج وأسعار النفط [3]. فضلاً عن ذلك تكنولوجيا المستقبل وتنمية أنواع الطاقة [4].

و- استطاعت الدول المستهلكة من خلال تحقيق هدفها من خلال تخفيض الطلب العالمي على النفط طوال عقد الثمانينات، بعد ارتفاع مستمر طوال ثمانين عاماً حتى وصل الاستهلاك العالمي للنفط إلى 2.948 مليار طن عام 1987 مقابل 3.141 مليار طن عام 1979 قد بلغ معدل الانخفاض السنوي في الاستهلاك خلال المدة نحو 7%[5].

وازداد العرض زيادة كبيرة من خارج OPEC من نحو 33مليون برميل يوميا في عام 1980 إلى 37.3 مليون برميل عام 1985 كما موضحة في الجدول السابق.

---

(1) مايكل لنش، البحث عن الاستقرار في السوق النفطية ،انظر: مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1 ابو ظبي،2005, ص252.

(2) منى البرادعي، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، مرجع سابق, 1993 ص48.

(3) منى البرادعي،مذكرات في اقتصاديات البترول مرجع سابق،2007, ص208.

(4) منى البرادعي، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات مرجع سابق، 1993، ص28 .

(5) سامي السيد فتحي، المرجع السابق، ص35.

ز- عودة سيطرة الشركات النفطية على السوق النفطية ،إذ تحول السوق من سوق البائع إلى سوق المشتري، بعد أكثر من سبعة أعوام من فقدانها (1973-1980). الأمر الذي أدى إلى تخفيض أسعار النفط وحجم صادراته لدول منظمة اوبك (OPEC) بنسبة أكثر من 60 % في عام 1985 مقارنة بعام 1977، [1]واستمرار تباطؤ النمو الاقتصادي في أوروبا الذي تحول إلى ركود في عام 1991 الذي بدأ منذ عام 1988، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 0.4 % مما انعكس على انخفاض الطلب العالمي على النفط.

3-نتائج انخفاض في أسعار النفط وإيرادات تصديره للمدة(1981-2000) :

أ-عجز في الموازنات العامة لدول الخليج العربي الست للمدة (1982 – 1993) ، إذ بلغ نحو 272 مليار دولار. [2]

ب- انخفاض نصيب الفرد الخليجي من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 10.5 ألف دولار في عام 1982 إلى 8.1 ألف دولار إلى عام 1992 ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط وإيرادات تصديره[3].

ج- إلغاء المشروعات والأنشطة الصناعية النفطية، توقف العمل في تأسيس مشروعات مشتركة إستراتيجية في مجال الاستكشاف والإنتاج، ومشروعات الصناعة البتروكيماوية والمشتقات النفطية، كما تم إلغاء شركة الاستثمارات الهندسية التي تأسست عام 1982 في أبو ظبي [4].

د- وتشير إحصاءات اوبك إلى انخفاض عوائد اوبك بنسبة 52.5 % عام 1983 مقارنة بعام 1980، إذ بلغت 88 مليار دولار، وانخفضت حصة البلدان العربية النفطية داخل اوبك من 74% إلى 64% مما انعكس ذلك على ميزان المدفوعات والموازنة لهذه

---

(1) مايكل لنش، مرجع سابق،. 2005،ص253

(2) طاهر حمدي كنعان، وآخرون هموم اقتصادية عربية- التنمية- التكامل- النفط- العولمة،، دراسات في تكريم يوسف الصايغ مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 2005،ص 145.

(3) طاهر حمدي كنعان وآخرون، يرجع سابق ص 150.

(4) طاهر حمدي كنعان وآخرون و مرجع سابق، 2007ص 134.

الدول [1]. فمثلا الدول النفطية العربية (مجلس التعاون الخليج العربي + ليبيا) لقد انخفض فائض موازين المدفوعات من 42.8 مليار دولار عام 1981 إلى 15.9 مليار عام 1982. أما الدول الشبه النفطية (العراق والجزائر)، فقد زاد العجز من 1.2 مليار دولار عام 1981 إلى 18.4 عام 1982 [2] وكانت آثار الانخفاض الهائل في الإيرادات النفطية أكثر وضوحا على الموازنات العامة للدول العربية، إذ تحولت فوائضها إلى عجوزات فمثلا تحول فائض موازنة الدول في الدول ذات القدرة الاستيعابية الضعيفة إلى عجز من فائض قدره 38 مليار عام 1981إلى عجز قدره 9.7 مليار دولار عام 1983 أما الدول النفطية أعلى استيعاب فقد قل العجز من 16 مليار دولار عام 1983 إلى 8.6 مليار دولار عام 1983. [3]

ه- ارتفاع إجمالي الديون الخارجية للدول النامية من 658 مليار دولار في عام 1980 إلى 1.94 تريليون دولار في عام 1994 [4]،ومنها دول الخليج العربي المصدرة للنفط. وتفسير هذه الظاهرة يرجع الى أن تراكم الفوائض المالية للدول النفطية العربية عامة ودول ذات القدرة الاستيعابية الضعيفة والأقل تنوعا لم تكن نتيجة تطور وتنوع هياكل الإنتاج بل كان ناتجا عن تحويل الموجودات النفطية إلى أصول سائلة ،أي تسييل موجودات ناضبة لذا كان اثر انخفاض العوائد على هذه الدول اكبر من أثره على الدول أكثر تنوعا (العراق - والجزائر) [5].

و- وقد تحولت هذه الدول من دائنة إلى مدينة إذ بلغت ديونها منها التجارية إلى 106.3 مليار دولار عام 1982، [6] فمثلا ديون السعودية بلغت 9.5 مليار دولار في عام 1983، والكويت 4.4 مليار دولار، وليبيا 3.4 مليار دولار وتشير البيانات الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية الى أن الفوائض النفطية التي تحققت خلال الفترة

---

(1) OEG, Annual statistics Bulbeten 1983-p.34.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تطور الإنفاق الحكومي، الميزان التجاري، 1984، ص341.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، موقف الميزانية، 1984، ص347.

(4) ميشيل شوسو دوفسكي عولمة الفقر تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، ؟، عام؟،ص60

(5) عبدالجيد فريد، وآخرون، عرب بلا نفط، مرجع سابق، ص125.

(6) The world bank annul report 1984 Washington D.C 1984. P162.

(1973–1981) تم استنفاد الجزء الأكبر منها خلال المدة (1982–1989) [1]، وأصاب الاحتياطات الدولية العجز، إذ تناقص الاحتياطي من 54.6 مليار دولار عام 1985 إلى 37.8 عام 1986 والى 32.4 مليار دولار عام 1989 [2].

كل ذلك انعكس على مساعداتها الاقتصادية للدول النامية، وعلى حجم الاستثمار الخارجي حيث انخفضت المعونات إلى الدول العربية غير النفطية لكل (سوريا، الأردن واليمن الشمالي والجنوبي) إلى 2.5 مليار دولار عام 1983 من المبالغ المنفق عليها، فضلا عن تأثيره على حجم تحويلات العمال العرب العاملين من دول النفطية العربية ومنها تحولات القوى العاملة المصرية من العراق [3].

ثالثا:- طفرة الإيرادات النفطية الثالثة والعوامل المؤثرة فيها للمدة (2001–2008):

1- طفرة الإيرادات النفطية الثالثة للمدة(2001-2008):

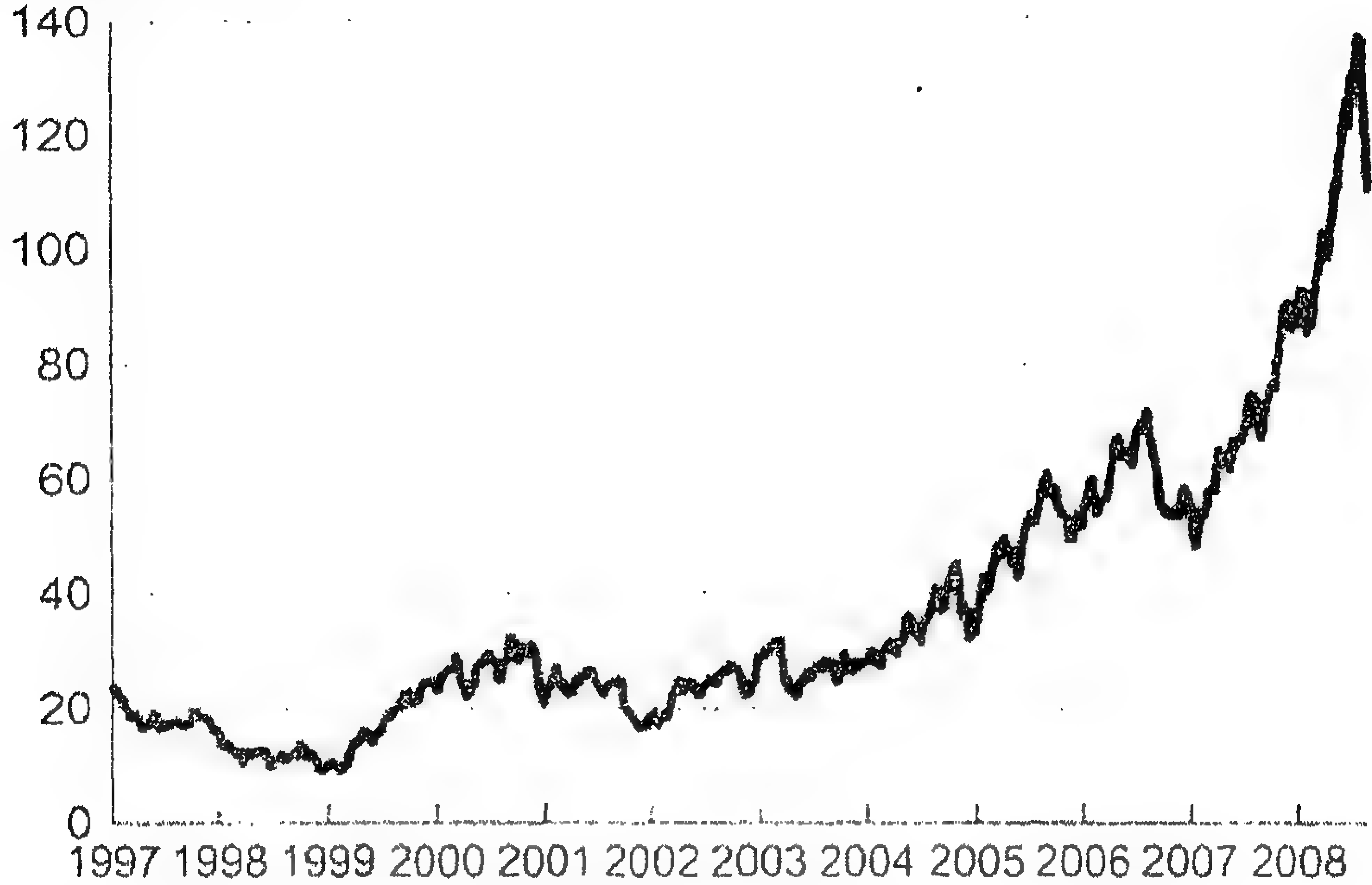
بعد عام 2000، بدأ النفط، يستعيد موقعه المهيمن على الاقتصاد العالمي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، كما هو موضح في الشكل (11) مما نعكس ذلك على ارتفاع الإيرادات النفطية الخليجية[4].أصبحت في وضع شبيه بفترة السبعينيات من القرن الماضي، نتيجة زيادة الاستهلاك العالمي من النفط.

(1) Conjuncture of capitalist economy and major commodity marketing 1984 supplement. No.2 Bfci 1985 p.67 (in Russian).
(2) www.nogtel.Compenshare/ Behoth .
(3)Conjuncture of capitalist economy and major commodity marketing 1984 supplement., Op. Cit., p. 67.
(4) رضا عبدالسلام علي، اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية، دراسة مقارنة على المملكة العربية السعودية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ,ابو ظبي, ط1,، 2008، ص18.

الشكل (11)

Figure 7.8 Average international oil 1997 - 2008price

متوسط سعر النفط العالمية 1997-2008



Source US Energy Information Administration

وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (7) السابق والشكل اعلاه يتبين ما يأتي:

ا– ارتفاع أسعار النفط بصورة مطردة، خلال المدة (2001– 2008) إذ ارتفع نحو 23 دولار في عام 2001 إلى 61 دولار في عام 2006،[1] وبلغ ذروته في منتصف عام 2008 ،إذ وصل إلى 148 دولار للبرميل وبلغ كمتوسط 94.4 دولار للبرميل لعام 2008ويعد السعر أعلى سعر يصل لهُ النفط الخام منذ اكتشاف النفط في الثلاثينات من القرن الماضي، مما انعكس ذلك على إيرادات تصبديره.

ب–ارتفاع الإيرادات النفطية الخليجية مجتمعه كما مبنية في الجدول أيضاً ارتفاعاً مطرداً ،إذ ارتفعت من نحو 136 مليار دولار في عام 2000 إلى نحو 467 مليار دولار

---

(1) أحمد سيد النجار، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، يناير 2008 ص 99.

في عام 2008 ، وتعد هذه القيمة أعلى قيمة تصل لها الصادرات النفطية الخليجية منذ اكتشاف النفط في الثلاثينات من القرن الماضي ،أي ما يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف مقارنة بعام 2000، وبنسبة تغير أكثر من 37.5% مقارنة بعام 2007.

ج-ويتبين من الجدول نفسه أنه لاتزال السعودية تهيمن على إيرادات نفط الخليج العربي، إذ بلغت نسبة هيمنتها أكثر من 45% من إجمالي الإيرادات الخليجية. وهذه الهيمنة ناتجة عن ارتفاع الإيرادات النفطية من نحو 74 مليار إلى 247 مليار دولار في عام 2008 مقارنة بعام 2000، وبنسبة تغير أكثر من37% في عام 2008 مقارنة بعام 2007 كما موضحة في الجدول.

د- ارتفاع إيرادات النفط الكويتية من 18 مليار دولار في عام 2000 إلى نحو 82 مليار دولار في عام 2008 ما يعادل نحو 17% من إجمالي إيرادات نفط دول الخليج العربي، بنسبة تغير بنحو 39% في عام 2008 مقارنة بعام 2007 كما مبينة في الجدول.

ه- كذلك ارتفعت إيرادات نفط دولة الإمارات من نحو 26 مليار دولار إلى نحو 80 مليار دولار في عام 2008 مقارنة بعام 2000 ما يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف وتسهم بنسبة نحو 15 % من إجمالي دول الخليج العربي.

و- كذلك تضاعف الإيرادات النفطية في دولة قطر في عام 2008 مقارنة بعام 2006 وتشكل نحو 5 % من إجمالي إيرادات نفط الخليج العربي، وبنسبة تغير 42% في عام 2008، مقارنة بعام 2007 كما مبينة في الجدول.

س- أما باقي دول الخليج، كالبحرين ارتفعت إيراداتها النفطية من نحو 8 مليار إلى نحو 23 مليار دولار، وفي عمان ارتفع من 2 مليار دولار إلى نحو 5 مليار دولار في عام 2008 مقارنة بعام 2000 كما في الجدول أعلاه.

والسؤال الذي يساق هنا ما الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الإيرادات النفطية خلال تلك المدة ؟ والإجابة عن هذا السؤال كالآتي:

2- أسباب ارتفاع الإيرادات النفطية خلال المدة (2001-2008) :

يرجع سبب ارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره خلال المدة إلى تداخل مجموعة من الأسباب منها اقتصادية وسياسية ومناخية.

أ- زيادة نمو السكان في العالم :

تزايد عدد سكان العالم من 6.066 مليار نسمة خلال العام 2000 إلى 6.595 مليار نسمة في 2007 أي بزيادة قدرها 529 مليون نسمة، مما انعكس ذلك على الزيادة في الطلب على النفط وانعكست الزيادة بدورها على أسعار النفط (أي وجود علاقة طردية بين عدد السكان والطلب على النفط كما شهدت العلاقة بين الطلب العالمي على النفط وأسعاره أيضاً علاقة طردية. إذ ارتفع الطلب على النفط من نحو 77 مليون برميل في عام 2000 إلى نحو 86 مليون برميل في عام 2007 مما انعكس ذلك على ارتفاع أسعار النفط من نحو 20 دولار للبرميل إلى نحو 70 دولار للبرميل الواحد مما انعكس ذلك على ارتفاع الإيرادات النفطية في الدول المصدرة للنفط ومنها دول الخليج العربي. وكانت منطقة آسيا والمحيط الهادي المصدر الرئيسي للنمو السكاني في العالم بنمو 292 مليون خلال المدة (2000–2007) أي بنسبة تزيد عن 55.3 % من إجمالي الزيادة في العالم مما ترتب على ذلك ارتفاع طلبها على النفط بكمية 4.21 مليون برميل يومياً خلال المدة (2000–2007) وتشكل ما يزيد عن 44 % من إجمالي الزيادة في الطلب العالمي خلال المدة أعلاه.[1]

وتشير بعض الدراسات إلى أن تقدم الهند على الصين من حيث زيادة الطلب على النفط، بالرغم من النمو المرتفع لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي حققته الصين، إذ ارتفع متوسط نصيب الفرد من 949 دولار إلى 2560 دولار في الصين، بينما ارتفع متوسط نصيب الفرد في الهند من 440 دولار إلى 940 دولار في عام 2007 مقارنة بعام 2000، مما انعكس ذلك على ارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره كما موضح في الجدول السابق [2].

ب- ارتفاع النمو الاقتصادى والطلب العالمى على النفط:

ومن الجدير بالذكر هناك نوعان من الطلب على النفط طلب لغرض الاستهلاك وطلب لغرض المضاربة (البراميل الورقية) وتشير بيانات اوابك الى ارتفاع معدل النمو العالمي من 2.5 % في عام 2001 إلى 5% في عام 2004، مما ادى ارتفع معدل نمو الطلب لغرض الاستهلاك على النفط من 3% إلى أكثر من 5% في عام 2004 مقارنة بعام 2000، مما

(1) الطاهر الزيتوني، النفط والتعاون العربي، مرجع سابق، ص 33–34

(2) كريستوف السوب، وبسام فتوح، النفط والتعاون العربي، مرجع سابق، ص37.

انعكس ذلك على ارتفاع أسعار النفط في نحو 20 دولار في عام 2001 إلى أكثر من 50 دولار في عام 2004،[1]، ومن الجدول (8) الذي يبين الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية للمدة (2005-2009) :

الجدول رقم (8) الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2005 - 2009 مليون برميل يوميا

	2005	2006	2007	2008	2009
الدول الصناعية					
مليون ب/ي	49.8	49.6	49.2	47.6	45.7
الزيادة السنوية %	0.8	0.4-	0.8-	3.3-	4.0-
الدول النامية					
مليون ب/ي	29.3	30.5	31.9	33.2	33.8
الزيادةالسنوية %	3.6	4.1	4.6	4.0	1.8
الدولة المتحولة					
مليون ب/ي	4.8	4.8	4.9	4.9	4.8
الزيادة السنوية%	2.1	0.0	2.1	0.0	2.0-
إجمالي العالم					
مليون ب/ي	83.9	84.9	86.0	85.7	84.3
الزيادة السنوية%	1.8	1.2	1.3	0.3-	1.6-

المصدر:منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)،تقرير الأمين العام السنوى،2009

يتضح ما يأتي أنه ما زالت الدول الصناعية تهيمن على الطلب العالمي على النفط أكثر من باقي الدول، إذ تراوح طلبها ما بين (47.6-49.8) مليون برميل للمدة (2005-2008) مما يعادل أكثر من 57% من الطلب العالمي، الذي يتراوح ما بين (83.9 - 85.7) مليون برميل للمدة نفسها. أما الدول النامية فيشكل أكثر من 36% من إجمالي الطلب على النفط العالمي، ويلاحظ من الجدول نفسه انه بالرغم من انخفاض نسبة مساهمة الدول

(1) الطاهر الزيتوني، النفط والتعاون العربي، المرجع السابق، ص35-37.

في الطلب العالمي لكنها تميزت عن باقي دول العالم بارتفاع معدل نمو الطلب فيها إذ ارتفع من 3.6% في عام 2005 إلى 4.6 % في عام 2007 [1]، ذلك يرجع إلى ارتفاع معدل النمو فيها.

وتشير تقديرات شركة فيشاراكي وشركات للخدمات التجارية Facts Fesharaki Associates consltin and technicals الى أن منطقة آسيا والمحيط الهادي المحرك الأساس لنمو الطلب الايجابي على نفط الخليج العربي خلال المدة (1995–2008)، إذا كان المستهلكون الآسيويون الأربعة الكبار(الصين ،والهند ،واليابان، وكوريا الجنوبية) يمثلون نحو 70% من إجمالي الطلب على النفط في المنطقة، وتظل الصين قوة دفع رئيسة وراء زيادة احتياجات اسيا من النفط وتعميق الاعتماد على الخليج العربي، فيما يتعلق بالواردات في عام 2004 كان الخليج العربي يمد الصين بنسبة 45% من وارداتها من النفط الخام وإذا ضفنا المنتجات المكررة فان مساهمة الخليج العربي في واردات الصين الإجمالية ستكون أكبر[2]. فضلاً عن ذلك التوقعات بشأن استمرار النمو السريع في أسعار النفط من نحو 25 دولار للبرميل عام 2002 لتبلغ ذروتها 147 دولار للبرميل في يوليو 2008 مما انعكس ذلك الارتفاع على ارتفاع قيم الصادرات النفطية الخليجية.[3]

ويبين الجدول السابق ارتفاع إيرادات نفط الخليج من 136 مليار دولار عام 2000 إلى أكثر من 467 مليار دولار عام 2008.

ج- زيادة الطلب على النفط لغرض المضاربة :

من الجدير بالذكر هناك طلب لغرض الاستهلاك ،وهناك طلب لغرض المضاربة، والطلب الأخير أصبح سيد الموقف في السوق النفطية في العصر الحديث، ومن الطبيعي ان يميل المضاربون غير التجاريين إلى الدخول.إلى السوق النفطية في حالة استمرار ارتفاع أسعار النفط، وهذا يعتمد على أمور كثيرة منها : انخفاض سعر الفائدة على رؤوس الأموال، وانخفاض سعر صرف الدولار، كل ذلك يدفع رؤوس الأموال إلى المضاربة في

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010 ص102.

(2) جمال سند السويدي، النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي، مركز الإدارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ابوظبي،2007،ص27–ص28.

(3) كريستوفر السوب وبسام فتوح، النفط والتعاون العربي، مرجع سابق، 2010 ص9–10.

سوق المواد الأولية عامة والسوق النفطية خاصة. تشير الإحصاءات الى تزايد وزن المتعاملين غير التجاريين بشدة مع دخول أعداد كبيرة من المؤسسات المالية نحو المضاربة على أسعار النفط. ودلالة على ذلك التقرير الذي أوردته جريدة واشنطن بوست الأمريكية في 2008/8/20 فضلاً عن بيانات مفوضية مراقبة سوق التداول المستقبلي ،وتشير هذه البيانات إلى أن المضاربين في سوق النفط الخام، باتو يستحوذون على نحو 81% من جملة العقود المتداولة في سوق نيويورك لتداول السلع، وتوضح هذه البيانات أن شركة واحدة وهي فيتول Fitool هيمنت بمفردها على 11% تقريباً من إجمالي عقود بورصة نيويورك خلال شهر يوليو، هو ما دعا مفوضية السوق لإعادة تصنيف مجموعة فيتول بأنها مؤسسة غير تجارية، ولم يمض وقت كثير حتى بلغت أسعار النفط في شهر أيلول في عام 2008 نحو 147 دولار للبرميل. [1]

د- الإنتاج الامثل (OPEC) خلال مدة (2001-2008) :

استطاعت منظمة (OPEC) ومنها دول الخليج العربي أن تكتسب نضجاً مع مرور الوقت، نتيجة لتراكم الخبرات، واستطاعت أن تعيد نفوذها المفقود منذ 20 سنة (1981–2000) من خلال إتباع سياسة العرض الأمثل، وعند العودة إلى الجدول السابق الذي يتضمن تطور الإنتاج في دول الخليج العربي وباقي الدول يتبين أنه: صاحب الازدياد المطرد في الطلب على النفط خلال تلك المدة (2000–2008) انخفاض الطاقة الإنتاجية المعروضة لدول الخليج العربي خلال السنوات 2005، 2007، 2008، على التعاقب من نحو 16 مليون برميل إلى 15.8 ومن ثم إلى 15.6 مليون برميل. بالرغم من ارتفاع أسعار النفط من 50 دولار للبرميل إلى أكثر من 148 دولار للبرميل في صيف في عام 2008[2].

بينما ارتفع إنتاج النفط خارج أوبك للأعوام نفسها على الترتيب،من نحو 41 مليون إلى نحو 54 مليون برميل يوميا وانخفض قليلاً في عام 2008 وبلغ 52.7 وكذلك ارتفع إنتاج العالم من النفط من 71 مليون برميل في عام 2005 إلى 81 في عام 2006 وبلغ ذروته عام 2007 نحو 86 مليون برميل يومياً كما هو موضح في الجدول السابق. وأثبتت تجربة

---

(1) محمد عبد السلام، التقرير الاستراتيجي العربي (2008–2009) مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص1–14.

(2) بيانات (OPEC) 2009.

الأعوام (2000–2008) أن إنتاج النفط خارجOPEC يستجيب ارتفاع السعر بالقدرة المطلوبة ،ويرجع ذلك إلى محدودية طاقته الإنتاجية, لذا استمر سعر النفط بالارتفاع. أما دول (OPEC) ومنها دول الخليج العربي، فقد استطاعت الحفاظ على مستوى معين من الإنتاج لتحقيق مستوى معقول من الأسعار، يحجب عائداتها من التآكل، ويحافظ في الوقت نفسه على احتياطها من النضوب في ظل معدلات عالية من الإنتاج يهدر في الأسواق وبأسعار متدنية.

هـ- انخفاض حجم المخزون الاستراتيجي والتجاري للمدة (2001-2008):

يلعب المخزون بنوعيه دوراً مهماً في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض لمواجهة التقلبات على المدى القصير ومنها التقلبات الموسمية.

ومن الجدير بالذكر أن التغيير في المخزون هو الفرق بين حجم الطلب على النفط ومقدار الإمدادات المعروضة منه, حفز انخفاض الطلب على النفط وزيادة المعروض منه خلال المدة (1982–2000) الدول المستهلكة إلى تخفيض مخزونها الاستراتيجي والتجاري. وكذلك انخفاض الاستثمارات في الطاقة التخزينية خلال المدة (2000–2008).

وتشير بيانات الطاقة الدولية إلى انخفاض التغيير في المخزون من 2.4 مليون برميل يومياً في عام 1980 إلى 1.3 مليون برميل في عام 1999 ،وانخفض إلى دون 0.4 في عام 2004 وبلغ أدنى مستوى له في عام 2007 ،إذ بلغ 0.3[1] .

وقد صاحب هذا الانخفاض في المخزون الاستراتيجي والتجاري زيادة الطلب العالمي، كل ذلك أدى إلى تقليص العروض في السوق ،مما أدى إلى ارتفاع الأسعار من نحو 27 دولار في عام 2000 إلى 94.4 في عام 2008 مما انعكس ذلك على ارتفاع إيرادات نفط الخليج العربي كما هي موضحة في الجدول.

و- العوامل الجيوسياسية :

تعد العوامل الجيوسياسية. من أهم العوامل المؤثرة على عرض النفط، وخاصة تلك التي تحدث قرب مصادر الطاقة، كالعمليات العسكرية التي حدثت بين روسيا وجورجيا في

---

(1) مهدي وارزي، مرجع سابق، 2007،ص236.

بداية الألفية الثالثة، فأدت إلى إغلاق خطوط نقل النفط الخام الاذربيجانية التي تضخ النفط عبر الأراضي الجورجية إلى الأراضي التركية وجورجيا، إذ تبلغ طاقاتها التصديرية أكثر من مليون برميل، فضلاً عن الاضطرابات في نيجيريا التي أثرت على معدلات إنتاج النفط النيجيري[1].

أعقبتها أحداث 11/ سبتمبر/2001 التي نتج عنها احتلال أفغانستان واحتلال العراق في عام 2001 وعام 2003 على الترتيب الذي أدى إلى حجب جزء كبير من الطاقة الإنتاجية البالغة أكثر من (3) مليون برميل يوميا في العراق، كل ذلك أدى إلى ارتفاع أسعار النفط من 12 دولار في عام 1998 إلى نحو 50 دولار في عام 2005 ،وبلغت ذروتها في منتصف عام 2008، إذ وصلت إلى أكثر من 148 دولار للبرميل [2].

ز- العوامل المناخية:

تعد العوامل المناخية من العوامل المؤثرة على إمدادات النفط على المدى القصير، فالتغيير في المناخ يؤدي إلى تحركات كبيرة في الأسعار قصيرة الأجل، ففصول الشتاء الباردة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط،[3] .

الدليل على ذلك الأعاصير التي ضربت الولايات المتحدة كإعصار كاترينا, الأمر الذي تسبب في تدمير وإخلاء 21 بئراً أو منطقة نفطية على الأقل في منطقة خليج المكسيك، وتوقف إنتاج 1.4 مليون برميل يومياً تمثل نحو 7% من الطلب المحلي الأمريكي على النفط، ونحو 95% من عمليات إنتاج النفط الأمريكي فضلاً عن غلق بعض الموانئ الرئيسة من هذه الولايات التي يمر منها 11% من الواردات الأمريكية ، منها واردات النفط[4] .

---

(1) محمد عبد السلام، التقرير الاستراتيجي العربي (2008–2009) مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجي ،ط1، القاهرة، 2010 ص133.

(2)حسن أبو طالب، التقرير الاستراتيجي العربي(2005–2006)مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية, القاهرة، 2006، ص38.

(3) مايكل لينش، البحث عن الاستقرار في سوق النفط، انظر إلى مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط1، ابوظبي، 2005،ص 255

(4) عمر الحسن، شؤون خليجية،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المجلد السابع، العدد 43، خريف 2005، لندن، ص128.

وكذلك موجة البرد القارص والثلوج التي ضربت منطقة سيبريا في روسيا فأدت إلى انخفاض النفط إلى أكثر من 250 ألف برميل يومياً [1].

3-نتائج ارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره (2001-2008):

إن العائدات النفطية الضخمة التي جنتها دول الخليج العربي خلال العقد الأخير كانت نتيجة لجهود متفاعلة والتي قامت بها شركات النفط الوطنية والشركات المتفرعة عنها، وهي التي تقوم بتنفيذ مختلف العمليات النفطية بالتعاون مع الشركات العالمية، تطبيقاً للسياسة النفطية الوطنية التي رسمتها دول الخليج العربي لها، ابتداءً من عمليات استكشاف النفط، إلى العمليات اللاحقة للإنتاج، وعملية التسويق الأمثل، لقد أدى توفير إيرادات نفطية ضخمة إلى إنشاء بعض المشاريع الإنتاجية ،ففي ميدان الصناعة النفطية نفسها قامت دول الخليج بتوسيع طاقتها لتكرير النفط بشكل كبير,سواء لتلبية الاحتياجات المحلية والتصدير وإنشاء المعامل البتروكيمياوية ومعامل لتسييل الغاز, بعدما كانت تصدر النفط الخام.

وتطوير الصناعة التحويلية الأخرى، كصناعة الألمنيوم، والحديد الصلب... الخ. وفرت لها إمكانيات التمويل لأغراض الاستثمار في مشاريع التنمية، وإنشاء البنى الأساسية في تأمين مستوى متقدم من الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم، فضلا عن ذلك أن العائدات النفطية الضخمة التي جنتها دول الخليج العربي خلال العقد الأخير أُدت إلى:

1- ارتفاع متوسط نصيب الفرد الخليجي فيGDP ففي السعودية ارتفع من 7 ألف دولار إلى 19 ألف دولار، وفي قطر ارتفع من 16 ألف دولار إلى 76 ألف دولار، وفي الإمارات ارتفع من 17 ألف إلى45 ألف دولار في عام 2008 مقارنة بعام 1995[2].

2- زيادة الضغوط التضخمية وارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية الأساسية والمدخلات، إذ ارتفع معدل التضخم في السعودية من سالب 1.1 إلى 9.9، وفي الإمارات من 3.1 إلى 12.3 وفي الكويت من 1.8 إلى 10.4 في عام 2008 مقارنة بعام 2000[3].

---

(1) حسن أبو طالب، مرجع سابق، 2006، ص38.

(2) التقرير الاقتصادي العربي، 2010، ص22.

(3) التقرير الاقتصادي العربي، 2010، ص22، ص 23.

3- زيادة الإنفاق العام ففي السعودية ارتفع من 104 مليار إلى 174 مليار دولار، وفي الإمارات ارتفع من34 مليار دولار إلى 69 مليار دولار في عام 2008 مقارنة بعام 2006[1].

4- ارتفاع الفائض الجاري للموازنات العامة الخليجية مثلا في الإمارات بلغ الفائض 24%من GDP وبلغت في السعودية 39.9% منGDP[2].

5- زيادة التدفقات الاستثمارية الصادرة من دول الخليج العربي إلى دول العالم، فزادت التدفقات الكويتية من 7.7 مليار دولار إلى9.9 مليار دولار، وزادت في الإمارات من 9.7 إلى 15.8 مليار دولار في عام 2008 مقارنة كمتوسط للمدة (2005-2007) [3]

رابعا- تقلبات الإيرادات النفطية والعوامل المؤثرة فيها خلال المدة (2009-2010):

1- تقلبات الإيرادات النفطية خلال المدة (2009 - 2010):

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق الذي يتضمن تطور أسعر النفط وإيرادات تصديره خلال المدة (2008- 2010) يتبين ما يأتي:

أ- انخفاض أسعار النفط من 94.4 دولار للبرميل من عام 2008 إلى ما دون 40 دولار في شتاء عام 2009 ومن ثم ارتفعت الأسعار قليلاً في عام 2010 إذ بلغت 77.4 مقارنة بالعام السابق. وتمثل نسبة انخفاض نحو 33% في عام 2009 مقارنة بعام 2008 مما أنعكس ذلك على انخفاض الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي.

ب - انخفاض الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي مجتمعة من نحو 467 مليار دولار إلى نحو 278 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بعام 2008 بنسبة انخفاض 40,4% كما موضحة في الجدول السابق.

جـ- أما على مستوى دول الخليج منفردة انخفاض الإيرادات النفطية السعودية بنسبة 41.7%، ودولة الكويت 36.2%، والإمارات 44.4% وقطر 40.7%، وعمان 26%، والبحرين 44% في عام 2009 مقارنة بعام 2008.هذاالانخفاض للإيرادات النفطية الخليجية يرجع لعدة أسباب.

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي، 2010، ص 349.

(2) التقرير الاقتصادي العربي، 2010، ص 356.

(3) المصدر تقرير الاستثمار العالمي2012 (الانكتاد).

2-أسباب انخفاض أسعار النفط وإيرادات تصديره للمدة (2009-2010):

أ – الأزمة المالية العالمية :

حملت أزمة سوق الائتمان في طياتها أزمة أخرى، والتي بدأت بانهيار الرهن العقاري ثم امتدت بشكل سريع إلى القطاع المالي والمصرفي، ثم إلى الاقتصاد الحقيقي في الدول المتقدمة والدول النامية[1]، فانعكست على السوق النفطية، فقد تشكلت في صيف عام 2008 فقاعة أسعار النفط، عندما بلغت أعلى معدل لها على الإطلاق في بورصة نايمكس هو 147 دولار للبرميل[2]. وظل المحللون منقسمين في جدل عقيم حول أي من العاملين الذي قادة إلى ارتفاع أسعار النفط، هل هو عامل المضاربات (البرميل الورقي)، أو هي أساسيات السوق؟ وقد أظهرت الأزمة المالية بوضوح أن هناك عوامل مؤثرة من خارج السوق النفطية، فالهشاشة المالية والاختلال في الأنظمة المالية، والتي يمكن أن تكون ذات تأثير طويل الأمد على الطلب على النفط والسوق النفطية، وبالتالي على سلوك أسعار النفط[3]. ويمكن القول أن الأوضاع غير المستقرة في السوق العالمية ستقرر لا محالة مثل هذه الحالة من التذبذب في أسعار السلع المختلفة وليس النفط وحده. [4]

ومع تصاعد الضغوط الدولية قامت المملكة العربية السعودية بتقليص طاقتها الإنتاجية الفائضة، وعلى صعيد آخر قامت هيئة تداول عقود السلع الآجلة الأمريكية (CFTC) بالتدقيق المركز على تجار المبادلة (swapdealers) ومؤشر تجار السلع الأساسية، والهدف من ذلك هو معرفة نشاط بنوك الاستثمار، والتحسين في الشفافية والتحكم في سوق العقود الآجلة. وقد تحقق من ذلك بعض النجاح، إذ انفجرت الفقاعة، مما أدى إلى تحقيق انخفاض أسعار النفط إلى دون 35 دولار للبرميل في شتاء عام 2008.

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص 18.

(2) عباس علي تقي، النفط والتعاون العربي، منظمة الاقتصار العربية المصدر البترول، المجلد السادس والثلاثون، للعد 134 صيف 2010، منظمة أوبك 2010، ص 11.

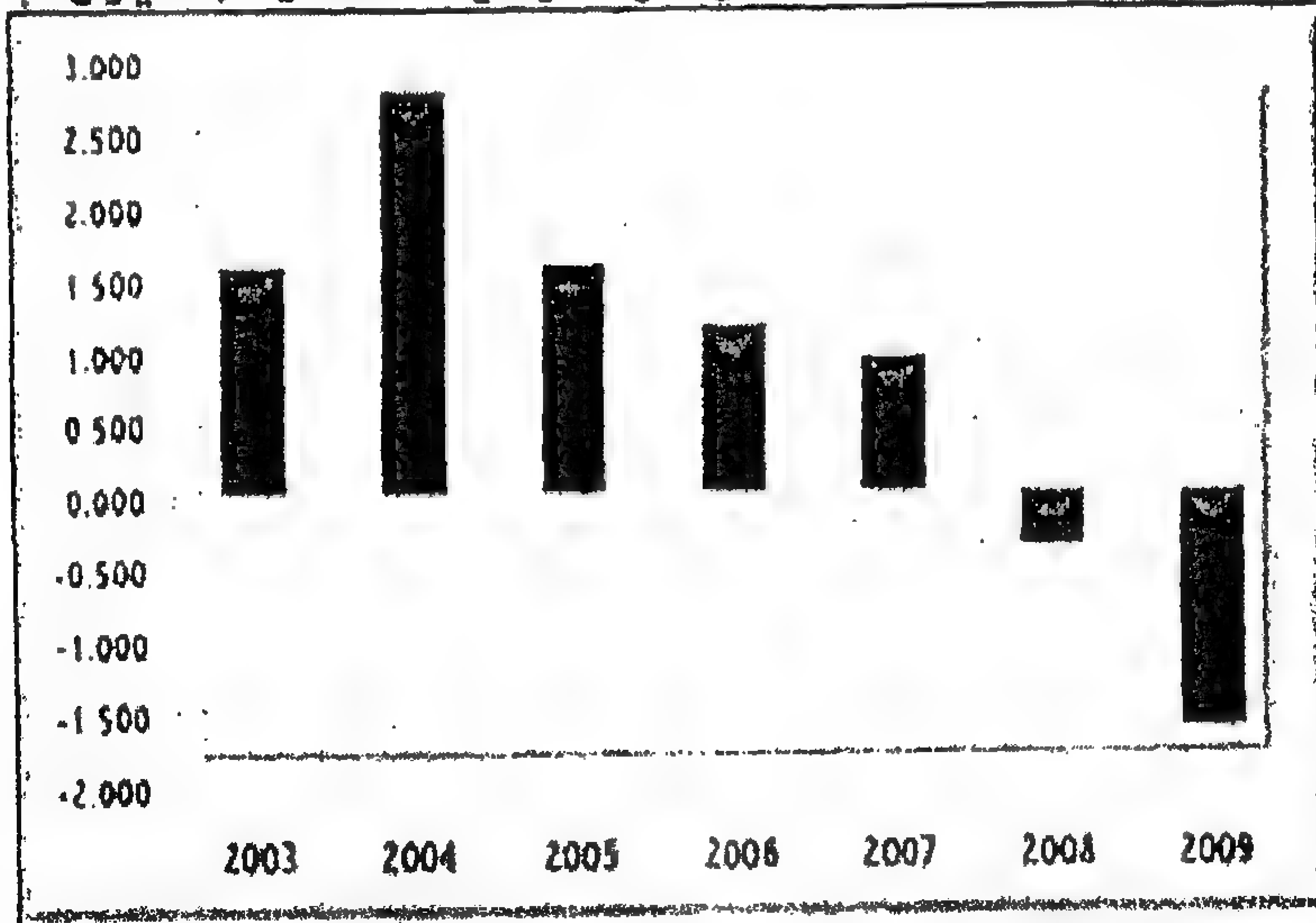
(3) كرستوف السوب، وبسام فتوح، المرجع السابق, خريف 2010، ص 30.

(4) حسين أبو طالب، التقرير الاستراتيجي العربي (2008 – 2009) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2009، ص 136.

ب- انخفاض الطلب على النفط :

شهد عاما 2008 – 2009 بعض التغيرات المذهلة لديناميات في الطلب العالمي على النفط، لقد مهدت صدمة الطلب الإيجابية (positive demand shock) التي سادت خلال الفترة (2004 –2006) الطريق، أمام حدوث صدمة الطلب السلبية (negative demand shock) خلال عامي (2008 – 2009) فقد سجل الطلب العالمي على النفط نمواً سلبياً لفترة عامين متعاقبين، وهي المرة الأولى التي يشهد فيها الطلب العالمي نموا سالبا منذ فترة الثمانينات. كما في الشكل(12) الذي يوضح الاستهلاك العالمي من الوقود السائل، وتشير بيانات اوابك في 2010 الى أن صدمة الطلب السلبية أكثر وضوحاً في الولايات المتحدة حيث التغيير السنوي للطلب على النفط في الولايات المتحدة كان سلبياً في شهر أغسطس 2007، وقد بلغ معدل الانخفاض السنوي أكثر من 2.5 مليون برميل يومياً في سبتمبر 2008، وقد حدث هذا الانخفاض في جميع المنتجات النفطية المستهلكة. [1]

الشكل (12) الاستهلاك العالمي من الوقود السائل (مليون ب/ي)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الامريكية ، انظر مجلة التعاون والنفط العربي ،منظمة اوابك، الكويت، عدد، 135، 2010، ص 28

(1) كرستوفر السوب وبسام فتوح، مرجع سابق، 2010 ص 27.

ج - انخفاض النمو الاقتصادي العالمي :

واجهت أسواق النفط العالمية تحديات كبيرة بعد منتصف عام 2008، ففي الوقت التي انتقلت فيه تداعيات أزمة الرهون العقارية الأمريكية عالمية المخاطر أسواق الائتمان الأخرى. تراجعت معدلات النمو في كل اقتصادات العالم، وشهدت أعمق ركود يمر به منذ الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أن معدلات النمو الاقتصادي العالمي تراجعت منذ النصف الثاني من عام 2007، لكنها كانت تسجل معدلات نمو موجبة حتى نهاية النصف الأول من عام 2008.

وبدأ الاقتصاد العالمي في الدول الصناعية والدول النامية ذات الاقتصاد المتحول بالانكماش بحلول الربع الرابع من عام 2008، فانكمش الاقتصاد العالمي بنسبة (– 6.5%) واقتصاد الدول الصناعية بنسبة(–،8%) والدول النامية المتحولة بنسبة (– 3.9%) بالرغم من الجهود المبذولة لإعادة صحة القطاع المحلي ومواصلة استخدام دوافع السياسية الاقتصادية الكلية لدعم الطلب الكلي.

وقد جاءت النتائج عكس ذلك، إذ زاد الركود الاقتصادي العالمي عمقاً في الربع الأول من عام 2009 فوصل انكماش الاقتصاد العالمي (– 7.8%) والدول الصناعية (– 7.8%) بينما أزداد انكماشاً الدول النامية المتحولة عمقاً إلى (– 4.2).

مما انعكس ذلك على انخفاض الطلب على النفط ،إذ بلغ الربع الأول من عام 2009 اكثر من 83.8 مليون برميل مقارنة بالربع الأول من عام 2008 البالغ 85.2 مليون برميل أي انخفض الطلب العالمي على النفط بنحو 1.4 مليون برميل مما انعكس ذلك على انخفاض أسعار النفط[1]. دون 35 دولار للبرميل في شتاء عام 2009 .

وكان هذا الانخفاض أكبر انخفاض حدة في السوق النفطية وأقل بكثير مما كان متوقعاً من الدول المنتجة مما انعكس ذلك على انخفاض الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي كما هي موضحة في الجدول السابق[2].

---

(1) الطاهر الزيتوني، النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد السادس والثلاثون العدد 132، شتاء، 2010، ص 31 – 32.

(2) كرستوفر آلسوب، وبسام فتوح، ، مرجع سابق 2010 ص 14.

د- ازدياد المعروض من النفط :

من الطبيعي أن يكون هناك فائض في المعروض من الإنتاج النفطي في اقتصاد يتسم بالركود وانخفاض على النفط مع توافر طاقة إنتاجية فائضة في الدول المنتجة، فضلاً عن فائض المخزون التجاري والاستراتيجي لدى الشركات والدول المستهلكة.

حاولت (OPEC) امتصاص الكمية الفائضة في السوق النفطية من خلال تخفيض الإنتاج النفطي، وفي الاجتماع الطارئ الذي عقد في أكتوبر 2008 وافقت البلدان على خفض الحصص الإنتاجية بمقدار 1.5 مليوناً برميل يومياً ،وكانت بلدان أوبك قلقة من حجم الطاقة الإنتاجية المتوافرة في السوق، ومع هذا الأجراء انخفض سعر النفط دون 38 دولار في شتاء 2009 مما انعكس ذلك على انخفاض الإيرادات النفطية الخليجية. [1]

---

(1) كرستوفر اسوب، وبسام فتوح: ، مرجع سابق 2010 عدد 135 ص 125.

المبحث الثاني
دراسة تحليلية لأهمية الإيرادات النفطية
في اقتصادات دول الخليج العربي.

تتأثر اقتصادات دول الخليج العربي المنتجة الرئيسة للنفط في الدرجة الأولى بالإيرادات النفطية ،التي تلعب دوراً مهماً في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية كانت في بداية السبعينات منخفضة، نتيجة لانخفاض أسعار النفط، فأنها ما زالت تؤثر بصورة ملموسة على اقتصادات دول الخليج العربي، وقد تزايدت أهميتها في الناتج المحلي الإجمالي، والموازنة العامة، وميزان المدفوعات، مع ازدياد أسعار النفط خلال الطفرات النفطية الثلاث. لذا تقسم هذه الفقرة إلى:

أولا: اهمية الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي :

تشير الدراسات الاقتصادية الى ان اهمية الايرادات النفطية تزداد مع ازدياد اسعار النفط وايرادات تصديره ،والجدير بالذكر مرت اسعار النفط بتذبذب خلال الفترة (1970–2010) ومن الطبيعي ان تؤثر على اهمية الايرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي كما هي موضحة في جدول (9)

الجدول (9) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية
في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي للمدة (1972-2010)%

	1972	1976	1980	1985	1990	2003	2005	2008	2009	2010
السعودية	59.5	71	87	48	41	38	61	551	30.8	39.9
الكويت	65.2	66	74	53	45	46	68	42.9	68.2	46.4
الإمارات	66.3	62	65	45	66	32	64	31.3	17.5	21.9
قطر	—	85	77	50				17.8	16.7	18.3
عمان	56.4	64	57	59	47	42	57	25.8	29	26.3
البحرين	35.6	66	85	22		25		27.2	18.4	20.6

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على المصادر التالية:

1- بيانات 1970 نجلاء الأهواني، النفط العربي ونمط استخدام عائداته في الدول العربية، النموذج الكويتي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1979، ص 61

2- بيانات 1976، على خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية فى الخليج العربى، 1985، ص 60

3- بيانات (1980 و1985) الاسكوا سنة 2000 مرجع سابق ص 3.

4- بيانات (1990- 2007)، أحمد سيد النجار، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2008، ص 103 .

5- بيانات 2008 و 2009 و 2010 التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2011 الملحق الإحصائي ص 346.

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول (9) الذي يبين نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج يتبين ما يأتي :

أ- ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية خلال الطفرة النفطية الأولى والثانية، إذ تجاوزت 80% من الناتج المحلي الإجمالي لأغلب دول الخليج العربي ،فمثلاً زادت النسبة في السعودية من 59% في عام 1972 إلى نحو 87% في عام 1985، بينما انخفضت النسبة في عمان إلى 57% في عام 1980.

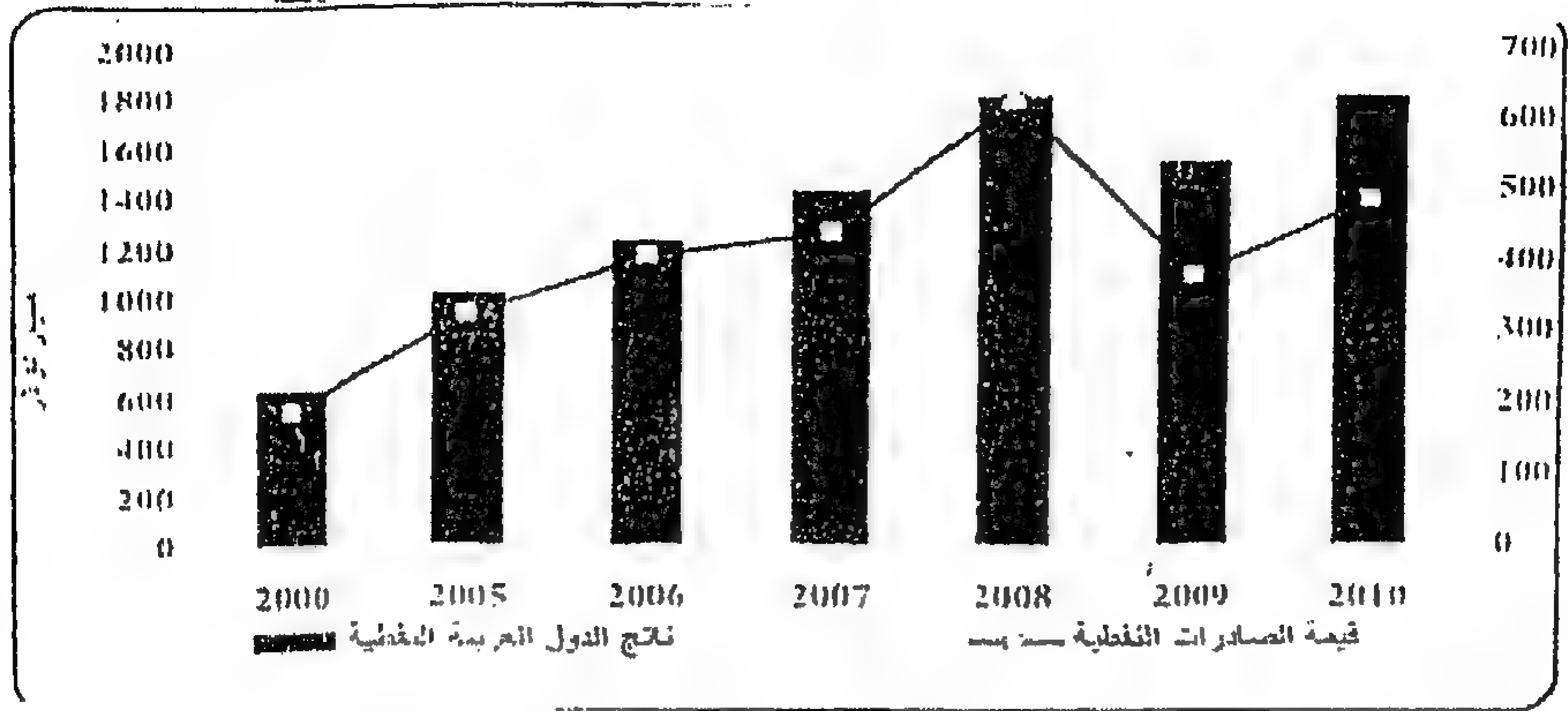
ب- يلاحظ انخفاض النسبة خلال انخفاض أسعار النفط خلال المدة (1985 – 2003)، إذ لم تتجاوز النسبة 50% في أغلب الأحيان ،ومثال على ذلك انخفضت النسبة في السعودية من 87% في عام 1980 إلى 38% في عام 2003 ،أي بنسبة انخفاض أكثر من 50% ،وكذلك انخفضت النسبة في الكويت من 74% في عام 1980 إلى 46% في عام 2003.

يلاحظ هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وإيرادات تصديره ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي [1] ومن الشكل 13

---

(1) المصدر (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص 203.

الشكل (13) تطور العائدات النفطية والناتج المحلى الإجمالي للدول النفطية العربية للمدة2000-2010



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ص203.

وعند تحليل البيانات الواردة في فيه يتبين للدارس ما يأتي:-

أ- صاحب انخفاض أسعار النفط خلال عام 2009 نتيجة للأزمة المالية، انخفاض العائدات بنحو 245 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض بلغت 39% مقارنة مع عام 2008 لتصل إلى 388.6 مليار دولار. وفي الوقت نفسه انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 14% إلى ليصل 1545 مليار دولار. وبعد أن استرد الاقتصاد العالمي عافيته خلال عام 2010 أدى من ذلك إلى تحسن ملحوظ في أسعار النفط الذي صاحبها ارتفاع في عائدات النفط لتصل إلى 483 مليار دولار، وقد كان لذلك الأثر الإيجابي على النشاط الاقتصادي ،إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 1801 مليار دولار في عام 2010 كما في الشكل السابق.

ب- أما فترة ارتفاع أسعار النفط للمدة (2003 – 2008) أدت إلى زيادة نسبة مساهمة الإيرادات في الناتج المحلي، فمثلاً: في السعودية ارتفعت نسبة المساهمة من 38% في عام 2003 إلى نحو 55% في عام 2008 ثم انخفضت النسبة الى 30.8%في عام 2009، ويرجع ذلك الى الازمة اقتصادية في العام نفسه ،وبعد أن استرد الاقتصاد العالمي عافيته خلال عام 2010 أدى ذلك إلى تحسن ملحوظ في أسعار النفط الذي صاحبها ارتفاع الإيرادات النفطية السعودية من نحو 144 مليار دولار في عام 2009 إلى نحو 184

مليار دولار في عام 2010 كما موضحة في السابق، مما انعكس ذلك على مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إذ ارتفعت من 30% إلى 98% كما موضح في الجدول أعلاه.

كذلك ارتفعت النسبة في الكويت من 46% في عام 2003 إلى 68% في عام 2009 وارتفعت النسبة في دولة الإمارات من 32% في عام 2003 إلى 64% في عام 2007، ثم انخفضت إلى 21% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010.

ويتضح من الجدول ما ينطبق على السعودية والكويت ينطبق على باقي دول الخليج بالرغم من اختلاف النسب، لكن ماتزال الإيرادات النفطية تشكل نحو نصف حجم الاقتصاد في أغلب دول الخليج العربي خلال العقد الأخير (2000 – 2010) مما يجعل الاقتصاد الخليجي عرضة لتقلبات الأسواق العالمية ومنها أسعار النفط وتعد هذه النسبة مرتفعة عند مقارنتها مع الدول النفطية الأكثر تنوعاً فمثلاً في النرويج لا تتجاوز النسبة 27% من الناتج المحلي الإجمالي. [1]

نستنتج أن دول الخليج العربي لم تستخدم الإيرادات النفطية المتزايدة خلال أربعة عقود الماضية (1970 – 2010) في التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل ورفع تنافسية الصادرات غير النفطية[2] بل استخدمت في قطاعات عقيمة مثل قطاع العقار.

---

(1) unctad Hand book 2012 of statistics

(2) رياض الفرس، هيكل الاقتصاد الكلي للدولة الكويت والحلول، بحث اقتصادي 2010، ص 3.

ثانيا: اهمية الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة الخليجية :

مع تضاعف أسعار النفط خلال الطفرات النفطية الثلاث زادت نسبة مساهمة الإيرادات في موازنات دول الخليج العربي، بينما انخفضت نسبة المساهمة مع انخفاض أسعار النفط خلال المدة الأولى (1981 – 2002) والمدة الثانية (2008 – 2009). من الجدول (10) الذي يتضمن تطور إسهام الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات النفطية الخليجية خلال المدة (1971 – 2010) ويتضمن كذلك تطور الفائض والعجز خلال المدة (2006– 2010) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول (10) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة الخليجية ونسبة العجز في الموازنات الخليجية (1976 – 2010) كنسبة من GDP

السنة / الدولة	1976 %	1980 %	1990 %	كمتوسط 96- 2001 %	2005 %	2008 %	2009 %	2010 %	العجز 2006 %	الفائض 2007 %	الكلي 2008 %	2009 %	2010 %
السعودية	90	91.0	80.6	77.6	89	89.2	85.2	90.4	21	12.2	32.5	(6.1)	5.2
الكويت	97	82	890	69.3		93.1	93.8	93.8	23.1	15.7	22.6	9.5	18
الإمارات	93	96	83	64.9	77.4	80.9	69.4	75.9	12.4	17.3	16.4	(12.6)	(1.3)
قطر	66	94	68			57.4	44.1	60.8	5.3	11.2	8.9	9.0	3.4
عمان	93	86	81	75.3		84.6	79.1	81.8	0.3	0.3	0.3	(4.9)	1.9
البحرين	84	77	57	61.5		84.6	79.1	81.8	(0.1)	3.1	6.6	(6.1)	(5,3)

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على المصادر التالية:-

1- بيانات عام 1976 المصدر، علي خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية فى الخليج العربى، 1985، ص .60

2- بيانات عام (1980- 1990) الاسكوا 2001، ص 3 و ص .49

3- بيانات (1996 – 2001) كمتوسط، بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

4بيانات (2006 – 2010) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملحق الإحصائي ص 349 و ص 355.

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول(10) يتبين ما يأتي :

أ- ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة لدول الخليج العربي خلال الطفرة النفطية الأولى والثانية من (973 – 1980) ،إذ تجاوزت النسبة أكثر من 90% في أغلب دول الخليج العربي، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع الإيرادات النفطية الناجم عن ارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره من نحو 3 دولار للبرميل الواحد في عام 1970 إلى أكثر من 30 دولار للبرميل الواحد في عام 1980.

ب – انخفاض نسبة المساهمة خلال فترة تقلبات أسعار النفط وإيرادات تصديره خلال المدة (1985 – 2003) ،إذ انخفضت في أغلب دول الخليج العربي مثلاً :انخفضت في السعودية من نحو 91% في عام 1980 إلى 77.6% كمتوسط للمدة (1996 – 2001)، وكذلك انخفضت في الإمارات من 96% إلى 64% ،كذلك في الكويت من 82% إلى 69% كمتوسط للمدة (1996 – 2001) مقارنة بعام 1980 يرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط من 36 دولار إلى دون 15 دولار للبرميل.

جـ- ارتفعت النسبة خلال الطفرة النفطية الثالثة (2003 – 2008) في جميع دول الخليج العربي إذ تجاوزت 80% باستثناء قطر بلغت 57%، فمثلاً ارتفعت النسبة في السعودية 77% كمتوسط للمدة (1996 – 2001) إلى 89.2% في عام 2008 مما انعكس ذلك على ارتفاع الفائض في السعودية من 21% في عام 2006 إلى 32.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الإيرادات السعودية بنسبة 74% في عام 2008[1]. وكذلك ارتفعت النسبة في الكويت، إذ بلغت 93.1% من إجمالي الإيرادات العامة ما انعكس ذلك على ارتفاع مساهمة الفائض في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ أكثر من 23% في عام 2006 كما هي موضحة في الجدول السابق ، يحث يعزى ذلك إلى ارتفاع معدل نمو الإيرادات النفطية بنسبة 26% في عام 2008. بينما انخفضت النسبة في قطر دون 60% ،ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة معدل نمو الإيرادات النفطية ، إذ لم تتجاوز 1.6% في عام 2008.

د- يتبين من الجدول السابق أن هنالك انخفاضا نسبيا طفيفا في نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة الخليجية في عام 2009 مقارنة لعام 2008، بالرغم من انكماش معدلات نمو الإيرادات النفطية في هذه الدولة ،فمثلاً في السعودية انخفضت النسبة من 89.2% في عام 2008 إلى 85.2% في عام 2009 بينما انخفض الإيرادات النفطية إذ وصلت درجة الانكماش أكثر من (55%) مما انعكس ذلك على تحول الفائض إلى عجز، إذ تحويل الفائض من 32.0% في عام 2008 إلى عجز (6.1)% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الجدول السابق.

وكذلك انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة في دولة الإمارات من 80.9% في عام 2008 إلى 69.4% في عام 2009، ويرجع الانخفاض إلى انكماش معدلات نمو الإيرادات إذ بلغ معدل الانكماش (51.8)[2] فانعكس ذلك على تحول الفائض إلى عجز من فائض 16.4% في عام 2008 إلى عجز في عام2009 إذ بلغ (16.2)% بينما حافظت دولة الكويت على نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات النفطية،

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص 349 الملحق الإحصائي.
(2) التقرير الاقتصادي العرب، 2011، ص 349.

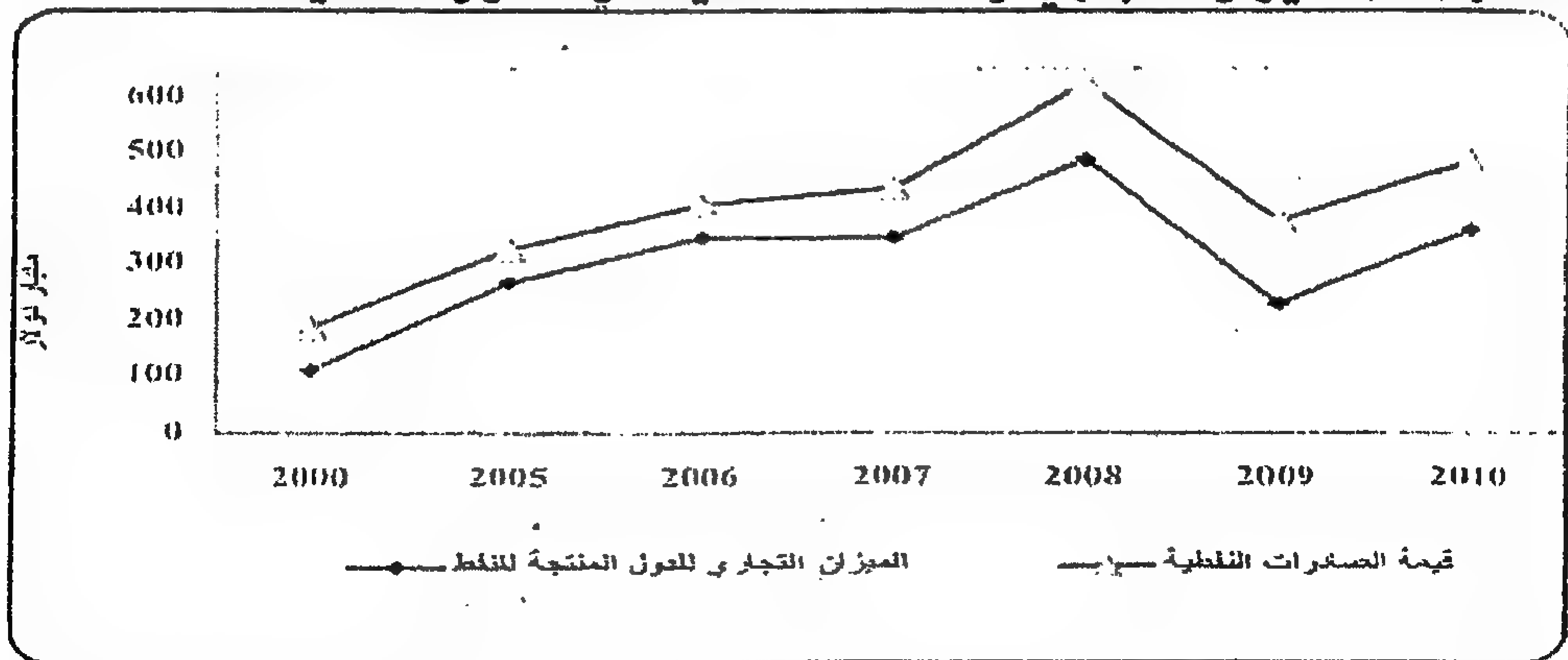
ويرجع ذلك إلى انخفاض طفيف في معدلات نمو الإيرادات النفطية إذ انخفضت من 57% إلى 26%، بينما انكمش معدل نمو الإيرادات في كل السعودية والإمارات.

نستنتج من هذه الدراسة السابقة أن هنالك علاقة طردية بين أسعار النفط وإيرادات تصديره ونسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة من جهة وبين نسبة (الفائض والعجز) في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، وعندما ارتفعت أسعار النفط وإيرادات تصديره خلال الطفرات النفطية الثلاثة (1972– 1973) (1979 – 1980) (2003 – 2008) ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة وارتفاع نسبة مساهمة الفائض في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح بالرغم ومن الجهود التي بذلت للتحقيق التنوع في مصادر الدخل على المستوى الاقتصادي الخليجي، مازالت الموازنات الخليجية تعتمد اعتماداً كلياً على الإيرادات النفطية في تمويل أغلب موازناتها. ومن هنا تبرز أهمية ربط استخدام الإيرادات النفطية في تنويع مصادر الدخل.

ثالثاً: أهمية الإيرادات النفطية في الميزان التجاري الخليجي :

ظل الأداء الاقتصادي التجاري في الدول النفطية العربية ومنها دول الخليج العربي، مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بقيم الصادرات النفطية خلال العقود الأربعة الماضية عامة والعقد الأخير خاصة. ويبين الشكل (14) العلاقة الطردية بين ارتفاع العائدات النفطية وارتفاع الفائض التجاري في الدول النفطية العربية ومنها دول الخليج العربي خلال المدة (2000– 2010).

الشكل(14)الميزان التجاري والعائدات النفطية في الدول النفطية1990-2010



المصدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ص205.

ومن الشكل(14) نستنتج ما ياتي:

1- الارتفاع المطرد لقيم الصادرات النفطية خلال الطفرة النفطية الثالثة (2003 – 2008) ،إذ ارتفعت من نحو 200 مليار دولار في عام 2000 إلى نحو 600 مليار دولار في عام 2008 كما هي موضحة بالشكل مما انعكس ذلك على ارتفاع الفائض التجاري من 110 مليار دولار في عام 2000 إلى 488 مليار دولار عام 2008،ليصل إلى أعلى مستوى له (ذروته) منذ اكتشاف النفط في هذه الدول، ويرجع ذلك إلى الانتعاش التجاري في دول العالم مما انعكس على زيادة الطلب على الطاقة مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره إذ بلغت ذروتها في منتصف عام 2008 لتصل إلى أكثر من 148 دولار للبرميل. وقد انعكس ذلك على ارتفاع الفائض التجاري وعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ويبين الشكل السابق ارتفاع نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية العربية ومنها دول الخليج العربي من 16% في عام 2000 إلى أكثر من 25% في عام 2008.

2- يرجع ارتفاع الفائض ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية العربية إلى ارتفاع قيم الصادرات النفطية خلال الطفرة النفطية الثالثة وهذا ما يؤكد وجود العلاقة الطردية بين ارتفاع أسعار النفط وقيم صادزاته ،وارتفاع قيم الفائض التجاري من جهة، وارتفاع نسبة الفائض في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

3- يلاحظ انخفاض قيم الصادرات النفطية في عام 2009 إذ انخفضت بنسبة 33% مقارنة بعام 2008 لتصل إلى نحو 42 مليار دولار، مما انعكس ذلك على الفائض التجاري لهذه الدول إذ انخفض بنسبة 50% ليصل إلى نحو 200 مليار دولار مما انعكس ذلك على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كماهي موضحة في الشكل السابق إذا انخفض من 25% إلى اقل 15% من عام 2009 مقارنة بعام 2008.

نستنتج من البيانات السابقة أن الأداء التجاري ظل مرتبطا بقيم الصادرات النفطية وظلت الصادرات النفطية مسيطرة على القطاع الخارجي لدول الخليج العربي، والحقيقة أن استراتيجيات التصدير ما زالت سياسات تقليدية تركز على الصناعة الاستخراجية، لأن إستراتيجية التصدير ليست مجرد علاج لمشاكل الميزان التجاري، وإنما هي اختيار

استراتيجي متكامل للتنمية الاقتصادية في عالم تزال فيه الحدود السياسية الاقتصادية، وكذلك فان سياسة تنوع وتنمية الصادرات ليست بديلاً عن سياسة إحلال الواردات، وإن التكامل بين السياستين أفضل من تفضيل بعضهما عن الآخر، فالسلع والخدمات تتطلب القدرة على المنافسة العالمية، فالتجارة العالمية تنمو بأعلى درجاتها في تجارة السلع المصنعة في وقت تتضاءل حصة التجارة في المواد الأولية والحديث عن إستراتيجية التصدير هو بالدرجة نفسها الحديث عن إستراتيجية التصنيع والتنمية عامة.

ويكفي أن ننظر إلى اقتصاد الكيان الصهيوني المغتصب لأرض فلسطين العربية إذ مر اقتصاده بعدة مراحل، مرحلة الزراعة لخلق ارتباط اليهود بالأرض، ثم مرحلة الصناعة العسكرية لتأكيد وجود الكيان الصهيوني في منطقة من الطبيعي أن تكون معادية لحركة توسع الكيان الصهيوني، وأخيراً انتقلت إلى مرحلة التصنيع من أجل التصدير عامة وتصنيع الصناعات التكنولوجية المتقدمة خاصة، مع التركيز على التصنيع من اجل إحلال الواردات، لتحقيق الاستقلال الاقتصادي،[1] من هنا تبرز أهمية ربط استخدام الإيرادات النفطية بتنمية الصادرات الصناعية.

(1) حازم البلاوي, محنة الاقتصاد والاقتصادين، دار الشروق، 1988،ص170 – 172.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية لتجربة دول الخليج العربي في استخدام الإيرادات النفطية

لعل الجدير بالذكر مرور أسعار النفط وإيرادات تصديره خلال العقود الأربعة الماضية، بعدة تقلبات، بمعنى أنها تستقر لمدة حول مستوى معين، ثم يستيقظ العالم فجأة على طفرة نفطية، على الرغم من توافر احتياطات في باطن الأرض، والقدرة الإنتاجية.

لقد أصبحت دول الخليج العربي المصدرة للنفط أمام مهمة غاية في الأهمية هي كيفية استخدام الإيرادات النفطية المتزايدة بطريقة تحقق لها أقصى مردود مالي، وقد دار جدلاً بين الاقتصاديين، والجدل ما زال قائماً حول، أين وكيف ومتى تستخدم هذه الإيرادات؟ وهل تستخدم في الاستثمار الداخلي أو الخارجي؟ أم كليهما معاً؟ وفي أي قطاع تستخدم؟ وهل تستخدم في صناديق الاستثمار؟ وما العوامل المؤثرة فيهما؟

والسؤال الذي يساق هنا، هل استطاعت دول الخليج العربي استخدام الإيرادات استخداماً أمثل وبطريقة تحقق اقتصاداً متنوعاً له القدرة على مواجهة تقلبات أسعار النفط وإيرادات تصديره. للإجابة عن هذه الأسئلة تم تقسيم الفصل إلى عدة مباحث:

المبحث الأول: استخدام الإيرادات النفطية الخليجية بين الاستثمار الداخلي والخارجي.

المبحث الثاني: استخدام الإيرادات النفطية الخليجية في صناديق النفط السيادية.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار في دول الخليج العربي.

المبحث الأول
استخدام الإيرادات النفطية الخليجية
بين الاستثمار الداخلي والخارجي

لعل من الجدير بالذكر أن موضوع استخدام الإيرادات النفطية المتزايدة قد آثار جدلاً واسعاً بين أوساط الاقتصاديين، والجدل يدور حول أين وكيف ومتى تستخدم هذه الإيرادات النفطية المتزايدة بصورة غير مسبقة، هل تستخدم في الاستثمار الداخلي؟ أو تستخدم في الاستثمار الخارجي؟ أم كليهما معاً؟ وفي أي قطاع تستخدم؟ والسؤال الذي يساق هنا هل استطاعت دول الخليج العربي أن تستخدم الإيرادات النفطية الاستخدام الأمثل؟ وبطريقة تحقيق أقصى مردود مالي مع الأخذ في الحسبان الأجيال الزمنية كافة يمكنها من تحقيق اقتصاد أكثر تنوعا وله القدرة على مواجهة صدمات وتقلبات أسعار النفط وعوائد تصديره للإجابة عن هذه الأسئلة تم تقسيم المبحث إلى: –

أولاً: استخدام الإيرادات النفطية الخليجية في الاستثمار الداخلي :

لقد ازدادت أهمية استخدام الإيرادات النفطية الخليجية في الاستثمار الداخلي مع بدء الإيرادات النفطية بالتزايد في السبعينات من القرن الماضي قد صاحبها اختلاف في الآراء حول كيفية استخدام الإيرادات في تقوية الاقتصاد الخليجي وتنوعه، وبالرغم من هذا الاختلاف فقد اتفق الاقتصاديون على ضرورة استثمارها بدلاً من تبذيرها، لذا تم تقسيم هذه الفقرة إلى الآتي:

1- استخدام الإيرادات النفطية بين الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري :

قيل إن المشكلة الوحيدة الأكثر إلحاحاً في الدول النامية هي تدني مستوى الادخارات الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات، وعدم القدرة على ضبط النفقات، ومن الطبيعي أن تتمتع دول الخليج العربي بفضل الإيرادات النفطية المتزايدة بارتفاع حجم المدخرات وحجم الاستثمارات وضبط الإنفاق[1]، ويعدان من آليات السياسة المالية الرئيسة لدفع عملية التنوع الاقتصادي، وحفز الطلب المحلي. [2]

---

(1)E/ESCWA/EADI/2004/P49.49 ، ص

(2) حسن أبو طالب،التقرير الاستراتيجي العربي (2005 –2006) مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية الأهرام، ط 1، القاهرة،أكتوبر،2006، ص393.

ويبين الجدول (11) تطور حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (1990 –2010)

جدول (11) الإنفاق (الاستهلاكي والاستثماري) / الناتج المحلي الإجمالي الخليجي للمدة (1990-2010) لدول الخليج العربي%

	الإنفاق الاستهلاكي /GDP	الإنفاق الاستثماري / GDP	الإنفاق س/ GDP	الإنفاق ث/ GDP	الإنفاق س/ GDP	الإنفاق ث / GDP	الإنفاق س / GDP	الإنفاق ث/ GDP
	1990	1990	2005	2006	2009	2009	2010	2010
الإمارات	54	21	57	24	70.6	34.3	67.6	25.3
السعودية	76	15	49	16	63.8	25.5	57.5	22.9
البحرين					49.7	36.1	45.4	27.9
الكويت	16	18	43	20	51.9	13.9	47.10	16.1
قطر					45.4	38.9	33.2	38.3
عمان	68	12	68	18	604	30	51.5	29.6

الجدول عمل الباحث اعتمادا على :

1–بيانات (1990+ 2000 + 2006) world bank world develop, 2008.

2–بيانات (2009 + 2010) التقرير الاقتصادي العربي الواحد (2010 + 2011)

من البيانات الواردة فيه يتضح :

عدم قدرة المؤسسات المالية القائمة على التحكم بالإنفاق الاستهلاكي في اغلب دول الخليج الغربي، وعلى العكس شهدت نسبة الإنفاق الاستثماري تراجعاً ملحوظاً عند انخفاض أسعار النفط وايرأدات تصديره وعلى سبيل المثال تراجعت نسبة الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي من 34.3 في عام 2009 إلى 25.3% في عام 2010، وانخفضت النسبة في السعودية من 25.5% من عام 2009 إلى 22.9% من عام 2010، وفي البحرين انخفض من 36.1 إلى 27% في عام 2010 مقارنة بعام 2010، كما مبينة في الجدول أعلاه. [1]

(1) علي خليفة الكواري, الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حال أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009، ص178.

بينما لم تتأثر نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري في الناتج المحلي الإجمالي في كل من قطر وعمان، وارتفعت النسبة في الكويت من 13% إلى 16% من عام 2010 مقارنة بعام 2009،و يعزى ذلك إلى ارتفاع معدل الاستثمارات في هذه الدول مما ترتب على ذلك ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، أما الإنفاق الاستهلاكي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي يبين الجدول ارتفاع المساهمة في دولة الإمارات من 54% في عام 1990 الى 57% في عام 2005.

وبلغت ذروتها في عام 2009 إذ وصلت إلى أكثر من 70% بينما انخفض في السعودية من 76% إلى 49% ثم عادت وارتفعت إلى 63% في عام 2009 مقارنة بعام 2005، وبقيت تتراوح في باقي الدول ما بين (30 –50) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود هذا الارتفاع في الإنفاق الاستهلاكي في دول الخليج العربي إلى زيادة الإيرادات النفطية.[1] وأكثر دلالة على الإفراط في الاستهلاك على مستوى دول الخليج العربي عند النظر إلى الجدول (12) .

جدول (12) متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي دولار في اليوم

	2004	2009	2010
الإمارات	41.4	81	66.8
قطر	39.7	74.8	84.8
الكويت	93.9	47.5	44.7
السعودية	16.9	25.7	25.6
عمان	20	22.9	26.6
البحرين	23.5	23.7	21.7
الجزائر		5.4	5.9

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص 210.

(1) مؤسسة النقد العربي السعودي انظر خط التنمية التاسعة (2010–2014)ص11، وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية ص11.

نستنتج من الجدول (12) الذي يبين متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي في اليوم الواحد، ارتفاع استهلاك الفرد الخليجي، ففي الامارات ارتفع استهلاك الفرد من 41 دولار في عام 2004 إلى 81 دولار للفرد في عام 2009، وكذلك ارتفع في قطر من 39دولار إلى 84 دولار في عام 2009 مقارنة بعام 2004، وتشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 الى أن نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي للدول النفطية أكثر تنوعاً لا يتجاوز 6 دولار للفرد الواحد كما في الجزائر كما موضحة في الجدول أعلاه.

ويعود ذلك التذبذب في الإنفاق الاستثماري والإفراط في الإنفاق الاستهلاكي إلى عوامل عدة منها:-

أ- ضعف المؤسسات المالية القائمة على التحكم في حجم الإنفاق، الذي يعد المحرك الأساس للتنمية الاقتصادية من خلال تغيير الطلب المحلي، وذلك بسبب ارتفاع حجم الإنفاق التبذيري وضخامة برامج الرفاه الاجتماعي.

ب- قوة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وإيرادات تصديره من ناحية، وتوزيع الإنفاق الحكومي على جانبي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري من ناحية أخرى، أي تأثر الإنفاق بالتقلبات الدورية لأسعار النفط.

ج- اتسم الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري) بقدر كبير من عدم المرونة، بسبب عدم قدرة المؤسسات الخليجية القائمة على إجراء تخفيض مفاجئ في نسبة الإنفاق الجاري من الموازنة الحكومية، وعدم القدرة على رفع الإنفاق الاستثماري خاصة عند انخفاض أسعار النفط وإيرادات تصديره.

د- ضعف الرقابة الشعبية والبرلمانية على مجالات الإنفاق العام، وتخفيض الموارد المالية، وتركز المؤسسات القائمة على ضمان مستويات معدلات دخول تضاهي مثيلاتها في الدول المتقدمة، بصرف النظر عن مساوئ أثر الإنفاق المفرط في القطاعات الحكومية من حيث رفع الأجور في القطاعات غير المتاجر بها عن القطاعات الحكومية الإنتاجية كما موضح سابقاً، وهكذا يمكن القول بأن نجاح دول الخليج العربي في استخدام الإيرادات النفطية لا يعتمد على حجم تلك العوائد بقدر ما يعتمد على المؤسسات

القائمة التي يمكن أن تتحكم في الإنفاق العام وتربط استخدامه بتطوير قطاع الصناعة التحويلية الذي له القدرة على تحريك باقي القطاعات.[1]

فضلاً عن عزل الإيرادات النفطية المتزايدة والزائدة عن القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي في صناديق، الدول التي تملك مؤسسات جيدة لها القدرة على التحكم في الإنفاق العام خاصة عند انخفاض أسعار النفط وإيرادات تصديره وتجنب آثار المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين التي لا تزال تعاني منها دول الخليج العربي النفطية بالرغم من الجهود المبذولة للتغلب على هذه التحديات خلال العقود الأربعة الماضية.[2]

2- استخدام الإيرادات النفطية بين الادخار والاستثمار :

لا تستطيع الدولة في حالة الاقتصاد المغلق أن تستثمر أكثر مما تحققه من ادخار، ويعني ذلك أن الادخار = الاستثمار أما في حالة عدم تطابق الادخار مع الاستثمار فإما أن يكون الاستثمار > الادخار وهذا يعني وجود عجز في فجوة الموارد، ويعوض هذا العجز عن طريق اللجوء إلى العالم الخارجي لتمويل هذه الاستثمارات، أو يكون الادخار> الاستثمار وهذا يعني وجود فائض في فجوة الموارد وهذا يعني عجز في القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني على استيعاب الفوائض النفطية المتزايدة.

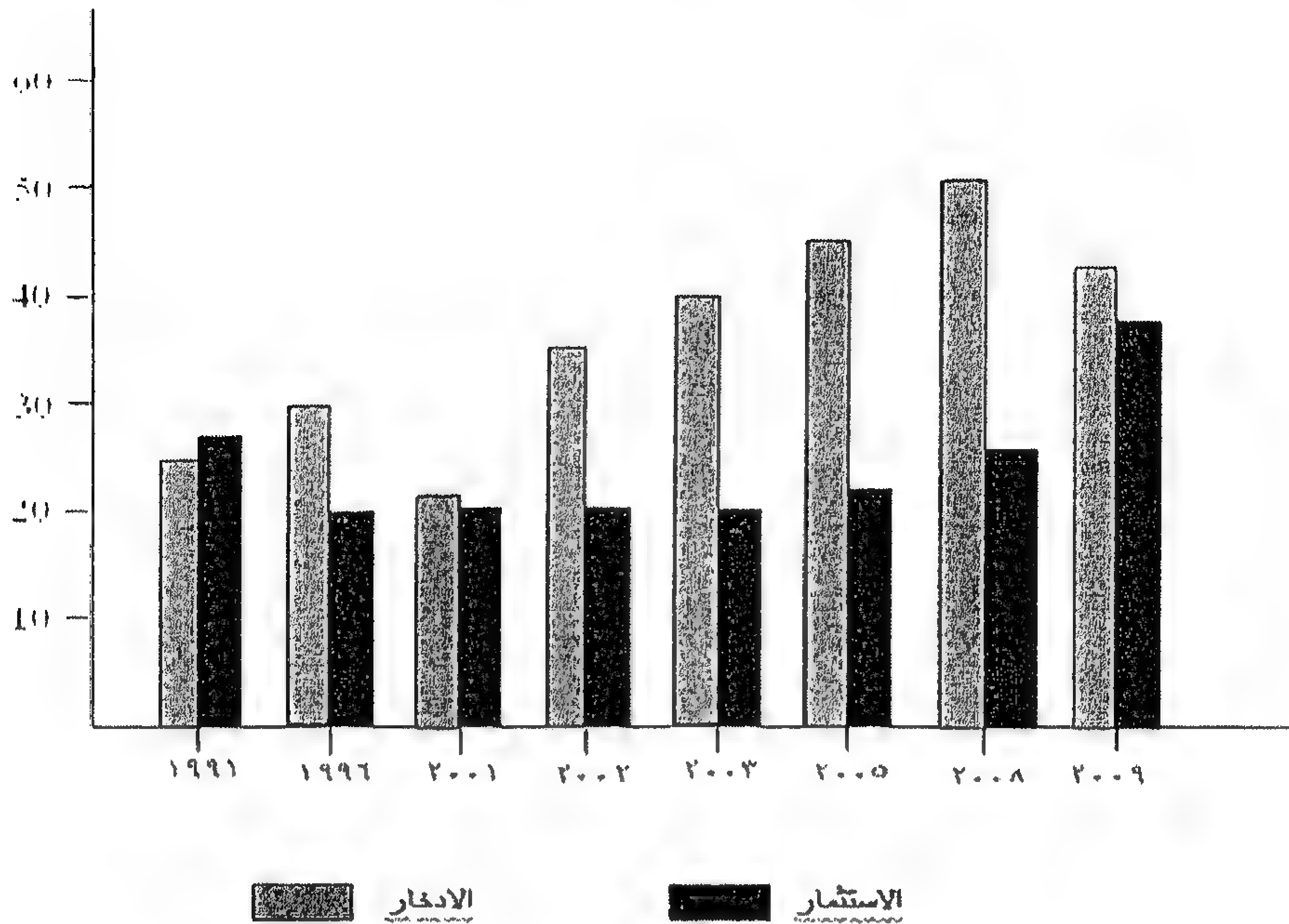
لذا لجأت الدول النفطية إلى استخدام الإيرادات النفطية في الاستثمار الخارجي، بحجة عدم قدرة الاقتصاد المحلي على استيعابها ومن هنا تبرز أهمية توسيع الطاقة الاستيعابية عن طريق تنويع الاقتصاد المحلي ورفع القدرة الاستيعابية، وخلق مناخ ملائم يحفز على استخدام الإيرادات في الاقتصاد المحلي على المدى المتوسط والبعيد بدلاً من استخدامها في الاقتصاد الخارجي والشكل (15) يبين تطور نسبة الادخار والاستثمار في الناتج المحلي الأجمالي الخليجي للعقدين الاخيرين:

---

(1) حسن أبو طالب،التقرير الاستراتيجي العربي (2005 –2006) مرجع سابق، ص392 -393.

(2) نوري محمد عبيد الكعب، مرجع سابق، ص22.

الشكل (15) تطور نسبة الادخار والاستثمار لـ GDP الخليجى للمدة (1991 - 2009)



عمل الباحث اعتمادا على: تقرير الاقتصادى العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وعند تحليل بيانات الشكل (15) يتبين الآتي :

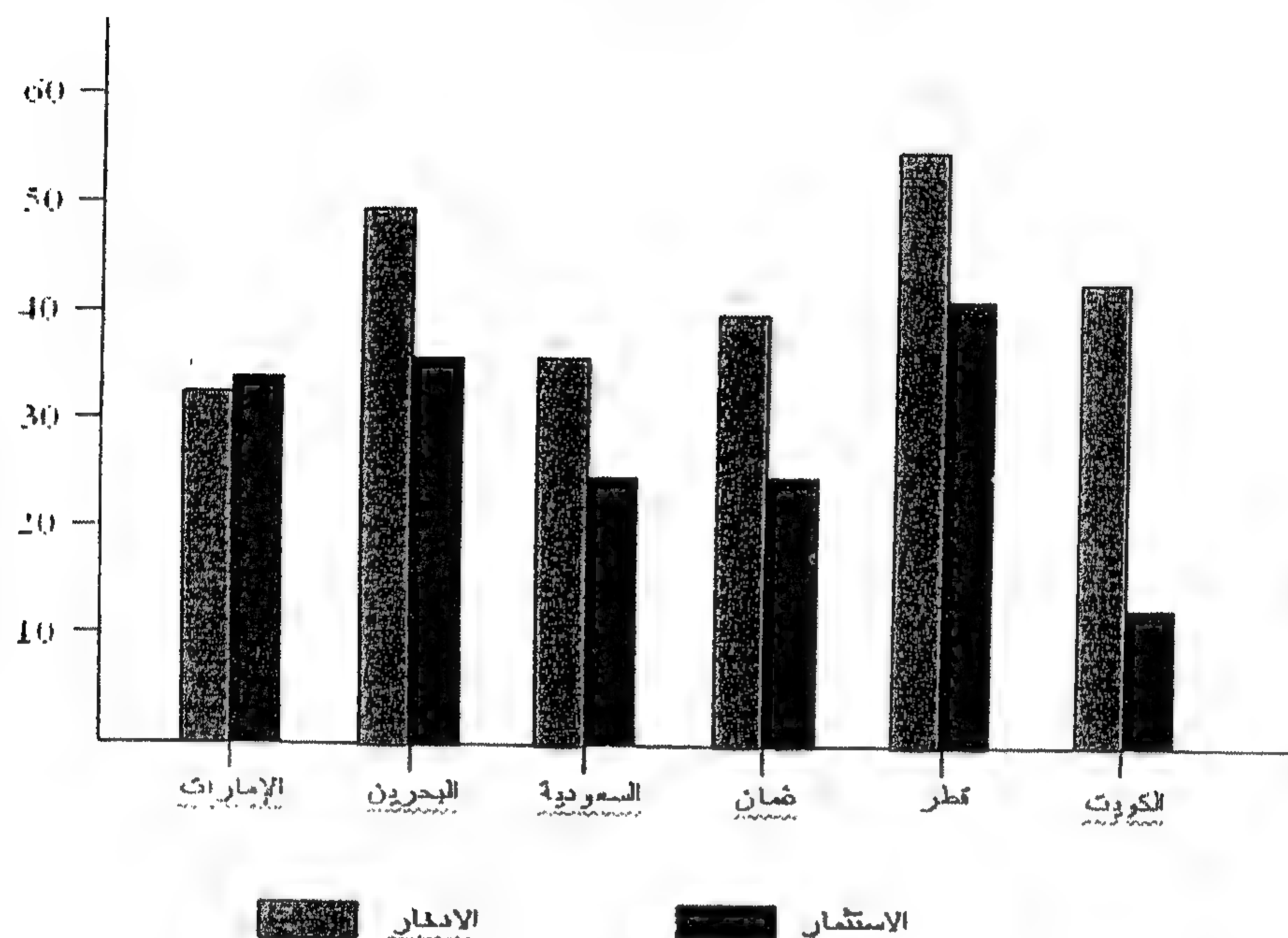
أ- الارتفاع في نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج مجتمعة من 25% كمتوسط (1991 – 1995) إلى 55% في عام 2008 باستثناء عام 2009 إذ بلغ نحو 43% عام انخفاض أسعار النفط وإيرادات تصديره فضلا عن آثار الأزمة المالية.

ب-استقرار نسبي في تطور نسبة مساهمة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بقيت تتراوح ما بين (20-30)% خلال المدة 1991-2009.

ج- ويتضح أيضاً زيادة فجوة الموارد من نحو صفر كمتوسط للفترة (1991 – 1995) إلى نحو 30% في عام 2008 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بينما انخفضت الفجوة إلى 13% في عام 2009 عام انخفاض أسعار النفط وإيرادات تصديره.

أما على مستوى دول الخليج العربي منفردة يبين الشكل (16) نسبة الادخار والاستثمار وفجوة الموارد إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009.

الشكل (16) نسبة الاستثمار والادخار إلى الناتج المحلى الإجمالي الخليجى منفردة لعام 2009



عمل الباحث اعتمادا على بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد اعداد مختلفة.

ومن الشكل(16) نستنتج اختلاف النسب من دولة إلى أخرى وعلى النحو الآتي:

أ- أعلى نسبة ادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي حصلت عليها دولة قطر، إذ بلغت نحو 55% بينما النسبة في الإمارات والسعودية لا تتجاوز 35%.

ب- أعلى نسبة استثمار حصلت عليها أيضاً قطر، إذ بلغت نحو 40% من الناتج المحلي الإجمالي بينما حصلت كل من الكويت والسعودية على أقل نسبة على الترتيب 15% و 25%.

جـ- أما من حيث فجوة الموارد تعد الكويت من الدول التي تعاني من ضعف القدرة الاستيعابية مما يترتب على ذلك فائض فجوة الموارد فيها، إذ بلغت نحو 30%

من الناتج المحلي الإجمالي بينما تعد الإمارات أكثر الدول استيعابا للاستثمارات، مما تترتب على ذلك عجز في فجوة الموارد، إذ لا يتجاوز (1%) كما هو موضح في الشكل أعلاه.

نستنتج من البيانات السابقة أن دول الخليج العربي باستثناء الإمارات تعاني من ضعف القدرة الاستيعابية، وان الفائض في فجوة الموارد المطردة يدل على اختلال الهياكل الإنتاجية فالمشكلة ليست في وفرة الموارد و الادخار، وإنما تكمن في ضعف الكفاءة الاستثمارية فضلا عن تدني الأداء المؤسسي لدول الخليج العربي .[1]

3- استثمار الإيرادات النفطية بين القطاعات النفطية وغير النفطية لدول الخليج العربي :

إن استعراض ما تحقق من استثمارات في الطفرات النفطية السابقة، يؤكد أن اغلب دول الخليج العربي قد لجأت إلى أسلوب التنمية المحلية المصحوبة بالإنفاق التبذيري، بينما كان الأجدر بها أن تلجأ إلى أسلوب الاستثمار الإنتاجي المتكامل [2] .

والسؤال الذي يساق هنا هو، هل اتبعت دول الخليج العربي إستراتيجية واضحة وهادفة للاستثمار والعوائد النفطية؟ وهل نجحت في التجنب من المرض الهولندي (Dutch Disease) من خلال تنويع هياكل الاستثمار في الاقتصاد الداخلي؟ [3]

وتوجيه الاستثمار إلى القطاع الإنتاجي الذي له القدرة على الترابط الأمامي والخلفي؟ للإجابة عن هذه الأسئلة لابد من تحليل السياسة الاستثمارية ونمط توزيع الإنفاق بين القطاعات الإنتاجية، حيث أن السعودية تهيمن على أكثر من 50% من إيرادات نفط الخليج العربي وتعد اكبر دولة من حيث عدد السكان، لذا يتم التركيز على المملكة العربية السعودية من توزيع الاستثمارات بين القطاعات النفطية وغير النفطية وتبين بيانات خطط التنمية السابقة للمدة (1970 –1985) أنها ركزت على الاستثمارات في قطاع النفط

(1) كمال نصر حماد،، تقييم دور صناديق التمويل العربية في تمويل التنمية في الدول العربية خلال المدة (1991 –2007) رسالة ماجستير، القاهرة 2011، ص196.

(2) حسين عبدالله، نفط الخليج العربي والتحديات ومخاطر النضوب الطبيعي المرجع سابق، 2007، ص49.

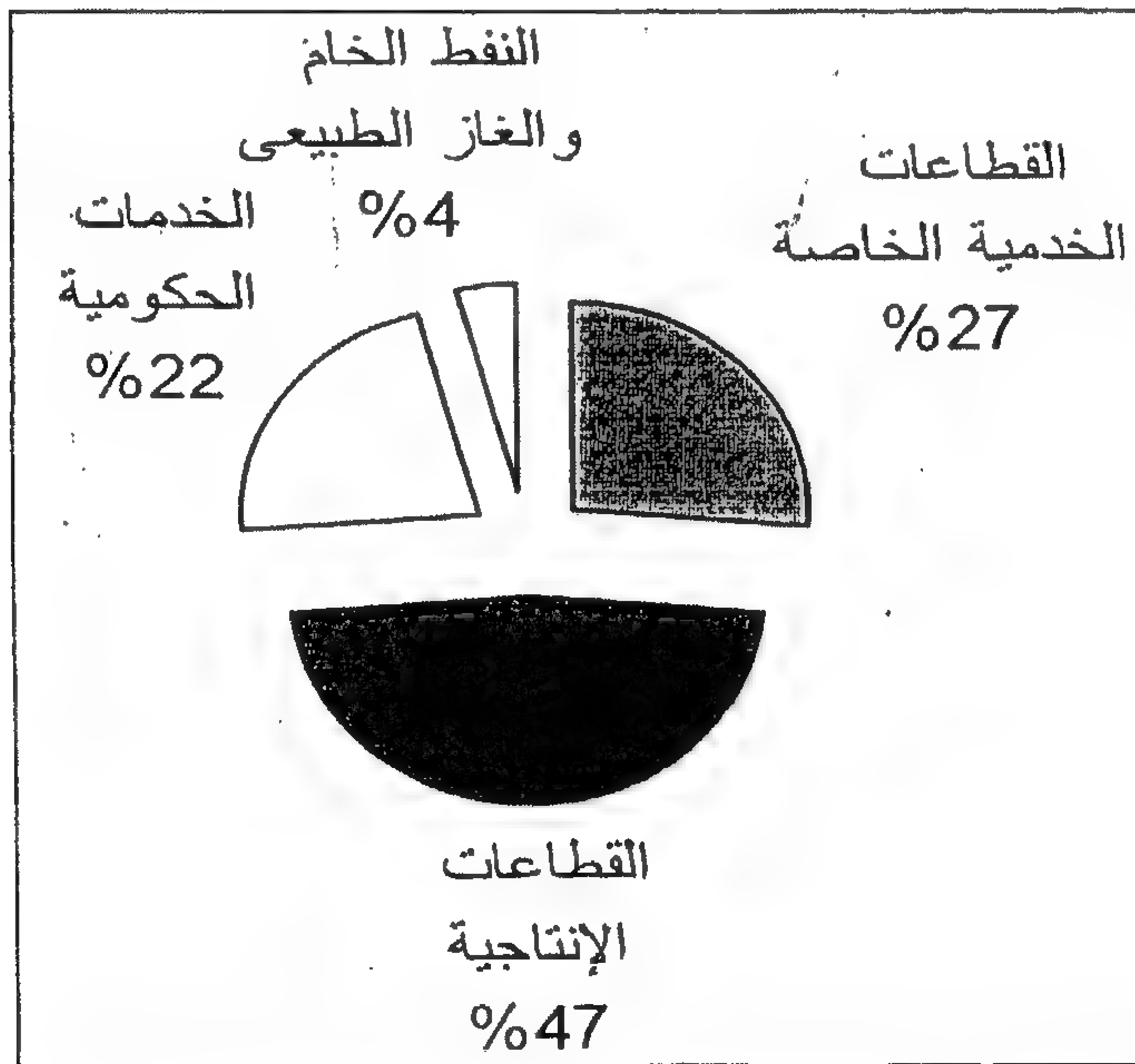
(3) رضا عبد السلام علي، مرجع سابق، 2009 ص24.

والتنمية وأهملت تنمية القطاعات الأخرى وتشير بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية الى.[1]

أ- ارتفاع الاستثمارات في صناعة تكرير النفط من 37 مليون ريال في عام 1969 إلى 439 مليون ريال خلال الخطة الأولى (1971 – 1974) وكذلك ارتفاع استثمارات البيئة والتنمية الاجتماعية، من 34 مليار ريال خلال الخطة (1970–1974) إلى 625 مليار ريال الخطة الثالثة (1980–1984) بنسبة 51% من متطلبات المالية للخطة .[2]

ب- كما تشير بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية إلى نمو الاستثمارات المنفذة في القطاعات الإنتاجية بمعدل نمو سنوي قدره (11.8%) لتبلغ نحو 534.2 بليون ريال، بنسبة (47%) من إجمالي الاستثمارات المنفذة. كما في الشكل(17).

الشكل (17) الهيكل القطاعي لبنود الإنفاق الاستثماري الرئيسة المنفذة خلال خطة التنمية الثامنة في المملكة العربية السعودية (2005 -2009)



(1) وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، خطة التنمية التاسعة (مرجع سابق)، ص12.

(2) وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، منجزات خطط التنمية (1970– 2009)،2010. ص143

كما تعزى زيادة الاستثمارات المنفذة في القطاعات الإنتاجية خلال الخطة الثامنة 2005-2009إلى النمو الملحوظ في استثمارات قطاعات تكرير النفط والبتروكيماويات، والصناعات التحويلية الأخرى، إذ بلغ معدل النمو السنوي المتوسط في تلك القطاعات نحو 32،6%و(6.4%) و(6.3%) على الترتيب. ولهذا قفزت استثماراتها من 60.1 مليار ريال و67.8مليار ريال و 41.1 مليار ريال خلال خطة التنمية السابعة إلى 193.1 مليار ريال و 116 مليار ريال و53 مليار ريال على التعاقب خلال خطة التنمية الثامنة، بحيث شكلت معاً (31.3%) من إجمالي استثمارات الخطة الثامنة.

جـــ- أما للاستثمارات المنفذة في القطاعات الخدمية بما فيها قطاع الإسكان الخاص، فقد ارتفعت خلال خطة التنمية الثامنة بمعدل نمو سنوي متوسط قدره نحو (7.7%)، إذ وصلت قيمتها 344.3 بليون ريال.

وتشير بيانات وزارة التخطيط إلى ارتفاع استثمارات صناعة تكرير النفط من 439 مليون ريال خلطة الأولى (1970-1974) إلى 198 مليار ريال خلال الخطة الثانية (وبلغ إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع خلال أربع عقود الماضية إلى أكثر من 328 مليار دولار، أي زاد بمعدل نمو سنوي كمتوسط 19.9%، بينما لم يتجاوز الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية 12 مليار دولار في عام 2006.[1]

ومن الشكل السابق الذي يوضح الهيكل القطاعي لبنود الإنفاق الاستثماري الرئيسة المنفذة وكلك تشير بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودي[2] الى استحواذ القطاعات غير النفطية على 95.5% من جملة الاستثمارات المنفذة خلال الخطة الثامنة للمدة (2005 - 2009)، إذ بلغ المتوسط السنوي لقيمة تلك الاستثمارات نحو 218 مليار ريال بزيادة بلغت نحو 47.8% مقارنة بقيمة الاستثمارات المنفذة في تلك القطاعات خلال عام 2004، بينما استحوذ قطاع النفط والغاز على نحو 4.3% من إجمالي الاستثمارات المنفذة، إذ بلغت قيمة الاستثمار نحو 10 مليار ريال بزيادة بلغت نحو 129.3% مقارنة بقيمة الاستثمارات في عام 2004.

---

(1) وزارة الصناعة السعودية.

(2) وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودي، خطة التنمية التاسعة، (2010 - 2014).

ثانيا: استخدام الإيرادات النفطية في الاستثمار الخارجي :

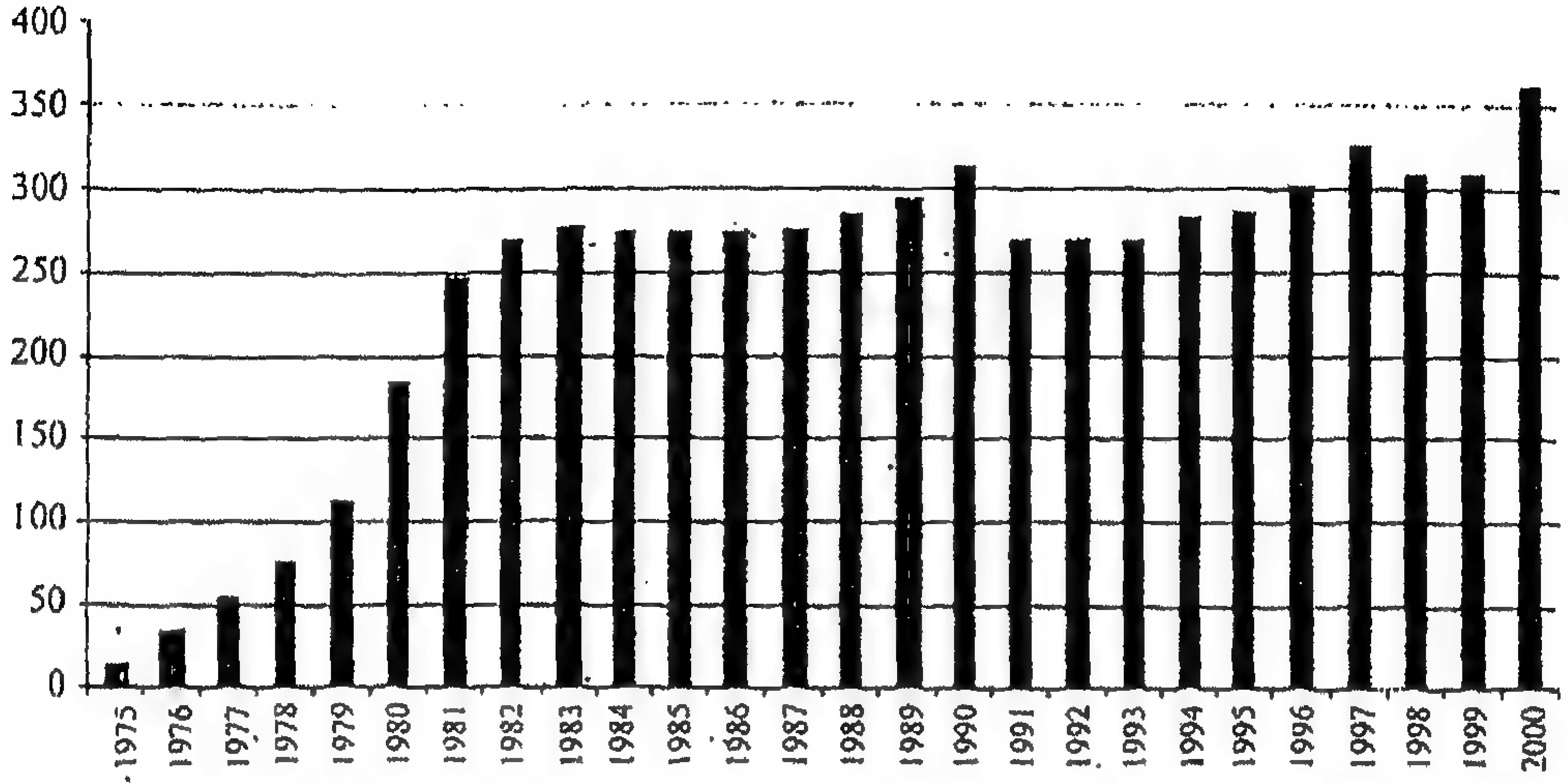
أثار موضوع استخدام الإيرادات النفطية المتزايدة خلال الطفرات النفطية الثلاث، منذ السبعينات في القرن الماضي حتى 2010، جدلاً واسعاً بين الاقتصاديين، ويدور هذا الجدل حول أين تستثمر هذه الإيرادات؟ وهل تم الاستثمار في الأوراق المالية أو في الأموال العقارية أو في الأصول الإنتاجية؟ وفي أي بلد تستثمر، وهل تستثمر في أصول قصيرة الأجل أم طويلة الأجل؟ بالرغم من هذا الجدل الحاصل بين الاقتصاديين إلا إنهم متفقون على استخدام الإيرادات في الاستثمار الخارجي، بحجة عدم قدرة اقتصادات دول الخليج العربي على استيعاب الإيرادات النفطية المتراكمة، وضعف المردود المالي في الاستثمار الداخلي، فضلا عن زيادة المخاطر، ومن الجدير بالذكر مرت الإيرادات النفطية بتغيرات ازدهار وفترات انحدار، لارتباطها بتقلبات أسعار النفط خلال المدة (1970–2010) لذا تم تقسيم الفترة إلى ثلاث فترات:–

1- استخدام الإيرادات النفطية في الاستثمار الخارجي للمدة (1970-1980):

وقد شهدت تلك الفترة ازدهارا للإيرادات النفطية الخليجية، نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وانعكس ذلك على ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت أكثر من 36% مما ترتب على ذلك مضاعفة استثماراتها في الخارج من 20 مليار دولار في عام 1975 إلى أكثر من 250 مليار في عام 1980 كما هي موضحة في الشكل (18)

شكل (18)

تطور استثمارات دول الخليج العربي بالخارج (بالمليار دولار)



المصدر: تقدير وتحليل التدفقات الرأسمالية العربية إلى الخارج (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2002)، ص33.

المصدر: رضا عبدالسلام علي، اقتصادات استثمار الفوائض النفطية، دراسة مقارنة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، 2009/ ص20.

تركزت هذه الاستثمارات في ودائع البنوك والسنوات الحكومية قصيرة الأجل، وقد أشار التحليل الذي قام به بنك (England) إلى أن معظم الاستثمارات الخارجية هي استثمارات الفوائض النفطية لدول الخليج العربي في ودائع البنوك والسندات قصيرة الأجل وقامت بإيداعها السعودية أما طويلة الأجل، فقامت بها كل من السعودية والكويت.[1] فقدأدى ارتفاع أسعار النفط وعوائده في السبعينات إلى زيادة حجم وفوائض الإيرادات النفطية خلال تلك الفترة، وقدرت الفوائض العربية القابلة للاستثمار بنحو 4 مليار دولار عام 1972، وزادت هذه الفوائض بعد ارتفاع أسعار من 3 دولار للبرميل عام 1971 إلى 12 دولار للبرميل الواحد عام 1973 إلى 74.5 مليار دولار عام 1975 [2].

(1) حسين عبدالله وآخرون، الفوائض العربية،مرجع سابق، ص79.

(2) عبدالاله يوسف أبو عياش، الفوائض المالية والواقع الاستثماري في الوطن العربي، ط 1،الدولة؟, 1990، ص82.

2- استخدام الإيرادات النفطية في الاستثمار الخارجي للمدة (1980 – 2000):

يبدو أن فترة انخفاض أسعار النفط خلال تلك المدة لم يكن لها تأثير واضح على حجم الاستثمار في بداية الثمانينات، ومن الشكل السابق تبين ارتفاع الاستثمار الخارجي من 250 مليار دولار في 1981 إلى أكثر من 300 مليار دولار في عام 1990، بينما عاد وانخفض إلى دون 260 مليار دولار في عام 1993، وبلغ ذروته في عام 2000 إذ وصل إلى أكثر من 350 مليار دولار.

والشكل السابق يبين تطور الاستثمارات في دول الخليج العربي في الخارج إذ تتراوح ما بين (250–260) مليار دولار خلال مدة (1982 –1988) من ثم ارتفعت إلى 360 مليار دولار عام 2000 و تفسير استقرارها خلال الثمانينيات يعود إلى تدني أسعار النفط في تلك المدة [1]. وتشير الاحصاءات الى تطور الاستثمارات في أذون الخزانة الامريكية خلال المدة 1974–2007 كما هي موضحة في الجدول 13.

يشير الجدول(13) الذي يتضمن تطورات استثمارات الشرق الأوساط (دول الخليج + العراق وإيران) الى أن 20% من هذه الاستثمارات في أذونات الخزانة الأمريكية، إذ بلغت أكثر من 71 مليار دولار في عام 2000، ونلاحظ ارتفاع الاستثمار الخارجي في نهاية الألفية الثانية، و يرجع بعد ذلك إلى حدوث تحول في الاستثمار الخارجي من حيث طبيعة ونمط وجغرافية والاستثمار.

وهذه نتيجة طبيعية لتطور الأسواق العالمية عامة والمالية خاصة من حيث وجود مؤسسات مالية على درجة عالية من الكفاءة، فضلاً عن التطور الاقتصادي الذي حدث في جنوب وشرق آسيا، مما خلق بيئة جاذبة لرؤوس الأموال الخليجية مما أدى إلى تقليل خطر الاستثمار وزيادة كفاءته ويشير تقرير بنك التسويات الدولية إلى حدوث ارتفاع نحو 8 مليارات دولار في الودائع والبنوك الأوربية في بداية الثمانينات من القرن الماضي.[2]

---

(1) رضا عبدالسلام علي، ة، مرجع سابق، 2009/ ص21.

(2) حسين عبدالله، آخرون، فوائض الدول العربية، مرجع سابق، ص81.

جدول (13) تطور استثمارات دول الشرق الأوسط المصدرة للنفط (دول مجلس التعاون الست + العراق وإيران) في أذون الخزانة الأمريكية (1974 – 2007) مليار دولار

السنة	مليار دولار
1974	2.09
1978	19
1984	44.36
1989	54.300
1994	44.484
2000	71.352
2002	83.250
2003	84.511
2004	121.202
2005	160.916
2006	242.800
2007 يونيو	308.394

T. Ashby Mccown et al petrodollars and clobalim ba lanes US department of treasury office of international off aivs occainal paper no I February. 2006

اعتمادا على المرجع رضا عبد السلام علي، المرجع السابق، ص21 .

وفي الوقت نفسه حدث انخفاض نحو 7 مليار دولار في ودائع البنوك الأخرى، فقد قامت كل من الكويت وقطر والسعودية والإمارات بزيادة صافي مركزها في البنوك الأجنبية بنحو 8 مليارات دولار في عام 1981.[1]

ويبدو أن الدول الأربعة التي استثمرت نحو 46 مليار دولار عام 1981 سيطرت على الودائع طويلة الأجل خلال هذه الفترة، وتضمنت هذه الاستثمارات نحو 8 مليار دولار في

(1) حسين عبدالله، وآخرون، المرجع السابق،ص81.

أذونات الخزانة الأمريكية و5 مليار دولار في أسهم أمريكية وعقارات كما تضمنت 19 مليار دولار في استثمارات خارج الولايات المتحدة والمملكة المتحدة و7 مليار في الدول النامية. بينما انخفضت الاستثمارات الخارجية من منتصف الثمانينات إلى دون 44 مليار دولار (دول الخليج + العراق وإيران) [(1)]

ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط خلال المدة (1981 –2000) إذ بلغت أدنى مستوى لها في عام 1986 دون 10 دولار للبرميل مما انعكس على الموازنات الخليجية، إذ أصابها العجز، مما ترتب على ذلك تضاعف الديون في هذه الدول، وعلى سبيل المثال في عام 1982 بلغت ديون الكويت أكثر من 9.5 مليار دولار فضلا عن انخفاض العائد في الاستثمارات الخارجية و انخفض عائد الخزانة الأمريكية من نحو 11% في السبعينات إلى دون 4% في الثمانينات.[(2)]

وتشير بيانات البنك (England)[(3)] 1980 إلى ارتفاع الفوائض العربية، إذ بلغت 236 مليار دولار منها 56.9 مليار دولار في المملكة المتحدة و 55.4 مليار دولار في الولايات المتحدة 123.7 مليار دولار في باقي دول العالم والمؤسسات الدولية، واغلب هذه الوقائع في سندات الخزانة والأوراق المالية، إذ بلغت 45.7 مليار دولار في المملكة المتحدة، أما الاستثمارات المباشرة في الولايات المتحدة لا تتجاوز 0.3 مليار دولار[(4)].

وتشير بيانات الصندوق العربي الى ارتفاع الاستثمار الخارجي من 20 مليار دولار في عام 1975إلى 112 مليار عام 1979، ثم ارتفع بعد الطفرة النفطية الثانية وبلغ أكثر من 260 مليار دولار عام 1982[(5)] ويشير الجدول السابق أن اغلب هذه الاستثمارات في الخزانة الأمريكية إذ ارتفعت من 2.9 مليار دولار عام 1974 إلى حوالي 9 مليار عام 1978[(6)].

---

(1) حسين عبدالله، وآخرون، مرجع سابق، ص80

(2) رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص،

(3) Sourse Quanevly Bulltinjain, 1980: Bank of England .

(4) عبدالخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج ضمن دراسات في الاقتصاد الدول المعاصر،المحروسة، القاهرة، 2003، ص89.

(5)صندوق النقد العربي، تحليل وتقدير البيانات التدفقات لراس مالية العربية إلى خارج، أبو ظبي، 2004،ص 33.

(6) Foreign portfolio holding securities be country, see. http://www.usteeaagor/tic shthis dot. html.

وأشار التحليل الذي قام به بنك (England) عام 1980 الى أن اغلب استثمارات الفوائض النفطية لمنظمة أوبك خلال فترة السبعينات استثمرت في ودائع البنوك والسندات الحكومية قصيرة الأجل، وقامت بإيداعها كل من السعودية ونيجريا وإيران، أما طويلة الأجل فقد قامت بها كل من الكويت والسعودية [1] أيضاً، أما الاستثمار في العقار فقد بلغ (1–1.5) مليار عام 1974.وتركز في كل من فرنسا ومصر والأردن. [2] وتشير إحصاءات (OECD) عام 1983 الى أن القروض التي قدمت إلى الدول النامية بلغت قيمتها 30% من المعونة الرسمية للتنمية خلال (1980–1986)، أما معونات اوبك فقد وصلت للفترة (1974–1982) إلى 62 مليار دولار غالبيتها هبات وأكثر من20 مليار دولار عبارة عن قروض [3].

ونلاحظ ارتفاع الاستثمار الخارجي في نهاية الألفية الثانية، و يعود ذلك إلى حدوث تحول في الاستثمار الخارجي من حيث طبيعة ونمط وجغرافية الاستثمار، وهذه نتيجة طبيعية لتطور الأسواق العالمية الاقتصادية عامة والمالية خاصة من حيث وجود مؤسسات مالية على درجة عالية من الكفاءة، فضلا عن التطور الاقتصادي الذي حدث في جنوب وشرق اسيا مما خلق بيئة جاذبة لرؤوس الأموال، ومنها العربية، أي تنوع أدوات الاستثمار الخارجي، مما أدى إلى تقليل خطر الاستثمار وزيادة كفاءته وتنوع مصادره

3- استخدام الإيرادات النفطية في الاستثمار الخارجي (2000-2010) :

شهد العقد الأول من الألفية الثالثة تطورات سياسية واقتصادية، منها تطور الاندماج الاقتصادي، وتراجع أهمية الحدود السياسية وزيادة فعالية المؤسسات المالية والاقتصادية في دول الخليج العربي، كل ذلك سهل عملية انتقال رؤوس الأموال بين دول الخليج العربي وباقي مناطق العالم، الأمر الذي جعل امتيازات العائد وخاطر التكلفة أكثر وضوحاً من حيث استخدام العوائد وقرارات الاستثمار الخارجي، مما انعكس ذلك على نوعية وجغرافية الاستثمار الخارجي كذلك شهدت أسعار النفط وإيرادات تصديره ارتفاعاً غير

(1) حسين عبدالله وآخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، مرجع سابق، ص79.
(2) OECD Development cooperation 1983 Paris. 1984 p. 217 .
(3) الاستثمارات العربية في فرنسا وتوظيفات ع قارية مصرية وغياب إستراتيجية استثمار موحدة، اليوم السابع القاهرة، عدد 117، 1986.

مسبوق، كما هي موضحة في الجدول السابق مما انعكس ذلك على ارتفاع الاستثمارات في خارج الدول النفطية، إذ ارتفع الاستثمار الخارجي المتدفق من دول الخليج العربي للمدة (2003 – 2008) بلغ أكثر من 9 مليار دولار. وقد ارتفع نصيب دول الخليج العربي من0.14% إلى 1.6% في عام 2008 مقارنة بعام 2000 كنسبة من الاستثمار العالمي.(1)

ويشير تقرير الاستثمار العالمي الى زيادة التدفقات الاستثمارية الصادرة من دول الخليج العربي خلال السنوات الاخيرة كما هي موضحة في جدول(14).

جدول (14) تدفقات الاستثمار الصادرة من دول الخليج العربي (2005 -2011) مليار دولار

الدولة	2005-2007	2008	2009	2010	2011	2010-2011 معدل النمو%
الكويت	7.7	9.9	8.5	5.0	8.7	72
قطر	1.8	3.6	3.2	1.8	6.2	223
السعودية	0.175	3.4	2.1	3.9	3.4	(11.9)
الإمارات	9.7	15.8	2.7	2.0	2.1	8.1
البحرين	1.2	1.6	(1.7)	0.324	0.894	167
عمان	0.158	0.58	0.109	1.000	0.572	43.5
المجموع	20.5	34.88	14.9	14.02	20.8	%48
دول عربية	24.0	44.12	18.9	1983	24.6	%24
الدول النامية	229.5	328.1	268.4	400.1	383.5	%(4)
دول العالم	1.500.5	1.996.3	1.175.1	1.4513	1.694.3	%16.7
الى العالم	%1.3	%1.7	%1.0	%0.9	%1.0	

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2012 (الانكتاد) بحوث ضمان.

(1) حامد عباس بحث اقتصادي، جامعة بابل 2010 انظر الموقع، http/www.anbablonno// .

عند تحليل البيانات في الجدول (14) الذي يتضمن تدفقات الاستثمار الصادر من دول الخليج العربي للمدة (2005-2011) ما يأتي:

1- تذبذب استثمارات دول الخليج العربي مجتمعة في الخارج حيث ارتفعت من 20.5 مليار دولار كمتوسط للمدة (2005 –2007) إلى 34.88 مليار دولار في عام 2008، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات النفطية، بينما عادت وانخفضت إلى 14.9 مليار دولار في عام 2009 ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية كما هي موضحة في الدراسات السابقة وبلغت نسبة الانخفاض نحو 60% في عام 2009 مقارنة بعام 2008.

2- تذبذب نسبة مساهمة الاستثمارات في الاستثمار الخارجي العالمي، اذ ارتفعت من 1.3% كمتوسط للمدة (2005 –2007) إلى 1.7% في عام 2008 بينما انخفضت إلى 0.9% في عام 2010 ويرجع ذلك التذبذب لارتباطها بأسعار النفط وإيرادات تصديره.

3– يلاحظ من الجدول السابق هيمنة دولة الكويت على الاستثمارات الخارجية لدول الخليج العربي إذ بلغت نسبة الهيمنة أكثر 41% في عام 2011، وبمعدل نمو72% مقارنة بعام 2010 وتليها دولة قطر إذ بلغت نسبة الهيمنة نحو 30%.

إن الركود الذي أصاب الدول المتقدمة في نهاية 2008 وعام 2009، دفع المستثمرين إلى تحول وجهة استثماراتهم إلى دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وشهدت هذه الدول نمواً قوياً في هذه التدفقات بمعدل 34% و 14% على التعاقب.[1]

يرجع هذا التحول في الاستثمارات إلى دول العالم الأخرى إلى الارتفاع العائد، فضلا عن حالة عدم اليقين تجاه الاقتصاد الأمريكي، بينما تشير إحصاءات أخرى الى أن إجمالي الاستثمارات في الولايات المتحدة 450 مليار دولار يشكل 50 % من إجمالي استثمارات دول الخليج العربي، والمتبقي منها، 200 مليار دولار في أوربا، و 120 مليار دولار في آسيا، و 120 مليار دولار في شمال إفريقيا.[2]

---

(1) حامد محمد عباس، بحث اقتصادي، جامعة بابل،2012، ص3،

(2) حامد عباس محمد، مرجع سابق،2012.

وتشير بيانات غرفة التجارة الخليجية [1] الى أن 55% من التدفقات المالية الخليجية إلى أوربا، وتشير بيانات معهد التمويل الدولي لعام 2011 الى أن دول الخليج العربي استثمرت الفوائض المالية في أصول رأسمالية خارجية خلال المدة (2005–2006) البالغة نحو 360 مليار دولار بدلا من استثمارها في السندات والأسهم. فمثلا قيام شركة DP الإماراتية بشراء أسهم الشركة البريطانية لتشغيل الموانئ والسفر، وقامت دبي حصة شركة Daimlerchrysle وشراء مجموعة Tassaad في عام 2007.[2]

فضلا عن تراجع الاستثمار الخارجي الصادر من دول الخليج العربي كتراجع الاستثمار في الكويت، من 8.6 مليار دولار إلى 2 مليار دولار والإمارات من 15.8 مليار إلى واحد مليار دولار في عام 2010 مقارنة بعام 2008.

نستنتج من الدراسة السابقة ارتفاع الاستثمار الخارجي في العقد الأخير (2001–2008) ويعود ذلك إلى ما يأتي: –

1- حدوث تحول في الاستثمار الخارجي في طبيعة الاستثمار ونمطه، وهذه نتيجة طبيعية لتطور الأسواق الاقتصادية عامة والمالية خاصة، ووجود مؤسسات مالية عالية الكفاءة.

2- التطور الاقتصادي في جنوب وشرق آسيا مما خلق بيئة جاذبة لرؤوس الأموال ومنها أموال دول الخليج العربي.

3- تطور وتنوع أدوات الاستثمار الخارجي مما أدى إلى تقليل المخاطر وزيادة العوائد.

4- تطور الإنتاج الاقتصادي، وتراجع أهمية الحدود السياسية وغلبة اقتصاد السوق، كل ذلك سهل حركة انتقال رأس المال.

5- محدودية الطاقة الاستيعابية لدول الخليج العربي.

---

(1) تقرير غرفة تجارة وصناعة الشارقة حول الثروات الخليج العربي، ملتقى الشارقة،25–26 /2012/4،انظر الموقع Http//www.zowoyo.com.

(2) حسين عبدالله وآخرون الفوائض المالية العربية, مرجع سابق، ص59.

ثالثا: استخدام الإيرادات النفطية في تغطيه الاستيرادات الخليجية :

شهدت دول الخليج العربي تصاعداً في استيرادالها منذ اكتشاف النفط وارتفاع أسعار النفط عام 1970 وازدادت خلال المدة (2003 – 2009) كماهي موضحة في جدول(15)

جدول (15)

الصادرات النفطية والواردات لسنوات مختارة (2003-2009) مليار دولار

	2003		2005		2007		2008		2009	
الدولة	الصادرات النفطية	الواردات السلعية	الصادرات النفطية	الواردات السلعية	الصادرات النفطية	الواردات السلعية	الصادرات النفطية	الواردات السلعية	الصادرات النفطية	الواردات السلعية
الإمارات	22.0	51.9	43.1	74.4	58.9	132.1	80.6	176.2	44.7	150.0
البحرين	2.6	4.6	5.0	8.8	6.1	10.9	5.8	14.0	3.2	9.6
السعودية	70.6	36.9	137.0	54.5	179.3	82.5	247.0	99.8	144.2	82.2
عمان	8.2	6.8	13.1	8.0	16.5	14.3	23.2	20.7	17.0	18.4
قطر	7.5	4.8	13.7	9.0	19.0	19.8	27.4	23.9	16.1	23.7
الكويت	19.0	9.7	42.4	15.0	36.7	19.1	82.8	22.9	52.8	17.0
المجموع	129.9	114.7	255.0	169.7	316.2	288.7	466.8	367.5	278.0	300.9

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على المصادر الآتية:

1- بيانات (2003) المصدر، الاسكوا، 2005, ص28، التقرير الاقتصادي، 2008، ص388.

2- بيانات 2005 –2009، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص393، 2011، ص344.

وعند تحليل البينات الواردة في الجدول (14) يتضح ما يأتي :

1-ارتفاع قيم الواردات في دول الخليج العربي مجتمعة من 114.7 مليار دولار في عام 2003 إلى 367 مليار دولار في عام 2008، ما يعادل اكثر من ضعفين ويرجع ذلك الى ارتفاع قيم الصادرات النفطية الخليجية من 129 مليار دولار إلى 466 مليار في عام2008 مقارنة بعام 2003، ويرجع ارتفاع الواردات الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الناجم عن ارتفاع دخل الفرد الخليجي.

2- اما على مستوى دول الخليج منفردة يشير الجدول السابق الى ارتفاع قيم واردات دولة الامارات من نحو 51 مليار دولار الى نحو 176 مليار دولار في عام 2008 مقارنة بعام 2003، ما يعادل اكثر من ضعفين، وتليها السعودية اذ ارتفعت من نحو36 الى نحو99 مليار دولار في عام 2008 مقارنة بعام 2003، ويرجع هذا الارتفاع الى زيادة الصادرات النفطية، فمثلا ارتفعت قيم الصادرات النفطية السعودية من نحو70 مليار الى247 مليار دولار في عام 2008 مقارنة بعام 2003.

3- يلاحظ من الجدول انخفاض الواردات لدول الخليج العربي مجتمعة ومنفردة في عام 2009، ويرجع ذلك الى انخفاض الصادرات النفطية لهذه الدول كما هي موضحة في الجدول، هذا يعني هنالك علاقة طردية بين قيم الواردات وقيم الصادرات النفطية ويزداد الإهدار كلما زادت الصادرات النفطية. من هنا تبرز اهمية معرفة نسبة الإهدار في الموارد النفطية الخليجية، والجدول (16) يبين درجة الإهدار للسنوات الاخيرة.

جدول (16) نسبة تغطية الصادرات النفطية إلى الواردات ونسبة إهدار الصادرات النفطية لسنوات مختارة (2003 - 2009) نسبة مئوية

	نسبة التغطية	نسبة الإهدار	نسبة التغطية	نسبة الإهدار	نسبة التغطية	نسبة الإهدار	نسبة التغطية	نسبة الإهدار	نسبة التغطية	نسبة الإهدار
عام / الدولة	2003	2003	2005	2005	2007	2007	2008	2008	2009	2009
الإمارات	41.5	100	58	100	44.5	100	45.7	100	29.8	100
البحرين	56.5	100	56.8	100	56	100	41.4	100	33.3	100
سعودية	191.3	52.2	251	39.7	217	46	147	40	175	57
عمان	120	82.9	162	61.6	115	86.6	112	89.2	92.3	100
قطر	156	64	152	65.6	99.4	100	114.6	87.2	67.1	100
الكويت	190	51	280	36	192	52	361	27.6	310	32.6

الجدول من عمل الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول السابق.

وعند تحليل البيانات في جدول (16) لذي يبين نسبة إهدار الصادرات النفطية وتغطيتها للواردات السلعية للمدة (2003-2009) يتبين ما يأتي:-

1- يلاحظ أن أعلى نسبة إهدار للإيرادات النفطية هي دولة الإمارات، إذ بلغت أكثر من 100% خلال المدة (2003 – 2009) وتعقبها البحرين إذ بقيت نسبة الإهدار في أغلب السنوات 100% باستثناء عامي 2007 و 2008 إذ بلغت 56% و33% على الترتيب.

2- أقل نسبة إهدار هي الكويت، إذ بقت نسبة الإهدار تتراوح بين (51-27) خلال المدة (2003 – 2009).

3- يلاحظ في الجدول ارتفاع نسبة تغطية قيم الصادرات النفطية للواردات السلعية في السعودية خلال المدة (2003- 2009)، إذ بلغت ما بين 175% 244% وكذلك دولة الكويت، إذ بلغت أعلى نسبة فيها 361%.

4- أما أقل نسبة تغطية بين الجدول هي دولة الإمارات، إذ بلغت ما بين (29-58%) وتعقبها البحرين إذ بقيت النسبة تتراوح مابين (33- 56).

5- يلاحظ من الجدول أن هناك تباينا في نسب الإهدار للايرادات النفطية من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى، ويعزى هذا الاختلاف إلى حجم الصادرات النفطية وأسعار تصديرها أولاً، وتأثير الأزمة المالية في عام 2009 ثانياً، ويلاحظ ازدياد نسبة الإهدار وانخفاض نسبة التغطية لأغلب دول الخليج ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وإيرادات تصديرها مع انخفاض طفيف للواردات السلعية.

ومن البيانات المذكورة سلفاً نستنتج أن دول الخليج العربي قد أهدرت فوائض الإيرادات النفطية من خلال استخدامها في تغطية الاستيرادات الاستهلاكية وليست الاستيرادات الرأسمالية مما كان لها الأثر المباشر على تنويع هياكل الإنتاج، ويلاحظ في الجدول ازدياد نسبة الإهدار إذ بلغت 100% في عام 2009 لأغلب دول الخليج العربي باستثناء السعودية إذ بلغت نسبة الإهدار 52% أي أن كل 100 دولار تصدير يستنزف منه 52 دولار، وفي الكويت كل 100 دولار تصدير يستنزف منه 32 دولار، وما يبقى من قيم الصادرات النفطية تم إهدارها في الخارج على شكل أرصدة مالية استنزفها التضخم وتقلبات الأسواق و الأزمة المالية التي اأهدرت نحو 50% من فوائض الإيرادات النفطية الخليجية في عام 2009.

المبحث الثاني

استخدام الإيرادات النفطية الخليجية في صناديق النفط السيادية.

لقد اختارت دول الخليج العربي مجتمعة استخراج الثروة النفطية من باطن الأرض إلى ثروة على الأرض، ثم تحويلها إلى أصل مالي، ومن ثم ادخار جزء من الأصل المالي في صندوق حكومي (صندوق استثمار) ومن ثم تنمية الأصل المالي سواء أكان بالاستثمار الداخلي أم الخارجي، لتوليد دخل بديل عن نضوب النفط في الأمد البعيد (1).

إن من أهم أهداف الصندوق هي تهيئة الموارد المالية الفائضة وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة الاقتصادية وأسواق الأوراق المالية (أسهم وسندات) سواء أكان في السوق الخارجي أم الداخلي بالرغم من قلة البيانات حول حجم الاستثمارات لصناديق الاستثمار الخليجية، ولابد من دراسة نشأة تطور الصناديق وهل استطاعت المؤسسات القائمة أن تعزل اثر الإيرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي لدول الخليج عامة والدول التي تمتلك صناديق استثمار مثل المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات خاصة؟

أولا- مفهوم الصندوق ونشأته :

أول من أطلق اصطلاح صناديق الاستثمار، أو صناديق التحوط الاستثمارية عام 1966 في مجلة فورجن الأمريكية (fourtune magazine) وذلك في وصف أول صندوق من هذا النوع نشأ عام 1949 بواسطة جونز (Alfiransale gunz) عالم الاجتماع الأمريكي والأستاذ بجامعة كولمبيا، وقد حاول جونز الجمع بين اثنين من أدوات الاستثمار إلا وهي البيع على المكشوف والاعتماد على التحويل من الخارج (2) و الاصطلاح الانكليزي لصناديق التغطية هو (Hedge funds) والترجمة الحرفية، هي صناديق التوقي الاستثمارية وصناديق التحوط ومحفظة التحوط: هي عبارة عن أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية من شأنها أن تحمي المستثمر من المخاطر المحتملة من أصول مالية أخرى، أما صناديق التغطية الاستثمارية التي سميت خطا هي صناديق التحوط الاستثمارية فإن نشاطها الأساسي هو

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001 ص201.

(2) عمرو محي الدين، أزمة النمور الآسيوية، الجذور والأوليات والدروس المستفادة، دار الشرق، القاهرة، 2000، ص275.

المضاربة وأحياناً المراهنة ولقد لعبت صناديق التغطية الاستثمارية (Hf) دورا في أزمة نظام الصرف الأوربي عام 1992. [1]

ونمت الصناديق منذ عام 1966 إذ بلغت 215 صندوقا استثماريا فمن عام 1968 وتصاعدت عشر مرات عام 1998 إذ بلغت 3000 ثلاثة آلاف صندوق، وتشير العديد من البيانات من المصادر والدراسات إلى أن صناديق الاستثمار تدير لغاية 1998 أكثر من 2000 مليار دولار، وقد تصاعد الاهتمام مؤخرا بتلك الصناديق ومسوغات إنشائها وكذلك طرائق إنشائها وإدارتها و تطورت بظهور العديد من الدول المصدرة للنفط وارتبط إنشاء اغلب الصناديق الاستثمارية بالطفرة النفطية الأولى ثم تضاعفت وخاصة للفترة 1990-2010 في الدول النفطية [2]

ثانيا- انواع الصناديق السيادية و اهدافها:

بالرغم من تعدد المصطلحات وتضاعف عددها، وتنوع أهدافها ومسمياتها فالصناديق السيادية مؤسسة عامة منفصلة عن الميزانية، كما أنها تعمل كصناديق ادخار، أو استقرار، أو استثمار، إلا أن اختيار شكل معين من أشكال الصناديق يتوقف على ظروف كل دولة وأوضاعها فالدول الصغيرة مصلحتها إنشاء صناديق ادخارية لتستثمر في الخارج، أما الدول الكبيرة مثل الصين من مصلحتها إنشاء صناديق على فكرة أن الاستهلاك الحالي مقيد بضرورة توفير مستقبل الأجيال القادمة (صناديق الأجيال القادمة)، تعد الصين من الدول التي تستثمر أموالها في الخارج واكبر مالك لاحتياطيات أجنبية في العالم تقدر بنحو تريلون دولار لغاية 2007/3/25 نتيجة النمو الهائل في صادرات الصين وتدفق رأس المال الأجنبي المباشر(FDI) إليها [3].

أما روسيا فقد أنشأت صندوق استقرار وتستثمر في الداخل الاقتصاد المحلي مثل الصندوق الروسي الذي إنشيء في عام 2004 هدفه هو حماية الاقتصاد من وضع عدم استقرار العوائد النفطية، ويتلقى هذا الصندوق العوائد ثم يضخ بشكل منظم كمية من

---

(1) عمر ومحي الدين، مرجع سابق، ص274.

(2) رضا عبدالسلام علي، مرجع سابق، ص28.

(3) تركي فيصل الرشيد، تطوير إدارة الفوائض المالية وأساليب توظيفها، انظر الموقع:
hittp://www.sudin.focus.com foram/showthread.

هذه العوائد في الموازنة [1] اما الصندوق النرويجي يهدف إلى حماية الاقتصاد المحلي أولاً، واستخدام رأسمال الصندوق في أصول خارجية ثانيا.

ثالثا- تطور حجم صناديق الاستثمار السيادية :

وتشير تقارير المعهد الدولي إلى تطور قيمة صناديق الثروة السيادية في العالم، إذ ارتفعت من 4.406 تريلون دولار عام 2010 إلى 4.830 تريلون عام 2011 وأشار تقرير سيتي بوكية البحثية البريطانية الى أبن صناديق الاستثمار في آسيا والشرق الأوسط قد بلغت40% من إجمالي الصناديق في العالم وتملك الصين واحد ترليون، اي ما يعادل نحو 25% من الاجمالي قيمة الصناديق في العالم، أما الإمارات تملك627 مليار دولار ما يعادل 17%، أما النرويج تبلغ نسبة المساهمة12% من قيمة الصناديق في العالم لغاية 2011 [2].

رابعا– تطور صناديق النفط الخليجية :

1- تطور صناديق الاستثمار في المملكة العربية السعودية :

تعد صناديق الاستثمار في السعودية من أقدم صناديق الاستثمار في دول الخليج العربي، وزاولت نشاطاتها منذ عام 1975، مثلاً صندوق الاستثمارات العامة الذي انشأ في عام 1980 بالمرسوم الملكي رقم م/24 وبدأ أعماله في مارس 1975.[3] بدأ برأسمال 3.7 مليار دولار، ونمت زيادته على ثلاثة مراحل، المرحلة الأولى في عام 1994 و 2003، و 2008 [4] على الترتيب 5.6 مليار، 7.1 مليار، 8.3 مليار دولار ويهدف الصندوق إلى تمويل. الشركات الوطنية والعربية والدولية وتمويل المشروعات الإنتاجية ذات الطابع التجاري[5].

وتشير بعض الدراسات إلى انخفاض إجمالي القروض من 29.5 مليار دولار في عام 1992 إلى 17.4 مليار دولار في عام 2005.[6] وتشير بيانات مركز بخيت للاستثمارات

---

(1) رضا عبدالسلام، مرجع سابق، ص26.

(2) ابراهيم السقا، تطور أحوال الصناديق السيادية في العالم بحث اقتصادي انظر الموقع:
http//Economy of Kuwait bloyspot.com/2012/3/b.

(3) رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 60.

(4) صندوق التنمية السعودي، التقرير السنوي 2009، الرياض، ص7.

(5) صندوق التنمية السعودي، مرجع سابق، ص6.

(6) رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص68،

المالية في عام 2000 إلى أن عدد الصناديق في المملكة العربية السعودية بلغ 117 صندوق لغاية عام 1999 كما موضحة في الجدول (17)

جدول (17) أنواع صناديق الاستثمار في السعودية

صناديق الاستثمار في الأوراق المالية		
نوع الصندوق	العدد	رأس مال الاستثمار
صناديق الأسهم	56	الأسهم السعودية عددها 13 أسهم الدول العربية / صندوقان الأسهم العالمية /41 صندوق
صناديق السندات	9	السعودية /1 بقية دول العالم /8
الصناديق المتوازنة	7	السعودية 1/1 بقية دول العالم /6
صناديق النقد	26	السعودية /12 بقية دول العالم / 14
صناديق الاستثمار في المجالات الاستثمارية الأخرى		
صناديق العملات	2	دولار امريكي / 2
الصناديق الآخرى		
المضمون	11	ريال سعودي / 4
السلع	1	دولار / 7
أخرى	5	
المجموع	117	

المصدر:مركز بخيت للاستشارات المالية السعودي،التقرير الشهري الاستثماري فبراير 2000

وهذه الصناديق وجهت استثماراتها في مجالات عدة كالأسهم والسندات وباقي الأنشطة الاقتصادية في داخل المملكة العربية وخارجها[1]. أكدت بعض الدراسات الاقتصادية أن المملكة العربية السعودية تقوم بتثبيت العوائد ولكنها أصبحت تمتلك أصولاً مالية تبلغ أكثر من 100 مليار دولار لغاية 2005. [2]

(1) محمد حسن الفطافطة، صناديق الاستثمار في الدول العربية نشأتها، تطورها، خصائصها، الفطافطة للنشر، عمان، 2001ص99.

(2) حسين عبدالله وآخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، مرجع سابق ص83.

2- التوزيع الجغرافي لصناديق الاستثمار السعودي:

يبين الجدول (18) التوزيع الجغرافي لمجموع التراكمي لعمليات الصناديق في الشرق الاوسط منذ نشأتها حتى نهاية عام 2008 ومنها الصندوق السعودي.

جدول (18) التوزيع الجغرافي للمجموع التراكمي لعمليات الصناديق في الشرق الاوسط منذ نشاتها حتى نهاية عام 2008 مليون دولار

		الدول العربية	افريقية غير العربية	آسيوية	أمريكا اللاتينية	الدول الأخرى	المجموع	النسبة %
البنك الإسلامي	القيمة	12858.68	3028.13	10273.173	37.95	100.71	26298.643	29.1
	العدد	973	434	691	5	9	2112	
صندوق أبو ظبي	القيمة	2930.04	146.95	567.02	0	7.23	3651.24	4.0
	العدد	105	20	24	0	1	150	
صندوق الأوبك	القيمة	1400.84	2718.15	2083.71	888.84	138.65	7230.19	8.0
	العدد	184	549	262	174	18	1187	
الصندوق السعودي	القيمة	4150.91	1716.51	2700.81	95.91	93.93	8722.7	9.6
	العدد	197	163	103	2	5	470	
الصندوق العربي	القيمة	20814.22	0	0	0	0	20814.22	23.0
	العدد	525	0	0	0	0	525	

		الدول العربية	افريقية غير العربية	آسيوية	أمريكا اللاتينية	الدول الأخرى	المجموع	النسبة %
الصندوق الكويتي	القيمة	8625.72	2718.20	3660.93	357.98	292.89	15655.27	17.3
	العدد	298	234	177	37	23	769	
BADEA	القيمة	9.57	2975.95	0.0	0.0	0.0	2983.52	3.3
	العدد	2	449	0	0	0	451	
صندوق النقد العربي	القيمة	5151.36	0	0	0	0	5151.36	5.7
	العدد	141	0	0	0	0	141	
الاجمالي	القيمة	55941.0	13301.89	19258.65	1344.68	633.41	90506.62	%100
	العدد	2424	1859	1257	218	56	5814	
	النسبة %	61.6	14.8	21.4	1.5	0.7	%100	

تقرير عمليات صناديق التموين العربي أعضاء مجموعات التنسيق, الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام 2008

ويبين الجدول إجمالي التراكمي لعمليات الصندوق السعودي البالغ حتى 2008 نحو8.722 مليار دولار، وأغلب هذه الاستثمارات في الدول العربية، إذ بلغ 4.150 مليار دولار ما يعادل نحو 50% من إجمالي الاستثمارات، و 1.7 مليار دولار حصلت عليها الدول الإفريقية غير العربية، و 2.7 مليار دولار حصلت عليها الدول الآسيوية، أما الدول اللاتينية بلغت 59 مليون دولار وباقي الدول لم تتجاوز 93 مليون، كما هي موضحة في الجدول السابق، كل ذلك حصل ضمن 400 عملية تمويلية وتشكل أكثر من 8% من إجمالي العمليات التمويلية البالغة 5814.[1]

وتشير بيانات التقرير الاقتصادي تغير اتجاه لتدفقات المالية من الصندوق بعد الأزمة المالية في الولايات المتحدة، بعد زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الخارج التي تحققت في السعودية في عام 2008 بمقدار 102 مليار دولار، تحول صافي التدفقات للداخل بمقدار 13.8 مليار دولار في عام 2009 الأزمة المالية.[2] هذا التحول ناتج عن زيادة المخاطر وانخفاض العائد ويقدر تقرير صادر عن مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية إجمالي الأموال السعودية في الخارج بنحو 750 مليار دولار.[3]

3- تطور حجم اصول صناديق الاستثمار السعودي:

يوضح الجدول (19) تطور أحجام صناديق الاستثمار السعودية وأحجام أصولها خلالا لفترة (2006– 2009 م) [4]

---

(1) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الكويتي 2008.

(2) كمال نصر حماد، تقييم دور صناديق التمويل العربية في تمويل التنمية في الدول العربية خلال المدة (1991 – 2007) رسالة ماجستير، القاهرة 2011، ص196.

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2001، ص191،

(4) محمد مفرح القحطاني، تقييم كفاءة الأداء المؤسسي للهيئات العامة للأسواق المالية مع دراسة تطبيقية على هيئة سوق المالية السعودية، رسالة دكتوراه 2011، ص95.

الجدول (19) تطور أعداد صناديق الاستثمار السعودي وحجم أصولها بالمليار ريال وفقا لنوعية الصناديق خلال الفترة (2006-2009م)

البيان / نوعية الصندوق	2006		2007		2008		2009	
	عدد الصناديق	حجم الأصول	عدد الصناديق	حجم الأصول	عدد الصناديق	حجم الأصول	عدد الصناديق	حجم الأصول
الأسهم المحلية	27	31.063	35	43.678	45	16.47	57	18.542
الأسهم الخليجية	12	2.346	13	3.76	16	1.614	21	1.8
الأسهم العالمية	68	13.977	74	14.879	74	6.74	73	9.397
أدوات الدين	9	0.446	11	0.808	7	0.153	6	0.205
القابض	44	2.436	49	2.363	34	1.756	30	1.913
المرابحة	3	30.086	4	33.893	57	43.035	61	54.318
عقاري	33	0.899	33	1.591	4	2.293	6	2.237
أخرى	12	2.985	14	4.127	25	2.754	12	0.968
الإجمالي	208	84.238	233	105.098	262	74.814	266	89.56

المصدر: هيئة السوق المالية، التقارير السنوية للهيئة خلال المدة (2006-2008) انظر محمد مفرح القحطاني، تقييم كفاءة الأداء المؤسسي للهيئات العامة للأسواق المالية مع دراسة تطبيقية على هيئة سوق المالية السعودية رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2011، ص95.

وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول اعلاه يتبين ما يأتي:

أ- ارتفاع عدد الصناديق الاستثمارية السعودية من208 في عام 2006 إلى 266 صندوق في عام 2009، وتعد صناديق الأسهم العالمية الأكثر من حيث العدد، إذ بلغت 73 صندوقا في عام 2009 وتشكل نحو 27% من إجمالي الصناديق السعودية.

ب- تطور إجمالي أصول صناديق الاستثمار السعودي إذ ارتفع من نحو 84 مليار ريال في عام 2006 إلى 105 مليار ريال في عام 2007 بمعدل زيادة نحو 25% مقارنة بعام 2006 بينما انخفض إجمالي الأصولي ليصل إلى نحو 74 مليار ريال السعودي بمعدل انخفاض أكثر 28%، ثم عادت وارتفعت عام 2009 لتصل إلى نحو 89 مليار ريال سعودي بمعدل زيادة 17%.

4- تطور القيمة السوقية للاسهم السعودية:

وبين الجدول (20) تطور القيمة السوقية الإجمالية للأسهم عدد الشركات المدرجة في أسواق المال مجلس التعاون الخليجي وعدد من الأسواق العربية للمدة (2005– 2008) ومنها المملكة العربية السعودية.

الجدول(20) القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المدرجة في أسواق المال لمجلس التعاون الخليجي، وعدد من الأسواق العربية المختارة في نهاية الأعوام 2005 – 2008 (*)

السوق 2008	2005 القيمة السوقية	2006 القيمة السوقية	2007	2008	النسبة القيمة GDP %	عدد الصناديق
أبو ظبي	125.646.08	71.688.79	112.159.52	61.887.63	%9	65
عمان	37.631.23	29.785.50	41.298.47	35.984.36	%7	260
البحرين	17.276.34	122.84و21	26.795.93	19.954.52	%30	52
بيروت	4.917.18	8.303.64	16.093.14	14.789.07	%10	14
المغرب	5.569.90	11.894.37	18.535.91	63.420.58	%34	76
الدوحة	87.140.94	60.913.09	95.517.99	76.656.74	%45	43
دبي	108.774.68	86.871.72	138.697.83	65.217.73	%10	62
مصر	79.703.09	93.600.68	134.903.52	83.185.00	%28	380
الكويت	139.486.14	141.923.18	193.513.28	113.527.07	%83	200
مسقط	10.928.07	13.036.98	22.767.03	15.643.01	%40	136
فلسطين	3.751.59	2.712.14	2.403.96	2.104.75	%16	37
السعودية	647.502.66	326.364.47	522.721.12	246.809.85	%35	126
تونس	2.835.78	4.220.31	4.992.75	6.381.83	%12	50
المجموع	1.271.163.68	782.437.71	1.330.400.45	805.561.98	1	1555

المصدر: كمال أبو عمشة، اهمية تطوير أسواق المال في دول مجلس التعاون العربي الخليجي بحث اقتصادي، مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 55–56 صيف2011 ، ص 151.

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول (20) يتبين ما يأتي:

1- ارتفاع عدد شركات السعودية المدرجة في أسواق الحمال الخليجية، إذ بلغ عددها 126 شركة وتعد ثاني اكبر عدد في دول الخليج العربي، وتشكل نحو 19% من إجمالي الشركات العربية البالغة 1555.

2- انخفاض القيمة السوقية للأسهم الإجمالية السعودية من نحو 647 مليار دولار في نهاية 2005 إلى نحو 522 مليار دولار في نهاية عام 2007، ومن ثم بلغ أدنى مستوى، إذ وصل نحو 246 مليار دولار عام 2008، أي نسبة انخفاض أكثر60%، ويرجع سبب الانخفاض إلى تأثر أسواق المال في دول المجلس بالأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية، للارتباط الوثيق بين اقتصاد السعودية والسوق العالمية،

3- وبالرغم من هذا الانخفاض تعد هذه القيمة أعلى عند مقارنتها بباقي دول الخليج العربي والدول العربية، إذ شكلت 30% من إجمالي القيم السوقية لعام 2008، وتشكل 35% من إجمالي الناتج المحلي السعودي كما هو موضح في الجدول اعلاه.

5- تطور صناديق استثمار دولة الإمارات العربية المتحدة :

تم إنشاء أول صندوق استثمار في عام 1971، وبدأ أعماله كمؤسسة مالية وطنية مقرها مدينة أبو ظبي، هدفه مساعدة الدول العربية، ثم توسع بعد ذلك على تمويل القطاعات غير النفطية. ويميل جهاز أبو ظبي للاستثمار إلى تملك الأصول في الشركات العالمية الإنتاجية والمالية، فمثلاً قامت شركات دبي بشراء حصة شركة (Daimlere hrysler) وقد بلغ إجمالي قيمة القروض والمنح الاستثمارية التي قام بتنفيذها صندوق أبو ظبي للاستثمار حتى عام 2008 نحو 7.4 مليار دولار في 287 مشروعاً تنموياً، استفادت منها 53 دولة نامية في جميع أنحاء العالم [1] وبسعر فائدة يتراوح بين (2-5%) يتراوح مدة القرض (8-22) عاما، تتراوح فترة السماح بين 3-8 سنوات [2] وقد أدت تبعات الأزمة المالية العالمية التي تمثلت في تزايد مخاطر الاستثمار بالخارج وضعف العائد مما أدى إلى تحول صافي التدفقات المالية والرأسمالية من الخارج إلى الداخل وقد بلغت التدفقات إلى الخارج

---

(1) صندوق أبو ظبي لتنمية، والتقرير السنوي 2009 .

(2) كمال نصر حماد،مرجع سابق، ص108.

أكثر من 55.3 مليار دولار لعام 2008 بينما بلغت التدفقات للداخل بمقدار 2.3 مليار لعام 2009 [1] مما انعكس ذلك على موازين المدفوعات والاحتياطات الخارجية، وقد تراجع الاحتياطي الخارجي الإماراتي بنسبة 22.8% ليصل إلى 24.5 مليار دولار. [2]

يبين الجدول السابق رقم (18) التوزيع الجغرافي لمجموع الصناديق حتى نهاية 2008 ومنها صندوق أبو ظبي ومن الجدول يتبين ما يأتي:

- يبلغ الإجمالي التراكمي 3.65 مليار دولار موجهة إلى دول العالم .
- منها: 2.930 مليار دولار موجهة إلى الدول العربية .
- 0.146 مليار دولار موجهة إلى الدول الإفريقية غير العربية.
- 0.567 مليار دولار موجهة إلى الدول الآسيوية
- 0.07 مليار دولار موجهة إلى الدول الأخرى [3]
- من إجمالي تراكم الصناديق البالغة 9.5 مليار دولار.

يبين الجدول السابق (20) القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المدرجة في أسواق مال دول الخليج العربي خلال المدة (2005 -2008)، ومنها سوق دبي وابو ظبي ويبين الجدول ما يأتي:

تطور حجم أسواق مال دبي من 108 مليار دولار في عام 2005 إلى نحو 138 مليار دولار في عام 2007 بينما عاد وانخفض هذا الحجم إذ وصل إلى 65.2 دولار في عام 2008 ويرجع هذا التذبذب بسبب تأثير أسواق النفط والأزمة المالية التي أصابت الولايات المتحدة وهذه القيمة تشكل 10% من الناتج المحلي الإجمالي .

تذبذب القيمة السوقية الإجمالية لأسهم أبو ظبي إذ انخفضت من 125 مليار في عام 2005 إلى 61.8 نسبة انخفاض أكثر من 50% ويشكل هذه القيمة نحو 9% في الناتج المحلي الإجمالي ويرجع هذا الانخفاض إلى الأسباب المذكورة سابقا [4].

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ص191.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص192.

(3) كمال نصر حماد، مرجع سابق،ص196.

(4) كمال أبو عمشة، اهمية تطور الأسواق المالية، بحث اقتصادي، مرجع سابق، ص156.

6- تطور صناديق الاستثمار في الكويت:

تعد صناديق الاستثمار الكويتية من أقدم الصناديق في منطقة الخليج العربي، كصندوق الكويت للتنمية الاقتصادية العربية الذي أنشأته دولة الكويت بعد استقلالها من الاستعمار البريطاني في عام 1961، وبدأ برأسمال 100 مليون دينار كويتي ثم زيد المبلغ أكثر من مرة إلى أن بلغ في عام 2008 (2) مليار دينار ما يعادل 6.8 مليار دولار (د. كويتي = 3.4 دولار أمريكي),وقد حدد نظام الصندوق الفائدة ما بين (2.5 – 3.5)% وفترة سداد ما بين (10 –25) سنة، ولا يتجاوز التمويل أي مشروع 10% من رأس المال الصندوق ولا يزيد عن 50% من المشروع[1] .

وكذلك أنشأت الكويت صندوق الأجيال القادمة في عام 1976، وبلغت قيمة الادخار في عام 2002 أكثر من 65 مليار دولار ما يساوي 155% من الناتج المحلي الإجمالي [2] وكذلك تم إنشاء عدة صناديق في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، فمثلاً تم إنشاء صندوق الاستثمار الأول واستثمار العقار في عام 1985. وكذلك تم إنشاء صندوق الاستثمار الكويتي في عام 1994 إذ ركز هذا الصندوق على الاستثمار في الأوراق المالية الدولية [3]. ونظرا لطبيعة الاقتصاد الكويتية من حيث وفرة الفوائض المالية وندرة الفرص الاستثمارية فقد توجهت الفوائض إلى الخارج في الأسهم الأمريكية والسندات الدولية، والاستثمار في الأوراق المالية والعقارية في الداخل والخارج ,وبلغ عدد الصناديق في عام 1998 سنة أكثر من 200 صندوق [4] وتشير تقديرات النقد الدولي الى أن القيمة العليا لهيئة الاستثمار الكويتية هي 213 مليار دولار لعام 2008 .[5]

ويبين الجدول السابق رقم (18) الذي يتضمن التوزيع الجغرافي لمجموع التراكمي لعمليات الصناديق في الشرق الاوسط منذ نشأتها حتى نهاية عام 2008 ومنها الصندوق الكويتي ويشير الجدول الى ان إجمالي التراكمات لصناديق الكويت قد بلغت 15.6 مليار

---

(1) كمال نصر حماد، مرجع سابق، ص104–106.
(2) حسين عبدالله، فوائض المالية العربية، مرجع سابق، ص83.
(3) حسن محمد الفطافطة، مرجع سابق، ص157.
(4) حسن محمد الفطافطة، مرجع سابق، ص80–92.
(5) التقرير الاقتصادي العربي، 2011،ص 206

دولار حتى عام 2008 اغلبها موجهة إلى الدول العربية إذ بلغ مجموع ما توجه لهذه الدول 8.6 مليار دولار أكثر من 2 مليار كل من الدول الإفريقية غير العربية، والآسيوية واللاتينية والدول الأخرى، ومجموع التراكمات للصناديق الكويتية تشكل نحو 17.2% من إجمالي تراكم الصناديق كما هو موضح في الجدول (18).

ويشير الجدول السابق المرقم (20) القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المدرجة في أسواق المال لمجلس التعاون الخليجي، وعدد من الأسواق العربية المختارة في نهاية الأعوام 2005 – 2008 ,الى ارتفاع القيم السوقية لإجمالي الأسهم الكويتية من نحو 139 مليار دولار في عام 2005 إلى 193 مليار في عام 2007، نسبة الارتفاع أكثر من 40%، ثم انخفضت إلى 113.5 مليار دولار في عام 2008 نسبة انخفاض نحو 50%، وهذه القيمة تشكل 83% من الناتج المحلي الإجمالي الكويتي، وهي أعلى نسبة مقارنة بدول الخليج العربي وهذا التطور ناتج عن ازدياد عدد الشركات المدرجة للتداول وتنوعها إذ بلغ عدد الشركات الكويتية حتى عام 2008 أكثر من 200 شركة. كما هو موضح في جدول (20).

7- تطور صناديق الاستثمار في البحرين:

بدأ العمل في صناديق الاستثمار متأخرا مقارنة بباقي دول الخليج العربي، إذ تأسس أول صندوق استثمار في عام 1995 م كما هي موضحة في جدول(21)،

جدول (21) صناديق الاستثمار في البحرين

اسم الصندوق	عدد الصناديق	نوع الصناديق
صناديق النمو الرأسمالي	20	6 مغلقة
صناديق ذات العائد	8	14 مفتوحة
المجموع	28	

المصدر: سوق البحرين للأوراق المالية النشرة الشهرية 1999 انظر حسن فطافطة، مرجع سابق، ص105.

وتطور هذا العدد في عام 1998 إلى 23 صندوقا وزاد العدد إلى 28 صندوقا في عام 1999، منها (20)صناديق استثمار النمو الرأسمالي كما هي موضحة في الجدول اعلاه و8 الباقية تسعى إلى تحقيق عائد دوري وتدرج ضمن الصناديق المفتوحة، جميع هذه الصناديق

توجه استثماراتها إلى الأوراق المالية [1] وتشير بيانات صندوق النقد العربي في عام 2009 ازدياد الصناديق الاستثمار في البحرين إذ وصل 52 صندوق استثمار.

يشير الجدول السابق المرقم (20) الذي يتضمن القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المدرجة في أسواق المال لمجلس التعاون الخليجي، وعدد من الأسواق العربية المختارة في نهاية الأعوام 2005 – 2008 ومنها القيمة السوقية للاسهم البحرينية الى ارتفاع القيمة من نحو 17.2 مليار دولار في عام 2005 إلى 26.7 مليار دولار في عام 2007، نسبة ارتفاع نحو 50% انخفضت القيمة الى نحو 19 مليار دولار وتشكل 3% من الناتج المحلي الإجمالي ويعزى الانخفاض الأخير إلى الأزمة المالية العالمية فضلاً عن انخفاض الشركات العاملة إذ لا يتجاوز عدد الصناديق 52 مقارنة بدول الخليج العربي البالغة نحو 1555 صندوقة كما هو موضح في الجدول(20).

8- تطور صناديق الاستثمار في سلطنة عمان:

سمح القانون العماني في المادة 33 و 41 الاستثمار في الأوراق المالية سواء ما كان منها شركة مساهمة أم ملحق بشركة، وأخذت شكل شركة مساهمة شكل الصناديق المغلقة بينما تأخذ صناديق الاستثمار الملحقة شكل الصناديق المفتوحة لا يجوز قيد أوراقها أو تداولها في سوق الأوراق المالية،أما الصناديق المغلقة يتم تداول أوراقها في سوق الأوراق المالية أو ما رغب المستثمر ببيعها واسترداد قيمتها وزاد عدد الصناديق في سلطنة عمان من 7 صناديق في السبعينات من القرن الماضي إلى 136 صندوق لغاية عام 2008 [2]ويشير الجدول السابق المرقم (20) القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المدرجة في أسواق المال لمجلس التعاون الخليجي، وعدد من الأسواق العربية المختارة في نهاية الأعوام 2005 – 2008، الى ارتفاع القيمة الإجمالية للصناديق العمانية (مسقط) من10.9 مليار دولار في عام 2005 إلى 22.7 مليار دولار في عام 2007 عام ارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره بينما انخفضت القيمة إلى 15.6 مليار دولار عام 2008 وتشكل نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 40% كما هو موضح في الجدول (20). يتضح عند تحليل البيانات الواردة آنفا

(1) حسين محمد قطاطة، مرجع سابق، ص156.

(2) كمال أبو عمشة، مرجع سابق، ص157.

لصناديق السيادية لدول العالم ومنها دول الخليج التي تستخدم الصناديق الاستثمارية نجاح بعض الدول وفشل بعضها، تعد تجربة الصين والنرويج وإمارة أبو ظبي من التجارب الناجحة، فمثلا الصين استثمرت أموالها في قطاعات إنتاجية ذات مردود أعلى كتأسيس الشركات، وشراء الأسهم، وشراء ديون الدول الأخرى فضلا عن استثماراتها في داخل اقتصاد الصين[1]

أما جهاز أبو ظبي للاستثمار فيميل إلى تملك الأصول في الشركات العالمية الإنتاجية والمالية، وتقوم بتأسيس الشركات في نشاط اقتصادي داخل وخارج الإمارات، فمثلا قامت الشركات الدولية دبي بشراء حصة (Daimler chrysler) وشراء حصة Tassuds. ويشير تقرير غرفة تجارة الشارقة في ملتقى الأعمال الثاني [2] الى أن خسارة دول الخليج العربي خلال الأزمة المالية عام 2008 في الولايات المتحدة، فقد بلغت 450 مليار دولار تتراوح ما بين 25-40% من قيمة الأموال تعادل قيم الإيرادات في موازنة العراق من (2003-2010).

خامسا - مزايات صناديق النفط الخليجية:

أ - أن الادخار في الصندوق يمكن أن ينجي الاقتصادات العربية من مصيدة المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين أو تستخدم لزيادة الطلب للتخلص من الركود الاقتصادي والعكس صحيح أي تقلل الطلب للتخلص من التضخم.

ب - أن الادخار في الصندوق يحفظ حقوق الأجيال القادمة للتغلب على طبيعة النفط غير المتجددة [3]

جـ - أن اقتصادات الدول النفطية العربية تظل عرضة لتقلبات أسعار النفط، وذلك نتيجة عدم تنوعها، واعتمادها على إيرادات نفطية مرتبطة بالأسواق العالمية، مما يؤدي إلى عدم استقرار الموازنة المالية والحسابات الخارجية، وأن القيام بالادخار في الصندوق يمكن استخدامها بمعالجة الاختلالات في الموازنة والحاسبات الخارجية [4].

(1) حسين عبدالله، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، مرجع سابق، ص112.

(2) تقرير غرفة تجارة الشارقة ملتقى الأعمال الشارقة الثاني 2012/4/8 انظر الموقع:
http//www.zowya.com2story2012/4/8.

(3) فاروق القاسم، مرجع سابق ص360.

(4) فاروق القاسم، مرجع سابق ص361.

د - يمكن الاستفادة من وصول الصندوق في استثمار الخارج من خلال اعادها تدريجيا إلى الاقتصاد المحلي والعكس صحيح.

هـ- أن الادخار في الصندوق يعطي مرونة وحرية أكثر للاختيار من حيث المفاضلة بين الاستثمار المحلي و الخارجي وأيهما أفضل.

و - يمكن من وضع إستراتيجية استثمارية واضحه المعالم لإدارة الموارد في الصندوق من حيث استثمارها في القطاعات الإنتاجية المحلية والخارجية في آن واحد، وتهدف من ذلك إلى خلق صناعات جديدة وفرص عمل.

ز - يمكن من إدارة صرف العملة المحلية، ويهدف من ذلك تجنب أي ارتفاع في سعر العملة الأمر الذي سيهدد التنافسية أو أي هبوط لا ضرر له في سعر العملة، الأمر الذي سيعزز التضخم[1].

ح - تقف الصناديق السيادية ضد الإغراءات السياسية في خضم الديمقراطية برلمانية يتنافس السياسيون فيها على الأصوات تعد بصرف الأموال[2].

سادسا - عيوب صناديق الاستثمار النفطية الخليجية:

أ - عدم توافر الشفافية في أدارة هذه الموارد من حيث متابعة التدفقات الاستثمارية في الداخل والخارج، لضمان عدم استخدام تلك العوائد في غير محلها.

ب - تجميد وإبعاد جزء كبير من عائدات الصندوق في المساهمة في لاقتصاد المحلي، إذ تميل أكثر الدول النفطية إلى رفع معدلات الادخار الخاصة بها (أي الاحتفاظ كاحتياطي عالي) أعلى من معدلات الادخار الخاصة بالدول المتقدمة، إذ بلغ معدل الادخار في الإمارات العربية والكويت 40% من الناتج المحلي الإجمالي [1] وأغلبيتها لا تستثمر، وسوف تفقد قيمتها أما في الدول المتقدمة يقل معدل الادخار وأحيانا يكون عجز في الموازنة لتوسيع عملية الاستثمار.

جـ - تستخدم العوائد في صندوق الاستثمار الخليجي لمعالجة الخلل في الاقتصاد العالمي أكثر من استخدامها في معالجة الخلل الاقتصادي في الاقتصاد المحلي، وذلك يعود الى عدم كفاءة المؤسسات القائمة على إدارة الصناديق، فضلا عن تشجيع الصندوق

(1) حسين عبدالله وآخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين, مرجع سابق ص91.

والبنك الدوليين لاقتصادات هذه الدول بشكل غير اعتيادي على أن تكون اقل تنوعا، إذ لم ولن تسمح بزيادة الإنفاق المحلي بينما تشجع على الاستيراد من الخارج والاستثمار في الخارج بهدف الحد من تأثير ارتفاع أسعار النفط وعوائده على القدرة التنافسية للسلع والخدمات، فضلا عن إهدار هذه العوائد[1].

– د – انعقاد الشفافية والمبالغة بالسرية شبة المطلقة على نمط الاستخدام وحجم الأرصدة ، وقد تفاقمت هذه الحالة بعد أحداث سبتمبر عام 2001 للتخلص من القيود التي فرضت على الدول العربية بحجة دعم الإرهاب ، فضلا عن اغلب هذه الأرصدة ملك لشركات القطاع الخاص وشخصيات لا يرغبون الإعلان عن أعمالهم وأرصدهم....الخ.

(1) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، مرجع سابق، 2009،ص209، 210.

المبحث الثالث

العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار في دول الخليج العربي

لعل من الجدير بالذكر أن الفوائض في الإيرادات المالية الخليجية يعود مصدرها بشكل رئيسي إلى الإيرادات النفطية، ويؤكد ذلك الترابط الطردي بينها وبين حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية، وأن الصناديق السيادية السلعية العالمية، تشكل 63% من إجمالي الصناديق السيادية في العالم، بينما تشكل الصناديق السيادية السلعية الخليجية 37% من الصناديق السيادية في العالم لاعتمادها على فوائض الإيرادات النفطية، وأن أنماط استخدام هذه الفوائض تتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية ومن أهمها:

أولاً- اثر اسعار النفط على الاستثمار الخليجي:

هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وفوائض إيراداته في دول الخليج العربي من جهة، وبين حجم الاستثمارات الخليجية من جهة ثانية وتشير بعض الدراسات الى أن دول الخليج العربي تدخر مجتمعة ما بين 42 – 46% من الزيادة في أسعار النفط إذا ما تجاوز سعر البرميل الواحد 50 دولار على أساس أن هذا السعر يغطي تكلفة واردات دول الخليج العربي[1].

وتشير الدراسة الى أن حجم أصول الاستثمارات الخارجية بلغ 1400 مليار دولار عندما بلغ سعر النفط 50 دولار، وارتفع إلى 1800 مليار دولار عند ارتفاع سعر النفط إلى 75 دولار، وارتفع إلى 2200 مليار دولار عندما بلغ سعر النفط أكثر من 100 دولار للبرميل[2]. وتشير بيانات معهد التمويل الدولي في عام 2011 الى أن قيمة الاستثمار الخارجي المتدفق من دول الخليج العربي، قد زاد خلال الطفرة النفطية الثالثة، إذ بلغ أكثر من 900 مليار دولار، منها 450 مليار دولار في الولايات المتحدة و 200 مليار دولار في أوربا، و120 مليار في شمال أفريقيا، و120 مليار في أسيا، وقد ارتفع نصيب دول الخليج العربي من الاستثمار العالمي من0.14% إلى 1.6% في عام 2008.

---

(1) كما نصر حماد، مرجع سابق، ص 51.

(2) كمال نصر حماد, مرجع سابق، ص 58.

ثانيا- اثر اسعار صرف الدولار على الاستثمار :

تتأثر فوائض الإيرادات النفطية وحجم رؤوس الأموال المستثمرة في دول الخليج العربي عامة وفي الخارج خاصة، بدرجة أكبر بأسعار صرف الدولار وتشير بعض الدراسات الى أن 53% من إجمالي فوائض الإيرادات النفطية في صناديق الاستثمار ومقومة بالدولار [1]، وأن ثلث الأصول في صناديق دول الخليج العربي تم استثمارها في أصول بالدولار، وقد يكون معظم الدولارات النفطية قد تم استثمارها في أصول سائلة بالدولار. أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الطلب على الأوراق النقدية (الدولار) نظراً لأن النفط تم مبادلته بالدولار، وقد ينعكس على أسعار صرف الدولار مما ينعكس على قيم الاستثمارات الخارجية.

ومن الجدير بالذكر أن دول الخليج العربي تثبت عملتها بالدولار، ويعد الدولار أكثر العملات تحرراً من باقي العملات، أي خاضعاً للعرض والطلب ومن الطبيعي أن تسعى دول الخليج العربي إلى رفع قيمة الدولار، لتحقيق أعلى قيمة لصادراها النفطية ورفع قيمة الأصول المالية في الخارج، بينما تسعى الولايات المتحدة إلى تخفيض قيمة الدولار، لزيادة صادراها غير النفطية وتخفيض قيم وارداها النفطية، هذا ما سعت له الولايات المتحدة منذ فك ارتباط الدولار بالذهب، وتهدف من ذلك تخفيض عملتها. وهذا ما يعزز ارتباط الاستثمارات الخليجية بسعر صرف الدولار.[2]

تشير بعض الدراسات إلى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية الرئيسة الأخرى اليورو، والين،[3] إذ انخفض سعر الدولار مقابل الين الياباني من 265 ين للدولار في عام 1986 إلى 78 ين في عام 1996، ولكن بعد التحسن الاقتصادي الأمريكي بدأ سعر صرف الدولار يستعيد عافيته ليصل إلى 120 ين في 1995. وهذا يعني نمو تأكل قيمة الدولار بنسبة أكثر من 55% من قيمة أمام الين الياباني[4]. أي تأكل قيمة الاستثمارات الخارجية لدول الخليج بنسبة 55%، وتشير دراسات أخرى فقد الدولار نحو 26% من قيمته أمام اليورو منذ عام 1999، 2009، فضلاً عن انخفاض قيمة الدولار خلال

---

(1) كمال نصر حماد، مرجع سابق، ص 59.

(2) حسين عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص 101.

(3) كمال نصر حماد، مرجع سابق، ص 59.

(4) عمر محي الدين، أزمة النمور الأسيوية الجذور والآليات والدروس المستفادة، 2000، ص 112.

الأزمة المالية (2008 – 2009) أمام جميع العملات ويعزى ذلك إلى زيادة عرض الدولار، إذ أن الولايات المتحدة اتجهت إلى معالجة العجز البالغ 407 مليار دولار الناتج عن الأزمة المالية من خلال الإصدار النقدي مما أدى إلى انخفاض سعر العملة.[1]

مما انعكس ذلك على قيمة الاستثمارات الخارجية وتقدر بعض الدراسات أن دول الخليج العربي قد فقدت أكثر من 450 مليار دولار نتيجة الأزمة المالية العالمية في عام 2009، فضلاً عن الانخفاض المركب في قيمة الصادرات النفطية الناتج أولاً عن انخفاض أسعار النفط من (147 دولار في منتصف عام 2008 إلى دون 50 في بداية عام 2009، وثانياً انخفاض قيمة الصادرات لارتباطها بالدولار، وهذا يعكس حجم الخسارة نتيجة ارتباط الاستثمارات الخارجية والصادرات النفطية بالدولار.

ثالثا- اثر معدل العائد على الاستثمارات :

يعد معدل العائد على رأس المال أو الإنتاجية الحدية لرأس المال من أهم العوامل المؤثرة على قرار استخدام فوائض الإيرادات النفطية،وتشير المعطيات في دول الخليج العربي إلى أن العائد على رأس المال المستخدم في الاستثمار الداخلي أقل من العائد المستخدم في الاستثمار الخارجي، لوفرة الفوائض المالية وضعف القدرة الاستيعابية الاقتصادية لدول الخليج العربي، ومن الطبيعي أن تتدفق هذه الاستثمارات إلى الخارج، ويقدر رأس المال المستثمر في الخارج بأكثر من 75% من إجمالي تدفق رأس المال عالمياً، ويرجع ذلك إلى انخفاض كفاءة الاستثمار الناتج من ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية القائمة وانخفاض سعر الفائدة، بالرغم من الجهود المبذولة لإصلاح البنية الاستثمارية[2]، ومازال العائد على الاستثمار الداخلي متدنيا.

وقد تم استثمار الفوائض المالية الخليجية في قطاعات خدمية محلية التي لا تدخل منتجاتها في مجال التجارة الدولية (Non Tradables)، مما أدى إلى توسيع الطاقة الإنتاجية في هذه القطاعات وتراجع كفاءة استثمارها، كما وتوسعت في قطاعات صناعية متماثلة الاستثمار في قطاعات العقارية وصناعة الحديد والألمنيوم والبتروكيماويات، ونتيجة الإفراط في هذه

---

(1) كمال نصر حماد، مرجع سابق، ص 60.

(2) كمال نصر حماد، مرجع سابق، ص 69.

القطاعات أدى إلى انخفاض كفاءة الاستثمار وأن معامل رأس المال للناتج الحدي (ICOR) الذي يبين نسبة الاستثمار إلى التغيير في الناتج في فترة معينة، ذلك على أساس أن ارتفاع هذا المعامل ما لم يكن الأمر راجعاً إلى التحول تجاه هيكل إنتاجي كثيف رأس المال أو تغير جذري في الفنون الإنتاجية المستخدمة [1].

رابعا- اثر العوامل السياسية على حجم الاستثمارات :

تشير الدراسات الحديثة إلى أن العوامل السياسية أصبح لها دور كبير من العوامل الاقتصادية في تحديد العائد على رأس المال المستثمر، وأصبح علم الاقتصاد مجرد علم نظري في الدول التي تسودها الاضطرابات السياسية، فالعائد المتراكم للاستثمار خلال عقود من الزمن يمكن أن يزاح خلال أشهر كما حدث عند احتلال العراق، وما حدث في ليبيا وما يحدث في سوريا ويطرق أبواب مصر.

وأصبح التوقع بالوضع السياسي والأمني في المنطقة مجرد تنبؤ، فأن قرار استخدام الإيرادات النفطية في منطقة يسودها عدم الاستقرار السياسي والفوضى المفتعلة لامتصاص الفوائض المالية المتزايدة من تراكم فوائض الإيرادات النفطية، فالقرار أصبح مصحوباً بعدم التأكد محفوفا بالمخاطر، وتعد درجة المخاطرة في اقتصاد معين أحد العوامل التي يتخذها المستثمر في حساباته عند اتخاذ قرار الاستخدام في هذا الاقتصاد.

وبالنظر إلى اقتصاد الدول النفطية في المنطقة يسودها اقتصاد حرب نتيجة للأوضاع العالمية والإقليمية والمحلية المتداخلة، المحيطة به فدرجة المخاطرة يحددها العديد من المؤشرات الصادرة من جهات دولية متخصصة منها المؤشر المركب للمخاطر القطرية لمجموعة (PRS) (International Local Country risksguide sernces) (Political risk serrices) الذي يصدر شهرياً من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (Ihterhet Loca guide (ICRG) (Lconntry risk هو يخص 18 دولة عربية من أصل 140 دولة، يشملها هذا الدليل ويتكون هذا الدليل من (22)متغير، تقسم على ثلاثة مؤشرات فرعية، مؤشر تقييم المخاطر السياسية، والمخاطر الاقتصادية، والمخاطر المالية.

---

(1) عمرو محي الدين، ، مرجع سابق، 2000،ص167.

ومؤشر المخاطر السياسية يتدرج فيه 12 مؤشر متغير في درجة استقرار الحكومة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخريطة الاستثمار و وجود نزاعات داخلية، ووجود نزاعات خارجية والفساد،و دور الجيش في السياسة، و دور الدين في السياسة وسيادة القانون والنظام، والاضطرابات العرقية............ الخ)

يتم تقسيم مجموع النقاط للمؤشرات الثلاثة السابقة ووصولاً للوزارات التي تستخدم في الوصول لمركب درجة مخاطر الدولة كما في الجدول (22).

جدول (22) درجة المخاطر

درجة المؤشر 100%	التوصيف
100 – 80	درجة المخاطر منخفضة جداً
79.5 – 70	درجة مخاطر منخفضة
69.5 – 60	درجة مخاطر معتدلة
59.5 – 50	درجة مخاطر مرتفعة
49.5 – صفر	درجة مخاطر مرتفعة

المصدر: كمال نصر حماد، تقييم دور صناديق التمويل العربية في تمويل التنمية في الدول العربية خلال المدة (1991 –2007) رسالة ماجستير، القاهرة 2011، ص196.

ومن المؤشرات الأخرى، المخاطر السياسية 25%، الأداء الاقتصادي 25%، المديونية 10%، متأخرات الدين الخارجي 10%، التقويم الإئتماني 10%، الائتمان المصرفي 5%، توافر التمويل للمدة القصيرة 5%، أسواق رأس المال 5%، معدل التضخم 5%، فالمسوحات الاستقصائية التي شملت 173 دولة منها، 20 دولة عربية صنفت في مؤشر عام 2008 ومنها دول الخليج العربي صنفت ضمن مؤشر المخاطر منخفضة (79.5 – 70) باستثناء الإمارات العربية المتحدة صنفت من ضمن الدول ذات درجة مخاطر منخفضة جداً (100 – 80) بالرغم من هذه الدرجة الإيجابية التي تتسم بها دول الخليج لكنها محيطة بدول مرتفعة بها درجة المخاطر كالعراق والصومال والسودان واليمن وسوريا ومصر وإيران.

فضلاً عن ضعف القدرة الاستيعابية لهذه الدول، كل ذلك يساعد على هجرة رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج ومن الطبيعي أن هذه الأموال تذهب إلى المناطق التي فيها درجة مخاطر منخفضة جداً مثلاً، أمريكا، وأوربا، وجنوب شرق أسيا[1].من هنا نبرز أهمية العوامل المؤسسية من خلال دورها في خلق مناخ آمن جاذب للاستثمار الداخلي والحد من هجرة هذه الأموال الى الاستثمار الخارجي.

خامساً- اثر الازمة الاقتصادية على حجم الاستثمار :

تعد دول الخليج العربي من الدول المستقبلة للأزمات وليست مسببة لها، لهذا لا تتوقع هذه الدول أن تتعافى أوضاعها الاقتصادية، وتزال مظاهر التخوف وعدم اليقين قبل أن تعود الأوضاع الاقتصادية العالمية إلى الاستقرار ويعد الاقتصاد الأمريكي هو محرك الاقتصاد العالمي.[2]

شهد العالم دورة تراجع وكساد اقتصادها خلال المدة (2008 – 2009) وهي الأسوأ منذ الثلاثينات من القرن الماضي، وقد تم الحديث كثيراً عن الأزمة وأسبابها في مختلف العالم، ومنها العمليات التي قامت بها المصارف العالمية الرئيسة للقروض العقارية والاستهلاكية، وضعف الرقابة وظهور أدوات مالية جديدة تعرف بالمشتقات المالية، والهدف منها مساعدة المستثمر والمستورد على إدارة المخاطر أحياناً والمضاربة (البراميل الورقية) احيانا، فمثلاً وصلت قيمة كافة المشتقات المالية إلى 500 تريليون دولار في عام 2008 وإذا علمنا أن الناتج العالمي الإجمالي هو (60) تريليون وهي نحو 1% من القيمة، بدلاً من أن تكون حماية للمخاطر أصبحت المصدر الرئيس للمخاطر, كذلك وصل إجمالي قيمة السندات العالمية لعام 2008 إلى 12 تريليون دولار في حين أسواق المشتقات المالية وصلت 64 تريليون دولار خمسة أضعاف السندات [3]، فضلاً عن ذلك هو تراجع الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا انخفضت معدلات الادخار في الولايات المتحدة لتصل إلى 0.6% عام 2008 وفي الوقت الذي تراجعت فيه أسعار العقارات التجارية في الولايات المتحدة ما

---

(1) كمال نصر حماد، مرجع سابق، ص 70 – 73.

(2) هنري عزام، الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساقما عل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2009, ص 18.

(3) هنري عزام، المرجع السابق،ص 7.

بين (30 – 50)% [1]، وكذلك كان هناك عجز متواصل في الميزان الجاري والموازنة العامة للولايات المتحدة خلال السنوات العشرة الماضين (1998 – 2008)، وتم تمويله سنة بعد سنة من دول الفائض ومنها دول الخليج العربي، وتحملت دول الخليج من آثار الأزمة المالية مما انعكس ذلك على إجمالي الفائض في الحساب الجاري لدول الخليج العربي، إذ تحول الفائض من حدود 340 مليار دولار في عام 2008 إلى عجز بحدود 2 مليار دولار في عام 2009، وتبقى وضع دول الخليج العربي أفضل من غيرها بسبب الاحتياطات لديها وهناك صناديق الثروة السيادية بموجودات تفوق 1.2 تريليون دولار بنهاية عام 2008 ويعود نصفها إلى دولة الإمارات، أما أكبر احتياطي حالي لدول المنطقة فيعود إلى المملكة العربية السعودية بحدود 400 مليار دولار يستقر الجزء الأكبر في الأدوات النقدية سواء أذونات خزانة أمريكية وأوربية أوفي ودائع لدى الصارف أو ما شابه ذلك [2].

وقدرت أحد الدراسات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج العربي خلال عام 2008، نتيجة لتدهور قيم الأصول المالية في الأسواق الرئيسة 350 مليار دولار بنسبة خسائر بلغت نحو 27%، وتتجاوز نسبة الخسائر 40% في بعض الصناديق الخليجية والخسائر في صناديق أبو ظبي للاستثمار إلى 183 مليار دولار، وازدادت هذه النسبة عن 41% في هيئة الاستثمار القطرية التي بلغت خسائرها 27 مليار دولار فضلاً عن تأثير هذه الأزمة على الأصول المالية في الخارج هناك تأثير عن أسعار النفط وإيرادات تصديره ما ينعكس حجم الاستثمارات في الخارج[3].

(1) هنري عزام، مرجع سابق،ص 12ص18

(2) هنري عزام،مرجع سابق، ص10 ص 13.

(3) كمال نصر حماد، مرجع سابق، ص 67.

الباب الثالث

استخدام الإيرادات النفطية الخليجية لتحقيق التنوع الاقتصادي بين الواقع والمستهدف

الباب الثالث

استخدام الإيرادات النفطية الخليجية لتحقيق التنوع الاقتصادي بين الواقع والمستهدف

إن تقييم تجربة دول الخليج العربى فى التنوع الاقتصادى لابد من دراسة واقع المؤشرات التى تدل على التنوع خلال المدة (1970 – 2010) وهل استطاعت تلك الدول أن تتغلب على التحديات الناجمة من وفرة الموارد النفطية؟ وهل استطاعت أن ترفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية فى الناتج المحلى الإجمالي، وزيادة نسبة الصادرات غير النفطية وخلق فرص عمل؟ فضلا عن مقارنة تلك المؤشرات مع دولاً أخرى، وبعد دراسة واقع المؤشرات يتطلب تصور استراتيجي يوفر للإنتاج الصناعي أفضل أشكال الكفاءة الاقتصادية من حيث الجودة والسعر لها القدرة على المنافسة من خلال رفع القدرات التكنولوجية، وتعزيز المنظومة الوطنية للابتكار، وتنمية قطاع الخدمات عامة والانتاجية خاصة، من خلال الاستخدام الأمثل للإيرادات النفطية،إن عملية تغيير هيكل الاقتصاد الخليجي يتطلب تحديد الأهداف قبل تحديد السياسات اللازمة لإحداث التغير، ومن الطبيعي أن تهدف دول الخليج العربي إلى رفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الهيكل الاقتصادي، وتعظيم الفائدة من النفط الخام وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي خدمة للأجيال القادمة، لذا تم تقسيم الباب إلى فصلين:

الفصل الأول: واقع تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي.

الفصل الثاني: الاتجاهات الحديثة لتوظيف إيرادات النفط في تنويع هياكل انتاج دول الخليج العربي.

الفصل الأول

واقع تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي

تعد نسبة مساهمة القطاع النفطي في الهيكل الاقتصادي الخليجي من أهم مؤشرات التنوع الاقتصادي، وتعكس هذه النسبة درجة التركيز في الاقتصاد المحلي، فكلما زادت النسبة زادت نسبة التركيز في الهيكل اقتصادي، اي انخفاض درجة التنوع، والعكس صحيح. حتى إذا كانت درجة التركيز مصحوبة بمعدلات نمو مرتفعة، هذا يعني أن معدلات النمو المرتفعة لا تدل على التنوع الاقتصادي إلا إذ كانت عاكسة لنمو القطاعات غير النفطية عامة والصناعية خاصة، فضلاً عن ذلك القدرة على خلق فرص عمل، ومصحوبة بزيادة نمو الصادرات غير النفطية.

ولمعرفة مدى نجاح تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي عقدت الدراسة مقارنة بين مؤشرات التنوع الاقتصادي في دول الخليج العربي ومؤشرات التنوع في اقتصادات دول أخرى، منها من تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية، والأخرى تتسم بندرة الموارد الطبيعية.

لذا تم تقسيم الفصل إلى اربعة مباحث هي:

المبحث الأول: التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الخليجي

المبحث الثاني: التغير في الهيكل الإنتاجي والتوزيع القطاعي في دول الخليج العربي.

المبحث الثالث: التغير في المؤشرات الاخرى للتنوع الاقتصادي الخليجي.

المبحث الرابع: تقييم تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي.

المبحث الأول

التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الخليجي للمدة .

يمكن النظر إلى معدل النمو الذي يحققه الناتج المحلي الإجمالي على أنه أحد مؤشرات التطور الاقتصادي، إلا أن نجاح عملية التنوع الاقتصادي لا تقتصر على الارتفاع في بمعدل النمو، بل تعتمد إلى حد كبير على معدلات نمو القطاعات والأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي عامة وكذلك القطاعات غير النفطية خاصة.

وعليه لا يصبح معدل النمو كمؤشر للتنوع الاقتصادي، لكونه يقتصر على الجوانب الكمية ولا يركز على الجوانب النوعية والموضوعية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي. أن مؤشر نمو الناتج لا يعطي صورة واضحة عن طبيعة الهيكل الاقتصادي، فقد يزداد هذا المعدل مع الزمن، ولكن التشوه في هيكل الاقتصاد الوطني قد يتسع كما هي الحال في الاقتصاد الريعي (وحيد الجانب)، بالرغم من كل التحفظات على هذا المؤشر لكنه يبقى مقبولاً اقتصادياً كونه يعطي مؤشرا لا يمكن الاستغناء عنه، إذ إنه لا قيمة لزيادة نمو الناتج المحلي إذا كان مصحوباً باختلال هياكل الإنتاج، ولا قيمة للتنوع الاقتصادي، إذا كان مصحوباً بالانخفاض المطرد لنمو الناتج عامة والقطاعات غير النفطية خاصة. لذا تم تقسيم المبحث إلى:

أولا:- تغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1972 – 1980) :

من خلال تحليل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1972 – 1980) الواردة في الجدول (23)

جدول (23) تطور النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي لسنوات مختارة (1970 -2010)%

	1972	1975-1979	1980	1985	1991	1999	1998-2002	2005	2008	2009	2010
السعودية	19.7	20.4	7.9	(4.5)	1.66	9.5	1.5	6.6	4.2	0.1	4.1
الكويت	3.9	14.01	(2.3)	(4.26)	(35.7)	0.7	2.5	10.0	5.1	(4.8)	3.4
الإمارات	21	6.9	26.5	(2.4)	17.5	1.3		8.2	7.4	(0.2)	3.2
قطر	18	4.41	(6.7)	(3.7)	2.11	6	7.4	6.1	26.8	8.6	6.6
عمان	9.2	22.6	5.7	13.7	8.3	3	3.6	5.8	12.5	3.5	4.1
البحرين		23.0	6.5	(2.7)	4.6	1	4.8	7.8	6.3	3.1	4.1
المجموع		15.5	6.1	(1-)	(1-)	3.5		5.9	10.1	1.5	4.5

الجدول عمل الباحث استنادا إلى المصادر التالية:-

1- بيانات (1975-1979)، فاطمة إبراهيم خلف الجبوري، أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي لعينة نفطية وغير نفطية للمدة(1970-2003)، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، 2006ص 48

2-بيانات (1972 و1980-1999) مصدر الاسكوا 2001.

3- بيانات2005 الاسكوا 2008 و ص14.

4-بيانات 2008 التقرير الاقتصادي العربي 2010،ص20.

5-بيانات2010: صندوق النقد الدولي،انظر الاقتصادي الكويتي العدد 498 الكويتي تشرين الثاني، 2010، ص53.

6-بيانات (1998 - 2002) كمتوسط: حسين عبدالله وآخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، مؤسسة عبد الحميد شوفان، عمان، الأردن، 2007،ص72.

وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول(22) يتبين ما يأتي:

1- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي خلال طفرة أسعار النفط وإيرادات تصديره خلال المدة (1973 - 1980) التي تضاعفت فيها الإيرادات أكثر من عشرة أضعاف بينما انخفض معدل الناتج كمتوسط سنوي لدول الخليج العربي مجتمعة من 15,5% في عام 1976 إلى نحو 6% في عام .1980

2- أما على مستوى دول الخليج العربي منفردة فيلاحظ انكماش اقتصاد بعض الدول وانخفاض النمو في البعض الآخر، فمثلاً انكماش الاقتصاد الكويتي بنسبة (-2,3) % في عام 1980 مقارنة بالعام الذي سبقه، كذلك انكماش الاقتصاد القطري إلى (6,7) % في 1980مقارنة بالعام الذي سبقه، فيما كان معدل النمو أكثر من 22% في عام 1976، أما المملكة العربية السعودية فقد انخفض فيها معدل النمو من 19,7 % في عام 1972 إلى 7,9% في عام 1980.

3- يلاحظ من الجدول تراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي باستثناء دولة الإمارات، و يرجع ذلك لكونها دولة حديثة، وفي بداية اكتشاف الثروة النفطية فيها.

يتضح من مما تم ذكره سلفاً أن هناك علاقة عكسية بين وفرة الموارد ونمو الناتج المحلي الإجمالي، أي ما تسمى (بلعنة الموارد)، و يمكن عد لعنة الموارد ظاهرة لازمت اقتصادات دول الخليج العربي خلال لمدة (1970 – 1980) حيث كان اقتصادها يميل إلى التباطؤ وأحياناً إلى الانكماش والسؤال الذي يساق هنا هل كان تأثير انخفاض أسعار النفط وإيرادات تصديره خلال الطفرة النفطية الأولى والثانية (1973 – 1980) على نمو الناتج المحلي والإجمالي. أكبر من أثر صدمات أسعار النفط على النمو؟ والإجابة عن هذا السؤال لابد من تحديد المدة التي تذبذبت فيها أسعار النفط وهي (1981 – 2002).

ثانيا: التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1981 – 2002) :

يتضح من الفترة السابقة عدم استقرار معدلات النمو في حين وانكماشه في حين آخر وعند التدقيق يلاحظ هناك ارتباط قوي ووثيق بين معدلات النمو وأسعار النفط، وهناك كثير من الآراء النظرية والتجريبية في الأدبيات الاقتصادية التي فسرت العلاقة بينهما، منها ما ركز على أثر صدمات أسعار النفط والرأي الآخر ركز على التقلبات في أسعار النفط.

العودة إلى الجدول السابق الذي يتضمن تطور أسعار النفط وإيرادات تصديره للمدة (1970 – 2010) يلاحظ انخفاض أسعار النفط من نحو 36 دولار للبرميل إلى ما دون 10 دولار للبرميل في عام 1986. وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (23) الذي يتضمن تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1972 – 2010) يتضح ما يأتي:

1– تحول معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي مجتمعة من نمو موجب إذ بلغ كمتوسط سنوي من 6.1% في عام 1980 –إلى انكماش نحو (1%) في عام 1985 كما هو موضح في الجدول.

2– يلاحظ انكماش معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع دول الخليج العربي المصدرة للنفط باستثناء سلطنة عمان، التي تعد من الدول غير المصدرة للنفط في دول الخليج العربي.

3– تحول معدل النمو الإيجابي في المملكة العربية السعودية من 7.9% في عام 1980 إلى انكماش بدرجة (– 4,5%) وكذلك زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الكويتي انكماشاً من (– 2.3) % إلى (–4,26) % في عام 1985 مقارنة بعام 1980.

4- أما في دولة الإمارات تحول النمو الإيجابي من نحو 26% في عام 1980 إلى انكماش بدرجة (- 2,4) %.

5- وفي السياق نفسه نجد انكماش معدلات نمو الناتج المحلي في باقي دول الخليج العربي كما هو موضح في الجدول.

ويلاحظ مما تقدم سابقاً أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير أكبر على نمو الناتج المحلي الإجمالي من صدمات أسعار النفط خلال المدة (1981 – 2000)، وهذا يرجع إلى زيادة درجة عدم اليقين، ومن الطبيعي أن يؤدي انخفاض أسعار النفط وإيرادات تصديره إلى تأجيل قرارات الاستثمار والاستهلاك، الأمر الذي ينتج عنه آثار سلبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي. والسؤال الذي يساق هنا، هل استطاعت دول الخليج العربي المصدرة للنفط أن تتغلب على ظاهرتي لعنة الموارد وعدم اليقين التي أصابتا دول الخليج خلال المدة (1970 – 1980) و(1981 – 2000) على الترتيب في المدة اللاحقة (2001 – 2010) التي تميزت بارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره أحياناً وانخفاضها أحياناً أخرى.

ثالثا: التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الخليجي خلال لمدة (2001-2010):

من الجدير بالذكر وعند العودة إلى الجدول السابق الذي يتضمن ارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره خلال المدة (2001 – 2010) يتضح ارتفاع أسعار النفط من نحو 20 دولار تقريباً في عام 2000 إلى أكثر من 148 دولار للبرميل في منتصف عام 2008، إذ بلغ ذروته، بينما انخفض سعر النفط دون 40 دولار للبرميل في عام 2009 .

وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (23) الذي يتضمن التطور في نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي. يتضح ما يأتي:

1- **المملكة العربية السعودية:** يلاحظ من الجدول ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السعودي من 1,5% كمتوسط للمدة (1998 – 2002) إلى 6,6% في عام 2005، ثم انخفض إلى 4,2 في عام 2008، ومن ثم انخفض إلى 0,1 % في عام 2009 لانخفاض أسعار النفط.

2- **اما الكويت** فقد ارتفع فيها معدل النمو من 2,5% كمتوسط للمدة (1998 – 2002) إلى 10% في عام 2005 ثم انكمش إلى (– 4,8)% في عام 2009.

3- **اما دولة قطر** فيلاحظ تذبذب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي القطري، إذ ارتفع من 7,4 كمتوسط للمدة (1998 – 2002) إلى نحو 26 % في عام 2008، بينما انخفض إلى 8,6 % في عام 2009، ومن ثم ارتفع إلى نحو 16 % في عام 2009 عام ارتفاع أسعار النفط.

4- **اما في باقي دول الخليج العربي (البحرين وعمان والإمارات)** يلاحظ تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2002 – 2010).

نستنتج من البيانات المذكورة سلفاً أن دول الخليج العربي استطاعت خلال تلك المدة الحد من ظاهرة لعنة الموارد وعدم اليقين اللتين أصابتا اقتصادات دول الخليج العربي في ثلاثة القرون السابقة (1970 – 2000) والدلالة على ذلك هناك ارتفاع نسبي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة ارتفاع أسعار النفط للمدة (2002 – 2008) وانخفاض نسبي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند انخفاض أسعار النفط في عام 2009، باستثناء دولة الكويت والإمارات، إذ تحول فيهما معدل النمو الإيجابي إلى معدل نمو سلبي، –4.8% و –0.2 % على الترتيب.

والسؤال الذي يساق هنا هل استطاعت دول الخليج العربي أن تحد من ظاهرة المرض الهولندي خلال المدة (1970 – 2010) التي تذبذب فيها أسعار النفط وإيرادات تصديره ؟

والإجابة عن هذا السؤال لابد من دراسة التغير في هيكل الناتج المحلي الاجمالي، وهيكل الصادرات، وهيكل العمالة، وهيكل الإيرادات العامة، وهيكل الإنفاق، ومدى تأثر هذه المتغيرات بتذبذب اسعار النفط وايرادات تصديره.

المبحث الثاني

التغير في الهيكل الإنتاجي والتوزيع القطاعي في دول الخليج العربي

لقد عكست الموارد النفطية خلال العقود الأربعة الماضية (1970 – 2010) عن تطورات كبيرة على الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي، من حيث معدلات نمو كل قطاع من القطاعات الإنتاجية فضلاً عن مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي. يمكن أن نعبر عنها بطريقة مبسطة بالعلاقة بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية.

وظهرت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تبين نظرية (المرض الهولندي) التي ترى أن الارتفاع في الإيرادات النفطية سيترتب عليه آثار سلبية من حيث مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي والناجمة عن أثر حركة الموارد (رأس المال والعمل) وأثر الإنفاق، نحو قطاع السلع الأولية الاستخراجية على حساب القطاع الصناعي والزراعي والخدمي ليحمل في طياته من الآثار السلبية التي تؤدي في البداية إلى المرض الهولندي ومن ثم إلى لعنة الموارد .

والسؤال الذي يساق هنا هل استطاعت دول الخليج العربي التخلص من المرض الهولندي، وهل استطاعت تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل، للإجابة عن هذه الأسئلة تم تقسيم الفقرة إلى:

أولاً: التغير في نسبة مساهمة قطاع الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي :

يدل ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي على اختلال هياكل الإنتاج, وذلك بسبب ضعف ترابط هذا القطاع مع القطاعات الأخرى، وانخفاض استيعابه للقوى العاملة، فضلاً عن ارتباطه بالسوق العالمية. من هنا تبرز اهمية دراسة التغير في نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الخليجي خلال تقلبات اسعار النفط وايرادات تصديره خلال الاربعة العقود الاخيرة كما موضحة في الجدول(24).

جدول (24) إسهام قطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي لسنوات مختارة (1972 – 2010) %

	1972	1977	1998-1985	1986-1990	1991-1995	1996-2002	2008	2009	2010
السعودية	59.50	63	42.8	28.9	35.2	35	55.1	42.6	47.8
الكويت	65.2	61	61.4	37.2	37.5	30	42.9	45.2	51.5
الإمارات		59	48.9	38.1	37.6	30	31.3	27.8	31.6
قطر			64	34.7	33.9	47	67	46.2	55.7
عمان	56	61	60.3	47.2	39.1	33	25.8	41.3	47.7
البحرين	35.6	27	23.3	12.8	15.7	20	27.2	21.4	24.4

المصدر: الجدول عمل الباحث إسنادا إلى المصادر التالية:-

1- بيانات (1972): على خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي،، مرجع سابق، ص60

2- بيانات (1980-1985) : الاسكوا، 2001، ص3.

3- بيانات (1986-1998): الاسكوا أعداد مختلفة، انظر الاسكوا 2001, ص47.

4- بيانات (1996-2002)، مدحت أيوب شؤون خليجية ومركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المجلد السابع، العدد 43 ريف 2005، ص131-138.

5- بيانات (2008-2009-2010):التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2011، ص346.

وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول(24) لدول الخليج منفردة يتبين ما ياتي:

المملكة العربية السعودية: يتضح من الجدول أعلاه تباين نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1970 – 2010)، إذ انخفضت من 63% في عام 1977، إلى 28,9 % كمتوسط للمدة (1986 – 1990) ثم ارتفعت إلى 55,1 % في عام 2008 ومن ثم انخفضت إلى 42,9 % في عام 2009 وعند تدقيق أسعار النفط الخام وحجم إنتاجه كما موضحة في الجدول المذكور سابقاً. ويلاحظ أن هناك علاقة طردية بين

ارتفاع أسعار وإيرادات تصديره، ونسبة مساهمة قطاع النفط في هيكل الناتج المحلي الإجمالي السعودي.

دولة الكويت: يتضح من الجدول السابق تباين نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (1970 – 2010) إذ انخفضت النسبة من 61 % من 1977 إلى 37,20 كمتوسط للمدة (1986 – 1990) ومن ثم ارتفع إلى 46,6 % في عام 2008 وانخفضت قليلاً إلى 45,2 % من عام 2009 عام انخفاض أسعار النفط،و يلاحظ من الجدول أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط وإيرادات تصديره ونسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وهناك حقيقة هامة، مفادها اعتماد الاقتصاد الكويتي على قطاع الصناعة الاستخراجية من خلال تصديره إلى الأسواق العالمية في صورة الخام، إذ أن ما يستهلك محليا من النفط المنتج لا يتجاوز 10%، كما أن ما يكرر من الإنتاج لا يتعدى 26%كمتوسط[1].

دولة الإمارات العربية المتحدة: يتبين من الجدول انخفاض نسبة المساهمة من 59 % في عام 1977 إلى 38,1 % كمتوسط للمدة (1986 – 1990)، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وإيرادات تصديره، بينما انخفضت النسبة إلى 31,8 % في عام 2008 عام ارتفاع أسعار النفط تبين للباحث أنه لا وجود للعلاقة الطردية بين أسعار النفط ونسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي في العقد الأخير للمدة (2001 – 2010) وهذا يعني وجود قاعدة إنتاجية أسهمت في تقدم الاقتصاد الإماراتي وحدت من أثر تقلبات أسعار النفط وحجم إنتاجه على الاقتصاد المحلي. استطاعت التغلب على ظاهرة المرض الهولندي.

دولة قطر: ومن الجدول يتبين أن دولة قطر من الدول التي يهيمن على هيكلها الإنتاجي القطاع النفطي إذ تتراوح نسبة الهيمنة بين 67 % و 46 % خلال المدة (2003 – 2009)، وتعود هذه النسبة المرتفعة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية غير النفطية وهيمنته. قطاع النفط والغاز على النشاط الاقتصادي، ويلاحظ من الجدول أن ارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره في عام 1980 ادى إلى ارتفاع نسبة المساهمة إذ بلغت

---

(1) نجلاء الأهواني، النفط العربي ونمط استخدام عائداته في الدول العربية النموذج الكويتي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة،1979،ص203.

ذروتها في العام المذكور ووصلت إلى 67 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه دلالة على قوة الترابط بين أسعار النفط وحجم إنتاجه، ونسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

سلطنة عمان: فيلاحظ أن هناك تذبذباً في مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي وتصديره خلال المدة (1972 – 2010).

واخيرا مملكة البحرين: يلاحظ في الجدول انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في GDP ويرجع ذلك إلى أن البحرين لا تعد من الدول المصدرة للنفط ولهذا يقل تأثير أسعار النفط وإيرادات تصديره على نسبة مساهمة النفط والناتج المحلي الإجمالي البحريني.

مما تقدم انفا يمكن استنتاج ما يأتي:

1– لا شك في أن نمط ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج العربي باستثناء البحرين والإمارات يدل على انخفاض تنوع القاعدة الإنتاجية.

2– ينبغي أن يؤخذ في الحسبان الإسهام غير المباشر لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وهو إسهام يصعب قياسه، فمثلاً أمداد قطاع النفط للقطاع الصناعي بالوقود لغرض توليد الطاقة، وإيرادات النفط تمول القطاعات الأخرى، وعندما نحسب هذه العوامل ستزيد نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي [1].

3– أن التغيرات التي تطرأ على مستوى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بتقلبات أسعار النفط، فمن الواضح أن تقلبات هذا الحجم النسبي على المدى القصير، هي رهن بتقلبات أسعار النفط، ومن الأمثلة على ذلك أن متوسط إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة (1986 – 1990) انخفض جراء الهبوط الحاد لأسعار النفط خلال عام 1986.

4– نحو 50 % من الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن موارد طبيعية فهو لا يعود إلى جهود إنتاجية السكان وتطور القطاع غير النفطي، ولكن يعود إلى استغلال مورد ناضب، واستنزاف للثروة النفطية، ولا يمثل قوة إنتاجية لضعف ترابطه مع القطاعات الأخرى

---

(1) الإسكوا،2001، ص 48.

وانخفاض فرص العمل فيه وهذا يعني أن اقتصاديات دول الخليج العربي ما زالت تعاني من المرض الهولندي الذي أصاب الدول النفطية في السبعينات من القرن الماضي، ولم تستطع هذه الدول عزل الإيرادات النفطية عن الاقتصاد الوطني، ولم تستطع الحد من حركة الموارد (رأس المال والعمل) من القطاعات الإنتاجية إلى القطاعات غير الإنتاجية، فضلاً عن ذلك لم تستطع الحد من أثر الإنفاق الاستهلاكي على اقتصادات هذه الدولة. وقد أوضحت أدبيات التنمية أن هناك أمكانية أن يكون قطاع النفط قطاعا قائدا في عملية التنوع من خلال تطوير صناعة المشتقات النفطية والبتروكيماوية محليا وتعظيم الفائدة من خلال تصديره كمشتقات أفضل من تصديره كنفط خام[1].

ويتضح هذا الخلل أكثر وضوحاً عند دراسة نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: التغير في نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في (GDP) الخليجي :

تعد الصناعة التحولية أساس التغير الجذري للهيكل الاقتصادي من خلال تزويد القطاعات الأخرى بأحدث أنواع التقنية والتكنولوجيا الحديثة، وتعد أولى متطلبات التغلب على التخلف التقني لاقتصاد أي بلد، ويعرف الاقتصادي فرانكل **Frankel** التصنيع بأنه الزيادة في كمية المعدات الرأسمالية، وإنتاجية عنصر العمل، وأنواع السلع المنتجة[2]؛ لذا يعد هذا القطاع من أهم المؤشرات التي تدل على التنوع الاقتصادي، ومن حيث القيمة المضاعفة ونسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى قدرة هذا القطاع على تحريك جميع القطاعات وله القدرة على رفع درجة التشابك بين القطاعات عبر الزمن.[3]

والسؤال الذي يساق هنا هل تطورت الصناعة التحويلية الخليجية ؟ وهل استطاعت دول الخليج العربي أن ترفع وزن هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي؟

---

(1) جمال فضل الله التاجوري، اثر النفط على التنمية الاقتصادية في ليبيا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، عام؟ ص9.

(2) خالد حمادي حمدون، هيكل القطاع الصناعي الخاص في العراق للفترة 1970-1987، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، صص1990ص6، ص8.

(3) إبراهيم العيسوي التنمية في عالم متغير، مرجع سابق 2003، ص 112.

والإجابة عن هذا السؤال لابد من تحليل البيانات الواردة في الجدول (25) الذي يبين نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي منفردة خلال المدة (1980 – 2010) لسنوات مختارة.

جدول (25) إسهام الصناعة التحويلية

الناتج المحلي لدول الخليج العربي لسنوات مختارة%

	1980	1985	1990	1995	1998	1996 2002	2003	2007	2009	2010
السعودية	4.2	7.8	8.1	8.9	9.7	10	10.1	10.0	12.6	10.6
الكويت	5.9	5.9	11.6	11.2	11.9	12	7.2	6	5.3	5.3
الإمارات	3.8	1.9	7.9	10.2	11.8	13	13.6	13.2	15.1	9.7
قطر	5.2	7.9	11.9	8.4	7.4	7	6.9	8	7.9	7.3
عمان	0.8	2.4	2.9	4.1	4.7	9	8.3	10.2	10.2	9.8
البحرين	18	10.1	10.9	17.5	12.7	16	10.9	12.5	15.8	17.1
	6.8	6	9	10.2	9.8	10.7	9.5	10	110	10

الجدول من عمل الباحث استناداً إلى المصادر الآتية

1- بيانات (1980–1998) المصدر: الاسكوا لعام 2000، ص21.

2-بيانات (2002–2003) عمر الحسن، شؤون الخليج العربي للدراسات الإستراتيجية، المجلد السابع عدد 43 خريف 2005, ص138.

3-بيانات 2007 : التقرير العربي الموحد 2008، ص68.

4-بيانات (2009–2010): التقرير الاقتصادي العربي 2011,ص323.

من الجدول (25) يتبين ما يأتي:

1- **المملكة العربية السعودية:**- عند تحليل البيانات الواردة في الجدول يتبين تدني نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي السعودي، إذ بقت النسبة تتراوح في أغلب الأحيان مابين (7,8 % إلى 10 %) ويرجع هذا الانخفاض إلى تدني القيمة المضاعفة لهذه الصناعة إذ لم يتجاوز كمعدل نمو سنوي متوسط حقيقي نحو 6,6 % خلال المدة (1996 – 2009).[1]

(1) وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام إصدار 27 (1970 – 2009) الرياض 2010، ص 94.

وتشير البيانات إلى أن معدل نمو هذا القطاع ارتفع من 5 % في عام 2010 إلى 15 % في عام 2011 [1]، ويرجع هذا الارتفاع إلى الإستراتيجية الوطنية للصناعة التحويلية التي اعتمدها مجلس الوزراء في 7 / 2 / 2009 التي تبين أهدافاً محددة لكل الأبعاد الرئيسة للصناعة التحويلية ومن أهم هذه الأهداف ما يأتي [2]:

1- مضاعفة القيمة المضاعفة للصناعة التحويلية.

2- زيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي السعودي إلى 20 % بحلول عام 2020

3- زيادة نسبة المنتجات المصنعة ذات القاعدة التقنية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي من 30 % إلى 60 % بحلول 2020.

4- رفع حصة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي من 18 % إلى 35 % خلال المدة (2010 – 2014).

مع كل ذلك التطور ورسم الاستراتيجيات ما زالت مساهمة الصناعة التحويلية متدنية عند مقارنتها مع الدول الأخرى، مثلاً بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الصين أكثر من 32 % من الناتج المحلي الإجمالي ا، وفي كوريا بلغت نسبة المساهمة أكثر من 28 % في عام 2009 [3].

2- **اما دولة الكويت**: ومن الجدول السابق يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الكويتي عبر الزمن، إذ انخفضت من 11,2 % في عام 1995 إلى 7,2 % في عام 2003 ومن ثم إلى 5,3 % في عام 2007، وتعد هذه النسبة أدنى مستوى تصله دولة الكويت منذ الثمانينات، وتشير بيانات (UNCTAD) في عام 2012 [4] الى أن نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي الكويتي بلغت 6,1 % كمتوسط للفترة (2001 – 2010).

---

(1) مجلة الاقتصاد الكويتي، غرفة تجارة وصناعة الكويت، العدد، 448 ت، 2012، ص 43.

(2) وزارة الاقتصاد والتخطيط، في المملكة العربية السعودية، خطة التنمية التاسعة 2010 – 2014 الرياض 2010، ص 539.

(3)التقرير الاقتصادي العربي الموحد.2010

(4) رياض الفرس، هيكل الاقتصاد الكلي لدولة الكويت الاختلالات والحلول، بحث اقتصادي، 2012.

وعند مقارنة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي مع باقي الدول يلاحظ تدني نسبة المساهمة، فالنفط ما زال يشكل نصف حجم الاقتصاد الكويتي، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، ونستنتج من ذلك أن الكويت لم تستخدم الإيرادات النفطية المتزايدة خلال الفترة النفطية الأولى والثانية والثالثة في تنمية قطاع الصناعة التحويلية، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، بالرغم من وفرة الموارد المالية، فأن هيكل الصناعة التحويلية يحتاج إلى برنامج إصلاح الاختلالات الهيكلية ويمكن تصنيف هذه الإصلاحات من خلال:

1- تقليل الاعتماد على النفط من خلال الإنتاج الأمثل للنفط الخام والتوسع في تصدير المشتقات النفطية.

2- زيادة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، من خلال تحديد القطاع القائد الذي له المقدرة على التشابك مع القطاعات الأخرى.

3- التركيز على الصناعات ذات الكثافة المعرفية وكثافة رأس المال.

3- **أما دولة قطر** : فيتبين من الجدول السابق تدني نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي القطري، إذ بقت تتراوح ما بين (5.2% – 8%) خلال المدة (1980 – 2010) باستثناء عام 1990 إذ بلغت نسبة المساهمة 11.9% [1].

4- **أما سلطنة عمان**: فيلاحظ من الجدول السابق الصعود التدريجي لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إذ ارتفعت من 0.8 % إلى 4.7 % ومن ثم إلى 10.2 % للأعوام 1980، و1995، و2009 على الترتيب.

5- **أما مملكة البحرين** : فيتبين من الجدول السابق ارتفاع نسبة الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت من 10,1 % في عام 1980 إلى 17,1 % في عام 2010 وتعد هذه النسبة أعلى نسبة مساهمة على مستوى دول الخليج العربي.

يتبين من الدراسة السابقة بالرغم من ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي للبحرين، واقترابها من نسب بعض الدول في جنوب شرق أسيا التي

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، ص 73.

تتمتع بالتنوع الاقتصادي_ أن هذه النسبة لا تدل على تنوع الاقتصاد البحريني، لأنه لا قيمة للتنوع الاقتصادي إذا كان مصحوباً بانخفاض معدل نمو القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية عامة والصناعة التحويلية خاصة عبر الزمن، والجدير بالذكر أن معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية لم يتجاوز 0,37 % كمتوسط خلال المدة (1995 – 2003)، وهي أدنى مستوى نمو عند مقارنتها مع الدول الأخرى ,فضلاً عن ذلك انخفاض مساهمة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي لكون البحرين دولة غير مصدرة للنفط.

6- اما دولة الإمارات العربية المتحدة : فيلاحظ من الجدول تدني نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإماراتي خلال الثمانيات من القرن الماضي، إذ بقت تتراوح ما بين (1,9 – 3,8) حسب إحصاءات الأسكوا العام 2001، بينما تشير إحصاءات أخرى مثل middlefast و Economic. ro،s. No2 octobor 1985 .

الى ارتفاع نسبة المساهمة إلى أكثر من 10 % خلال الفترة (1980 – 1985)[1]ومع ذلك تعد هذه النسب متدنية عند مقارنتها مع الدول النامية وعند العودة إلى الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نسبة المساهمة من 1,9 في عام 1985 إلى 10,2 في عام 1995 وبلغت ذروتها في عام 2009 إذ وصلت إلى 15,1 % .

وتعد هذه أعلى نسبة تصل لها دول الخليج العربي منذ السبعينات في القرن الماضي، باستثناء البحرين لأنها دولة غير نفطية، وهذه النسبة المرتفعة عند مقارنتها مع دول الخليج الأخرى تعطى دلالة على تنوع الاقتصاد الإماراتي. نتيجة لإتباعه سياسة أكثر تنوعاً والناتجة عن زيادة الاستثمار في هذا القطاع، مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 4,4 مليار دولار في عام 1995 إلى 10,9 مليار دولار في عام 2003 أي نسبة زيادة أكثر 145 % وبمعدل زيادة سنوي نحو 18%[2].

(1) محمد عبد ناجي، اقتصادات دول الخليج العربي بين التخلف والتنمية، إستراتيجية الاعتماد على الذات العربية في التنمية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، الاقتصاد والعلوم السياسة 1987، ص 148.

(2) مدحت أيوب، الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون من التنافس إلى التكامل، شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد 43، 2005، ص 137.

من الدراسة السابقة نستنتج أن مساهمة قطاع الصناعة التحويلية الخليجية مجتمعة في الناتج المحلي الإجمالي ما زالت متدنية قياساً بمساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول المتقدمة والنامية، فعلى سبيل المثال بلغت في منطقة اليورو في عام 18% وفي كوريا الجنوبية28% وفي الصين و 32% في عام 2009 [1].

أن ضعف مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي يعود إلى مجموعة من المشكلات ومن أهمها:

1- ضعف تشابك الصناعة التحويلية القائمة مع بعض القطاعات الاقتصادية في نطاق الاقتصاد الوطني لكل دولة سواء أكانت صناعة تصديرية أم إحلا لية.

2- ضعف التكامل والتنسيق بينها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي.

3-ضعف السوق المحلية لدول الخليج العربي فضلاً عن القيود والصعوبات التي تواجه تصدير منتجات هذه الصناعة إلى الأسواق الخارجية، والقيود التي يضعها الاتحاد الأوربي على صادرات الألمنيوم والبتروكيماويات، مما أدى إلى وجود طاقة إنتاجية فائضة في هذه الصناعات وأدى إلى انخفاض العائد الاقتصادي فيها.

4- ضآلة كمية المواد الخام من الموارد الطبيعية غير النفط والغاز المتاحة للصناعة التحويلية في دول الخليج العربي، واقتصارها على المعادن الفلزية واللافلزية.

5- سيادة الروح التنافسية بين الصناعات المتماثلة، وتكرار المشروعات نفسها أدى إلى تشتت استخدام الموارد، والمنافسة بينها على الأسواق الخارجية، مثال على ذلك صناعة الألمنيوم والبتروكيماويات، والأسمنت.

6- مازال اعتماد الصناعة التحويلية باستثناء تلك المعتمدة على الموارد الهيدروكربونية في بداية الطريق وتعتمد كلياً على التكنولوجياً الأجنبية من هنا تبرز الحاجة إلى تطور القاعدة الصناعية ورفع الفن الإنتاجي.

7-ضعف المؤسسات القائمة على إدارة الصناعة التحويلية، ومن هنا تبرز الحاجة إلى التعاون بين المؤسسات الصناعية والجامعات ومؤسسات البحث العلمي والاستفادة من

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ص 79.

تجارب الدول الأخرى، مثل تجربة النرويج إذ اشترطت المؤسسات النرويجية القائمة على الشركات النفطية العالمية استخدام السلع والخدمات النرويجية ولمدخلات في الصناعة النفطية وربطت الإنتاج النفطي بحاجة التنمية الاقتصادية.

يرى الباحث أنه لأجل أن تحقق دول الخليج العربي المسار المستهدف لعملية تنويع القاعدة الصناعية ورفع مساهمة الصناعة التحويلية، أسوة بالدول الصناعية، لابد من اعتماد الآتي:

1- استخدام الإيرادات النفطية في الصناعات التي تستفيد من الميزات النسبية .

2- تعظيم العوائد من صناعة النفط والغاز من خلال تمديد سلسلة القيمة والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضاعفة العالية.

3- تطور الصناعات ذات الكثافة المعرفية والتركيز على المنتجات ذات المحتوى التقني العالي.

4- تحويل الموارد من الأنشطة الأقل إنتاجية إلى الأكثر إنتاجية والأكثر ترابطاً مع الصناعات الأخرى.

5- تحسين الانتشار الجغرافي للأنشطة الصناعية، مع نشر الصناعات الصغيرة والمتوسطة على أوسع نطاق ممكن. (1)

ثالثا-التغير في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي :

إن الإمكانيات الزراعية المتاحة في دول الخليج العربي تعد محدودة، ويعود ذلك إلى افتقار الموارد المائية فيها (السطحية والجوفية)، وأن وجدت عالية الملوحة، وقلة معدلات هبوط الأمطار، إذ لا يتجاوز 211 مليار م^3 في السنة، بينما في المغرب العربي 588 مليار م^3، وعدم وجود السدود اللازمة لخزن المياه مع ارتفاع تكاليف تحلية المياه المالحة، فضلاً عن ضعف الخصائص الزراعية للتربة، وصغر حجم المساحة القابلة للزراعة، إذ تبلغ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة للرقعة الجغرافية في البحرين، والسعودية، وعمان، وقطر،

---

(1) وزارة الاقتصاد والتخطيط، في المملكة العربية السعودية، خطة التنمية التاسعة (2010 – 2014) الرياض، 2010 ص 536.

والإمارات، والكويت، على الترتيب 7.2 % و 1.2 %، 1.5% و 1.3 % و 1 % و0.4% لسنة 1998 وأن معظم الأراضي الزراعية تعتمد على الري بحيث يصل نسبة الأرض المروية إلى الأرض الزراعية أكثر من 68 % باستثناء سلطنة عمان. وتشير بعض الدراسات الاقتصادية الى أن الأراضي المروية والديمية في مجموعة الدول النفطية العربية (دول الخليج + العراق، وليبيا والجزائر) قد بلغت 6،22 مليون هكتار، إذ بلغت في السعودية 4.7 مليون هكتار، وفي عمان 106 ألف هكتار و94 ألف في الإمارات، 16 ألف في قطر 8.4 ألف في البحرين، وفي الكويت بلغت4،7 في عام 1994[1].

فضلاً عن ذلك ضعف الثروة الحيوانية، بسبب ندرة الأراضي الزراعية وانخفاض مساحة المراعي بسبب ندرة المياه، وعدم استغلال الثروة السمكية استغلالاً اقتصادياً، إذ لا يوجد قطاع جيد متطور باستثناء سلطنة عمان رغم وجود السواحل الواسعة لدول الخليج العربي كافة. وتشير إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي إلى انخفاض النمو في دول الخليج العربي دون 7% كمتوسط للفترة (2000 – 2009) مما انعكس ذلك على انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كما موضحة في الجدول (26) .

جدول (26) إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي والإجمالي في بلدان الخليج العربي لسنوات مختارة من (1975 – 2010)

	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2008	2009	2010	الكفاءة (*) الاقتصادية
السعودية	0.96	1.1	4.3	6.4	6.7	4.9	3.4	2.3	3	2.6	0.72
الكويت	0.25	1.19	0.16	0.89	0.43	0.4	0.3	0.2	0.2	0.6	0.13
الإمارات	0.82	0.75	1.2	1.55	2.87	2.3	1.4	1.0	1.0	0.9	0.19
قطر	0.72	0.52	0.95	0.78	0.98	0.4	0.1	0.1	0.1	0.1	0.06
عمان	2.78	2.55	2.71	2.59	2.78	2.1	1.5	1.0	1.4	1.4	0.07
البحرين	1.55	1.11	1.29	0.80	0.86	0.8	0.4	0.3	0.4	0.4	0.18

(1) سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، المنضمات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، العدد 20، ط1، 1998، ص28.

(*) الكفاءة الاقتصادية الناتج الزراعي، الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة القوى العاملة، الزراعة إلى القوى العاملة الكلية، ص310، التقرير الاقتصادي 2010

الجدول من عمل الباحث استناداً إلى المصادر الآتية:

1- بيانات (1975- 1995) الأسكوا المجموعة الإحصائية المنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إعداد مختلفة.

2- بيانات (2000-2010) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لأعداد مختلفة 2005، 2010، 2011، ص،295 ص307، و ص310 .

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول (26) يتبين ما يأتي :

أن مساهمة القطاع الزراعي في السعودية تعد أكبر مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي عند مقارنتها مع باقي دول الخليج العربي، إذ ارتفعت من 0,96% في عام 1975 إلى 6,7 % في عام 1995، و تعد هذه النسبة منخفضة عند مقارنتها مع الدول الاخرى. وتشير بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودي إلى ارتفاع قيمة الناتج الزراعي السعودي من 5,5 مليار ريال في 1969 إلى 40 مليار ريال في عام 2009 محققاً ارتفاعاً متوالياً في معدلات النمو إذ ارتفع من 4,1 % من خطة التنمية الأولى إلى 130 % من خطة التنمية الرابعة للمدة (1986 – 1990) [1]مما انعكس ارتفاع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي إذ ارتفع من 1,1 % إلى 6,4 % في عام 1990 كما هو موضح في الجدول.

تشير بيانات وزارة الاقتصاد والتخطيط الى انخفاض معدل النمو الزراعي السعودية خلال المدة (1990-2010)، إذ انخفض معدل النمو من2,5 % في عام1990، الى 1,4 % في عام 2009، وبلغ 1,9 % في عام 2010، مما انعكس ذلك على انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفض من 6,4 % عام 1990 إلى 3,4 في عام 2009 ومن ثم إلى 2,8 في عام 2010 ويعود ذلك الانخفاض في السنوات الأخيرة منسجماً مع التوجه التنموي الذي استهدف المواءمة بين التوسع الزراعي وضرورة ترشيد استهلاك المياه لغرض الانتفاع به للاستهلاك البشري.

اما دولة عمان فيبين الجدول اعلاه انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 2,7 في عام 1975 إلى 1,4 % في عام 2010 أي نسبة انخفاض (50%).

(1) مصدر وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، منجزات خطط التنمية حقائق وأرقام إصدار 27 (1970 – 2009) الرياض 2010، ص 95

أما إسهام القطاع الزراعي في كل من قطر والإمارات والبحرين والكويت ظل بلا أهمية تذكر خلال الفترة (1975 – 2010) وظلت تتراوح النسبة بين 0.10% – 1% في أغلب السنوات، ودلالة على ذلك عند النظر إلى نسبة المساهمة في الجدول السابق لسنة 2010 لم تبلغ في دول الخليج مجتمعة 1%، إذ بلغت في قطر 0.1 %، وفي الكويت 0.2 %، وفي البحرين 0.4 %، وفي الإمارات 0,9 %.

نستنتج من ذلك استحالة قيام زراعة في هذه الدول في ضوء افتقارها إلى الموارد المائية، وصغر حجم المساحة القابلة للزراعة، فضلاً عن ذلك ضعف الثروة الحيوانية، وتشير إحصاءات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2010 إلى انخفاض النمو الزراعي في دول الخليج العربي دون 0.7% كمتوسط للفترة (2000 – 2009) مما انعكس ذلك على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الخليجي.

رابعا- التغير في نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:

لقد أثبتت بعض الدراسات الاقتصادية أن الأهمية النسبية لقطاع الخدمات في اقتصادات الدول المتقدمة تزداد أهميتها النسبية مع التطور الاقتصادي، وفي بعض الأحيان كان هذا القطاع موازيا مع نمو القطاع الصناعي، وأحياناً يكون أسرع منه [1].

تشير البيانات الاقتصادية الى تذبذب نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج لدول الخليج العربي مع تباين نسبي في نصيب القطاع بين بلد وآخر وداخل كل بلد ومن سنة إلى أخرى كما هي موضحة في جدول(27).

جدول (27) نسبة مساهمة الخدمات (GDP) الدول الخليج العربي

	1980	1981	1985	1986-1982	1990	1995	2002	2010
الإمارات	22	27.1	35.5	22	32.6	62.7	45	57.8
السعودية	21	21.3	45.4	21	39.9	53.5	49	39
الكويت		32.7	43.5	27.8	43.5	50.3	48	43
عمان		30.2	169		38.2	58.5	50	49
قطر		20.2	20.2	21	50.7	53.7	41	41
البحرين		29	29.5		31.1	67.1	56	58

(1) عبد الهادي عبد القادر سويقي، مرجع سابق، ص38.

الجدول عمل الباحث على المصادر التالية:

1- بيانات (1981–1986) محمد عبد ناجي، اقتصادات دول الخليج العربي بين التخلف والتنمية، إستراتيجية الاعتماد على الذات العربية في التنمية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسة 1987, ص148–157.

2- بيانات (1981,1985,1990),علي عبد العزيز سليمان، النفط وقطاع الخدمات في الوطن العربي، انظر النفط والتنمية في التسعينات تحرير منى البرادعي, معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1993 ، ص241.

3- بيانات 1995، سميرة هادي صالح، اقتصاديات الغاز الطبيعي في دول الخليج العربي، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012، ص .220

4-بيانات 2002,مدحت أيوب، الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون من التنافس إلى التكامل شؤون خليجية،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية،عدد 43،2005

5- بيانات 2010 المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.

وعند تحليل البيانات الوارد في الجدول (27) اعلاه لكل دولة على حدة يتبين الاتي :

1- المملكة العربية السعودية:

شهد قطاع الخدمات الذي يسهم القطاع الخاص بدور بارز فيه فضلاً عن القطاع الحكومي تطور سريعا خلال العقود الأربعة الماضية (1970 –2010).

وبين لنا الجدول الارتفاع المطرد لنسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفع من 21% كمتوسط مساهمة للمدة (1982 –1986) إلى 53% كمتوسط في عام 1995، ومن ثم انخفض الى 39% في عام 2010

وتشير إحصاءات وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودي إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الخدمات السعودي الذي يسهم القطاع الخاص بدور بارز فيه يوفر نسبة كبيرة من فرص العمل فقد ارتفع الناتج المحلي للقطاع من نحو 56 مليار ريال في عام 1969 بالأسعار الثابتة 1999، إلى نحو 408 مليار ريال في عام 2009. مما انعكس ذلك على ارتفاع نسبة المساهمة من 34.7 في عام 1969 إلى 39في عام 2010، وبلغ معدل النمو

المتوسط في القيمة المضافة لقطاع الخدمات 5.6% خلال المدة (1969 –2009)، ويزيد هذا المعدل عن النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني للمدة نفسها والبالغ 4.3% وتدل تلك التطورات الايجابية على مقدار التغيير المهم في هيكل وخصائص الاقتصاد الوطني خلال هذه المدة، فمن الواضح أن دور قطاع الخدمات الذي يهيمن عليه القطاع الخاص المتمثل في زيادة إسهاماته المطردة في الناتج المحلي الإجمالي وهو احد منجزات الخطط الخمسية الثمانية التي بدأت بالخطة الأولى (1970 –1974) وانتهت (2005 –2009) بالخطة الثامنة.[1]

2- دولة الإمارات:

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق يلاحظ الارتفاع المطرد ونسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي، إذ ارتفع من 22 كمتوسط للمدة (1982–1986) إلى 57.8 في عام 2010، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع القيمة المضافة لهذا القطاع عامة وقطاع السياحة والمالية خاصة إذ ارتفع مجمل التبادل في بورصة أبو ظبي ودبي بنسبة 133% في عام 2005 مقارنة بعام 2004 فضلا عن المركز الاستراتيجي الذي تحتله الإمارات كمركز تجاري وسيط بتجارة الترانسيت العابرة إلى إيران وعمان والعراق والكويت.[2]

3- أما دولة قطر:

لوحظ في الجدول أن الخدمات الحكومية تضاعف نسبة مساهمتها من 21.8% كمتوسط خلال المدة (1982 –1986) إلى 41% في عام 2010 يعود ذلك الارتفاع إلى زيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة القطرية للمواطنين والى التوسع في القطاع الحكومي وزيادة مساهمة الخدمات الأخرى مثل التجارة الداخلية وارتفاع هامش التجاري بعامة.

4- أما دولة الكويت:

فيلاحظ من الجدول انخفاض نسبة مساهمته قطاع الخدمات في الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي ويعود ذلك الانخفاض إلى تراجع قطاع التجارة بسبب حرب

---

(1) وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية.منجزات خطة التنمية حقائق وأرقام، الإصدار السابع والعشرون، (1970–2010) الرياض،2011، ص15.

(2) وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية منجزات خطة التنمية حقائق وأرقام، المرجع السابق، 2011، ص16.

الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية. ما في الفترة اللاحقة ارتفعت نسبة مساهمة قطاع الخدمات من 27.8 كمتوسط للمدة (1982 –1986) إلى 43% في عام 2010 ,أي نسبة زيادة نحو 60% بمعدل نمو سنوي 4.5% كمتوسط للمدة (1986 –2010)، ويعود الارتفاع إلى ازدهار القطاع التجاري،

5- أما دولة عمان والبحرين:

هاتان تعدان من الدول غير المصدرة للنفط ومع ذلك تشابه اقتصادهما بالدول النفطية الخليجية حيث ارتفاع نسبة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ ذروته 58% في البحرين عام 2010، وبلغ ذروته في عُمان عام 1995 إذ وصل 50%.

إن ارتفاع قطاع الخدمات يعود إلى توسع الجهاز الحكومي وتزايد الانفاق على خدمات الأمن القومي مصحوبا بتدني حجم مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية والتحويلية، وتوسع مساهمة القطاعات التوزيعية كالمال والمصارف وصادراتها إلى 49% من إجمالي الإنتاج ويبلغ إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي نحو 12%.

المبحث الثالث

التغير في المؤشرات الاخرى للتنوع الاقتصادي الخليجي

إن التغير الايجابي في معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي والتغير في نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي قد لا يعطي صورة دقيقة عن التنوع الاقتصادي، إلا إذا كان مصحوبا بتغير ايجابي ايضا في المؤشرات الاخرى للتنوع الاقتصادي ومن ابرزها، التغير في هيكل العمالة وهيكل الصادرات وهيكل الايرادات في دول الخليج العربي.

اولا- التغيير في تكوين هيكل العمالة وتوزيعها القطاعي في دول الخليج العربي :

ينبغي أن ينعكس تعزيز توزيع العمالة على عملية النمو. فتوزيع العمالة بصفة عامة يعكس ويشكّل توزيع الناتج المحلي الإجمالي في جميع القطاعات. وتشير البيانات الاقتصادية الى عدم التوازن في توزيع العمالة على القطاعات الانتاجية في دول الخليج العربي كما موضحة في الجدول(28)

جدول(28) التغير في هيكل العمالة لدول الخليج العربي لسنوات مختارة (1995 - 2009)

	الزراعة					الصناعة التحويلية الإستراتيجية					الخدمات					
السنة / الدولة	1965	1985	1995	2008	2009	1965	1985	1995	2008	2009	1965	1985	1995	2006	2008	2009
السعودية	52	4.3	6.3	4.1	4.1	11	12.3	9.5	7.5	7.5	37	83.4	84.2	85.2	84.2	88.4
الكويت	2	1.9	1.8	1.8	1.8	24	26	7.4	14.6	14.6	67	72.1	90.8	84.2	83.6	83.6
الإمارات	21	3.5	6.1	4.4	5.2	3.2	12.8	13.8	10.6	8.8	57	83.7	80.1	85.6	85.0	86
قطر	17	1	1.7	1.6	1.6	24	13.4	8.1	13.6	13.6	95	85.6	90.2	86.6	84.8	84.8
عمان	62	45	41.2	12.1	20.7	15	9.5	12.6	8.2	8.1	28	45.5	46.2	.62	70.8	71.2
البحرين	14	3.2	1.6	2.4	2.4	44	24.1	29.9	24.9	.25	42	73.7	68.6	86.5	82.8	72.4

1- 1965 الاسكوا 2001 ص 52.
2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002 ص 260.
3- 1995 – 2008 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ص 312.
4- 2005 – 2008 التقرير العربي الاقتصادي الموحد 2010 ص 312.
5- التقرير الاقتصادي العربي 2008 الملحق الإحصائي ص 292.
6- بيانات 1980 المصدر – نجيب عيسى، النفط الاقتصادي العربي، 1991، ص 189.

وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول (28) نلاحظ ما يأتي :

1- هيمنة قطاع الخدمات على القطاعات الأخرى في اقتصادات دول الخليج العربي مجتمعة من حيث نسبة مساهمته في خلق فرص العمل إذ تراوحت بين (71 –88) للمدة (1995 – 2009)، وبلغت 80% في عام 2009 كمتوسط لدول الخليج مجتمعة من القوى العاملة الكلية، وهذا يعكس حجم العمل وقدره هذا القطاع على استيعاب القوى العاطلة من القطاعات الأخرى، ويرجع هذا إلى ارتفاع الإيرادات النفطية مما انعكس ذلك على السياسة المالية ومنها زيادة الإنفاق ضمن توجهات دول الخليج العربي لاستيعاب القوى العاطلة عن العمل.

2–اما على مستوى دول الخليج العربي منفردة فمثلاً في السعودية يلاحظ في الجدول اعلاه وارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في خلق فرص العمل من 53% من العمالة في عام 1965 إلى 88.4% في عام 2008، بينما انخفضت النسبة في قطاع الزراعة من 52% في عام 1965 من القوى العاملة الكلية إلى 4.1% في عام 2009، وكذلك انخفاض نسبة العمالة في قطاع الصناعة (الاستخراجية والتحويلية) من 12% في عام 1985 إلى 7.5 في عام 2008

3–وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول لباقي دول الخليج العربي يلاحظ تشابه هيكل العمالة في هذه الدول من حيث هيمنة قطاع الخدمات ومن حيث خلق فرص العمل إذ بلغ 83.6، 86.00 و 84.8 و 71.2 و 72.4 على الترتيب لكل من الكويت والإمارات وقطر وعمان والبحرين، في عام 2009.

4–وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى الزراعة والصناعة من حيث نسبة مساهمتها في خلق فرص العمل، فارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره بعد 1970 ولغاية 2010 حول اقتصادات هذه الدول من الاقتصاد التقليدي (اقتصاد الرعي والصيد) إلى اقتصاد النفط الذي يهيمن عليه القطاع العام، واتساع أنشطة الإدارة العامة، مما أدى إلى اختلال هيكل العمالة بالرغم من بعض التحسن الواضح في معدلات مساهمة المواطنين في النشاط الاقتصادي، وارتفاع المستوى التعليمي لقوة العمل الوطنية، لكن العمالة الوافدة لا تزال تسيطر على أسواق العمل عامة وقطاع الخدمات خاصة في

دول الخليج العربي، إذ تمثل أكثر من 64% من القوى العاملة الكلية [1] وعلى الرغم من محاولات السيطرة على هذه الظاهرة، وإحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية لكنها زادت مع زيادة أسعار النفط وإيرادات تصديره، نتيجة للإنفاق المفرط، مما أدى إلى تفاقم اختلال هيكل العمالة وتوزيعها القطاعي بصورة غير مباشرة وما زال قطاع الخدمات قطاعا مستوعباً عند مستوى إنتاجية منخفضة.

لقد اتضح من الدراسة المذكورة سابقاً هناك خللا واضحا في توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية الخليجية، أي توزيع غير متوازن، بينما مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى والاقتصاديات التحويلية تتصّف بالتوزيع المتوازن للعمالة عبر مجموعة متنوعة من القطاعات المنتجة أو المربحة.

بينما يحقق قطاع النفط والغاز الخليجي 47 % من الناتج المحلي الإجمالي، لكنه يوفر فرص العمل بنسبة تبلغ 1 % فقط من السكان في سن العمل، مما يجعل غالبية القوى العاملة محصورةً في القطاعات المنتجة الأقل إنتاجية والتي تحظى بأهمية إستراتيجية ثانوية، في عام 2005، بلغت إنتاجيه العمالة في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي في قطاع النفط والغاز 1.6 مليون دولار أمريكي لكل موظف، بينما بلغت 9300 دولار أمريكي لكل موظف في قطاع الإنشاءات. بينما بلغت إنتاجية رأس المال الناتج المحلى الإجمالي إلى الائتمان 121 مليون دولار أمريكي لكل وحدة ائتمان بقطاع النفط والغاز، إلا أنّها بلغت فقط 1.2 مليون دولار أمريكي لقطاع الإنشاءات.[2]

اي هناك خللا واضحا حيث ان الزيادة في القوى العاملة ليس لها ملجأ سوى قطاع الخدمات نتيجة عجز القطاعات الأخرى.[3] فالقطاع الزراعي في دول الخليج العربي عاجز عن التوسع وخلق فرص عمل، وندرة الموارد المائية وتدني نسبة الأراضي الصالحة للزراعة وتدني الفن الزراعي، وانخفاض إنتاجيه العامل كلها أدت إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية

(1) مدحت ايوب، أثر الطفرة النفطية على اقتصاديات دول الخليج العربية، شؤون خليجية، المجلد السابع،43، خريف 2005،ص132

(2) ا ربيع ابو شقير، التنوع الاقتصادي طريق التنمية المستدامة بحث اقتصادي 2008 انظر الموقع:
http://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/2008/jul/25/

(3) عبد الهادي عبد القادر سويقي، مرجع سابق، ص41.

وعند العودة إلى الجدول (25) يلاحظ أن الكفاءة الاقتصادية في دول الخليج العربي مجتمعة لم يتجاوز 0.72% لعام 2010 [1].

فضلاً عن تأخير قطاع الصناعة التحويلية، لتدني الفن الإنتاجي وضعف القدرة التكنولوجية مما اضعف القطاع على خلق فرص عمل أما قطاع الصناعة الاستخراجية فاعتماده على كثافة رأس المال بدلاً من العمالة يزداد الاختلال عمقاً عند انخفاض أسعار النفط وإيرادات تصديره، وعجز قطاع الخدمات من استيعاب القوى العاملة المتزايدة، وهذا العجز ناتج عن تقييد الإنفاق.

وللتغلب على تلك التحديات لابد من عزل استخدام الإيرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي، وضبط الإنفاق، وتحديد أجور عادلة للقوى العاملة في القطاعات الإنتاجية عامة، للحد من اثر الإنفاق واثر حركة الموارد (العمل ورأس المال)، والجدير بالذكر تعد هذه الآثار من الآثار المسببة للمرض الهولندي فالإنفاق المفرط، والأجور العالية في قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى غير المتاجر بها، تؤدي إلى انتقال العمل ورأس المال من القطاعات الأقل أجراً إلى القطاعات الأكثر أجراً مما يؤدي إلى اختلال توزيع العمالة بين القطاعات الإنتاجية، ومن هنا تبرز أهمية ضبط الإنفاق وتحديد الأجور، ولابد من ربط إنتاج النفط وتصديره بحاجات التنمية أسوة بتجارب الدول النفطية، ومنها النرويج: إذ استخدام الإيرادات النفطية في قطاعات منتجة ومتنوعة لها القدرة على خلق فرص عمل، وتسهم في تحقيق الاستقرار في معدلات نمو القطاعات الإنتاجية عبر الزمن [2].

ثانيا: التغير في هيكل الصادرات في دول الخليج العربي :

يعد التغير الايجابي في هيكل الصادرات والواردات من أهم المؤشرات التي تدل على تنوع هياكل الإنتاج، إذ يدل الارتفاع المطرد في نسبة الصادرات غير النفطية عامة والصناعة التحويلية خاصة إلى مجموع الصادرات على زيادة التنوع الاقتصادي والعكس صحيح، فالصادرات الصناعية المصحوبة بالجودة والتنوع الإنتاجي ترفع قدرتها على

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي، 2010، ص.

(2) عالية المهدي، ظاهرة البطالة اللازمة والعلاج، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة الأكاديمية العربية العلوم، مجلد 4, ط، 2007، ص145.

منافسة السلع الأجنبية، وتشير البيانات الاقتصادية الى هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الخليجية كما موضحة في الجدول(29) .

جدول (29) الصادرات الصناعية الخليجية
ونسبتها إلى إجمالي الصادرات (2000-2008)

	قيمة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليون دولار)		نسبة الصادرات من السلع الصناعية التحويلية إلى إجمالي (%)		نسبة الصادرات من المواد الخام والمعادن إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات (%)		نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات (%)	
	2000	2008	2000	2008	2000	2008	2000	2008	2000	2008
الإمارات	1,146.2	9,560.0	2.3	4.0	3.2	0.9	93.8	64.8	0.7	30.3
البحرين	607.1	....	9.8	....	16.2	....	0.0	....	74.0	....
السعودية	5,586.0	18,807.7	7.2	6.0	0.1	0.1	92.1	91/2	0.6	2.7
عمان	1,403.6	2,753.5	12.4	7.3	0.9	1.3	82.5	86.4	4.2	5.0
قطر	997.1	2,546.7	8.6	4.5	0.1	0.2	19.2	93.8	0.1	1.5
الكويت	874.6	2,798.8	4.5	3.2	0.1	0.1	94.3	96.5	1.1	0.2

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية 010,2 قاعدة معلومات البنك، ديسمبر 0102.

وعند دراسة البيانات الواردة في الجدول (29) الذي يتضمن تطور الصادرات الصناعية لدول الخليج العربي ونسبتها إلى إجمالي الصادرات للمدة (2000–2008) يتضح ما يأتي

1- المملكة العربية السعودية:

انخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات السعودية إذ بقيت تتراوح بين (6 % – 8%) خلال العقود السابقة بالرغم من جهود المملكة في تنويع هيكل الصادرات، ويمثل انضمام المملكة العربية لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2005 خطوة مهمة لزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي واندماجه في الاقتصاد العالمي. وتشير بيانات خطة التنمية التاسعة (2004 – 2009) الى نمو الصادرات غير النفطية كمتوسط بلغ 2.3% خلال المدة (2004–2008) لترتفع من نحو 58.25 ريال في عام 2004 إلى 121.8 مليار ريال في عام 2008، وكان في مقدمة تلك الصادرات نمو صادرات المملكة من

البتروكيمياويات والبلاستيك والسلع المعاد تصديرها، أما الصادرات من النفط الخام والمنتجات المكررة فقد شهدت الخطة ارتفاع قيمها من 414 مليار ريال، الى 1.053 تريليون ريال في 2008 نسبة 15.4%.

وتشير بيانات التقرير الاقتصادي كما هو مبين في الجدول السابق الى ارتفاع قيم الصناعة التحويلية السعودية من 5.58 مليار دولار إلى 18.8 مليار دولار في عام 2008 مقارنة بعام 2000، بينما انخفض نسبة مساهمتها من 7.2% إلى 6% في إجمالي الصادرات وارتفاع نسبة مساهمة الصادرات الأخرى من 0.6% إلى 2.7%، وانخفاض نسبة مساهمة الصادرات النفطية من 92% إلى 91.2% عام 2008 مقارنة بعام 2000،و يبدو أن هيكل الصادرات في المملكة العربية السعودية خلال العقود الأربعة الماضية (1970 –2010) لا يزال أن هيمنة الصادرات النفطية عليه، إذ تسهم أكثر من 90%، وانخفاض نسبة الصادرات غير النفطية عامة والصناعة التحويلية خاصة، بالرغم من الجهود المبذولة خلال الخطط الخمسية السابقة. أما هيكل الواردات السعودي تشير بيانات الخطة التاسعة في السعودية للارتفاع المطرد في نسبة مساهمة الواردات الرأسمالية إلى إجمالي الواردات، إذ شهدت تطوراً هيكلياً مهما تمثل في زيادة الأهمية النسبية للواردات في الآلات والأجهزة والمعدات والسلع الإنتاجية والوسيطة، وذلك استجابةً لوتيرة النمو الاقتصادي المتسارعة.

وتشير بيانات الخطة التاسعة في السعودية إلى ارتفاع نسبة الواردات من السلع الرأسمالية الإنتاجية والوسيطة إلى إجمالي الواردات من 66.75% في عام 2004 إلى 70.4% في عام 2008، ومن جهة أخرى انخفضت المساهمة النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية من نحو 38% في عام 2004 الى نحو 29% في عام 2008، وهو مؤشر على تحسن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وتنامي دورها في تلبية الطلب الاستهلاكي المحلي وقد أدت التطورات المواتية في جانب الصادرات والواردات إلى تحقيق زيادة ملحوظة في فائض الميزان التجاري خلال الفترة (2004 –2008)، إذ ارتفعت قيمته من نحو 308 مليار ريال إلى 795 مليار ريال في عام 2008.[1] وهذا التطور يدل على قدرة السلع والخدمات في النفاذ إلى السوق الخارجي.

---

(1) وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، خطة التنمية التاسعة مرجع سابق، ص14.

2- دولة الكويت :

يبين الجدول السابق انخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات الكويتية، إذ بلغت أدنى مستوى لها في عام 2008 نحو 3.5% من إجمالي الصادرات منها 3.2% صادرات الصناعة التحويلية و 0.1% صادرات المواد الخام والمعادن، 0.2% منها صادرات زراعية وأخرى كما هي مبين في الجدول السابق فضلاً عن ارتفاع قيم الصادرات للصناعة التحويلية من 874 مليون دولار في عام 2000 إلى 2.79 مليار دولار في عام 2008، بينما انخفاض نسبة مساهمتها إلى إجمالي الصادرات 4.5 إلى 3.2%، ويعزى هذا إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، إذ بلغت ذروتها في منتصف عام 2008 ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمتها من 94.3% في عام 2000 إلى 96.0% في عام 2008، وهذه المؤشرات تدل على وجود خلل واضح في هيكل صادرات دولة الكويت وتمثل الموارد الأولية أعلى نسبة من صادراتها. ومن هنا تبرز أهمية استخدام الإيرادات النفطية المتزايدة في تنويع هياكل الإنتاج. مما يترتب على ذلك تنويع هيكل الصادرات ورفع قدرة السلع والخدمات على منافسة السلع والخدمات الأجنبية.

3- أما دولة الإمارات العربية المتحدة :

يتبين من الجدول السابق ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في السنوات الأخيرة إذ بلغت ذروتها في عام 2008، حيث وصلت إلى 35.2%، ويعزى هذا إلى ارتفاع قيمة الصادرات للصناعة التحويلية من 1.1 مليار دولار في عام 2000 إلى 9.5 مليار دولار في عام 2008، مما أدى إلى ارتفاع نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات من 2.3% إلى 4% كما هو مبين في الجدول السابق وارتفاع نسبة الصادرات من السلع الأخرى إلى إجمالي الصادرات من 0.7% إلى 30% في عام 2008مقارنة بعام 2000، ويعود هذا الارتفاع عامة والصادرات والسلع الأخرى خاصة إلى زيادة خدمات الترانسيت والنقل والخدمات المالية مما أدى إلى تنوع مصادر الدخل وتنوع هيكل الصادرات الإماراتي.

4- دولة قطر :

يبين الجدول انخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات من 8.8% في عام 2000 إلى 6.2% عام 2008، ويعود هذا إلى انخفاض نسبة مساهمة

الصادرات التحويلية من 8.6% في عام 2000 إلى 4.5% في عام 2008 من إجمالي الصادرات كما هي مبينة في الجدول السابق بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات القطرية من 997 مليون دولار في عام 2000 إلى 2.46 مليار دولار في عام 2008، ويبين الجدول ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات من الوقود (النفط والغاز) من 91.2% في عام 2000 إلى 93.8 في عام 2008، وهذه دلالة أن الاقتصاد القطري مازال يعتمد على صادرات الموارد الطبيعية وانخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إذ لم تتجاوز 7%.

5- اما سلطنة عمان :

بين الجدول السابق انخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات من 17.5% في عام 2000 إلى 13.6% في عام 2008،و يعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض نسبة مساهمة الصادرات التحويلية إلى إجمالي الصادرات من 12.4% في عام 2000 إلى 7.3 في عام 2008 بالرغم من ارتفاع قيمة صادراتها التحويلية من نحو 1.4 مليار دولار نحو 2.7 مليار دولار، ويعزى الانخفاض في نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى ارتفاع نسبة الصادرات من الوقود 82.5% في عام 2000 إلى 86.4% في عام 2008.

تبين من الجدول السابق تذبذب نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات وهيمنة الصادرات النفطية، إذ تتجاوز نسبة الهيمنة 90%، وانخفاض نسبة هيمنة الصادرات الصناعية عامة والتحويلية خاصة إذ تبلغ اقل من 7% كما هي موضحة في الجدول السابق.

وأخيراً إن التغيير الإيجابي لهيكل الصادرات الخليجية ورفع نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات يتطلب إستراتيجية متكاملة للتنمية، تبدأ بتعديل هيكل الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وهي خيار النمط الملائم للتنمية يزداد فيه الارتباط والترابط مع الاقتصاد الخارجي، والعالم الخارجي ليس وحدة متجانسة، فهناك العالم الصناعي المتقدم وهناك الدول النامية، فالتعامل مع العالم الخارجي يتطلب قدرة تكنولوجية متطورة، ولا يكفي وضع إستراتيجية واضحة للتصدير بل لابد من أن تستكمل هذه الإستراتيجية سياسات استثمارية، وأخيراً فان التصدير ليس مجرد تخطيط ووضع سياسات، ولكنه في الدرجة الأولى التزام بتوفير الموارد المالية المناسبة، فان الدعوة لتشجيع التصدير

ستظل مجرد شعار في دول الخليج العربي،[1] فضلاً عن ذلك كل إستراتيجية تتطلب توافر مؤسسات حكومية ذات جودة عالية لها القدرة على استخدام الإيرادات النفطية وتطوير الإنتاج الصناعي وزيادة صادراته.

ثالثا: التغير في هيكل الإيرادات العامة لدول الخليج العربي :

يدل الارتفاع المطرد في نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة عبر الزمن على تنوع النشاط الاقتصادي، أما في حالة نقصانها تدل على وجود خلل في هيكل الإيرادات العامة الناجم عن خلل في هياكل الإنتاج وتشير البيانات الاقتصادية الى تدني نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية كما هي موضحة في جدول(30)

جدول (30) الإيرادات غير النفطية الخليجية
إلى إجمالي الإيرادات العامة لسنوات مختارة (1976-2010)%

	1976	1980	1990	2001-1996	2008	2009	2010
الإمارات	7	4	17	35,1	19,1	30,6	1،24
السعودية	10	9	19.4	4،22	10,8	14,2	6،9
الكويت	3	18	11	7،30	9،6	2،6	2،6
عمان	7	14	19	7،24	4،15	9،20	2،18
قطر	34	6	32	-	6،42	9،55	2،39
البحرين	16	23	43	5،38	15.4	20.9	2،18

الجدول عمل الباحث اعتمادا على البيانات التالية:

1- بيانات عام 1976 المصدر، علي خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية فى الخليج العربي، مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات، ط1، الكويت، 1985، ص 60.

2- بيانات عام (1980- 1990) الاسكوا 2001، ص 3 وص 49.

3- بيانات (1996-2001)كمتوسط، بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

4- بيانات (2006 - 2010) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملحق الإحصائي، ص 349 وص 355.

---

(1) حازم الببلاوي، محنة الاقتصاد والاقتصاديين، مرجع سابق، ص174.

وعند تحليل البيانات الوارد في الجدول(30) اعلاه لكل دولة على حدة يتبين الاتي :

1- دولة الإمارات :

يتبين من الجدول السابق الارتفاع النسبي للإيرادات غير النفطية من حيث مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة عند مقارنتها مع باقي دول الخليج العربي، الإيرادات، اذ ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية من 4% الى نحو35 % في عام 2001من إجمالي الإيرادات العامة، ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الناجمة من تدني أسعار النفط.

وانخفضت إلى نحو20% في عام 2008، وبلغت أعلى مستوى لها في عام 2009، إذ بلغت 30.6% بالرغم من ارتفاع قيم الصادرات النفطية من نحو 54 مليار في عام 2006 إلى 80 مليار دولار في عام 2008 لم تسجل الحكومة تراجعا في مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات، ويعود ذلك إلى تزايد الإيرادات غير النفطية مثل إيرادات صناعة الالومنيوم والخدمات التجارية والمالية والنقل والترانسيت بينما تراجعت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في عام 2010 إذ وصلت إلى 24.1% من إجمالي الإيرادات العامة، ويعود ذلك إلى انخفاض معدل نمو الإيرادات الضريبية بنسبة 8% مقارنة بالسنة السابقة وهذا الانخفاض ناتج عن إفرازات الأزمة المالية العالمية [1]

2- المملكة العربية السعودية:

يتبين من الجدول السابق تذبذب نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات، إذ بلغت 10% في عام 1976، ثم ارتفعت إلى نحو19،% في عام 1990 ثم انخفضت إلى نحو10% في عام 2008، ويرجع هذا الى ارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره، أي وجود ترابط عكسي بينهما، ويلاحظ من الجدول ارتفاع النسبة في عام 2009 إلى نحو14% ويرجع إلى انخفاض قيم الإيرادات النفطية بعد انخفاض أسعار النفط، وانخفضت النسبة الى نحو9% في عام 2010 ويرجع ذلك اي تراجع الإيرادات الضريبية في السعودية بنسبة 8%[2].

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010ص111.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص 111.

وهذا التراجع ناتج عن تطبيق ناتج بعض السياسات والإجراءات الضريبية التي تم اتخاذها في عام 2009 إزاء تداعيات الأزمة المالية العالمية، كتخفيض ضريبة المبيعات وبيع العقار والرسوم الجمرجية.

3- أما دولة الكويت :

ويبين الجدول السابق انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية إذ بلغت(11%) من إجمالي الإيرادات العامة في عام 1990، ذ وصلت إلى أدنى مستوى لها في عامي 2008 و 2010 إذ بلغت على الترتيب 6.9% و 6.2% يعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بنسبة 19.5%.[1]

فضلاً عن تداعيات الأزمة المالية وتراجع النشاط الاقتصادي الكويتي فضلاً عن السياسات الضريبية التي اتبعتها دول الخليج العربي ومنها الكويت إذ اقتصرت سياستها على فرض ضرائب دخل على أرباح الشركات النفطية والمصرفية والرسوم الجمرجية ولا تفرض ضريبة القيمة المضافة، ولا توجد ضرائب على دخل الفرد. وإذا ما أدخلت ضرائب على أرباح الشركات النفطية في الإيرادات النفطية بدلاً من إدخالها في الإيرادات الضريبية فسوف تنخفض نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة[2] بالرغم مما قيل عن جهود الكويت في مجالات تنوع مصادر الإيرادات العامة، وأحداث تغير في هيكل الإيرادات وتخفيض الاعتماد على مصدر واحد، لكن البيانات المذكورة سابقاً تبين تدني مستوى المساهمة، حيث وصلت إلى 6.1% وهي أدنى مستوى تصله على مستوى دول الخليج العربي وما زالت الكويت تعتمد على إيرادات سلعة واحدة قابلة للنضوب في تمويل الإيرادات العامة

4- أما دولة البحرين :

فنلاحظ من الجدول السابق انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات، إذ بلغت 16% في عام 1976 من إجمالي الإيرادات العامة وبعد انهيار أسعار النفط في عام 1988 زادت نسبة المساهمة إذ بلغت 43% في عام 1990، وعادت

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي، 2011، ص125.

(2) التقرير الاقتصادي العربي، 2011، ص111-112.

وانخفضت نسبة المساهمة بعد ارتفاع أسعار النفط للسنوات اللاحقة حيث بلغت 15.4% في عام 2008 ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية مما أدت إلى تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي البحريني مما نعكس على انخفاض معدلات نمو الإيرادات الضريبية، بينما ارتفعت النسبة إلى 18.2% من إجمالي الإيرادات في 2010، ويعود ذلك إلى زيادة معدلات نمو الإيرادات الضريبية بنسبة 24% [1].

5- اما دولة قطر :

فيتضح من الجدول السابق انخفاض نسبة مساهمة إيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة من 33% في 1976 إلى 6% في عام 1980، ذلك ناجم عن ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية إذ بلغت 96% في عام 1980، وأدى الانخفاض في إجمالي الإيرادات في عام 2001 إلى انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة إذ وصلت إلى 68% من إجمالي الإيرادات العامة في 2001 وعادت وارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في عام 2008 إذ بلغت 42.6% من إجمالي الإيرادات العامة وبلغت ذروتها في عام 2009 حيث وصلت إلى 55% من إجمالي الإيرادات العامة، وعادت وانخفضت في عام 2010 إذ بلغت 39.2% وهذا الانخفاض الأخير يعود إلى السياسات القطرية الجديدة، بتطبيق قانون جديد للضريبة على أرباح الشركات الأجنبية.

6- اما سلطنة عمان :

فنلاحظ من الجدول ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة العمانية، إذ بلغت نحو 24 كمتوسط للمدة 1996–2001 ومن ثم انخفضت النسبة في السنوات الأخيرة إذ بلغت نحو 15% في عام 2008ونحو20% في عام 2009 وهذه النسبة تعد مرتفعة إذا ما قورنت مع باقي دول الخليج العربي الأقل تنوعاً، وتعد منخفضة إذا ما قورنت مع دول العالم الأكثر تنوعاً، فمثلاً في الدول العربية الأكثر تنوعا تزداد النسبة أكثر من 63%، وفي النرويج تبلغ النسبة أكثر من 80%. تعد عمان من الدول غير المصدرة للنفط، واقتصادها يعد اقتصاداً زراعياً وأكثر تنوعا من باقي اقتصادات دول

(1) علي خليفة الكواري, الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق, 2009، ص420.

الخليج العربي وأسهمت دولة عمان في تحسين الإدارة الضريبية لتدارك الانخفاض في الإيرادات العامة من جراء الأزمة المالية العالمية، من خلال فرض رسوم وضرائب على الاستيراد والاستهلاك وقد أسفرت هذه الجهود في زيادة الإيرادات الضريبية إلى 19% في عام 2009 [1].

فرض نسبة ضريبة موحدة مقدارها 10% بدلا من الضريبة السابقة التي كانت تتراوح ما بين (10 –35) فضلا عن ذلك تراجع حصيلة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة في عام 2010. [2]

وأخيراً يرى الباحث بالرغم من الجهود المبذولة لدول الخليج العربي لأكثر من أربعة عقود في مجالات تنويع مصادر الإيرادات العامة وإحداث تغير في هيكلها وعدم الاعتماد على مصدر واحد، لكن أثبتت الدراسة أن هيكل الإيرادات العامة لا يزال في دول الخليج يعتمد اعتماداً كلياً على ارتفاع قيم صادرات النفط، وانخفاض الاعتماد على الإيرادات غير النفطية ويعود ذلك إلى هدف دول الخليج بشكل أساسي توزيع الإيرادات النفطية وتجنب فرض ضرائب على دخل الفرد فضلاً عن عجز القاعدة الإنتاجية من خلق مصادر جديدة للدخل بديلة عن الإيرادات غير النفطية المرتبطة بمصدر قابل للنفاد ومرتبطة بالسوق العالمية المعرضة للتقلبات ويعد هذا الخلل احد مؤشرات انخفاض التنوع الإنتاجي في دول الخليج العربي.

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي، 2010، ص125.

(2) التقرير الاقتصادي، 2011, ص112.

المبحث الرابع
تقييم تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي

يتطلب التقييم الدقيق لمدى كفاءة النشاط الاقتصادي لدول الخليج العربي إجراء مقارنة بين التغير في مؤشرات التنوع الاقتصادي مع الدول الأخرى متشاهاً من حيث وفرة الموارد الطبيعية، وانخفاض عدد السكان وانخفاض الطاقة الاستيعابية. ودول أخرى لا تتوافر فيها موارد طبيعية بينما تتمتع باقتصاد أكثر تنوعا، والسؤال الذي يساق هنا هو هل قدم الازدهار النفطي العالمي لدول الخليج العربي منذ بداية هذا العقد إمكانية الانتقال من مرحلة الاعتماد على ثرواتها النفطية إلى مرحلة تأسيس بنية اقتصادية واجتماعية أكثر تنوعاً وتوازناً ؟ وهل مكنتها من التغلب على التحديات التي واجهت الدول النفطية منذ السبعينات في القرن الماضي ومنها لعنة الموارد والمرض الهولندي وعدم اليقين؟.

للإجابة عن هذه الأسئلة لا بد من دراسة تحليلية لمؤشرات التنوع الاقتصادي خلال العقد الاخير للدراسة (2001–2010) ومقارنتها مع دول تمتلك وفرة في الموارد النفطية ودول اخرى لا تمتلك وفرة في الموارد النفطية لذا تم تقسيم المبحث إلى:

أولا: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ولعنة الموارد بين التحليل والمقارنة (2001-2010):

يعد مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات المهمة التي تدل على التنوع الاقتصادي، ومن هنا تبرز اهمية دراسة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الخليجي ونصيب الفرد منه مصحوبا بالمقارنة مع دول تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية والاخرى غير ذلك والجدول (31) يبين ذلك خلال العقد الاخير.

جدول(31) معدل نمو GDP الحقيقي، ونمو نصيب الفرد منGDP الحقيقي كمتوسط سنوي للمدة(2001-2010) لدول مختارة %

الدولة	دول الخليج العربي	الدول النامية	سنغافورة	النرويج	الصين
معدل نموGDP	1.8	6	6.1	5.2	%10
معدل نمو نصيب الفرد من GDP	0.9	3.1	4.6	0.7	-

المصدر: عمل الباحث استناداً إلى المصادر التالية:

1-UNCTAD:HANDBOOK OF STATISTICS 2012

2- هند محمد علي قنديل، السياسة الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي في الصين، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، 2009، ص 174.

وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول (31) يتبين الاتي:

1- أن الدول النفطية التي تتمتع بوفرة الموارد نما فيها الناتج المحلي الإجمالي ببطء، بينما الدول التي لا تمتلك موارد طبيعية بل تستوردها قد نما فيها الناتج المحلي الإجمالي بصورة أسرع من الدول الأخرى، ولعل مصداق ذلك هو انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة (2001 -2010) وفي دول الخليج العربي إذ لم يتجاوز 1.8% بينما الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأخرى غير النفطية نما بمعدل نمو أعلى من ذلك إذ بلغ أكثر من 6% في الدول النامية المتحولة و 6% في سنغافورة، و10 %. في الصين.

2- أن الدول التي تتمتع بوفرة الموارد انخفض فيها معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ 0.9% كما في دول الخليج العربي بينما ارتفع في الدول النامية المتحولة، إذ بلغ 4.6% وبلغ 3.1% في سنغافورة، وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني 10% كمتوسط سنوي للمدة 2001-2010%[1].

3- ملاحظة هناك علاقة عكسية بين وفرة الموارد ونمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج العربي، ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن القول بأن لعنة الموارد تمثل ظاهرة ملازمة لاقتصادات دول الخليج العربي، واقتصادها يميل إلى البطء وأحياناً إلى الانكماش، ولم تستطع دول الخليج العربي من التخلص من ظاهرة لعنة الموارد التي أصابت الدول النفطية منذ السبعينات في القرن الماضي.

4- أن أكثر دلالة على تفشي ظاهرة لعنة الموارد في دول الخليج العربي عند استبعاد نمو الناتج النفطي عن نمو الناتج المحلي الإجمالي، فمثلا انخفض معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي في الكويت من 13.65 في عام 2002 عام استقرار أسعار النفط

---

(1) هند محمد هاني قنديل، السياسة الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي في الصين، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، 2009، ص174.

وإيرادات تصديره إلى 5.3% في عام 2004 عام بداية ارتفاع أسعار النفط، بينما ارتفع معدل نمو الناتج النفطي من نمو سالب (انكماش 2.7 في عام 2002 إلى نمو إيجابي بلغ أكثر 19% في عام 2004.[1]

نستنتج من الدراسة السابقة أن المشكلة لا تكمن في وفرة الموارد وإنما تكمن في أداء المؤسسات القائمة على إدارة فوائض الإيرادات النفطية، فالمؤسسات ذات الجودة العالية يمكن أن تربط استخدام الإيرادات النفطية بالتنوع الاقتصادي عن طريق ضبط الإنفاق الاستهلاكي مع رفع كفاءة الإنفاق الاستثماري عن طريق توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية الأكثر ترابطاً مع القطاعات، الأخرى ولها القدرة على الترابط الأمامي والخلفي، ولها القدرة على خلق منتجات جديدة تتمتع بميزة تنافسية تصديرية، تسهم في رفع أداء النشاط الاقتصادي عبر الزمن.

ثانيا- هيكل القطاع الانتاجي الخليجي والمرض الهولندي بين التحليل والمقارنة (2001-2010) :

أشارت الدراسات الاقتصادية في السبعينات من القرن الماضي إلى أن الدول التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية تعاني من المرض الهولندي، أي ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات التقليدية كالقطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي، وان ذلك ناجم عن تأثير حركة عوامل الإنتاج، وتأثير الإنفاق، وتأثير أسعار صرف العملة، هو نتيجة لإعادة خصخصة الموارد مثل رأس المال والعمل من القطاعات الأخرى إلى القطاع الاستخراجي وقطاع الخدمات غير الإنتاجي [2].

ومن الجدير بالذكر أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط بغزارة من الصعب عليها التحول من الأنشطة الاستخراجية إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وذلك لأنه لا يوجد أي نشاط أخير ينتج عوائد كبيرة كالتي ينتجها القطاع النفطي،[3] والسؤال الذي يثار هنا هو هل استطاعت دول الخليج العربي التغلب على المرض الهولندي الذي أصاب

(1) حسين عبدالله، وآخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين, مرجع سابق، ص73.
(2) الاسكوا، 2001، ص2.
(3) حسين عبدالله، وآخرون، الفوائض المالية العربية, مرجع سابق، ص90.

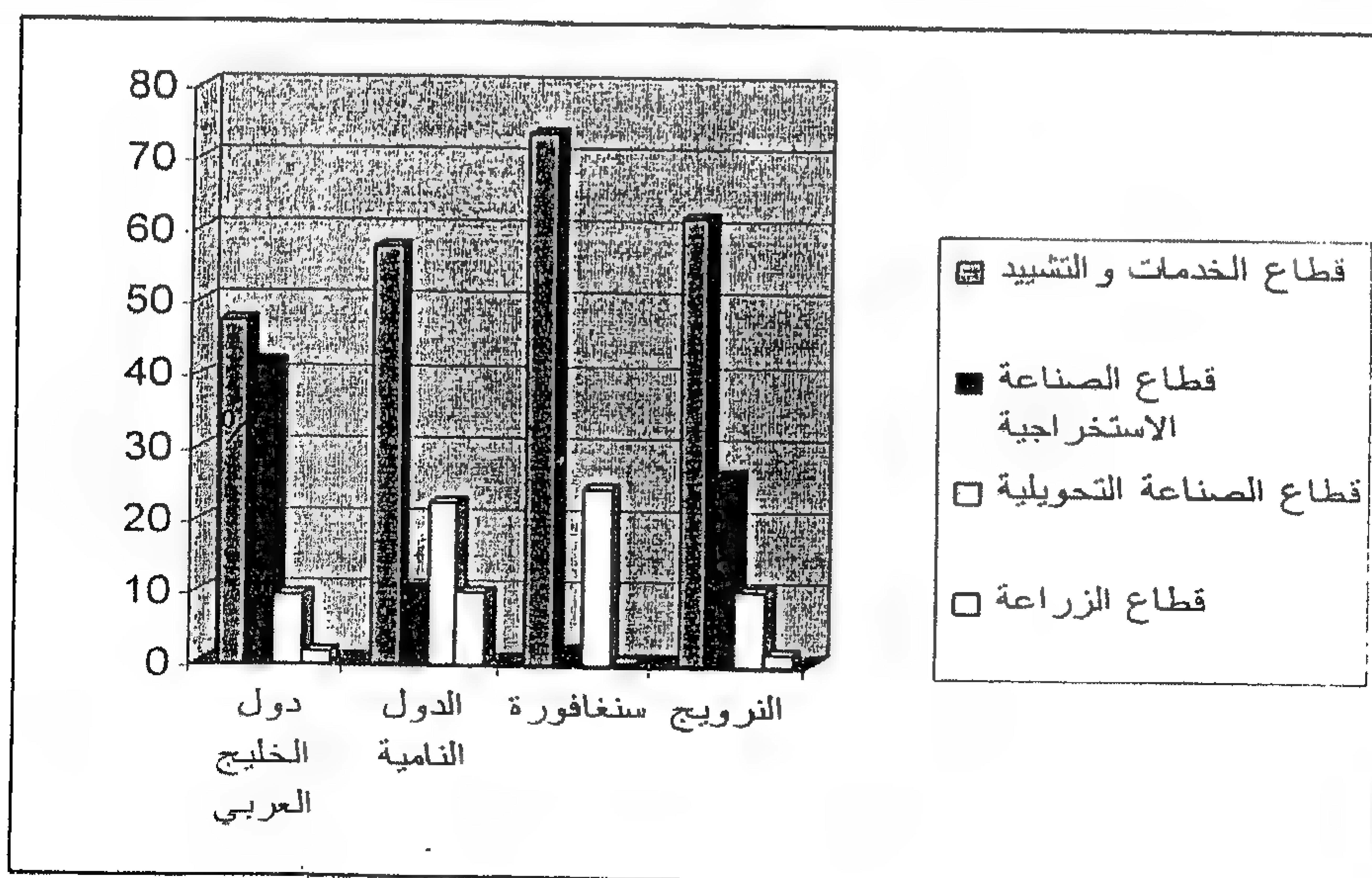
اقتصادات الدول النفطية في السبعينات من القرن الماضي؟ والإجابة عن هذا السؤال لابد من تحليل ومقارنة البيانات الواردة في الجدول (32) الذي يبين مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي ودول أخرى كمتوسط سنوي للمدة (2001 –2010) فضلاً عن الشكل رقم (19).

جدول (32) التوزيع القطاعي لهيكل الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي مجتمعة وبعض الدول المختارة كمتوسط سنوي للمدة (2001-2010)%

	دول الخليج العربي	الدول النامية	سنغافورة	النرويج
قطاع الخدمات والتشييد	47.5	57.8	73.7	62
قطاع الصناعة الاستخراجية	41.5	10.3	1.8	26.4
قطاع الصناعة التحويلية	9.5	22.1	24.4	10.0
قطاع الزراعة	1.5	9.8	0.1	1.6
	%100	%100	%100	%100

المصدر **UNCTAD Hand Book of statistics 2012**

الشكل(19): التوزيع القطاعي لهيكل الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي مجتمعة وبعض الدول المختارة كمتوسط سنوي للمدة (2001-2010)



الشكل عمل الباحث اعتماداً على بيانات جدول رقم (32).

وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول(32) والشكل رقم (19) نستنتج ما يأتي:

1- ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الاستخراجي من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ أكثر من 41% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط خلال المدة (2001–2010) وتعد هذه النسبة مرتفعة عند مقارنتها مع باقي قطاعات الاقتصاد الخليجي باستثناء قطاع الخدمات الذي يعد قطاعا مستوعباً للقوى العاملة، أو مقارنته بالدول الأخرى، فمثلاً يشكل القطاع الاستخراجي 26.4% و 10.3% و1.8% على الترتيب في كل من النرويج، والدول النامية، وسنغافورة.

2- انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي إذ لم يتجاوز 9.5% كمتوسط خلال المدة(2001–1010)، وتعد هذه النسبة منخفضة عند مقارنتها مع باقي القطاعات أو مقارنتها مع الدول الأخرى كما في الجدول، إذ بلغت 22.1% في الدول النامية المتحولة، و24.4% في سنغافورة، و 10% في النرويج.

3- أما قطاع الخدمات فبالرغم من ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عند مقارنته مع القطاعات الأخرى إذ بلغ 47.5% لكن مساهمته منخفضة عند مقارنتها مع الدول الأخرى إذ بلغت في سنغافورة 73.7% والنرويج 62% وبلغت 57.8% في الدول النامية المتحولة، هذا يعني أن قطاع الخدمات في دول الخليج العربي ما زال قطاعا مستوعبا للقوى العاملة عند مستوى إنتاجية منخفضة القوى العاملة مقارنة مع قطاع الخدمات في الدول الأخرى ويعد قطاعا منتجا عند مستوى إنتاجية مرتفعة للقوى العاملة.

4- أما القطاع الزراعي مازال قطاعاً متأخراً، ويرجع ذلك لتدني الموارد المائية المتوافرة وانخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة مما انعكس ذلك على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إذ لم يتجاوز 1.5% خلال المدة (2001–2010) كمتوسط، بينما بلغت في الدول النامية 9.8% كما في الجدول السابق.

بالرغم من سعي دول الخليج العربي خلال العقد الأخير لتوظيف الإيرادات النفطية لإعادة هيكلة اقتصادها الوطنية وتنويع هياكلها الإنتاجية، لكن التحليلات السابقة تشير إلى عدم نجاح تجربة دول الخليج العربي في تحقيق نقلة نوعية ملحوظة على المنظور في

هياكلها الإنتاجية، ما زال قطاع النفط يهيمن على الاقتصاد الخليجي، ويتسم هذا القطاع بضعف تأثيره على القطاعات الأخرى، ويعد قطاعا معزولا عن القطاعات الأخرى، فضلا عن ذلك يعتمد هذا القطاع على استثمارات كبيرة الحجم وتقنيات متقدمة من الخارج بدلاً من تطويرها محلياً [1] ربما يجازف الباحث باستنتاج انه في ظل عملية تطوير الاقتصاد الخليجي وإصلاح هياكل الإنتاج، اكتسبت نزعة المرض الهولندي قوة دفع جديدة.وقد أدى هذا بدرجة كبيرة الى النيل من الطاقة الإنتاجية، وزاد من هشاشة الاقتصاد الخليجي إزاء الصدمات الخارجية كما في تجربة مصر في التسعينات من القرن الماضي[2]، ودلالة على ذلك انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي وارتفاع نسبة قطاع الصناعة الاستخراجية الخليجية خلال هذا العقد (2001–2010) مقارنة مع العقدين السابقين في القرن الماضي.

ونستنتج من ذلك كانت دول الخليج وما زالت تعاني من المرض الهولندي ويرجع ذلك إلى سوء استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد الداخلي إذ ما زالت تستخدم في قطاعات معزولة عن الاقتصاد المحلي، فضلاً عن الإفراط في الإنفاق الاستهلاكي، مما ترتب على ذلك انتقال الموارد المادية والبشرية من القطاعات القابلة للتجارة إلى القطاعات الإنتاجية غير قابلة للتجارة، مما اضعف الأداء الاقتصادي واضعف قدرة السلع والخدمات على منافسة السلع الأجنبية، مما انعكس ذلك على التوزيع القطاعي لهيكل الناتج المحلي الإجمالي .

وهكذا يمكن القول بأن نجاح دول الخليج العربي في استخدام الإيرادات النفطية لا يعتمد على حجم تلك الإيرادات، بقدر ما يعتمد على توافر عوامل أخرى مكملة، لعل من أهمها وجود مؤسسات حكومية قادرة على ربط استخدام الإيرادات النفطية في تطوير الصناعة التحويلية، ورفع الفن الإنتاجي والقدرة التكنولوجية، وتشجيع عملية الخصخصة من خلال ضبط الإنفاق الاستهلاكي وتحفيز الإنفاق الاستثماري كل ذلك يؤدي إلى رفع درجة التنوع الاقتصادي.

---

(1) حسن أبو طالب، الاقتصاد العربي واستثمار العوائد النفطي، التقرير الاستراتيجي(2005–2006) مرجع سابق، 2006، ص381.

(2) جودة عبد الخالق، التثبيت والتكيف في مصر إصلاح أم إهدار للتصنيع، ترجمة سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2004، ص323.

ثالثا: هيكل بنود الإنفاق وعدم اليقين بين التحليل والمقارنة(2001-2010) :

تواجه الدول النفطية تحدي عدم اليقين (عدم التأكد) المرتبطة بالثروة النفطية، بسبب تأرجح أسعار النفط، ويمثل مشكلة كبيرة للإدارة المالية الخاصة في الأجل القصير الذي ينتقل إلى عدم التأكد في الأجل الطويل. إن حالة عدم التأكد يجعل الحكومات في الدول النفطية تتبنى سياسات مالية أكثر تحفظاً فيما لو كانت جميع المتغيرات تجري في جو من الاستقرار [1].

وتشير بيانات الاسكوا لعام 2001 الى أن دول الاسكوا ومنها دول الخليج العربي التي عانت من ضعف العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وإيرادات تصديره من ناحية، وتوزيع الإنفاق الحكومي على جانبي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري من ناحية أخرى. ومثال ذلك أدى ارتفاع أسعار النفط في الطفرة النفطية الأولى والثانية إلى ارتفاع الاستثمار كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج العربي من 10% في عام 1970 إلى 30% في عام 1980، ومن ثم انخفض إلى ما دون 15% في عام 2000 كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي هذا الانخفاض ناجم عن تراجع أسعار النفط وإيرادات تصديره خلال المدة (1985–2000)[2]. فالطفرات النفطية يمكن أن تكون نعمة أو نقمة على اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، ويعتمد ذلك على مدى ترشيد الإنفاق أو الادخار للعائدات الفائضة، لقد شجعت العائدات النفطية غير المتوقعة في الماضي إلى تأجيل الإصلاحات الاقتصادية وزيادة البذخ على مشاريع البناء والصحة والتعليم ولم تفعل الكثير لخلق وظائف عملية أو تنويع اقتصاداتها. [3]

وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن الدول المصدرة للنفط (OPEC) قد أنفقت نحو 60% من الزيادات من عائدات التصدير على استيراد السلع خلال المدة (1973–1976) وارتفعت النسبة إلى 75% خلال المدة (1976–1977) [4].وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى تراجع الإنفاق خلال المدة (2003–2005) إذ بلغ 40% من العائدات

---

(1) نوري محمد عبيد الكعسب، مرجع سابق، 22.

(2) الاسكوا، 2001، ص47.

(3) حسين عبدالله، وآخرون، الفوائض المالية العربية، مرجع سابق، ص91.

(4) حسين عبدالله، وآخرون، الفوائض المالية العربية، مرجع سابق، ص92.

النفطية ,أي أن معظم الدول النفطية ومنها دول الخليج العربي أصبحت تتعامل بحذر مع أكبر من المعتاد مع العائدات النفطية، إذ قدرت موازناتها على سعر برميل النفط لعام 2006 سيتراوح ما بين 30 –40 دولار للبرميل [1]. يبدو أن الدول النفطية قد استفادت من دروس في تجربة العقود السابقة مما انعكس ذلك على ارتفاع نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري وانخفاض نسبة الإنفاق الاستهلاكي ويصبح ذلك أكثر وضوحا عند مقارنة هذه النسبة مع دول أخرى ومن الجدول(33).

جدول (33) مقارنة الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق لدول الخليج العربي وبعض الدول كمتوسط للمدة (2001 -2010) نسبة منوية

	دول الخليج العربي	الدول النامية المتحولة	سنغافورة	النرويج
إنفاق استهلاكي	57.2	68.4	52.2	64.1
إنفاق استثماري	20.8	26.3	25.1	19.7
فجوة الموارد	22	5.3	22.7	16.2
صادرات السلع والخدمات	58	37.8	210.8	44.8
واردات السلع والخدمات	36	32.5	188.1	28.6
الإجمالي	%100	%100	%100	%100

الجدول من عمل الباحث الاعتماد على المصادر الآتية:-

- UNCTAD: Hand book of statistics
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2011.

ومن البيانات في الجدول السابق يتبين ما يأتي:-

1- انخفاض الإنفاق الاستثماري، إذ لم يتجاوز 21%، ولم يبلغ المستوى الذي وصله في السبعينات من القرن الماضي، وتعد هذه النسبة منخفضة جدا سواء بالمقارنة مع المكونات الأخرى للأنفاق أم مع الدول الأخرى، إذ بلغ في الدول النامية المتحولة 26.3% وفي سنغافورة 25.1%، ويساوي نسبة الاستثمار في النرويج.

2- ارتفاع الفائض في فجوة الموارد ويرجع ذلك لضعف القدرة الاستيعابية في دول الخليج ودلالة على ذلك ارتفاع فائض فجوة الموارد إذ بلغ 22% من الناتج المحلي

(1) حسين عبدالله، وآخرون، الفوائض المالية العربية, مرجع سابق، ص62.

الإجمالي بينما انخفض في الدول النامية المتحولة إذ لم يتجاوز 5% و 16% في النرويج ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الادخار وانخفاض الإنفاق الاستثماري الناجم عن المساهمة الكبيرة للصادرات النفطية التي تصل إلى أكثر من 90% من إجمالي الصادرات.

3- ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي إذ بلغ أكثر من57% من الناتج المحلي الإجمالي وتعد هذه النسبة مرتفعة جدا عند مقارنتها مع المكونات الأخرى للإنفاق أو مع الإنفاق الاستهلاكي للعقود الماضية وكذلك عند مقارنتها مع الدول الأخرى فمثلا في سنغافورة إذ لم يتجاوز 52% كما هي موضحة في الجدول.

قيل إن المشكلة الوحيدة الأكثر إلحاحاً في العديد من البلدان النامية هي تدني مستوى المدخرات الأمر الذي يؤدي إلى تراجع حجم الاستثمارات في رأس المال المنتج الذي لا غنى عنه في التنمية والتنوع الاقتصادي، فمن المفروض أن تتمتع دول الخليج العربي بفضل حجم المدخرات التي تحتفظ بها بأعلى معدلات الاستثمار، وتبعاً لذلك بدرجة عالية من التنوع الاقتصادي، ولكن البيانات السابقة لا تدل على ذلك ويرجع السبب إلى أن المدخرات لا تترجم تلقائياً إلى استثمار.[1]

وذلك لان المؤسسات القائمة لا تستخدم وفرة الموارد استخداماً أمثل مما يجعل التكلفة الاقتصادية للتنمية مرتفعة عند مقارنتها مع الدول الأخرى، فالمؤسسات القائمة في دول الخليج العربي غيرت نمط الاستخدام لفوائض الإيرادات النفطية من الأنشطة الإنتاجية الخالقة للثروات إلى الأنشطة الإنتاجية العقيمة مثلا (العقار والذهب) أو في الاستثمار الخارجي لتحقيق ربح اكبر وأسرع في المدى القصير على حساب تراجع الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية الناتج عن تراجع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية مما يترتب على ذلك تقليل فرص العمل واختلال هياكل الإنتاج وانخفاض في درجة التنوع الاقتصادي.

نستنتج من ذلك أن نوعية رأس المال البشري والمؤسسي هي التي تتحكم في اتجاه عجلة الإنتاج أما تقوده نحو سكة نقمة الموارد أو إلى سكة نعمة الموارد.

---

(1) الاسكوا، مرجع سابق، 2005، ص45.

وأخيراً لكي تتمكن دول الخليج العربي من الاستفادة من طفرة الإيرادات النفطية والتقليل من أثر التقلبات السعرية، لابد من إجراء تغيرات في المؤسسات القائمة التي تدير الموارد النفطية، كما يتطلب التنوع الاقتصادي سياسات مالية وأخرى متعلقة بترشيد النفقات العامة، أن الاستفادة من الإيرادات النفطية يجب أن لا تتم بالعقلية الريعية، وإنما يجب الاستفادة منها بشكل يساعد على التحول في الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد قائم على تنويع بعيد عن النفط، إذ يبقى خيار تنويع مصادر الاقتصاد والدخل وبناء قاعدة صناعية صلبة للفن الإنتاجي والقدرة التكنولوجية، فضلا عن تطوير قطاع الخدمات الإنتاجية، بأن يكون هما السبيل الوحيد للوقاية من الصدمات التي قد تتعرض لها المنطقة نتيجة أسعار النفط، وبالتالي ينبغي على الدول أن تملك تصور استراتيجيا لاستخدام الإيرادات في تنويع هياكل الإنتاج وهذا ما سيتم بحثه في الفصل القادم.

الفصل الثاني
الاتجاهات الحديثة لتوظيف إيرادات النفط في تنويع هياكل إنتاج دول الخليج العربي

تبين من الدراسة السابقة أن اقتصاديات دول الخليج العربي مازالت تعاني من انحراف هيكلها الإنتاجي، أي انخفاض درجة التنوع الإنتاجي، بالرغم من الارتفاع المطرد لفوائض الإيرادات النفطية للمدة (1970- 2010)، وعند انخفاض أسعار النفط وإيرادات تصديره تزداد درجة التنوع انخفاضاً، ومصحوبة ببطء النمو الاقتصادي أحياناً، وانكماشه أحياناً أخرى، مصحوبا بانخفاض الإنفاق الاستثماري.

يمكن القول أن اقتصاديات دول الخليج العربي ما تزال مصابة بظاهرة المرض الهولندي، ولعنة الموارد، وعدم اليقين، وللتغلب على هذه التحديات لا بد من رفع درجة التنوع في هيكلها الإنتاجي، من خلال توظيف الإيرادات النفطية في القطاعات الإنتاجية التي لها القدرة على تحريك باقي القطاعات، ورفع معدل النمو الاقتصادي عبر الزمن، مما يؤدي إلى تحفيز الاستثمارات المحلية.

ولقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن التنوع الاقتصادي في الدول المتقدمة يرجع إلى تطور قطاع الصناعة التحويلية أولاً، وارتفاع القدرات التكنولوجية ثانياً، وقطاع الخدمات ثالثاً. لذا تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: توظيف الإيرادات النفطية في تنويع هيكل الإنتاج الصناعي لدول الخليج العربي.

المبحث الثاني: توظيف الإيرادات النفطية في تطوير قطاع الخدمات في دول الخليج العربي.

المبحث الثالث: توظيف الإيرادات النفطية في رفع الفن الإنتاجي والقدرة التكنولوجية في دول الخليج العربي.

المبحث الأول
توظيف الإيرادات النفطية
في تنويع هيكل الإنتاج الصناعي لدول الخليج العربي

يُعد قطاع الصناعة التحويلية من أهم القطاعات القائدة لعملية التنوع الاقتصادي لقدرة هذا القطاع على تحريك باقي القطاعات الأخرى، وقدرته على التشابك الأمامي والخلفي مع القطاعات الإنتاجية الأخرى، وخلق فرص العمل.

وتشير الدراسة السابقة، إلى أن هذا القطاع ما زال قطاعاً متاخرا، إذ لا تتجاوز نسبة مساهمته في (GPP) الخليجي 10% خلال العقود الأربعة السابقة. والسؤال الذي يساق هنا، إلى أي نمط في التصنيع تتوجه الإيرادات النفطية؟ هل تتوجه إلى التصنيع لأجل التصدير؟ أو التصنيع لأجل إحلال الواردات؟ اوكليهما معاً؟. وهل تتوجه إلى صناعة كثيفة رأس المال والطاقة؟ أو إلى صناعات كثيفة الفن الإنتاجي والعمل؟.

وللإجابة عن هذه الأسئلة لا بد من دراسة واقع الصناعة التحويلية الخليجية وتطور الاستثمارات، وما هي التحديات التي واجهتها، وما هي متطلبات رفع قدرات الصناعة التحويلية في ظل الاستخدام الأمثل للإيرادات النفطية المتزايدة؟ لذا تم تقسيم المبحث إلى:

أولاً: أهمية الصناعة التحويلية للتنوع الاقتصادي الخليجي:

من المسلم به أن البلد المتأخر يعني قبل كل شيء الوضع المتخلف للصناعة عامة والتحويلية خاصة، وأن انخفاض التنوع الاقتصادي يعني انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي [1]، ومن هنا تبرز أهمية الصناعة التحويلية ودورها الضروري في إحداث التنمية والتنوع الاقتصادي. وإن مهام التنمية الصناعية لا تختلف عن مهام التنمية الاقتصادية بشكل عام، والصناعة تمكن من تطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية وتحقق اقتصاداً متوازناً وأكثر تنوعاً، وله القدرة على خلق فرص عمل، وبعامة يمكن حصر دور الصناعة التحويلية في التنوع الاقتصادي فيما يأتي:

1- **دور الصناعة في زيادة النمو الاقتصادي:** تلعب الصناعة التحويلية دوراً مهماً في رفع القدرات الإنتاجية، وتحسين الأداء الاقتصادي وتزيد مستوى الانتفاع من

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية،وآخرون، مرجع سابق، ص 169.

الموارد الطبيعية المتوافرة في دول الخليج العربي، عن طريق زيادة القيمة المضافة فيها مقارنة ببيعها أو تصديرها بحالتها الأولية (نفط خام)[1].

2- **دور الصناعة التحويلية في رفع درجة التنوع الاقتصادي:** تُعد الصناعة التحويلية وسيلة للتنوع الاقتصادي في الاقتصاديات الأقل تنوعاً، التي تشكل الصناعات الإستخراجية الجزء الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، مما ينجم عن ذلك تحديات ومخاطر ومحاذير سلبية محتملة، نتيجة لتغلب إيرادات الصناعة الإستخراجية عامة والنفطية خاصة على باقي الإيرادات.

فضلاً عن أن تنمية قطاع الصناعة التحويلية سوف يحد من أثر التحديات التي تواجه الدول النفطية ومنها لعنة الموارد، والمرض الهولندي، وعدم اليقين.

3- **دور الصناعة التحويلية في التغلب على لعنة الموارد** : إن زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن، بينما تنمية قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى تباطؤ النمو أحياناً، والانكماش أحياناً أخرى، أي وجود علاقة عكسية بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي سواء أكانت هذه الموارد ثروة معدنية أم نفطية.

4- **دور الصناعة التحويلية في التغلب على المرض الهولندي:** إن تنمية قطاع الصناعة التحويلية تحد من ظاهرة المرض الهولندي، من خلال تصحيح الاختلال الهيكلي في اقتصاديات الدول النفطية، فالتصنيع المصحوب بتنويع الإنتاج، سوف يزيد صادرات البلد مما يؤدي إلى استقرار العملة المحلية، وزيادة محصولها في العملات الأجنبية، ومن ثم رفع معدلات نمو الطلب على الصادرات الصناعية. بينما تنمية قطاع الموارد الطبيعية يؤدي إلى رفع سعر العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات الصناعية، ومن ثم اختلال هياكل الإنتاج.

5- **دور الصناعة التحويلية في التغلب على عدم اليقين:** إن تنمية الصناعة التحويلية تحد من ظاهرة عدم اليقين، من خلال زيادة صادراتها السلعية، أي استقرار

(1) علي محمود الفكيكي، مرجع سابق، 2003، ص 8.

واستمرار حصيلتها من الموارد المالية مما ينعكس ذلك على استقرار الإنفاق الاستثماري، أي خلق حالة التأكد. بينما الموارد المالية الناجمة عن تصدير سلعة أولية مرتبطة بالسوق العالمية يتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار، مما يشكل تعقيدات للسياسة المالية على الأمدين القصير والطويل. وإن حالة عدم اليقين تجعل المؤسسات في الدول النفطية تبنى سياسات استثمارية أكثر تحفظاً، قد تؤجل أو تلغي مشاريع استثمارية [1].

6- **دور الصناعة التحويلية في خلق فرص عمل:** أن قطاع الصناعة التحويلية هو قطاع دينامي بطبيعته بالمقارنة مع القطاعات الأخرى، وإن تنمية هذا القطاع سوف يرفع القدرة على استيعاب فائض عنصر العمل الذي يتخذ شكل البطالة المقنعة في قطاع الخدمات الذي تشكو منه معظم دول الخليج العربي،فضلا عن ذلك يلعب دوراً مهماً في مجال تدريب ورفع الفن الإنتاجي للقوى العاملة، بالمقارنة مع النشاط الإنتاجي في القطاعات التقليدية [2].

ثانيا- تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية الخليجية وحجم استثماراتها :

1 -تطور الصناعة التحويلية الخليجية:

مكنت وفرة الموارد النفطية المتزايدة في دول الخليج العربي من تقديم التمويل اللازم للنهوض بقطاع الصناعة التحويلي من خلال إنشاء أجهزة مصرفية متخصصة، مثل صندوق التنمية الصناعية السعودي، وبنك قطر للتنمية الصناعية، ومصرف الإمارات الصناعي، ومصرف الكويت الصناعي، وبنك تنمية عُمان، وبنك تنمية البحرين أن إنشاء هذه المصارف أدى إلى تطوير الصناعة التحويلية عامة والصناعة النفطية خاصة ومنها:

أ- تطوير صناعة تكرير النفط في دول الخليج العربي:

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول (34) الذي يتضمن إجمالي الطاقة التكريرية لدول الخليج العربي والعالمي للمدة (2000-2010،)

---

(1) نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سابق، ص 21.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 169.

جدول (34) إجمالي طاقات التكرير في دول الخليج العربي (ألف برميل) يوميا

سنة	2000	2003	2005	2006	2007	2008	2009	2010	عدد المصافي القائمة 2010	نسبة المساهمة إلى إنتاج الخليج 2010
الإمارات	282	778	778	778	798	798	798	798	5	%17.3
البحرين	280	280	255	249	249	249	262	262	1	%5.7
السعودية	1795	1995	2095	2095	2095	2095	2095	2095	7	%45.5
عُمان	80	80	85	85	222	222	222	222	2	%4.8
قطر	63	137	137	137	137	137	283	283	2	%6.4
الكويت	738	832	889	889	889	889	936	936	3	%20.3
إجمالي	4004	4102	4239	4233	4376	4376	4596	4596	20	
إجمالي الطاقة العالمية	81390	82540	85.120	85.300	85300	85600	87220	88230	64	
نسبة الطاقة الخليجية إلى العالمية	4.8	4.9	5.00	5.1	5.1	5.1	5.2	5.2		

الجدول:عمل الباحث اعتماداً على المصادر التالية:

1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011 الملحق الإحصائي صـــــ 337.

2-التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2003.

يتضح من بيانات الجدول (34)ما يأتي:

1-ارتفاع إجمالي الطاقة التكريرية لدول الخليج العربي مجتمعة من 4004 ألف برميل إلى 4596 ألف برميل في عام 2010 مقارنة بعام 2000 بمعدل نمو 12.5%، ما يعادل 1.25% كمتوسط سنوي لمعدل نمو الطاقة التكريرية الخليجية، وتشكل نحو 5.2% من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية البالغة 88230 ألف برميل في عام 2010.

2-أن أعلى طاقة تكريرية هي السعودية، ومن ثم الكويت، والإمارات، إذ تبلغ نسبة مساهمتها في إجمالي الطاقة الخليجية في عام2010 على الترتيب 45.5%، 20.3%، 17.3%

3-يلاحظ من الجدول انخفاض معدلات نمو الطاقة التكريرية في أغلب دول الخليج العربي خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، باستثناء دولة قطر تضاعف فيها الإنتاج، إذ ارتفع من 137 ألف برميل في اليوم إلى 283 ألف برميل في اليوم لعام 2010 مقارنة بعام 2008.

يلاحظ من الجدول السابق بالرغم من وفرة الموارد المالية والمواد الاولية كالنفط الخام، لا تزال دول الخليج العربي تعاني من تدني معدلات نمو الناتج للطاقة التكريرية. ويرجع ذلك إلى انخفاض الكفاءة الاستثمارية الناتج عن ضعف أداء المؤسسات الحكومية القائمة.

ب- تطوير الصناعات البتروكيماوية:

تعتمد الصناعات البتروكيماوية في دول الخليج العربي على مواد أولية متوافرة ورخيصة نسبياً، ومحافظة على البيئة وهي الغاز الطبيعي بدلاً من النافتا (NFTA) باهظة الثمن التي تعتمد عليها الدول الأوربية، ومركبات الأثيلين[1].

تتميز الصناعة البتروكيماوية الخليجية بقربها من الأسواق الكبيرة المستهلكة لمنتجاتها، حيث يزيد الطلب السنوي عليها بمعدل 12% في الصين، ويزيد الطلب الهندي عليها أيضاً بمقدار يتراوح بين (10- 13%) [2]. وتوجد هذه الصناعة في كل من السعودية والإمارات والكويت [3].

وفي السعودية لقد اكتمل تنفيذ تشغيل مصنع البتروكيماويات في منطقة الجبيل في سبتمبر عام 2008 بطاقة إنتاجية سنوية من الأثيلين تبلغ نحو واحد مليون طن، ومن البروبلين نحو 285 ألف طن سنوياً .و في منطقة صحار تبلغ تكلفة المصنع نحو 2.6 مليار دولار. أما في الكويت تم تشغيل خط جديد بطاقة 800 ألف طن في السنة من مادة الأثيلين في منطقة الشعيبة، ويُعد هذا المصنع عاشر أكبر مصنع لإنتاج الأثيلين في العالم، مما رفع الطاقة الإنتاجية الكويتية إلى أكثر من 65،1 مليون طن لغاية 2008.

---

(1) احمد حسين علي الهيتي مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل، 1994،ص 222

(2) مدحت أيوب، الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون من التنافس إلى التكامل مرجع سابق، ص 140.

(3) مدحت أيوب، الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون من التنافس إلى التكامل مرجع سابق، ص 140.

أما في دولة قطر فلقد تم تشغيل مصنع جديد لصناعة الأثيلين بطاقة إنتاجية نحو 3،1 مليون طن سنوياً في عام 2010 [1].

أما في دولة الإمارات فلقد تطور إنتاج الأثيلين بعد دخول أول مجموعة للبتروكيماويات مرحلة التشغيل في عام 2005 لإنتاج الأثيلين. ومن البولي أثيلين نحو حوالي 800 ألف طن، كما تم إنجاز مجمع للبتروكيماويات أيضاً في السعودية تبلغ طاقته الإنتاجية السنوية من الأثيلين نحو 3،1 مليون طن [2]. وتم تأسيس شركة الصحراء للبتروكيماويات برأسمال قدره 400 مليون دولار، بهدف الاستثمار في مشاريع القطاع الخاص، وقامت شركة آرامكو بتوقيع عقد مع شركة استثمارية يابانية للقيام بالأعمال الهندسية الأولية لوحدتي تكسير يزمع إنشاؤها في رابغ ضمن مجمع لإنتاج 1.3 طن الأثيلين و 900 طن سنوياً البروبلين.

أما في دولة عُمان فقد قدمت شركة عُمانية وشركة كورية الاتفاق التجاري والقانوني لشركة عُمان للصناعات البتروكيماوية, والتي بدأ تأسيسها منذ عام 2006،والطاقة الإنتاجية المخططة نحو 950 ألف طن سنوياً فضلاً عن ذلك تُعد صناعة الأمونيا، وسماد اليوريا من الصناعات البتروكيماوية المهمة.

وتشير بيانات الأسمدة العربية لعام 2004 [3]إلى أن إنتاج الإمارات من الأسمدة بلغ أكثر من 340 ألف طن وصادراتها 174 ألف طن، والبحرين بلغ إنتاجها أكثر من 82 ألف طن وصادراتها 65 ألف طن، أما في السعودية فقد بلغ إنتاجها أكثر من 1520 ألف طن وصادراتها أكثر من 335 ألف طن، وفي قطر بلغ إنتاج شركة قطر للأسمدة أكثر من 1203 ألف طن وصادراتها 324 ألف طن، أما في الكويت فقد بلغ إنتاج الصناعات البتروكيماوية أكثر من 421 ألف طن وصادراتها أكثر من 360 طن.

أما سماد اليوريا فقد بلغ إنتاج الإمارات أكثر من 462 ألف طن وصادراتها أكثر من 400 ألف طن، وبلغ إنتاج السعودية من سماد اليوريا أكثر من 1,925 مليون طن

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 75.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 82.

(3) مدحت أيوب، الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون من التنافس إلى التكامل المرجع سابق، ص 140.

وصادراتها 1,660 مليون طن، وقطر بلغ إنتاجها أكثر من 1,549 مليون طن وصادراتها أكثر من 1400 طن، وبلغ إنتاج الكويت 1617 ألف طن وصادراتها أكثر من1550ألف طن [1]. وتشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي لعام 2011 الى أن إجمالي الطاقة الإنتاجية للدول العربية ومنها دول الخليج العربي- لمادة اليوريا وحجر الفوسفات والكبريت والأمونيا على الترتيب 17.1 مليون طن، و 65.5 مليون طن، و 7.7 مليون طن، و 14.6 مليون طن سنوياً. وبلغت نسبة إنتاج الدول العربية إلى الإنتاج العالمي لكل من اليوريا وحجر الفوسفات والكبريت على الترتيب 11% و 25% و 13% و 9% لغاية 2009. في حين بلغت نسبة الصادرات العربية لهذه المواد إلى الصادرات العالمية 40% و 72% و 24% و 19% على الترتيب. وتشير بعض التقارير إلى أن الطلب العالمي على الأسمدة النتروجينية بلغ 103 مليون طن في عام 2010، أي بمعدل نمو بلغ نحو 3,2% بالمقارنة مع عام 2009[2]، فضلاً عن ذلك سعت دول الخليج العربي إلى تطوير صناعة الغاز والأسمنت والحديد والصلب وصناعة المواد الغذائية والمعدات والصناعات الأخرى، وتعد صناعة الألمنيوم من أهم الصناعات اكثر تطورا في دول الخليج.

ج- تطوير صناعة الالومنيوم في دول الخليج العربي:

تُعد صناعة الألومنيوم من أهم الصناعات التحويلية التي أنشأتها دول الخليج العربي كخيار إستراتيجي بعد صناعة النفط والبتروكيماويات، نظراً لدورها الفعال في القطاع الصناعي وتطويره، ولأنها تشكل صناعة وسيطة ونهائية ومرتبطة بقطاعات اقتصادية أخرى، مثل البناء والتشييد، والنقل والمواصلات والتجارة وغيرها. وتتطلب صناعة الألومنيوم توافر طاقة كهربائية كافية وبصورة مستمرة للحصول على الطاقة الإنتاجية المستهدفة من الألومنيوم. وتعتمد صناعة الألومنيوم على استخدام المادة الخام الأساسية المعروفة بالبوكسيت إذ يتم استخدام الألومنيوم في تلك المادة بواسطة التحليل الكهربائي، فضلاً عن زيادة الطلب العالمي على الألومنيوم وبخاصة الهند والصين وبعض دول الشرق الأوسط، وإلغاء الرسوم الجمركية التي تفرضها دول الاتحاد الأوربي على الواردات [3].

---

(1) مدحت أيوب، الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون من التنافس إلى التكامل المرجع سابق، ص 141.
(3) Current world fertilizer FAO 2011-trends and outlook.
(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص 72.

إن توافر الطاقة الكهربائية الرخيصة حفز دول الخليج العربي على زيادة إنتاجها من الألومنيوم خلال الفترة (2000 – 2010) بنسبة 250% إذ بلغت في عام 2010 نحو 3.300 مليون طن، وقدرت الاستثمارات في خطط التوسع لمصانع الألومنيوم بنحو 30 مليار دولار في عام 2010، وتشكل نحو 10% من الإنتاج العالمي، وبلغ معدل النمو السنوى 21% للفترة (2007 – 2010) وهى الأعلى عالمياً تليها الصين للفترة ذاتها، إذ بلغت نحو 10% ومن المتوقع أن تزداد الطاقة الإنتاجية للألمنيوم في دول الخليج الست لتصل إلى نحو 13% من الإنتاج العالمى في عام 2014،[1] وبلغت الطاقة الإنتاجية في الإمارات 1,800 مليون طن ما يمثل 52% من إنتاج دول الخليج العربي. وفي قطر بلغ الإنتاج 580 ألف طن، وفي البحرين نحو 520 ألف طن، وفي عمان نحو 360 ألف طن، ومع بدء الإنتاج في مصنع الألومنيوم (رأس الزور) في السعودية وبطاقة إنتاجية 620 ألف سيرتفع الإنتاج إلى أكثر من 3,800 مليون طن، ومن المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية إلى 4.2 مليون طن في عام 2013 [2].

أما على صعيد تسويق منتجات الألومنيوم في الأسواق الأوربية فيعمل المجلس الخليجي للألمنيوم على بناء قنوات اتصال مع الفيدرالية الأوربية لمستهلكى الألومنيوم، وذلك لتخفيف الرسوم المفروضة على الألومنيوم المستورد من قبل دول الإتحاد الأوربي[3].

2- تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية الخليجية:

وعند دراسة البيانات الخاصة بتطور القيمة المضافة في الجدول (35) (مقومة بالأسعار الجارية للمدة(1990 – 2010)

(1) Doloitte GCC:Tomorrows – Aluminum power Hours – December 2011.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 73.

(3) MEED Middle East Aluminum 17\3\2012

جدول (35) تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية في دول الخليج العربي لسنوات مختلفة المدة (1990- 2010) مليار دولار

سنة	1990	1995	2000	2003	2006	2007	2008	2009	2010	معدل النمو 2007 2008	معدل النمو 2008 2009
السعودية	14261	13:714	18.210	21.743	33.043	36.40	39.433	39.113	44.757	7.3	%1-
الكويت	2934	2.977	2.611	3.010	5.563	6.342	6.538	5.429	6.623	3	17-
الإمارات	528	6.402	9.460	10.919	21.450	23.278	27.132	27.323	28.935	14.4	0.7
قطر	-	0.683	0.969	1.401	6.384	7.143	10.425	7.792	9.403	31.4	25.3
عُمان	-	0.643	1.078	1.781	3.971	4 540	6.407	4.820	6.170	29	35-
البحرين	-	1.010	0.888	1.043	2.195	2.827	3.852	2.848	3.923	26.6	26.3

الجدول عمل الباحث اعتماداً على المصادر الآتية:

1- بيانات(1990) عالية عبد المنعم المهدي، توظيف عوائد النفط في التنمية الصناعية العربية، انظر النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، تحرير، منى البرادعي، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة 1993 صـ 177.

2- بيانات (1995،2000) التقرير الاقتصادي العربي الموحد .2004

3- بيانات(2003- 2010) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ملحق إحصائي صـ 322.

يتبين من الجدول (35) ما يأتي:

أ- وجود تباين شديد في قيمة الناتج الصناعي التحويلي في اقتصاديات دول الخليج العربي فمثلاً بلغ في السعودية أكثر من 44 مليار دولار في عام 2010، بينما لا يتجاوز 4 مليار في البحرين.

ب - وجود تفاوت في معدل النمو السنوي للناتج الصناعي خلال (1990 – 2010) من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى داخل كل دولة. مثال ذلك السعودية قد ارتفع معدل النمو بنسبة أكثر من 45% في عام 2003 مقارنة بعام 1990 بما يعادل كمتوسط سنوي 3% سنوياً، ثم بلغ إلى 7.3% في عام 2008، ثم انكمش إلى (– 1%) في عام 2009.

أما دولة الكويت فلم يتجاوز معدل النمو في الناتج الصناعي الكويتي خلال 13 سنة 1% في عام 2003 مقارنة بعام 1990، ثم ارتفع إلى 3% في عام 2008 مقارنة بعام 2007، وانكمش إلى (– 17%) في عام 2009 مقارنة بعام 2008. وكذلك انخفض معدل نمو الناتج الصناعي الاماراتي من14% في عام 2008 إلى 0.7% في عام 2009.

وقد تبين من الجدول أن السعودية أكثر الدول الخليجية قدرة على تنمية قطاع الصناعة التحويلية، وساعدها على ذلك عدة عوامل منها، وفرة رؤوس الأموال، ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية، وإن مجموعة المنتجات النفطية قد احتلت المركز الأول من حيث حصتها النسبية في إجمالي التمويل الصناعي في عام 2008، والتي بلغت 40.0%، أعقبتها منتجات المعادن غير الفلزية الأخرى (13.4%)، مما انعكس ذلك على ارتفاع معدلات نمو البتروكيماويات، إذ بلغ 9%، بينما حققت الصناعة التحويلية معدل نمو سنوي مقداره 6.8% خلال الخطة الثامنة (2004– 2009) [1].

وتبين من الدراسة أنه يوجد تذبذب في قيم الناتج الصناعي ومعدلات نموه، ويرجع ذلك إلى أن القيمة المضافة في الصناعة التحويلية أغلبها تأتي من صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية، إذ احتلت المرتبة الأولى في أغلب دول الخليج العربي من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، لاعتماد هذه الصناعات على النفط الخام المرتبط بالسوق العالمية، فأي تذبذب في أسعار النفط فسوف ينعكس هذا التذبذب على القيم المضافة للصناعة التحويلية ومعدلات نموها.

فضلاً عن ذلك تغير الطلب على المشتقات النفطية في الأسواق العالمية، وتشير بيانات (OPEC) لعام 2009 الى أن حصة زيت الوقود من إجمالي الطلب على المشتقات النفطية قد انخفضت من 34.98% في عام 1990 إلى 23.79 في عام 2000، ثم انخفض إلى 21.69% في عام 2008، ويعود ذلك إلى توافر الغاز الطبيعي في العديد من بلدات العالم والتوجه نحو استهلاك الغاز بدلاً من المشتقات النفطية، إذ ارتفع استهلاك الغاز من 31% في عام 1990 إلى 35.11% في عام 2008 وإلى 35.6% في عام 2008 [2].

---

(1) وزارة الاقتصاد والتخطيط، في المملكة العربية السعودية، خطة التنمية التاسعة، 2010، ص 529.

(2)OPEC صناعة تكرير النفط عربياً وعالمياً، الكويت، 2009، ص 53.

3- تطور استثمارات الصناعات التحويلية الخليجية:

بداية لابد أن نقر أن البيانات المتوفرة الخاصة بتطور الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية تتسم بالندرة، سواء على مستوى دول الخليج العربي مجتمعة أو منفردة، ومع هذا يحاول الباحث أن يبين تطور هذه الاستثمارات داخل هيكل الاستثمار الإجمالي الخليجي خلال المدة الأخيرة من البيانات المتوافرة، فضلاً عن معرفة مدى الكثافة الرأسمالية في استثمارات الصناعة التحويلية واتجاهاتها المستقبلية.

وتعد منطقة الخليج العربي من أسرع مناطق الشرق الأوسط نمواً وتطوراً على الصعيد الصناعي، ومن الجدول (36)

جدول (36) تطور الاستثمارات الصناعة التحويلية ومنها صناعة مواد البناء وعدد العاملين والمصانع للمدة(2008-2011) في دول الخليج العربي \مليار دولار

النشاط الصناعي	عدد المصانع					الاستثمار – مليون $					عدد العاملين				
	2008	%	2011		%	2008	%	2011			2008	%	2011		%
إجمالي صناعة مواد البناء	1.987	100	2.258	0	100	18.730	100	30.886	0	100	148.113	100	204.711	0	100
إجمالي الصناعات التحويلية	12.317	-	3.7821	.	0	149.578	0	323.435	0	0	917.219		1.260.890	0	0
مساهمة صناعة مواد البناء الصناعة التحويلية %		16.4			16.4		12.5			9.5		13.5			16.2

المصدر: غرفة تجارة وصناعة الكويت، الاقتصاد الكويتي, العدد، 448 ت، 2012، ص48

يتبين من الجدول اعلاه ما يأتي:

ارتفاع عدد المصانع إلى 12317 مصنعاً في عام 2008 إلى 37821 مصنع في عام 2011 في حين ارتفعت رؤوس الأموال المستثمرة في تلك المصانع من 149.578 مليار دولار في عام 2008، ثم بلغ أكثر من 323.4 مليار دولار في عام 2011 [1].

وقد احتل قطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيماوية المعدنية الأساسية المرتبة الأولى من حيث الاستثمار. بينما احتل قطاع صناعات مواد البناء المرتبة الثانية من حيث حجم الاستثمارات إذ استوعب نحو 9% ما يعادل 30.8 مليار دولار من إجمالي الأموال المستثمرة في الصناعات التحويلية البالغة 323.4 مليار دولار كما هي موضحة في الجدول السابق الذي يتضمن صناعة مواد البناء الذي يتضمن تطور الاستثمارات في الصناعة التحويلية وعدد المصانع والعاملين.

فضلاً عن ذلك ارتفاع عدد العاملين في نشاط الصناعة التحويلية إلى 971 ألف عامل في عام 2008 والذي ارتفع إلى أكثر من 1،260 مليون عامل في عام 2011. [2]

أما بالنسبة لمتوسط نصيب العامل من إجمالي الاستثمارات للصناعات التحويلية الخليجية (قيمة الاستثمارات في الصناعة التحويلية على عدد العاملين فقد لوحظ ارتفاع نصيب العامل من 4,987 ألف دولار في عام 1985[3],إلى 15,400 ألف دولار في عام 2008، ومن ثم ارتفع إلى 25,669 ألف دولار في عام 2011[4].

وذكر الأمين العام لمنظمة الخليج للاستثمارات الخليجية أن نمو صناعة البناء وتطورها قد ارتبط إلى حد كبير بالتوسع في قطاع البناء والتشييد في المنطقة والتي تقدر قيمة المشاريع الجارية والمستقبلية حتى عام 2020 بنمو 2,5 تريليون دولار، وكانت القيمة الإجمالية لأكبر 100 مشروع في عام 2011 نحو 1206,3 مليار دولار، مثلت المشاريع العقارية نحو 50% منها. [5]

---

(1) غرفة تجارة وصناعة الكويت، الاقتصاد الكويتي، العدد 498، نوفمبر 2011 مرجع سابق صـ 48.

(2) غرفة التجارة والصناعة الكويت، الاقتصاد الكويتي، مرجع سابق ص 172

(3) عالية عبد المنعم المهدي، مرجع سابق، ص172

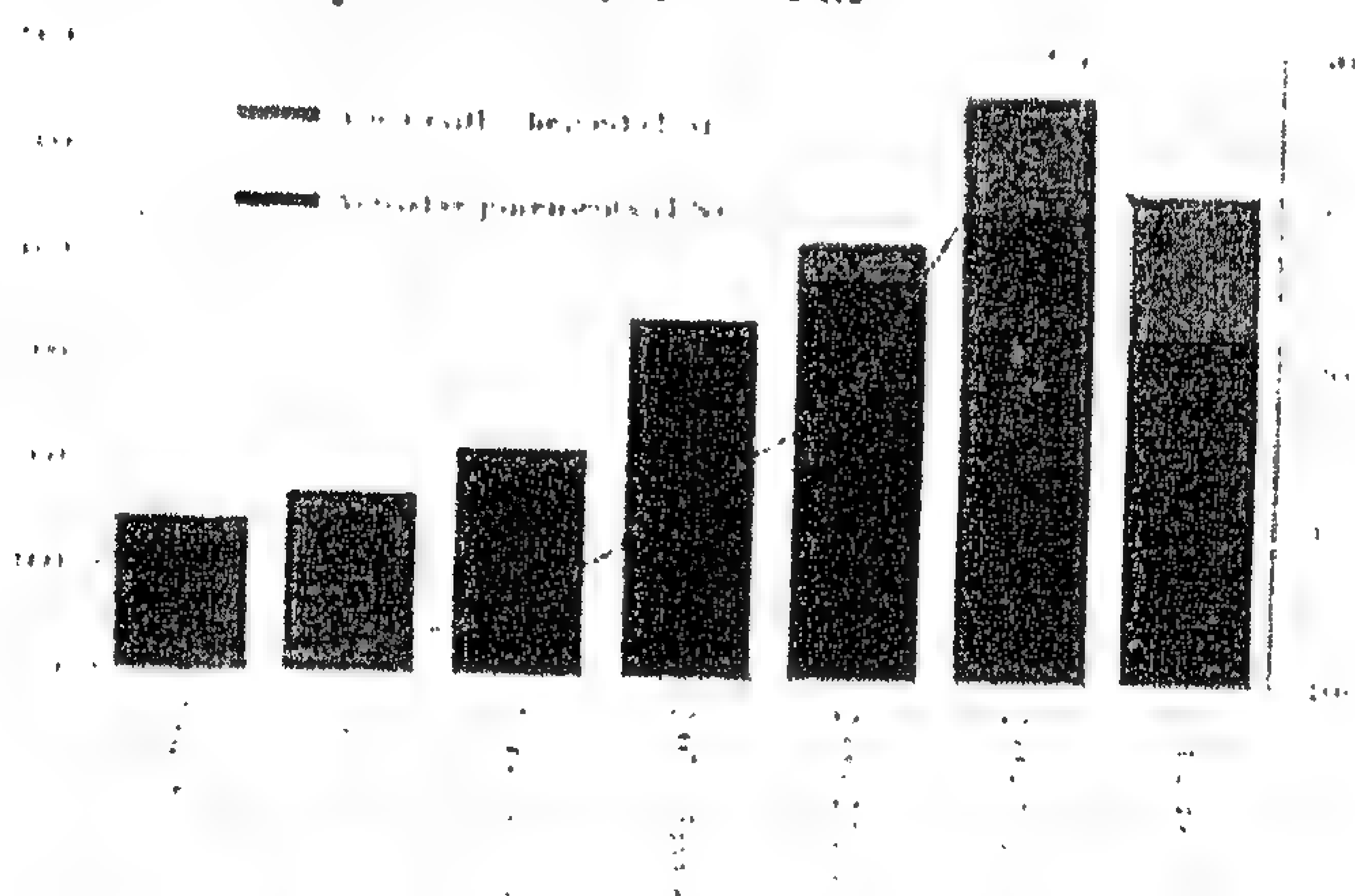
(4) غرفة التجارة والصناعة الكويت، الاقتصاد الكويتي، مرجع سابق ص 49

(5) غرفة التجارة والصناعة الكويت، الاقتصاد الكويتي، مرجع سابق ص 48

واحتل قطاع العقار في دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى، إذ بلغ 319مليار دولار، ما يمثل 26,2% من إجمالي المشاريع، ويعقبه قطاع العقار السعودي بقيمة 219 مليار دولار ما يمثل نحو 18,2 %، في حين تقاسمت دول الخليج العربي الأربع الأخرى النسبة الباقية البالغة 55,4%، ومع هذا التطور لاتزال دول الخليج العربي تستورد بعض احتياجاتها من تلك المواد من الخارج، وهذا يعنى أن هناك فرصاً محلية كبيرة للاستثمار والتوسع في إنتاج وتطوير هذه الصناعة، كما أن توافر الطاقة الرخيصة نسبياً والمواد الخام لصناعة البناء في المنطقة، فضلاً -عن الموقع الاستراتيجي المميز لمنطقة الخليج يعطي هذه الصناعة ميزة تنافسية [1].

وتشير بيانات (اوابك) الموضحة في الشكل(20) الذي يتضمن الاستثمارات في قطاع الطاقة العربي الفعلية والمحتملة للمدة من(2004-2014)

الشكل(20): الاستثمارات في قطاع الطاقة العربي
مقارنة بين المراجعات السابقة



المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة اوابك ، عدد134، 2010،ص18

إلى ارتفاع الاستثمارات في الطاقة من نحو130مليار دولار في عام 2004 إلى أكثر من500 مليار دولار في عام2009، ثم تراجع حجم الاستثمارات الرأسمالية المحتملة التي تغطى المدة (2010-2014) الى470 مليار دولار مقارنة بالمدة السابقة بنسبة انخفاض15%,

---

(1) غرفة التجارة والصناعة الكويت، الاقتصاد الكويتي، مرجع سابق ص 50

وانخفاض متطلبات رأس المال الفعلي أيضا بنسبة29% لتبلغ 335 مليار دولار، ولا تزال نسبة70% من حجم الاستثمارات الرأسمالية المحتملة في قطاع الطاقة موجودة في خمس دول عربية هي السعودية، وقطر، والإمارات، والكويت، والجزائر.

أما على مستوى الاستثمارات في الطاقة لدول الخليج العربي يبين الجدول (37) حجم الاستثمارات المحتملة في قطاع الطاقة لأربع دول وهو ما يعكس نمط توزيع احتياطات النفط الخام والغاز الطبيعي في منطقة الخليج العربي

الجدول (37) استثمارات الطاقة في دول الخليج العربي (2010 – 2014)

الدول	الاستثمارات المحتملة مليار دولار	الاستثمارات الفعلية مليار دولار	الاستثمارات الملغاة مليار دولار	الاستثمارات الملغاة %
السعودية	139	110	29	%21
قطر	62	36	26	%42
الإمارات	51	43	8	%16
الكويت	37	13	24	%65
الإجمالي	289	202	87	%43

المصدر: وحدة أبحاث ابيكورب، انظر مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة اوابك، العدد، 134 الكويت 2010، صـــ 18.

ومن الجدول اعلاه يتبين ما يأتي:

1- تعد الكويت من أكبر دول الخليج العربي التي تراجع فيها حجم الاستثمارات الرأسمالية المحتملة إذ تراجع من 37 مليار دولار إلى 13 مليار دولار، وتشكل المشاريع الملغاة أو المؤجلة نحو65%.

2- تعد قطر ثاني اكبر دول الخليج العربي تراجع فيها حجم الاستثمارات الرأسمالية المحتملة إذ تراجع من 62 ملياز دولار إلى 36 مليار دولار بنسبة 42% من تلك الإمكانات.

3- ففي المملكة العربية السعودية تراجع فيها حجم الاستثمارات الرأسمالية المحتملة من 139 مليار دولار إلى 110 مليار دولار وتمثل نحو 21% من تلك الإمكانات.

4- أما في دولة الإمارات فقد وصل حجم الاستثمارات الرأسمالية المحتملة إلى 51 مليار دولار، وتشكل المشاريع الزائدة عن الحاجة بنسبة 16% وهى اقل نسبة في دول الخليج العربي فانخفاض الاستثمارات المحتملة في دول الخليج الاربع ناجم بشكل أساسي عن تأجيل المشاريع ذات التكاليف المرتفعة في حين انخفاض الاحتياجات الاستثمارية الرأسمالية الفعلية المتوقعة يعود إلى الانخفاض المتوقع في الطلب والأسعار والى افتراض انخفاض تكاليف المشاريع فقد لا يكون قابل للاستمرارية في الناحية الاقتصادية والمالية .[1]

ثالثا- تطور صادرات الصناعة التحويلية الخليجية وقدرتها التنافسية:

1- تطور صادرات الصناعة التحويلية الخليجية:

فهمت إستراتيجية التصدير في وقت من الأوقات أنها إستراتيجية تؤدى إلى زيادة الصادرات، والحقيقة أن سياسة التصدير تعكس مراحل متعددة ومتداخلة، وكل منها تمثل درجة معينة من النمو والنضج الاقتصادي، وكذلك فهمت سياسة إحلال الواردات هي التصنيع بأي ثمن وبأي شكل بغض النظر عن اعتبارات الجودة والكفاءة[2].

إن الحديث عن إستراتيجية التصدير هو الحديث نفسه عن إستراتيجية التصنيع والتنوع الاقتصادي، فإذا نظرنا إلى الأمثلة الحديثة للنجاح في سياسات التصدير هو نتيجة لنجاح سياسات التصنيع، والأمثلة على ذلك كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغافورة، وأخيراً البرازيل وتركيا والهند والصين وغيرها. وإذا ما نظرنا إلى المثال التقليدي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية إذ تعد تجربة من انجح التجارب في تلك الفترة، إذ بدأ الاهتمام بالصناعات الإلكترونية قبل أن ينتبه لها العديد من دول العالم [3].

والسؤال الذي يساق هنا هل استطاعت دول الخليج العربي أن تستفيد من هذه التجارب ؟ والإجابة عن هذا السؤال لابد من دراسة البيانات الواردة في الجدول (38) الذي يتضمن صادرات الصناعة التحويلية لمجموعات دولية ومنها صادرات الشرق الأوسط ومن ضمنها صادرات دول الخليج العربي .

---

(1) النفط والتعاون العربي، اوابك،، العدد 134، الكويت،2010 ص18

(2) حازم البيلاوي, محنة الاقتصاد والاقتصاديين، دار الشروق سنة ص 170.

(3) حازم البيلاوي مرجع سابق ص 174.

الجدول (38) تطور معدل نمو الصادرات الصناعة التحويلية لمجموعات من الدول%

	العالم	أمريكا الشمالية	أوروبا	أفريقيا	أسيا	الشرق الأوسط
النسبة من إجمالي الصادرات خلال عام 2008	%68.6	70.5	77.3	19.2	79.7	27.3
معدل نمو خلال الفترة 2000 – 2009	7	2	7	8	8	13
معدل نمو عام 2008	10	5	9	23	11	29
معدل نمو عام 2009	20-	19-	22-	25-	17-	20-

المصدر: منظمة التجارة العالمية، إحصاءات التجارة الدولية،2010.

يتبين من الجدول (38) ما يأتي:

أ- إن صادرات الصناعة التحويلية في الشرق الأوسط ومنها دول الخليج العربي شكلت نحو 27.3% من إجمالي صادرات الشرق الأوسط إلى العالم في عام 2008، وتعد هذه النسبة أدنى نسبة في مجموعة دول العالم باستثناء الدول الإفريقية التي بلغت النسبة 19.2%[1].

ب-بينما شكلت صادرات الصناعة التحويلية في العالم نحو 68.6% من إجمالي صادرات العالم في عام 2000، وبلغت 79.7% في آسيا، 77.3% في أوربا، 70.5% في أوربا[2].

ج-ارتفاع معد نمو الصناعة التحويلية خلال المدة (2000 – 2009) في الشرق الأوسط إذ بلغ 13%، وبلغ ذروته في عام 2008، إذ وصل إلى29%, بالرغم من ارتفاع معدل نمو الصادرات في الشرق الأوسط. عند مقارنته مع باقي مجموعات الدول في العالم ما زالت صادرات الصناعة التحويلية متدنية النسبة عند مقارنتها مع باقي دول العالم. فضلاً عن ذلك الصادرات الخليجية تتصف بدرجة عالية من التركيز السلعي، فقد شكلت

(1) International Trade Center Unctad / Wtocio.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011 ص 78 .

صادرات النفط 80% في الدول العربية المصدرة للنفط، ويعكس ذلك ضعف درجة التنوع الاقتصادي[1].

2- القدرة التنافسية لصادرات الصناعات التحويلية الخليجية:

إن المهمة الأساسية التي تواجه دول الخليج العربي هي إعادة صياغة وبناء الهيكل الإنتاجى من هيكل يهيمن عليه قطاع النفط إلى هيكل أكثر تنوع قادر على ملاحقة التطورات التقنية العالمية، ومواكبة السياسات التجارية التي تعتمد على الحرية وإلغاء الحواجز أمام التجارة ورأس المال,ويتوقف نجاح تلك السياسات على مدى الاستفادة من الميزة التنافسية للصناعات التحويلية الخليجية وقدرتها على النفاذ في الأسواق العالمية، وتعرف (OECD)[2]، القدرة التنافسية على أساس الدرجة التي تستطيع بها الدولة في ظل الأسواق الحرة والعادلة أن تنتج سلعاً وخدمات تستطيع بها النفاذ الى الأسواق العالمية وفى الوقت نفسه تعمل على استمرار المحافظة على الدخل الحقيقي للسكان والتوسع فيه في المدى الطويل، والتعريف باللغة الإنجليزية(*):

وتشير بيانات منظمة التجارة الى ان دول الخليج العربي تتميز بتنافسية في منتجات النفطية كما هو موضح في الجدول (39) الذي يبين تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية لدول الخليج العربي للمدة (2007 – 2008)

(1) عبدا لجبار عبود الحلفي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العربي بين وهم التبعية وغياب الاندماج الاقتصادي، انظر مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية،العدد،82، حزيران، 1995، ص158 .

(2) عبد النبي الطوخي، التغيرات الهيكلية للاقتصاد الخليجي فيما بعد حقبة النفط انظر دراسات مستقبلية، السنة الخامسة، العدد السادس، مركز دراسات المستقبل جامعة أسيوط، كانون الثاني، 2001، صـــ2

(*) The degree To which aconntry can under free and fair market condition, produce goods and services which can meet the lest of international markets while simultaneously. Maintaining and expanding . the real incomes of its people over a long – term.

جدول (39) التنافسية في المنتجات الصناعية في الدول العربية (2007 – 2008)

بعض المنتجات الصناعية	معدل الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة (*)											
	الإمارات		البحرين		السعودية		عُمان		قطر		الكويت	
	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008	2007	2008
زيوت وشحوم	39.4-	49.9-	99.0-	99.1-	70.5-	78.7-	10.8-	3.0-	92.0-	99.1-	89.7-	99.0-
كيماويات عضوية	73.8-	76.9-	85.1	82.3	63.1	82.5	7.9-	43.0	81.0	68.1	96.4-	69.6
منتجات صيدلانية	79.5-	83.3-	98.6-	98.9-	87.0-	89.2-	90.5-	90.4-	99.0-	99.2-	94.0-	97.0-
كيماويات غير عضوية	91.3-	93.2-	89.3-	56.5-	20.6-	12.8	31.3-	6.0-	20.3-	30.4-	49.8-	43.7-
منتجات بلاستيكية	33.0-	26.4-	48.3-	41.6-	56.6	58.1	16.6-	28.0-	57.8	52.4	44.8	42.4
أسمدة	1.3-	16.3	98.8	99.1	89.3	91.8	87.9	84.7	99.5	43.8-	96.5	96.9
الورق	64.6-	66.7-	47.9-	81.1-	21.5-	44.2-	74.1-	71.5-	90.4-	90.8-	77.2-	80.5-
الخشب	64.1-	65.2-	98.7-	95.8-	87.9-	93.9-	98.6-	98.7-	98.9-	98.1-	97.8-	98.0-
منتجات مطاط	16.2-	31.6-	78.7-	94.7-	91.0-	95.2-	80.0-	84.5-	98.6-	98.3-	86.4-	98.6-
منتجات جلدية	57.4-	59.6-	95.8-	99.0-	88.7-	99.0-	86.7-	88.3-	98.4-	99.3-	94.6-	94.7-
ملابس	0.9-	29.6-	24.0-	73.8	73.6-	85.7-	88.1-	85.6-	86.6-	96.7-	37.8-	96.2-
منتجات نسيجية	60.2-	65.3-	99.9-	97.3-	74.1-	69.7-	100.0-	99.9-	100.0-	99.9-	92.1-	98.2-

منتجات أسمنتية	39.2-	47.2	70.9-	97.4-	16.8-	59.3-	9.3-	13.6	99.3-	99.5-	82.2-	61.9-
منتجات حديدية	81.7-	88.5-	81.7-	49.3-	60.1-	71.7-	74.5-	87.5-	54.3-	48.8-	85.1-	74.6-
منتجات ألمنيوم	16.4-	42.0-	90.1	95.1	42.5-	26.3-	47.3-	28.4-	88.7-	94.7-	68.9-	59.6-
سيارات	36.7-	46.9-	73.5-	97.7-	79.6-	98.1-	100.0-	99.7-	86.4-	77.1-	65.8-	96.5-
أجهزة إلكترونية	41.0-	55.9-	91.1-	88.8-	75.9-	70.0-	37.2-	29.3-	96.8-	97.0-	82.5-	85.9-

المصدر: المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، ديسمبر 2009.

وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول (39) اعلاه يمكن معرفة مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدول المنتجة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج، إذا كان المؤشر موجباً فأنه يشير إلى أن الدولة المعينة تتميز بتنافسية في ذلك المنتج ويتبين من المؤشرات أن دول الخليج العربي تتميز بتنافسية في منتجات الكيماويات العضوية .

فمثلاً السعودية تتميز بتنافسية في المنتجات العضوية والكيماويات غير العضوية والبلاستيكية والأسمدة أما الإمارات فتتميز بتنافسية الأسمدة والأسمنت. أما في البحرين فهي تتميز بتنافسية الكيماويات العضوية والألمنيوم. و الكويت تتميز بتنافسية الكيماويات العضوية والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة. أما عُمان فتتميز بتنافسية الكيماويات العضوية والأسمدة. وقطر تتميز بتنافسية الكيماويات العضوية والمنتجات البلاستيكية فضلاً عن المؤشر المذكور آنفاً فمن الممكن كذلك استخدام مؤشر التخصص الدولي المعروف بمؤشر (لافاي)، للنظر في مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية في دول الخليج العربي.

(*) ((الصادرات – الواردات) / (الصادرات + الواردات)) × 100.

ففي تقرير التنافسية 2012 الصادر في سبتمبر 2011 وغطى 144 دولة جاءت قطر في المرتبة 11 والسعودية 18 والامارات 27 وعمان 32 والكويت 37[1].

ويلاحظ من الدراسة أن النشاط الصناعي الخليجي يتمتع بميزة نسبية في تشكيلة محددة من البتروكيماويات والألمنيوم والمواد البلاستيكية، ويرجع ذلك إلى أن هذه الصناعات تتلقى دعماً حكومياً وطاقة بسعر منخفض، وقروضاً بدون فوائد وتسعيراً منخفضاً للخدمات، لذا أصبحت أرخص من غيرها من المنتجات المنافسة، نظراً لانخفاض مدخلات الإنتاج كما أنها قريبة من السوق وهي مستهلك رئيسي، ومع ذلك قد تواجه منافسة شديدة في بعض الدول حديثة التصنيع. أما باقي الصناعات الأخرى التي لا تعتمد على كثافة الطاقة والموارد الطبيعية، مثل صناعة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات والصناعات الذكية مازالت تعاني من ضعف قدرتها التنافسية, وهذا يتطلب رؤية جديدة لعملية التنوع الاقتصادي، تبدأ بالاهتمام بالبحث العلمي وتوفير نظام مؤسسي قادر على استخدام الإيرادات النفطية المتزايدة في تطوير القاعدة الصناعية، وتحسين الإنتاجية، ورفع مستوى التدريب والمهارات، ومحفزات داخلية لتشجيع الاستثمار، وتقييد الاستهلاك والاهتمام بقيام المجمعات الصناعية المتكاملة والمترابطة، إذ أن وجود هذه الإستراتيجية ترفع القيمة المضافة وتحقق ميزة الوفورات الخارجية، وتعمل على تخفيض التكاليف، وإعطاء مزايا تنافسية على المدى البعيد [2].

رابعاً- معوقات وتحديات الصناعة التحويلية الخليجية:

يعاني قطاع الصنعة التحويلية من ضعف في المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي والدليل على ذلك أن نسبة تلك المساهمة لم تتعد 10% خلال الخمس سنوات الماضيةللمدة2005–2009، في حين إنها تتعدى 34% في الصين، و25% في سنغافورة، ويعزى ذلك إلى الصعوبات والمعوقات التي تواجهها الصناعة التحويلية في الدول الخليجية.[3]

---

(1) . مارتن هفدت، التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي سجل الماضي وتوجهات المستقبل، ورقة بحثية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، انظر اخبار الخليج العدد 12803البحرين، نيسان 2013

(2) عبد النبي الطوخي، مرجع سابق، ص 58 59.

(3) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين – التقرير الصناعي العربي (2009 – 2010).

السؤال الذي يطرح هنا ما هي المعوقات والتحديات التي واجهت الصناعة التحويلية الخليجية وحالت دون الوصول إلى مستوياتها المطلوبة؟ و أهم هذه المعوقات والتحديات ما يلي:

1- ضعف قدرات الصناعة التحويلية الخليجية:

تعتمد الميزة التنافسية للصناعة التحويلية بالدرجة الأولى على القدرات الصناعية من حيث قدرتها على الابتكار والإبداع المتميز، لكن أغلب الصناعات الخليجية تعتمد على حقوق المعرفة المستوردة من الشركات العالمية، وعلى مشروعات أقيمت وفقا لمبدأ تسليم المفتاح باليد. وقد انتهت أغلب الرخص الإنتاجية المستوردة، وبعدم مواكبتها لتطورات الصناعة العالمية[1]. فضلاً عن ذلك تعتمد على العمالة الأجنبية، كل ذلك يؤدي إلى زيادة تكاليف هذه الصناعة، وانخفاض العائد، وهو ما يحد من قدرة هذه الصناعات على المنافسة في الأسواق الخارجية.[2]

2- ضعف نظم الجودة:

من المشاكل الأساسية التي تواجه الصناعة العربية عامة والصناعة التحويلية الخليجية خاصة، عدم الالتزام بالمعايير والمواصفات الدولية، وعدم التزامها بنظم الجودة والمواصفات القياسية للسلع والمنتجات الصناعية، وقد ترتب على ذلك انخفاض الصادرات الصناعية، مما أدى إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وتنوعه.وهذا يتضح في مؤشر الاختلاف الصناعي الذي بلغ 0.57 في الكويت مثلاً، بينما بلغ في تونس 1.22 على مستوى العالم العربي في عام 1995. [3]

3- تراجع العائد على الاستثمار:

إن وفرة الموارد المالية الناتجة عن تصدير النفط الخام أدت إلى بروز ظاهرة الإفراط في الاستثمار على قطاعات معينة على حساب قطاعات أخرى وتشير الدراسة السابقة إلى زيادة حجم الاستثمارات في قطاع البتروكيماويات وصناعة تكرير النفط، ودلالة على

---

(1) حسن شريف، مرجع سابق، ص266.

(2) مدحت ايوب، الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون بين التنافس والتكامل،مرجع سابق، ص147.

(3) حسن شريف، مرجع سابق ص266.

ذلك ارتفاع نصيب العامل في إجمالي استثمارات الصناعة التحويلية من 8000 دولار إلى 25000 دولار في عام 2011 مقارنة بعام 2000 و80%،[1] من الاستثمارات تعود إلى صناعة المنتجات النفطية مما أدى إلى ارتفاع حصة الهيدروكربونات في الناتج المحلي الإجمالي من 24% في عام 2003 إلى 46% في عام 2005 [2] كل ذلك أدى إلى فائض في منتجات هذه الصناعة وهذا الفائض ناتج عن ضعف كفاءة الاستثمار وبناء طاقات إنتاجية دون دراسة حقيقة لجدواها، بمعنىٰ أنها حالة قد تنشأ عن شيوع حُمى النجاح والانتعاش فإن التوسع لدرجة التشبع يترتب عليه تراجع العائد على الاستثمار فيها، ويعد هذا من أهم المؤشرات التي يجري الاستناد إليها لقياس انخفاض كفاءة الاستثمار نتيجة للإفراط فيه في قطاعات معينة، هو معامل رأس المال للناتج الحدي (ICOR) والذي يقيس نسبة الاستثمارات إلى التغير في الإنتاج في فترة معينة، وذلك على أساس أن ارتفاع هذا المعامل ما لم يكن الأمر راجعاً إلى التحول تجاه هيكل إنتاجي كثيف رأس المال، أو تغيير جذري في الفنون الإنتاجية المستخدمة يشير إلى انخفاض الإنتاج بالنسبة للاستثمار.[3].

4- تحديات التكيف مع العولمة:

اتجهت العولمة إلى فتح الأسواق، وزيادة حدة المنافسة من ثم فإن المنتج الأقل سعراً والأفضل جودة سيكون له القدرة على المحافظة على حصة سوقية والنفاذ إلى أسواق جديدة. [4] وينبغي لأية دراسة للتنمية الصناعية أن تأخذ في الاعتبار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، واتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومنظمة التجارة الحرة العربية المشتركة، والقوى الاقتصادية الكبرى، مثل الصين والهند، وهذه الحقائق الجديدة يمكن أن تكون لها أثر إيجابي، إذ يمكن للصناعة الخليجية أن تستفيد من هذه الحقائق، مع ذلك قد تؤدي هذه الحقائق إلى تقصير برامج تطوير الصناعة التحويلية الخليجية، أن عولمة الإنتاج والتجارة والاستثمار والعمل، وتفكيك الحواجز التجارية وإزالة القيود المفروضة على تدفقات السلع والخدمات ربما يستفيد التصنيع العالمي من هذا الترتيب الجديد من خلال

---

(1) غرفة تجارة وصناعة الكويت، مرجع سابق، ص 49.

(2) معهد المال الدولي 29، تموز، 2005.

(3) عمرو محي الدين، مرجع سابق (2000)، ص 167.

(4) مدحت أيوب، الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون بين التنافس والتكامل، مرجع سابق، ص 147.

إصداره تشريعات مضادة أخرى لتعظيم تخفيض التكاليف والوفورات في الضرائب إلى أقصى حد ممكن، وتشريعات ذات علاقة متعلقة بحقوق الملكية، فمثلاً القيود التي يضعها الاتحاد الأوربي على صادرات الألومنيوم والبتروكيماويات، ربما أدى إلى وجود طاقة إنتاجية عالية في هذه الصناعات، مما يؤدي إلى انخفاض العائد الاقتصادي فيها، مما ينعكس ذلك على النشاط الاقتصادي وتنوعه[1].

5-ضعف العلاقة التشابكية للصناعة التحويلية الخليجية:

لم تؤد الجهود والسياسات الاقتصادية ومنها الصناعية إلى إقامة علاقات تبادلية قوية بين الصناعات القائمة من ناحية وبين القطاعات الاقتصادية من ناحية أخرى، وتفتقر الى التنسيق بينها سواء على المستوى المحلي أم الإقليمي[2].

إن انخفاض درجة التشابك الصناعي الخليجي، وما يترتب على ذلك من توجه النشاط الإنتاجي الصناعي المحلي لزيادة المدخلات المستوردة للصناعة التحويلية عامة والصناعة البتروكيماوية خاصة، يؤدي إلى حرمان الإنتاج الصناعي من فرص النمو الصناعي والتشغيل من خلال التوسع الأمامي والخلفي[3].

6- تحديات هيكلية للصناعة التحويلية الخليجية:

لاتزال الصناعات التحويلية في دول الخليج العربي تعاني من مشكلة اختلال هيكل الصناعة التحويلية، إذ تسيطر عليها الصناعات البتروكيماوية، وصناعة تكرير النفط، وتعتمد هذه الصناعة على النفط الخام، وتتأثر هذه الصناعة بحالة الاقتصاد العالمي، إذ أن أي تباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي ينتج عنه عدم استقرار أسواق البتروكيماويات فالاستقرار مطلب حيوي لتلافي الخلل والتأثير السلبي على هيكل الصناعة التحويلية[4]، فالتنوع الصناعي يعطي مرونة عالية للجهاز الإنتاجي في اقتصادات دول الخليج العربي

---

(1) حسن شريف، مرجع سابق ص 268.

(2) مدحت أيوب، الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون بين التنافس والتكامل، مرجع سابق ص 147.

(3)—حسن شريف، السياسات الصناعية البنوية في البلدان العربية: الاستراتيجيات والسياسات الصناعية للانتقال الى الاقتصاد الجديد، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الاكادمية العربية للعلوم، الدار العربية للعلوم، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، 2007،ص 265.

(4) مدحت أيوب، الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون بين التنافس والتكامل، مرجع سابق ص142.

وقدرة هذا الجهاز الإنتاجي على الاستجابة للتغيرات في ظروف الطلب الدولية[1]. أي أن انخفاض الطلب على صادرات إحدى السلع يمكن تعويضه عن طريق زيادة الصادرات في السلع الأخرى[2]. فالتنوع في هيكل الصناعة التحويلية يحد من الاضطرابات التي تصيب السوق الدولية لسلعة من السلع الداخلة في صادرات الدولة المتقدمة صناعياً، ويقلل من الآثار المترتبة والعكس صحيح، فضلاً عن ذلك اختلال هيكل العمالة، وتوضح البيانات الاختلال الواضح في أسواق العمل الخليجية، إذ تهيمن العمالة الأجنبية على هيكل العمالة إذ بلغت أكثر من 70% في عام 2000[3] ويرجع الاعتماد على العمالة الأجنبية لضعف مستوى التعليم والتدريب، وهو ما يقتضي ضرورة الاستمرار في تدريب وتأهيل العمالة المحلية بمختلف تخصصاتها، والعمل على الإحلال التدريجي للعمالة الوطنية محل العمال الأجنبية.

7- ضيق حجم السوق:

تعد اقتصادات دول الخليج العربي اقتصادات صغيرة الحجم مما أثر على قدرتها على التنوع الصناعي، وإذا كانت التعريفات الخاصة بصغر الحجم قد تعددت فهناك شبه اتفاق على أن كلا من مسألة عدد السكان، وارتفاع درجة الانكشاف على العالم الخارجي يعد معياراً لصغر حجم السوق, وتعد دول الخليج العربي في الدول صغيرة السكان، ويمثل صغر الحجم قيدا على إمكان تبني إستراتيجية تصنيع وتعتمد على توفير احتياجات السوق الوطنية المحلية، فهذه الأسواق لا تتيح إمكان الاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية للصناعة التحويلية، والوفورات الداخلية هي تلك التي تحقق تنمية للإنتاج على نطاق كبير بما يؤثر على متوسط تكلفة الوحدة المنتجة بالانخفاض أما الوفرات الخارجية فتمثل في كل من مزايا التكلفة المنخفضة المرتبطة بوجود هيكل صناعي متنوع ومترابط أفقياً وراسياً ومتمركز إقليمياً[4] وتعد دول الخليج العربي من الدول شديدة الانفتاح على العالم

---

(1) عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق ص 48.

(2) عبد الهادي عبد القادر سويفي، مرجع سابق ص 47.

(3) عادل مسعود، العمالة الوافرة في دول مجلس التعاون الخليجي، شؤون الخليجية، المجلد السابع العدد 43 خريف 2005 ص 54.

(4) عاليه عبد المنعم المهدي، توظيف عوائد النفط في التنمية الصناعية العربية، انظر النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، تحرير منى البرادعي، مرجع سابق، ص167–202.

الخارجي إذ تزيد درجة الانفتاح تقريباً عن 80% في أغلب دول الخليج العربي[1] والجدير بالذكر أن احتساب معاملات الانفتاح في كل دولة على حده، ثم ترجيحها بالأوزان النسبة الناتج كل دولة.

خامسا- التصور الإستراتيجي لرفع قدرات الصناعة التحويلية الخليجية:

إن عملية الانتقال من الصناعات التقليدية إلى صناعات أكثر تنوعاً تتصف بالجودة العالمية، ولها القدرة على المنافسة ويتطلب وجود مؤسسات صناعية فعالة، تمتلك رؤية مستقبلية، ولها القدرة على تحديد الأهداف ووضع استراتجيات مناسبة تهدف منها الى تحقيق الاستخدام الأمثل للإيرادات النفطية ورفع الطاقة الإنتاجية واتباع سياسات صناعية وتجارية ومالية ونقدية فعالة تسهم في تطوير الإنتاج الصناعي وتنوعه، ويتضح من المخطط(3).

الذي يتضمن التصور الاستراتجي لتطوير للصناعة التحويلية لدول الخليج العربي ما يأتي:

1- العوامل المؤسسية: أثبت الدراسات السابقة أن أغلب التحديات الناجمة عن وفرة الموارد الطبيعية تكمن في ضعف العوامل المؤسسية، فوجود مؤسسات صناعية ومراكز بحوث وتدريب تسعى إلى التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية لوضع القوانين والتشريعات التي تنظم النشاط الصناعي، وتخلق بيئة جاذبة للاستثمار الصناعي، ولها القدرة على وضع الخطط المستقبلية.

2-رؤية مستقبلية: أن تغير الوضع القائم للصناعة التحويلية يتطلب تصورا استراتيجيا يوفر للإنتاج الصناعي أفضل أشكال الكفاءة الاقتصادية من حيث الجودة والسعر، ولها القدرة على المنافسة من خلال تعزيز المنظومة الوطنية والابتكار، وتنمية الطاقات البشرية التي تتطلبها الصناعة وتمكنها في الاستخدام الأمثل للإيرادات في رفع النشاط الصناعي، وتعظيم الفائدة من النفط الخام خدمة للأجيال القادمة.

3- تحديد الأهداف: إن عملية تغيير هيكل الصناعة التحويلية الخليجية يتطلب تحديد الأهداف قبل تحديد السياسات اللازمة لإحداث التغير، ومن الطبيعي أن تهدف دول الخليج العربي إلى رفع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 10%

(1)عالية عبد المنعم المهدى، مرجع سابق ص184.

كمتوسط سنوي لعام 2010 إلى 28% أسوة بالدول المتقدمة، وتستهدف رفع الاستثمارات الصناعية بمعدل سنوي مثلا 7%، وزيادة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بمعدل سنوي 1%، ولتحقيق هذه الأهداف .لابد من إتباع سياسات وإجراءات تسرع في تحقيق تلـــك الأهداف

4-سياسات تنويع الإنتاج الصناعي: لتحقيق تنوع النشاط الصناعي، ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الخليجي لابد من اتباع سياسات اقتصادية فعالة لتحقيق ذلك ومن هذه السياسات :

ا- السياسات الصناعية: إن تحقيق تنوع النشاط الاقتصادي يتطلب اعتماد استراتيجيات متكاملة للتصنيع والإنتاج الأمثل، والنجاح في هذه الاستراتيجيات يؤدي إلى القدرة على فتح آفاق جديدة لتصدير السلع والخدمات، واختيار نمط معين يعتمد على ظروف كل دولة من دول الخليج، فالدول التي تتمتع بوفرة الموارد البشرية والطبيعية يمكن أن تتيح نمطا إنتاجيا تهدف منه رفع الإنتاج، وزيادة فرص العمل، مثل المملكة العربية السعودية والتي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية والموارد البشرية فضلاً عن أكثر من 10 مليون سائح يدخلها سنوياً من ضمنها لزيارة بيت الله الحرام ومسجد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولقضاء مناسك الحج والعمرة، فضلاً عن العمالة الوافدة، يمكن التركيز على الصناعات الاستهلاكية والملابس وتلبية الطلب غير المرن على هذه السلع، لكونها لها القدرة على خلق فرص عمل، أما دول الخليج الأخرى يمكن أن تركز على صناعات ذات الفن الإنتاجي العالي لكونها لها القدرة على منافسة السلع الأجنبية، وإن الحديث عن إستراتيجية التصنيع لأجل التصدير أو التصنيع لأجل إحلال الواردات يعني الحديث عن إستراتيجية تصنيع متكاملة، تكون تنمية الصادرات جزء منه وفي الوقت نفسه محركا رئيسيا للنشاط الصناعي وبالتالي يتكامل المثلث الذهبي بالقطاع الصناعي بأضلاعه الثلاثة :الإنتاج، والاستثمار، والتصدير، نحو تحقيق معدل مرتفع للنمو الصناعين وزيادة مستوى التشغيل وتحقيق الانتعاش والقوة الاقتصادية.[1] فضلاً عن ذلك تشجع الصناعات الصغيرة

---

(1) عبد المطلب عبد المجيد المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين مدخل لآليات تعامل القيادات الإدارية معها، دار الجامعة، الإسكندرية، (2008–2009)، ص324.

المتوسطة، ودمجها مع الصناعات الكبرى، وقد أثبتت تجربة الصين أن تلك المنشآت كان لها دور حيوي في نمو التجمعات الصناعية، والارتفاع بمستوى تنافسية دينامية للمنتجات الصناعية، ولها أثر قوي في رفع معدلات فرص العمل، وفي نمو الناتج الصناعي.

ب-السياسية المالية: إن سياسة عزل الإيرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي يعني ذلك ضبط الاتفاق الاستثماري والاستهلاكي، مما يترتب على ذلك الحد من حركة رأس المال من القطاعات الصناعية الأكثر إنتاجية إلى الأقل إنتاجية، فضلاً عن ذلك أن سياسية تحديد الأجور للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية عامة والصناعية خاصة لتحد من انتقال القوة العاملة من القطاعات الصناعية منخفضة الأجور إلى القطاعات الصناعية مرتفعة الأجور، فضلاً عن ذلك أن توفير المعاملة الضريبية العادلة، والقضاء على الازدواج الضريبي، كل ذلك يشجع على زيادة الإنتاج الصناعي وزيادة معدلات صادراته.

ج-السياسة النقدية: إن إتباع سياسة نقدية فعالة تبدأ بتحديد سعر صرف معتدل للعملة المحلية يخفض كلفة البضاعة المنتجة، وبالتالي يسهل عملية التبادل التجاري، ويؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي وتنوعه أي تجنب المرض الهولندي.

د-السياسة التجارية: إن سياسات تشجيع ا لصادرات تبدأ بإلغاء الرسوم والقيود الجمركية داخل دول الخليج العربي، وتوحيد التعريفة الجمركية، وتشجع الاستيراد للسلع الرأسمالية، والحد من استيراد السلع الاستهلاكية، كل ذلك يؤدي إلي زيادة الصادرات الصناعية، وتنويع القاعدة الإنتاجية.

مخطط (3) التصور الاستراتيجي لتطوير الصناعة التحويلية الخليجية

العوامل المؤسسية	رؤية مستقبلية	تحديد الأهداف	سياسات تنويع الإنتاج الصناعي
منظمة صناعية خليجية متكاملة مراكز تدريب للعمالة المتخصصة مراكز بحوث وتطوير صناعي مؤسسات تضم الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى والجامعات ومراكز الخدمات الاستشارية وغيرها من الأطراف المؤثرة على الصناعة التحويلية	صناعة وطنية منافسة عالمياً الاستخدام الأمثل للإيرادات النفطية تعظيم الفائدة من النفط الخام خدمة للإجيال القادمة تعزيز المنظومة الوطنية للابتكار تنمية الطاقات البشرية التي تتطلبها الصناعة.	تنويع القاعدة الصناعية زيادة معدل نمو القطاع الصناعي ،رفع كفاءة الاستثمارات الصناعية تحسين الجودة ورفع القدرة التنافسية زيادة نسبة الصادرات الصناعية تعزيز مساهمة العمالة الوطنية في الصناعة التحويلية تطوير وتطويع الفن الإنتاجي	سياسات صناعية : اختيار إستراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية. اي التوافق بين التصنيع لأجل التصدير والتصنيع لأجل احلال الواردات سياسات تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال صناعات عالية القيمة. سياسات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمكن القطاع الخاص من تعزيز دوره في النشاط الصناعي سياسات تجارية : إلغاء الرسوم والقيود الجمركية توحيد التعريفة والإجراءات الجمركية السلع الأجنبية. سياسات تشجيع الصادرات وزيادة الاستيرادات في السلع الرأسمالية عالية التقنية. السياسات النقدية:

مؤسسات متخصصة لادارة الإيرادات النفطية		تقليص عامل الانكشاف على العالم الخارجي ورفع مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي إلى 30% اسوة بالدول المتقدمة	تحديد سعر صرف معدل نسبيا يسهل عملية التبادل التجاري ،تحديد سعر فائدة يسهل جذب الاستثمارات السياسة المالية: سياسة وضع الإيرادات النفطية في صناديق سيادية وعزلها عن الاقتصاد المحلي سياسة ضبط الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي للحد من حركة رأس المال في القطاعات الأكثر إنتاجية إلى الأقل إنتاجية. سياسة توحيد الأجور في القطاع الصناعي للحد من الحركة في القطاعات الأكثر إنتاجية إلى الأقل إنتاجية. سياسة توحيد المعاملة الضريبية والقضاء على الازدواج الضريبي.

مخطط: عمل الباحث اعتماداً على المصادر الآتية:

1– عالية عبد المنعم المهدي، توظيف عوائد النفط في التنمية الصناعية العربية، انظر النفط والتنمية العربية فى التسعينات، تحرير، منى البرادعي، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة 1993 صـ 177.

2–وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية، خطة التنمية التاسعة،2010، صـ54

المبحث الثاني
توظيف الإيرادات النفطية في تطوير قطاع الخدمات في دول الخليج العربي

يلعب قطاع الخدمات دوراً بارزاً ومتزايداً في عملية التنوع الاقتصادي، ولقد أثبتت بعض الدراسات الاقتصادية بخصوص الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في نمو المجتمعات المتقدمة، أن قطاع الخدمات تنمو أهميته النسبية مع تقدم الاقتصاد القومي، وأن هذا النمط في النمو يختلف من حالة لأخرى ومن دولة إلى أخرى، ففي بعض الحالات كان نمو قطاع الخدمات متوازياً مع نمو القطاع الصناعي، بينما في البعض الآخر كان أسرع من النمو في القطاع الصناعي، أما في البعض الآخر يتباطأ نمو قطاع الخدمات عن القطاع الصناعي لكنه في جميع الحالات يلعب قطاع الخدمات أهمية كبيرة في التنمية والتنوع الاقتصادي [1].

والسؤال الذي يساق هنا، هل استطاعت دول الخليج العربي أن تستفيد من وفرة الموارد النفطية المتزايدة في تطوير قطاع الخدمات عامة والإنتاجية خاصة؟ وهل استطاعت أن وتزيد من أهميته النسبية في الاقتصاد المحلي عبر الزمن؟.والإجابة على السؤالين تم تقسيم المبحث إلى:

أولا- مفهوم قطاع الخدمات:

استقر العرف الاقتصادي على تقسيم الخدمات إلى خدمات إنتاجية وخدمات استهلاكية أو اجتماعية. والمقصود بالخدمات الإنتاجية هي تلك التي تساعد على إنتاج السلع والخدمات وإيصالها للمنتج أو المستهلك النهائي، مثل خدمات التجارة (التجزئة والجملة) والخدمات السياحية منها المطاعم والفنادق وخدمات النقل والمواصلات والتخزين، وخدمات التمويل والتأمين والمصارف. أما الخدمات الاستهلاكية أو الاجتماعية فهي التي توجه للمستهلكين مباشرة سواء بشكل تجاري، منظم مثل خدمات الإسكان والمرافق، والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى، مثل خدمات السينما والتليفزيون والمسرح والصحافة أو في صورة خدمات شخصية مثل خدمات الأطباء، والخياطين، والسباكين، والحلاقين، وخدم المنازل. ويتم التركيز على قطاع الخدمات الإنتاجية.

---

(1) عبد القادر عبد الهادي سويفي، مرجع سابق، ص 39.

ثانيا- اهمية قطاع الخدمات:

تزداد أهمية قطاع الخدمات في النشاط الاقتصادي كلما ارتفع مستوى التقدم الاقتصادي للدولة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها :اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية حتى في النظم الرأسمالية الحرة، زيادة الطلب على الخدمات الإنتاجية والاستهلاكية مع تعقد وتشابك الحياة الاقتصادية في دول العالم، لأسباب فنية وتقنية (1).

فالتقدم التقنى ساعد على نمو العولمة، وظهور الابتكارات المالية الحديثة وسرعة انتشارها ففى حقل الاتصالات communications والمعلومات information's. تم تجاوز عقبة حواجز الزمان والمكان بين الأسواق الوطنية المالية المختلفة، وانخفضت تكلفة الاتصالات بأنواعها مما كان له انعكاس يجاب على زيادة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخرى (2). ونتج عن ذلك اتجاه نصيب التجارة الدولية في الخدمات نحو الارتفاع، إلى أن وصل 8،1 تريليون دولار في عام2003 ما يقرب من19% من حجم التجارة الدولية البالغة 5،9 تريليون دولار، بعد أن كان 17% من التجارة الدولية في عام 1990[3]

يؤكد العديد من الاقتصاديين أن تسارع وتيرة عولمة قطاع الخدمات عامة والمالية خاصة سيكون له أثر كبير في القرن الحادي والعشرين وبشكل أكثر مما كان عليه في القرن السابق(4)

لقد كان للخصخصة بعض شركات ومؤسسات القطاع العام وبعض الخدمات العامة في دول الخليج العربي لها دور مهم في توسيع مجال العولمة المالية، وخاصة بعد إجراء التحرير المالي المحلى والدولي مما أعطى فرصاً جيدة للمستثمرين الأجانب في تطوير قطاع الخدمات، فضلاً عن التوسيع في تطبيق الإنفاق العام في تجارة الخدمات المالية (cats) في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (wto) 2004 واتفاقية (trims) المتعلقة بالاستثمار(5).

---

(1) على عبدالعزيز سليمان، النفط وقطاع الخدمات في الوطن العربي، النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، تحرير، منى البرادعي، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 1993، صـــ 234.

(2) صندوق النقد الدولى، افاق الاقتصاد العالمى ن مايو 1997 ص 6 .

(3) جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المركز الى الهامش، دار النهضة القاهرة،ط6، 2007،ص 67

(4) ياري جونسون/ تسلسل الاجراءات لتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1998 .

(5) نجار احمد منير،الخصخصة بين التقليدية والعالمية المعاصرة وأثرها على مشاريع الأعمال، مجلة الكويت الاقتصادية،2004 صـــ33.

كل ذلك أدى إلى حدوث تغيرات كبيرة طرأت على صناعة الخدمات عامة والمالية خاصة مما كان له الأثر على تزايد وتيرة تسارع العولمة المالية، ومنها دخول مؤسسات مالية في مجال صناعة الخدمات التحويلية، مثل صناديق الاستثمار، والتحول من المصارف التجارية إلى المصارف الاستثمارية، وانتشار عمليات الشراء والاندماج. (mergers and Acquisition) بين المؤسسات المالية، unclad- world investment- 1998.

أما خدمات النقل والاتصالات فقد أصبحت أساسية للعمل في اقتصادات دول الخليج العربي فضلا عن ذلك تطور تجارة (الجملة والتجزئة).

وبدأت معظم دول الخليج العربي تولى اهتماماً لتطوير أسواقها المالية, فالأسواق المالية توفر إحدى أهم قنوات تعبئة المدخرات المتزايدة من وفرة الإيرادات النفطية، ونمو القطاعات الخدمية الأكثر كفاءة وربحية[1], داخل المنطقة وخارجها, وهو ما فرض الحاجة إلى الأخذ بأساليب ووسائل متقدمة في هذه المجالات، نتيجة اتساع المجتمع وتطوره، إذ تطور عما كان سائداً في مرحلة ما قبل ارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره, ومنذ عقد الثمانينات شهدت دول العالم ومنها دول الخليج العربي تحولات هيكلية، بلغت درجة من العمق، طالت فلسفة الاقتصاد الكلى نفسه .وترتكز الفلسفة الجديدة على قيام الدول بتطبيق برامج اقتصاديه تتشابه في أهدافها، وإن تفاوتت في شموليتها ووتيرة تنفيذها بفعالية هذه البرامج :

أولاً: تحرير الأنشطة الاقتصادية والخدمية من القيود.

ثانياً: تقليص دور الدولة في الاقتصاد الوطني لصالح فعاليات القطاع الخاص.

ثالثاً: زيادة الاعتماد على السوق لسد الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

رابعاً:خلق البيئة القانونية والمؤسسية المحفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء[2].

ويشير الدليل المتاح في الأدبيات المنشورة الى أن للأسواق المالية فيهامنافع محتملة كبيرة للاقتصادات المحلية,إلى درجة أنها تسهم في تحقيق معدلات نمو مستقره. وأن الاستفادة من

---

(1) صندوق النقد العربي، مساهمة صندوق النقد العربي في تطوير الأسواق المالية العربية، ابو ظبي 2005

(2) محمد كمال أبو عمشه، مرجع سابق ص140

الأسواق المالية تختلف من دولة إلى أخرى, تبعاً للتباين في مستوى النضج المالي، وخصائص الاقتصاد والجاهزية المؤسسية [1]

ثالثا -تطور قطاع الخدمات في دول الخليج العربي:

لقد اتضح من دراسة التغير في مؤشرات التنوع الاقتصادي الخليجي شبه استقرار في مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلى الإجمالي كما هو موضح في الجدول السابق، إذ ظلت تتراوح ما بين (40% إلى 45%) في اغلب دول الخليج العربي للمدة (1990– 2010) باستثناء دولة الإمارات ,إذ ارتفعت النسبة من نحو 32% إلى 58% في عام 2010 مقارنة بعام 1990، ويرجع ذلك إلى تطور قطاع الخدمات المالية، وتجارة الجملة والتجزئة، والنقل، والاتصالات، والسياحة.

1- تطور قطاع الخدمات المالية في دول الخليج العربي:

لعل من الجدير بالذكر أن يقاس حجم الدور الذي تؤديه الأسواق المالية في الاقتصادات المحلية عادةً باستخدام ثلاثة مؤشرات أساسية، هي: نسبة حجم القيمة السوقية لإجمالي الأسهم المدرجة إلى الناتج المحلى الإجمالي، ونسبة حجم التداول إلى الناتج المحلى الإجمالي، ونسبة حجم التداول إلى القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المدرجة[2].

وعند تحليل البيانات الواردة في جدول (40) الذي يتضمن حجم التداول في أسواق دول الخليج العربي للمدة (2005– 2008).

---

(1) Raymond ate and boyanjovanovie, stock markets and development.. European Economic review vol-37hos203 (1993).

(2) [leriue and zeros stock markets bank and economic gr owth rebert pordy institutional reforms in emerging seeuvities markets world bank policy research working paper 2002]

الجدول رقم (40) إحجام التداول في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، وعدد من الأسواق العربية المختارة في نهاية الأعوام 2005- 2008(مليار دولار)*

السوق	2005	2006	2007	2008	النسبة
ابو ظبي	26.691.37	17.907.82	42.825.18	61.279.81	0.078
عمان	23.036.78	19.543.99	17.109.39	27.079.04	0.045
البحرين	600.96	1.228.91	816.07	1.905.46	0.025
بيروت	831.46	1.745.63	4.589.58	1.514.95	0.018
المغرب	5.442.78	8.569.92	20.917.85	14.231.21	0.079
الدوحة	25.407.03	20.334.48	24.738.05	41.249.72	0.095
دبي	105.277.66	93.657.37	89.904.85	69.879.87	0.081
مصر	22.414.30	40.176.07	49.388.19	65.166.94	0.10
الكويت	93.990.96	55.714.14	120.659.30	116.023.17	0.14
مسقط	2.999.96	2.073.74	4.714.61	8.033.62	0.02
فلسطين	1.994.47	930.55	753.65	1.088.60	0.002
السعودية	968.216.79	1.331.782.90	628.055.57	483.122.22	0.31
تونس	465.69	487.07	557.42	1.425.38	0.008
المجموع	1.227.369.89	1.495.152.60	1.005.029.70	891.999.98	1

المصدر :محمد كمال ابو عمشة، اهمية تطوير اسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي، انظر مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الكويت، عدد 55،56 – صيف، خريف 2011،ص 158.

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق (40) يتبين ما يأتي :

1–ارتفاع حجم التداول من 1277 مليار دولار في عام 2005 إلى1594 مليار دولار في عام 2006 ثم انخفض إلى 891 مليار دولار في عام 2008, وإذا ما قورنت مع الأسواق الناشئة والمتطورة في العالم, فقد وصل حجم التداول في الأسواق العالمية في نهاية 2008 إلى أكثر من 50تريليون دولار [1]. وهذا يعنى أن نسبة قيمة الأسهم في الأسواق العربية إلى إجمالي القيمة في

* تعكس بيانات السوق النظامية للأسهم ولا تشمل بيانات السوق الموازى في معظم الدول.

(1) [International Finance Conferenc2,009]

الأسواق المالية لا تتعدى 1% في الوقت الذي يشكل إجمالي الناتج العربي إلى إجمالي الناتج العالمي 1.3%[1].

2–وفي الجدول السابق يلاحظ أن المملكة العربية السعودية تهيمن على حجم التداول في أسواق الدول العربية إذ تبلغ نسبة هيمنتها أكثر من 50% في عام 2008 وتعقبها الكويت إذ بلغت النسبة تقريبا نحو 10% من إجمالي حجم التداول في الدول العربية . وتشير البيانات الاقتصادية ان نسبة القيمة السوقية الاوراق المالية الى الناتج المحلي، ونسبة حجم التداول الى الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة القيمة السوقية ونسبة حجم التداول الى الناتج المحلي الاجمالي لعام 2008 كما هي موضحة في الجدول(41).

جدول(41) مؤشرات إحصائية بشأن أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي وعدد من الأسواق العربية المختارة في الاقتصاد المحلى للعام 2008[*]

الدولة	نسبة القيمة السوقية /GDP (بالمئة)	نسبة حجم التداول /GDP (بالمئة)	نسبة حجم التداول/ القيمة السوقية الإجمالية (بالمئة)
ابو ظبى	9	11	0.99
عمان	77	9	0.75
البحرين	30	17	0.095
الدوحة	45	2	0.54
دبى	11	7	1.07
مصر	28	6	0.78
الكويت	83	48	1.022
مسقط	40	20	0.514
هونك كونك	_	51	_
السعودية	35	11	1.96
سنغافورة	_	41	_

المصدر: محمد كمال ابو عمشة، أهمية تطوير أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي، انظر مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الكويت،عدد 55،56 –صيف،خريف 2011،ص 160.

---

(1) محمد كمال أبو عمشه, مرجع سابق ص159

وعند تحليل البيانات الواردة في الجدول (41) يتبين ما يأتي:

1- ويبين الجدول مؤشر حجم التداول في السوق إلى القيمة السوقية الذي يقيس قدرة السوق على تحريك رأس المال لتزويد المستثمرين بفرص كافية للتمويل والتنويع في محافظهم المالية، بهدف التحوط ضد المخاطر، وذلك على مستوى الاقتصاد ككل، فكما يتضح من الجدول السابق أن السعودية جاءت في المرتبة الأولى إذ بلغت النسبة 1,96% من السوق ومن ثم الدوحة 1,07%، والكويت 1,02%، وأبو ظبي 0,99%، وعمان 0,75%، وأخيراً البحرين 0,095%، فإن النسب اقل كثيراً من تلك التي تسود في الأسواق الصاعدة والمتطورة على حد سواء .

2- أما مؤشر نسبة حجم التداول/(GDP) الذي يقيس درجة السيولة المالية المتداولة في السوق بالنسبة للاقتصاد الكلي،ومعرفة قدرة السوق على تدوير ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي، تبدو هذه النسب مرتفعة في الكويت، إذ تبلغ 48%، وتعقبها مسقط20% والبحرين17%، وأدنى مستوى لها في الدوحة (قطر) إذ تبلغ 2%، وهذه النسب إذ ما قورنت مع مثيلتها في الأسواق الناشئة تعد منخفضة فمثلاً تبلغ 51% في هونج كونج و41% في سنغافورة [1].

3- أما مؤشر نسبة القيمة السوقية إلى GDPالذى يقيس درجة سيولة الاستثمار في السوق نفسها فيلاحظ في الجدول السابق أن هذه النسب مرتفعة في كل من الكويت وعمان، إذ بلغت 83% و77% على الترتيب، ومنخفضة في الإمارات إذ بلغت 20% (ابو ظبي 9% ودبي 11%)، وهذا يعنى أن الأسهم المدرجة في الأسواق لا تتصف بدرجة عالية من السيولة، وهذه الصفة لا تحفز المستثمرين خوفا من عدم تمكنهم من تسييلها عند حاجتهم لها[2] ويُلاحظ أن أوجه الانتفاع من قطاع الخدمات عامة والمالية خاصة في مسيرة التنوع الاقتصادي يتوقف إلى حد كبير على سلامة المناخ الاستثمارى واستقراره بشكل عام أولاً، وعلى مستوى تطور مختلف هياكله ثانياً، فوجود خدمات مالية متطورة يعزز قدرة البنوك المركزية الخليجية على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومن ثم زيادة معدلات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الخليجي، فحركة الاقتصاد لا تتسم بمعزل عن اتجاه حركة جميع حلقاته واتساقها، فالضعف في

---

(1) محمد كمال ابو عمشة، مرجع سابق صـــ 160 .

(2) محمد كمال ابو عمشة مرجع سابق صـــ 160 .

حلقة قطاع معين يؤدى إلى ضعف حركة الاقتصاد الكلى ومن ثم انخفاض درجة التنوع الاقتصادي [1].

2- تطور خدمات تجارة الجملة والتجزئة خلال المدة (1970 - 2010):

بعد 40 عاما من الجهود المتواصلة استطاعت دول الخليج العربي اتخاذ خطوات اقتربت كثيراً من تحقيق أهدافها المنشودة ,وهو إيجاد سوق خليجية واحده تتعدد فيها مصادر الدخل وتستخدم فيها عملة واحده تحفز تجارة الجملة والتجزئة[2]، ويمكن القول إن هذه الجهود بدأت مع تزايد الموارد النفطية الخليجية في السبعينات من القرن الماضى وتطورها والسؤال الذي يساق هنا،هل تأثرت هذه الجهود بتقلبات أسعار النفط وإيرادات تصديره خلال المدة (1970 – 2010)؟

وللإجابة عن ذلك تم تقسيم المدة المذكورة أنفا إلى ثلاث فترات:

ا- تطور تجارة الجملة والتجزئة خلال المدة (1970-1983) :

لقد بدأ تطور تجارة الجملة والتجزئة في دول الخليج العربي مع انتقال السوق النفطية من سوق المشترى إلى سوق البائع في التسعينات من القرن الماضي، وصاحب هذا التطور تحديات، منها ضيق السوق بتلك الدول، وقلة عدد سكانها، وهو ما ترتب عليه ضعف جدوى المشرعات الاقتصادية والصناعية والخدمية بوفرات الحجم، وللتغلب على هذه المشاكل سعت دول الخليج إلى تحويل أسواقها إلى سوق واحدة عن طريق، تحقيق الترابط والتكامل بين دولها، بما في ذلك وضع أنظمة متماثلة، وبنيان تشريعي متناسق للخدمات التجارية.[3]، ويرجع ذلك الى التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية في نوفمبر 1981، وهى الاتفاقية التي أرست قواعد العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج وأنشئت بموجبها منظمة التجارة الحرة، في آذار 1983، واعتمدت الاتفاقية على المدخل التجاري الذي يقوم على تحرير التجارة، لينتقل بعد ذلك إلى مرحلة لاحقة إلى المدخل الاستثماري الذي يتجه إلى تحرير انتقال عوامل الإنتاج، بهدف بناء

---

(1) محمد كمال ابو عمشة مرجع سابق صــ163 .

(2) مدحت أيوب, مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود من إنشائه ورؤية مستقبلية, المحور الاقتصادي،مجلة شؤون خليجية مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية،العدد64,شتاء2011صــ80

(3) مدحت أيوب, مدحت أيوب,مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود من إنشائه رؤية مستقبلية, المرجع سابق صــ80.

قاعدة إنتاجية متنوعة [1], فركزت الاتفاقية على تحرير تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية والثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني، ومعاملتها معاملة المنتجات الوطنية مشترطاً للسلع الصناعية 40% من قيمتها النهائية عند إتمام إنتاجها، ولا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة عن 51%.

وركزت الاتفاقية على إقامة بنية أساسية متكاملة، وحرية انتقال العمل والإقامة .وحرية التملك والإرث, وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية انتقال رأس المال والمعاملة الوطنية لوسائل نقل الركاب والبضائع . كل ذلك أدى إلى ارتفاع [2]معدل نمو تجارة الجملة والتجزئة لدول الخليج العربي مثالاً على ذلك, ففي السعودية ارتفع المعدل من 14,4% كمتوسط للمدة من(1970–1975) إلى 22.7% كمتوسط للمدة من(1975–1980), أما في الإمارات فقد ارتفع معدل النمو من 8.9% إلى 10.9% والكويت ارتفع معدل النمو من9.9% إلى 11.8% للمدة نفسها.[3]

ب- تطور تجارة الجملة والتجزئة للمدة(1984-2001) :

من الجدير بالذكر أن التجارة الداخلية لدول الخليج العربي تتأثر كثيراً بمستويات التعريفات الكمركيه والحواجز غير الجمرجية، كذلك بأسعار صرف العملة الخليجية، ومستويات دخلها,ومع تدني أسعار النفط خلال المدة (1984–2001)،قامت معظم دول الخليج العربي بتطبيق سياسات تعديل تشمل تخفيضات في النفقات والراجعة إلى تدهور الإيرادات النفطية،مما إنعكس ذلك على انخفاض الدخل، وانخفاض إعانات الإنتاج.[4]وانعكس ذلك ايضا على انخفاض معدل نمو تجارة الجملة والتجزئة في دول الخليج العربي، إذ انخفض معدل نمو التجارة في السعودية من 22,7% كمتوسط للمدة (1975–1980) إلى 3,5% كمتوسط للمدة (1980–1987) والإمارات من 10,9% إلى 1,1%، والكويت من 11,8%

---

(1) مدحت أيوب مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود على إنشائية ورؤية مستقبلية،مرجع سابق,2011 صـــ80.

(2) مدحت أيوب مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود من إنشائه رؤية مستقبلية,المرجع سابق صــــ83.

(3) United Nations National Accounts Statistics ÎNew York 1990 Table7FÎ.

(4) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا,التفاعل مع العالم،ترجمة دار الساقي، بيروت2004 صــــ164و صــــ165.

إلى 8,6% للمدة نفسها.[1] لذا سعت دول الخليج العربي إلى تحرير التجارة فيما بينها من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة, وتحرير القيود تدريجياً على القيود الجمرجية وغير الجمرجية، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمرجية، إزاء أي من الدول غير الأعضاء، وقد ساعد على عملية إنجاز الانتقال إلى مرحلة التجارة الحرة لأتباعها عدة خطوات منها:

1- السماح لمواطني دول الأعضاء بمزاولة تجارة التجزئة والجملة اعتباراً من 1978,و مساواتهم بمواطني الدولة اعتباراً من مارس1990, وذلك تنفيذاً لقرار مجلس التعاون في دورته السابقة في أبو ظبي في ديسمبر .1986

2- السماح للمؤسسات والوحدات الإنتاجية في دول المجلس, بفتح مكاتب لها للتمثيل التجاري في أي دولة عضو،وذلك تنفيذاً لقرار المجلس في دورته الثانية عشرة في الكويت ديسمبر 1991.

3- الموافقة على إقامة مركز التحكيم التجاري، تنفيذاً لقرار المجلس في دورته الرابعة عشرة بالرياض في ديسمبر 1993, ونتيجة هذا التحول ارتفع حجم التجارة الخليجية البينية ثلاثة أمثالها في عام 2003 مقارنة بعام 1984.[2]

ج- تطور خدمات تجارة الجملة والتجزئة خلال المدة (2001-2010):

صاحب تلك المدة الارتفاع المطرد لأسعار النفط و إيرادات تصديره لدول الخليج العربي وارتفاع دخل الفرد الخليجي، وقد شجع دول الخليج العربي على أن تستكمل ما حققته اتفاقية 1981, من خلال عقد اتفاقيات اقتصادية جديدة مكملة لجهودها السابقة إذ تم التوقيع عليها من قبل قادة الدول في 31 ديسمبر2001 في قمة مسقط، وتضمنت الاتفاقية الجديدة نصوصاً وطورت بشكل جذري نصوصاً كانت قائمة, مثل: الإتحاد الاقتصادي والنقدي[3] وبدأ برنامج مشروع الإتحاد الجمركي بين كل أعضاء مجلس التعاون الخليجي في مطلع عام 2003، بتعرفة جمرجيةخارجية موحده 5%.[4] و حماية المنتجات الوطنية بما فيها مكافحة الإغراق، إذ تم إعطاء دول الأعضاء التي تفرض رسم حماية على المنتجات المماثلة لبعض

(1) على عبد العزيز سليمان,مرجع سابق صـــ244.

(2) مدحت أيوب,مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود من إنشائه رؤية مستقبلية, مرجع سابق،2011 صـــ81

(3) مدحت أيوب،مرجع سابق 2011 صـــ82

(4) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سابق صـــ164

صناعتها الوطنية حق الاستيفاء رسوم حماية عليها خلال فترة انتقالية تنتهي بنهاية 2005، على أن يتم الاتفاق على قائمة موحدة من السلع، ولعل من الجدير بالذكر أن هناك نوعين من الآثار المتحملة لقيام الاتحاد الجمرجي هي:

أ- الأثر التنشيطي للتجارة (trade creation) أي زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول نتيجة لإزالة العوائق .

ب- آثر تنويع التجارة (trade direation) أي أن تقوم الدول الأعضاء بإحلال منتجات بعض الأعضاء الآخرين الأقل تكلفة محل الواردات الأكثر تكلفة من بلدان خارج دول الخليج العربي.

وعليه فإن نجاح الاتحاد الجمرجي يتوقف على مدى تنوع القاعدة الإنتاجية، وتقليص الاعتماد على النفط، وتشير بيانات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي إلى ارتفاع حجم التجارة من نحو حوالي 10,1 مليار دولار في عام 1993 إلى 15,1 مليار دولار في عام 2002 بزيادة بلغت 51% لمجمل المدة، أي نحو حوالي 5% سنوياً، وارتفاع التجارة البينية في 25,4مليار دولار في عام 2004 إلى 64,6 مليار دولار في عام 2008.

وبالرغم من تطور التجارة البينية ما زالت نسبة الصادرات والواردات، والتجارة الخارجية البينية إلى إجمالي صادرات وواردات وتجارة دول الخليج الست مع العالم –متدنية فبلغت نسبة الصادرات البينية 7% في 2004، و6% في 2008 من إجمالي صادرات في 2004، و6,9% في 2008 من إجمالي واردات دول المجلس في العالم .

وهذا يتطلب تجاوز الخلافات حول توزيع عائدات الرسوم الجمرجية والإسراع في إكمال الاتحاد الكمركي والوحدة الاقتصادية والنقدية والسياسية .[1]

3- قطاع خدمات النقل والاتصالات:

لقد شهد هذا القطاع تحولاً كبيراً مع دخول الألفية الثالثة فقد تحولت بنية الإنتاج من السلع إلى خدمات ومن الموارد إلى المعرفة، وتم استبدال السلع ذات الخدمات بخدمات ذات سلع، وتحولات المركزية الفكرية إلى ذكاء موزع، والمهارات المتخصصة إلى مهارات متعددة أن

---

(1)مدحت ايوب،مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود من إنشائه رؤية مستقبلية, مرجع سابق 2011 ص 83

التغيرات الكثيرة في الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة تدعو إلى الذهول.[1] إذ زادت تقنية النقل والاتصالات، فأي سيارة عادية اليوم تحتوي على طاقة حاسوبية للتشغيل والاتصال بتجاوز ما كان عليه بداخل مركبة فضائية حطت على سطح القمر عام 1969، كان سلك الهاتف يحمل 138 مخابرة متزامنة، أما اليوم فيحمل السلك في الألياف البصرية 1,5 مليون مخابرة، وكان عدد مستخدمي خدمة الانترنت أقل من 1,3 مليون مستخدم في عام 1993 واليوم يتجاوز 2 مليار من المستخدمين، وزاد الإنفاق على تكنولوجيا الاتصالات، إذ بلغ 2,5 تريليون دولار في عام 2000، وقد نما هذا القطاع بنسبة نمو 27% أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وارتفعت القيمة المضافة لقطاع النقل والمواصلات والتخزين في دولة الإمارات على سبيل المثال من12,7مليار دولار في عام 2008 [2]، إلى 25,18 مليار دولار في عام 2009، وارتفعت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 5% إلى نحو 9% في عام 2009 مقارنة بعام 2008.

أما في السعودية فقد ارتفعت القيمة من نحو 14 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 15 مليار دولار في عام 2009، وبلغت نسبة المساهمة نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي السعودي، و في الكويت قد بلغت النسبة نحو 7% و 9% [3] للعامين 2008 و 2009 على الترتيب.

4- تطور قطاع الخدمات السياحية في دول الخليج العربي:

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية (1990 – 1991) أدركت دول الخليج العربي أهمية دور الخدمات السياحية كرافد من روافد الاقتصاد الخليجي، الذي يعتمد على الإيرادات النفطية كمورد رئيسي في محاولة لتنويع مصادر الدخل، وعزز من هذا الاتجاه أن تحرير إدارة الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية يفرض ضغوطاً على واضعي الخطط والاستراتيجيات السياحية من اجل تطوير قطاع الخدمات السياحية، وبشكل عام إن استخدام الإيرادات النفطية المتزايدة

(1) عاطف قبرصي، مرجع سابق صــ308

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ص 309

(3) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011 ص 288

في دول الخليج العربي في الاستثمارات السياحية، يسهم في رفع نسبة مساهمة قطاع الخدمات عامة والسياحة خاصة في هيكل الناتج المحلى الإجمالي، ويعتمد الاستثمار في قطاع السياحة على ركيزتين هما:

العائد الاستثماري أولاً، والاستقرار السياسي أي انخفاض درجة المخاطرة ثانياً. فضلاً عن محفزات أخرى أهمها منظمة القوانين والتشريعات المحفزة للاستثمار سواء أكان محليا أم وافداً.[1]

فإن أي دولار ينفق في هذا المجال يذهب نصفه لتشغيل القطاعات الأخرى، وتعد صناعة السياحة من القطاعات سريعة النمو، ففي عام 1950 كان عدد سياح العالم 25 مليون سائح، وارتفع إلى 500 مليون سائح في عام 1998، ومن ثم ارتفع إلى أكثر من 714 مليون سائح في عام 2003، وبلغ عدد السياح القادمين إلى منطقة الشرق الأوسط في عام 2003 نحو 33 مليون سائح، بينما كان نصيب أوربا منها 411 مليون سائح ما يعادل 57.5% من إجمالي السياح في العالم .[2]

كل ذلك انعكس على ارتفاع الدخل الناتج من قطاع الخدمات السياحية من مليارى دولار في عام 1950 إلى 300 مليار دولار في عام 1998 حتى بلغ إسهامها نحو 10% من الناتج القومي الإجمالي العالمي، و5% من إجمالي الطلب على السلع و الخدمات، و15% من مبيعات قطاع الخدمات في العالم.وبلغت نسبة القوى العاملة في الأنشطة السياحية عالمياً 7%[3]

وبالرغم من تمتع دول الخليج العربي بالمقومات المحفزة للاستثمار السياحي فأن دور قطاع الخدمات السياحية من الناتج المحلى الإجمالي ما زال ضئيلاً، أو لا يتجاوز 5% في المملكة العربية السعودية لعام 2003، بينما تجاوزت هذه النسبة في دول العالم أكثر من 10%، وبالرغم من تمتع السعودية بالمزارات الدينية والمناطق السياحية العديدة مازال قطاع الخدمات السياحية قطاعاً متأخراً. وكذلك الحال في الإمارات حيث الشواطئ و ثورة العمران التي تشهدها دبي، وكذلك الكويت وقطر فهناك مليارات الدولارات التي ينفقها السياح الخليجيين في أوربا

---

(1) مدحت أيوب، قطاع السياحة في الاقتصاد الخليجي، وتنويع مصادر الدخل، انظر مجلة شئون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ابو ظبي، العدد 44 شتاء 2006 ص171

(2) مدحت أيوب، قطاع السياحة في الاقتصاد الخليجي، وتنويع مصادر الدخل، مرجع سابق ص 168

(3) http//www.albauan.com

وغيرها من قارات العالم قدرها الخبراء بنحو 27 مليار دولار سنوياً [1]. ومن إجمالي الرقم المذكور آنفاً سجل السعوديون نحو 4.8 مليون رحلة سياحية إلى مختلف دول العالم 2001، واحتل الإماراتيون المركز الثاني مسجلين 1.8 مليون رحلة، ثم الكويتيون 1.3 مليون رحلة [2].

إن هذا التحول في اتجاه السياحة من دول الخليج العربي إلى باقي دول العالم ناجم عن:

1- النقص الشديد في العمل المؤسسي للسياحة كصناعة متطورة على المستوى الخليجي.

2- ارتبط تطوير المرافق السياحية في دول الخليج العربي بإقامة الفنادق، إذ أصبحت ظاهرة شائعة، وإهمال المرافق السياحية الأكثر أهمية مثل المنتجعات السياحية، المتنزهات،والصناعة السياحية.

3- نقص دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات السياحية بالرغم من ضرورة إجراءات قبل البدء في المشروع السياحي.

4- ضرائب المشروع السياحي المرتفعة المفروضة على السياحة ولاسيما الفنادق والمطاعم .

وبصفة عامة، حتى يؤدى قطاع الخدمات السياحية دوراً فعالاً في النشاط الاقتصادي الخليجي لابد من زيادة الاستثمار في هذا القطاع كما هو مبين ادناه:

1- السعي إلى استخدام الإيرادات النفطية المتزايدة في الاستثمار السياحي، مع توفير بيئة جاذبة للاستثمار، تسهيلات وإعفاءات محفزة.

2- تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع الخدمات السياحية، من خلال إقامة صندوق خليجي للتنمية السياحية.

3- توفير العناصر البشرية المؤهلة والمدربة على العمل في مختلف الأنشطة السياحية.

---

(1) http//www.al.jazera.com

(2) مدحت أيوب قطاع السياحة في الاقتصاد الخليجي، وتنويع مصادر الدخل مرجع سابق صـــ 168.

4- تشجيع قيام منشآت سياحية متنوعة، والتركيز على الصناعة السياحية في دول الخليج عامة والسعودية خاصة، لكونها تحفل بالمزارات الدينية التي يقصدها المسلمون من جميع بقاع العالم.

5- الاهتمام بالمناطق الأثرية التي تبرز المعالم الحضارية والتاريخ العريق.

6- توافر تسهيلات الدخول، وتسهيل الحصول على تأشيرات الدخول، وتبسيط الإجراءات المرورية في المنافذ الحدودية، وتوفير الخدمات من فنادق ومطاعم وأسواق حرة ومحلات بيع التذكارات في مناطق المنافذ، سواء أكانت برية أم بحرية أم جوية.

7- إنشاء شركات إعلامية وإرشادية متخصصة، تقوم بتقديم برامج تلفزيونية، وبرامج إرشادية تسهل حركة انسياب السياحة.

8- التركيز على تكامل المشاريع السياحية بين دول الخليج العربي بمختلف أنواعها ودرجاتها.

المبحث الثالث

توظيف الإيرادات النفطية في رفع الفن الإنتاجي والقدرة التكنولوجية فىدول الخليج العربي

الدول النفطية الخليجية التي تتمتع بوفرة الموارد المالية الناجمة عن مصدر ناضب يمكن أن تستخدم أكبر قدر من مواردها المالية والمادية للمشاركة في بناء قدرة تكنولوجية خليجية، واختيار نوع من الاستثمار الذي يتمتع عائده بالاستمرار، ويمكن من مواجهة كثير من المشكلات التي تواجه الدول النفطية ومنها، ندرة الموارد، ولعنة الموارد، والمرض الهولندي، وعدم اليقين [1].

وأصبح النجاح والفشل في هذا العالم يتوقف حالياً على مدى النجاح في الانتقال إلى صناعات المستقبل المعتمدة على القدرات التكنولوجية، والقدرات الفعلية للإنسان، أكثر من اعتمادها على مورد ناضب، واستثمارات ضخمة غير كفوءة[2]، لذا تم تقسيم المبحث إلى:

أولاً- اهمية التكنولوجيا والتحول التكنولوجي في اقتصاديات دول الخليج العربي:

1- مفهوم التكنولوجيا:

إن الحديث عن بناء قدرة تكنولوجية خليجية تستدعي بداية أن يكون لدينا مفهوم واضح لكلمة التكنولوجيا والتحول التكنولوجي [3].

مفهوم التكنولوجيا:

إن مصطلح Technology كلمة يونانية تتكون من مقطعين Techno أي فن، Logy أي علم، وعليه فإن هذا المصطلح يربط ذهن الإنسان أو إبداعه الفكري أو خيالهُ العلمي بالتطبيق المادي، أي يربط الإنتاج النظري بالتجهيزات الرأسمالية[4].

---

(1) محمود محمد عبد الحي،، توظيف عوائد النفط في بناء قدرة تكنولوجية عربية، انظر: النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، تحرير: منى البرادعي، معهد البحوث والدراسات العربية،1993، ص 206. ص204

(2) حسين شريف، مرجع سابق، ص 274.

(3) محمود محمد عبد الحي، مرجع سابق، ص 206.

(4) هوشيار معروف، التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2003،ص24.

إن استخدام مصطلح التكنولوجيا يشير إلى المعرفة والخبرة المستخدمة في الإنتاج والخدمات، ويستند التعريف على أساس التمكن من المعرفة العلمية الأساسية وليس على أسس السلع والخدمات، كما استعمل مصطلح التقنية Techniques ليشير إلى مجموعة من الأساليب والموارد والخبرات المستخدمة في مجال فني وعلمي معين كما استخدم مصطلح القدرات التكنولوجية[1].

وشملت مكونات القدرة التكنولوجية الذاتية عدة عناصر مترابطة، منها قدرة البلد على اختيار واقتناء وإيجاد، واستخدام التكنولوجيا لتحقيق أهدافاً تنموية، والذاتية تعني القدرة على البحث عن بدائل التكنولوجيا وعلى تحديد مصادر، والتفاوض للوصول إلى شروط مقبولة في نقل التكنولوجيا، والقدرة على التكيف والتحسين والابتكار والاختراع [2].

فمفهوم التكنولوجيا: يمثل طريقة الإنسان في صناعة علاقات الإنتاج الفنية والاجتماعية بهدف إنتاج ما يشبع حاجاته الحاضرة والمستقبلية، ولتوضيح الأبعاد نسوق المفاهيم الآتية [3].

ومن اهم المفاهيم السائدة للتكنولوجيا ما يأتي [4]:

أ- هي وسيلة لتجمع المدخلات متمثلة في رأس المال والعمل والسلع الوسيطة والموارد الطبيعية في صورة معينة قابلة للتكرار من أجل الحصول على مخرج معين.

ب- إن مفهوم التكنولوجيا يجب أن ينظر إليه ككل لا يتجزأ، فعناصره الثلاثة هي طريقة الإنسان في الصناعة، وعلاقات الإنتاج الفنية،والاجتماعية،بهدف إنتاج ما يشبع حاجاته[5].

ج- وهي تطبيق العلم والبحوث العلمية في تحسين وسائل الإنتاج.

---

(1) الاسكوا، 1992.

(2) زكي فتاح، تجربة بلدان الشرق اسيا في نقل التكنولوجية وتنمية القدرات التكنولوجية، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، الدار العربية للعلوم، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي،2007، ص 283.

(3) محمود محمد عبد الحي، مرجع سابق، ص 206.

(4) فرهاد محمد علي الأهدن، الموارد الاقتصادية وموارد الطاقة والبترول، مرجع سابق، ص75.

(5) محمود محمد عبد الحي، مرجع سابق، ص 209.

د- هي المعرفة أو الدراية بكيفية تحويل العلم إلى واقع يمكن تطبيقه، واستخدامه بصورة عملية لذلك نراها تهتم بالاستخدام (كيف؟). بينما يهتم العلم بالفهم والمعرفة (ماذا؟ ولماذا؟).

ه- هي فن الإنتاج المستخدم في إنتاج السلع والخدمات.

و- هي جملة من الوسائل الطرائق والأساليب الفنية المستخدمة في العملية الإنتاجية، تؤدي إلى تطويره كماً ونوعاً [1].

ز- التكنولوجيا: هي إنفاق أفقي في الربط والتكامل، وإنفاق عمودي في الإنتاج دون هدر أو تلف [2].

2- اهمية التحول التكنولوجي:

إن بناء قدرة تكنولوجية وتحقيق تحول تكنولوجي يتطلب تفاعل العناصر الأربعة: المشاهدة، الإدراك والوعي، علاقات الإنتاج الفنية والاجتماعية، وهدف إشباع الحاجات الإنسانية [3].ولعل الجدير بالذكر أن عناصر الإنتاج هي (الطبيعة، والعمل، ورأس المال) التي تمثل عناصر الإنتاج الرئيسية عند الاقتصاديين – وهي التي تجعل بعض الاقتصاديين لا يعترفون بالتكنولوجيا كعنصر رابع مستقل منفرد من عناصر الإنتاج، ولا يعترفون بها كقطاع آخر من قطاعات الإنتاج كالصناعة والزراعة... وذلك على الرغم من اعترافهم بأهمية التكنولوجيا ودورها الكبير في العملية الإنتاجية [4].

ويتلخص جانب اهمية التكنولوجيا او الفن الإنتاجي فيما يلي:

التكنولوجيا تمكن من إحداث تغيرات داخل الصناعة خاصة ما يتعلق بأساليب الإنتاج، ومواد التحويل ومنتجات الصناعة وتنظيم المنشأة [5]، وتوفير الجهد والوقت في إنتاج

---

(1) فرهاد محمد علي الأهدن، الموارد الاقتصادية ومواد الطاقة والبترول، مرجع سابق، ص79.

(2) رياض الصمد، تثمير العائدات. البترولية في الإنماء العربي، ندوة الدراسات الإنمائية، بيروت، بين 28-1974/11/30 ص 322.

(3) محمود محمد عبد الحي، مرجع-سابق، ص 206.

(4) فرهاد محمد علي الأهدن، الموارد الاقتصادية وموارد الطاقة والبترول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990، ص 75.

(5) هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد التكنولوجي، الاردن، السلط،2006 ص 271.

السلع والخدمات [1]، والحفاظ على الطاقة ومصادرها من الأضرار والتلف، وزيادة كفاءتها وانخفاض تلوثها وتوسيع إمداداتها وتنويع استخداماتها [2]، وظهور نشاطات منتجة لموارد جديدة خلال تطوير عمليات كيماوية وبايوكيماوية، وكيميا فيزيائية[3]،ويعمل التحول التكنولوجي على زيادة معدلات تدفق المنتجات من السلع والخدمات، وزيادة معدلات دورها، واكتشاف منتجات جديدة، وإتاحة خبرات متنوعة ومتعددة أمام المستهلك [4]، ويمكن من إحداث المزيد من التخصص، وتقسيم العمل، ويحقق المزيد من مزايا آلية (ميكانيكية) للعمل وتنظمه، وزيادة الإنتاج ورفع مستوى إنتاجية العامل، وأصبح معياراً من معايير الحكم على درجة التقدم الاقتصادي، ولذلك أصبحت هناك تسمية دول متقدمة صناعياً تتمتع بدرجات عالية من المستويات التكنولوجية ودول متخصصة في الإنتاج والتصدير، ودول نامية مستوردة لهذه التكنولوجيا [5]، وأخيراً يلعب المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج دوراً

حيوياً في رفع وزيادة حجم الإنتاج، وتقليل قيمة متوسط تكاليف الإنتاج الإجمالية، ورفع معدلات كفاءة الإنتاج، لهذا فإن العلاقة التي تربط بين درجة التقدم التكنولوجي ومتوسط تكاليف الإنتاج علاقة تناسب عكسي غالباً [6]. كذلك نجدان التقدم التكنولوجي من شأنه أن يؤدي إلى تغير ايجابي في موازين المدفوعات([7])

ثانيا- واقع التطور التكنولوجي والابتكار والبحث العلمي في دول الخليج العربي:

لعل من المتغيرات العالمية الكبرى التي شهدها العالم في نهاية القرن العشرين هي تلك الطفرة الهائلة في البحث العلمي والإنجاز التكنولوجي، والتي ظهرت إنجازاتها بوضوح في عدد من المجالات، وهي نظم الاتصالات، والإلكترونيات الدقيقة والمعلوماتية والتكنولوجيا

(1) فرهاد محمد علي الأهدن، الموارد الاقتصادية وموارد الطاقة والبترول، مرجع سابق، ص77.
(2) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد التكنولوجي،مرجع سابق، 2006ص 271.
(3) هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 271.
(4) فرهاد محمد علي الأهدن، الموارد الاقتصادية وموارد الطاقة والبترول، مرجع سابق، ص78.
(5)فرهاد محمد علي الأهدن، الموارد الاقتصادية وموارد الطاقة والبترول، مرجع سابق، ص78.
(6) فرهاد محمد علي الأهدن، اقتصاديات الطاقة والبترول, مرجع سابق، 2000، ص 21.
(7) عبد الهادي عبد القادر سويفي،التجارة الخارجية،معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة، 2009، ص113

البيولوجية والجيولوجية وغيرها ... الخ [1]. ومن المدهش حقاً أن الكثير مما نستعمله اليوم يُعد من منجزات التكنولوجيا العالية High Technology ولا يزيد عمره عن ثلاثين سنة. أن هذه الثورة العلمية والتكنولوجية ما كان من الممكن لها أن تتحقق لولا الدعم المالي الضخم بجهود البحث العلمي والتطوير، الذي قدمته الحكومات والشركات العملاقة للمؤسسات العلمية.

وإن الاستثمار في تحسين نظم التعليم والتدريب والبحث العلمي والتطور التكنولوجي، أمر ضروري لاستخدام التكنولوجيا وتطويعها، وإذا ما وسعنا مفهوم التقدم التكنولوجي ليشمل التقدم في علوم الإدارة والتسويق كل ذلك يساعد على النفاذ إلى الأسواق الخارجية على ما تمتلكه من مزايا تنافسية، وأن استخدام التكنولوجيا المتقدمة تمكن الدول النامية عامة والنفطية خاصة على الانتقال من مفهوم المزايا النسبية القائمة على وفرة الموارد الطبيعية إلى مفهوم المزايا التنافسية التي أتاحها التقدم العلمي التكنولوجي [2].

وتعتمد الميزة التنافسية للصناعة بالدرجة الأولى على الابتكار والإبداع والمعرفة فضلاً عن الاستثمار في رأس المال المادي [3].

1- واقع القدرة التكنولوجية والتنافسية للتصنيع في دول الخليج العربي:

تشير بيانات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في تقريرها الصناعي السنوي الى النسبة المئوية للتكنولوجيا المتوسطة والعالية العالمية (MHT) في القيمة المضافة للتصنيع (انظر جدول 35). كما تورد ما يعرف بمؤشر اليونيدو لقياس الأداء الصناعي التنافسي (CIP) وهو مؤشر، مركب يحاول استخراج نصيب الفرد من القيمة المضافة للتصنيع ونصيبه من الصادرات وكثافة التصنيع ونوعية الصادرات.

ومؤشر التكنولوجيا المتوسطة والعالية العالمية والأداء التنافسي هما مؤشران مرتبطان ترابطاً وثيقاً. ومن الجدول يتضح أن اقتصاديات الدول النفطية ومنها دول الخليج العربي تتسم بالتباين من حيث حصة التكنولوجيا العالية والمتوسطة من القيمة المضافة للتصنيع.

---

(1) إبراهيم العيسوي، هموم اقتصادية مصرية، ميريت للنشر، القاهرة، ط 1، 2004، ص 426.

(2) إبراهيم العيسوي، هموم اقتصادية مصرية، مرجع سابق، ص 428.

(3) حسن شريف، مرجع سابق، ص 266.

الجدول (42) النسبة المئوية للقيمة المضافة للتصنيع من الناتج المحلي الإجمالي وحصة التكنولوجيا العالية والمتوسطة محسوبة بالنسبة المئوية من القيمة المضافة للتصنيع (1980-2000)

		النسبة المئوية للقيمة المضافة للتصنيع من الناتج المحلي الإجمالي	النسبة المئوية للتكنولوجية العالية والمتوسطة من القيمة المضافة للتصنيع	مؤشر الأداء الصناعي التنافسي
الإمارات العربية المتحدة	1980	3.6	12.9	00
	1990	7.5	10	0.173
	2000	00	00	00
البحرين	1980	8.2	12.9	00
	1990	16.7	10	0.209
	2000	22.1	14.1	0.294
عُمان	1980	0.8	12.9	0.141
	1990	2.9	10	0.117
	2000	3.7	14.1	0.145
قطر	1980	7.7	12.9	00
	1990	12.9	10	0.224
	2000	14.7	14.1	0.243
الكويت	1980	6.3	16.2	0.224
	1990	11.6	6.4	0.166
	2000	20	7.5	0.258
المملكة العربية السعودية	1980	3.9	20.6	0.103
	1990	7.6	52.7	0.185
	2000	8.7	65.3	0.192

المصدر:منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)،2004، انظر الاسكوا، 2005 صـــ49.

ويتضح من الجدول (42) أن السعودية احتلت المركز الأول في دول الخليج العربي من حيث استخدام التكنولوجيا، إذا ارتفعت نسبة مؤشر (MHT) من 20.6% إلى 65.3% في عام 2000 مقارنة بعام 1980– وضعت السعودية فوق المرتبة المئوية الثامنة والتسعين. أما في البحرين وعُمان وقطر فقد ارتفعت النسبة من 12.9% إلى 14.1% في عام 2000 مقارنة بعام 1980 فوضعت البحرين وعُمان وقطر في المرتبة المئوية الثامنة والثلاثين. أما في الإمارات انخفضت النسبة من 12.9% في عام 1980 إلى 10% في عام 1990. وسجلت الكويت أدنى حصة إذ انخفضت من 16.2% في عام 1980 إلى 7.5 في عام 2000، وهي تعادل المرتبة المئوية السادسة.

2- واقع الابتكار والبحث العلمي في دول الخليج العربي:

لعل من بين أبرز الطرائق المعروفة والمستخدمة في تقييم المكانة المعرفية للدول المختلفة تلك التي يستخدمها البنك الدولي، والمعروفة باسم طريقة تقييم المعرفة Knowledge Assessment Method (KAM)، ولهذه الطريقة مجموعتان من المؤشرات ترتبط أحدهما بالأداء الاقتصادي، وتتعلق الأخرى باقتصاد المعرفة. وتنقسم مؤشرات مجموعة اقتصاد المعرفة بدورها إلى جزأين، جزء يركز على الجوانب الخاصة بالتحفيز وأنظمة العمل، ويهتم الجزء الآخر بالجوانب المؤثرة في المعرفة نفسها.

ويبين الجدول (43) الهيكل العام لتقسيمات هذه الطرائق والمؤشرات الرئيسة لكل أقسامها إلى جانب الأعداد الكلية للمؤشرات الرئيسة والرديفة المرتبطة بها [1].

---

(1) سعد علي حاج بكري، نحو إستراتيجية لتفعيل منظومة الابتكار في دول المجلس، مجلة التعاون، الأمانة العاملة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، السنة الخامسة والعشرون 73، مارس 2011، ص 13.

الجدول (43) مؤشرات تقييم المعرفة طبقاً للطريقة المعتمدة من البنك الدولي KAM

عناصر التقييم				المؤشرات الرئيسة	العدد الكلي
مؤشرات تقييم المعرفة المعتمدة من البنك الدولي: KAM	الأداء الاقتصادي			نمو الناتج الإجمالي المحلي GDP.	6
				التطور الإنساني HDI: مؤشر مركب يُعني بالصحة والتحصيل الدراسي ومستوى المعيشة.	
	مؤشرات اقتصاد المعرفة: KEI	التحفيز والأنظمة	النظام الاقتصادي	حرية التجارة والعوائق التي تواجهها بما في ذلك التعريفة الجمركية.	12
			الحوكمة	الجودة التنظيمية لبيئة العمل وتشريعاته.	7
				الأمن الداخلي وحكم القانون.	
		مؤشرات المعرفة: KI	التعليم	نسبة المتعلمين بين الكبار أي من تجاوزوا الخامسة عشرة.	15
				نسبة المسجلين في التعليم الثانوي بين من هم في شريحة السن.	
				نسبة المسجلين في التعليم العالي بين من هم في شريحة السن.	
			العمالة	(لا توجد مؤشرات رئيسة)	24
			دور المرأة	(لا توجد مؤشرات رئيسة)	5
			نظام الابتكار	البحوث المنشورة في المجلات العلمية لكل مليون من السكان.	28
				براءات الاختراع المسجلة لكل مليون من السكان.	
				رسوم الحقوق والتراخيص المعرفية لكل مليون من السكان.	
			تقنيات المعلومات	عدد الهواتف لكل ألف من السكان.	12
				عدد الحواسيب لكل ألف من السكان.	
				عدد مستخدمي الإنترنت لكل ألف من السكان.	
مجموع المؤشرات				عدد المؤشرات الرئيسة: 14	109

المصدر: سعد علي حاج بكري، نحو إستراتيجية لتفعيل منظومة الابتكار في دول المجلس، مجلة التعاون، الأمانة العاملة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، السنة الخامسة والعشرون 73، مارس 2011، ص 15.

وتستخدم المؤشرات الرئيسة التي يبلغ عددها 14 مؤشرا في تقييم دوري، يجريه البنك الدولي، وكان عام 2009 أخر إصدار لهذا التقييم حتى الآن، وقد شمل هذا الإصدار تقييماً لدول بلغ عددها 156 دولة، وحرص التقييم على عرض نتائجه بشكل نسبي يقارن بين الدول، ويمثل مكانة الدولة على المستوى العالمي، في إطار كل مؤشر من هذه المؤشرات.

وفي سبيل تنفيذ هذا العرض جرى وضع منهجية لتحديد النسبة لكل مؤشر بحيث تحصل الدولة صاحبة أفضل مؤشر فعلي على قيمة نسبية لهذا المؤشر قدرها (10) درجات، وتحصل الدول صاحبة الموقع الوسط بين الدول على قيمة نسبية للمؤشر قدرها (5) درجات، وتحصل الدول صاحبة أدنى مؤشر على قيمة نسبية تصل إلى (صفر). الجدير بالذكر لقد شمل تقرير التقييم المعرفي الصادر عن البنك الدولي عام 2009 الذي تضمن 156 دولة من ضمنها جميع دول الخليج العربي الست. ويبين الجدول (44) المكانة النسبية لهذه الدول، في إطار كل مؤشر من المؤشرات الرئيسة لطريقة المعرفة (KAM).

الجدول (44) مؤشرات المعرفة في دول مجلس التعاون طبقاً لتقييم البنك الدولي KAM عام 2009 الذي شمل 156 دولة (غ م: غير متوفر)

عناصر التقييم	الإمارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت
نمو الناتج المحلي الإجمالي: 2003- 2007	9.59	7.79	4.97	3.31	9.52	9.79
مؤشر التطور الإنساني: 2005	7.41	7.27	6.29	6.50	7.69	7.90
حرية التجارة: 2009	6.01	5.45	6.64	6.99	6.36	6.08
الجودة التنظيمية: 2007	7.05	7.60	4.93	6.92	6.71	5.69
حكم القانون: 2007	7.19	7.19	6.23	7.53	8.08	7.47
المتعلمين بين البالغين: 2007	4.25	3.84	3.22	3.08	4.04	5.41
المسجلين في التعليم الثانوي: 2007	6.39	8.47	6.74	5.97	8.82	5.83
المسجلين في التعليم العالي: 2007	4.06	5.14	4.71	4.35	3.26	3.55
البحوث المنشورة: 2005	6.53	6.11	5.28	5.97	6.18	7.15
براءات الاختراع: متوسط 2003- 2007	6.85	2.47	6.3	3.90	6.71	7.47
رسوم المعرفة: 2007	غ م	غ م	0.34	غ م	غ م	0.34
الهواتف: 2007	9.93	8.08	6.92	5.96	9.66	6.37
الحواسيب: 2007	7.89	7.04	6.48	4.58	7.18	7.61
الإنترنت: 2007	7.95	6.78	5.89	4.18	7.33	6.92

المصدر:سعد علي حاج بكري،نحو إستراتيجية لتفعيل منظومة الابتكار في دول المجلس،مجلة التعاون، الأمانة العاملة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي،الرياض،السنة الخامسة والعشرون 73مارس 2011ص 17

ويتبين من الجدول(44) بعض الاستنتاجات حول القيم المعطاة:

1- بالنسبة لمؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي يتضح من الجدول أن دول الإمارات وقطر والكويت حصلت على أعلى قيمة نسبية لهذا المؤشر، إذ بلغت النسبة في الكويت 9.79، والإمارات 9.59، وقطر 9.52، ووضع هذه الدول بين أعلى 4% من دول العالم الأعلى نمواً، بينما وضع دول الخليج المتبقية بين ثلث إلى نصف الدول الأقل نمواً.

2- أما المؤشر النسبي للتطور الإنساني فيضع دول الخليج العربي في مكانة ما بين 21% إلى 37% من الدول الأكثر تطوراً، إذ حصلت الكويت على أعلى قيمة في دول الخليج العربي، إذ بلغت القيمة 7.90، وحصلت السعودية على أدنى قيمة في دول الخليج إذ حصلت على 6.30.

3- التحفيز والأنظمة الذي يتضمن المؤشرات النسبية لحرية التجارة والجودة التنظيمية وحكم القانون وضع دول الخليج العربي بين نحو 20% إلى 50% من دول العالم، إذ حصلت قطر على أعلى قيمة نسبية لهذا المؤشر، إذ بلغت 8.08 وضعها ضمن 20% من دول العالم، وحصلت السعودية على أدنى قيمة في الجودة والتنظيم على مستوى دول الخليج العربي، إذ بلغت 4.93 وضعها بين 50% من دول العالم.

4- أما مؤشر المسجلين في التعليم العالي حصلت البحرين على أعلى قيمة على مستوى دول الخليج العربي، إذ بلغت نسبة المؤشر 5.14 يضع البحرين بين 49% في موضوع المسجلين في التعليم العالي وتعقبها السعودية. وحصلت قطر على أدنى قيمة إذ بلغت 3.26 وضعت قطر من بين 67% من موضوع المسجلين في التعليم العالي.

5- مجال الابتكار، يضع مؤشر البحوث المنشورة النسبي دول الخليج العربي في المجال بين نحو 28% إلى 48% من دول العالم التي تم تقيمها، ويجعل مؤشر براءات الاختراع دول الخليج العربي ما بين 25% إلى 75% من هذه الدول.

6- الحواسيب تتراوح بين 21% إلى 68%.

7- مؤشر مستخدمي الانترنت في دول الخليج يتراوح بين 21% إلى 68% في موضوع المستخدمين للانترنت في دول العالم.

ونستنتج من البيانات السابقة حاجة دول الخليج العربي إلى زيادة الاستثمار في مجالات التطوير المعرفي، لكي تحتل موقع أفضل عن المواقع التي تحتلها حالياً، وتفتح أفاقاً من خلال زيادة التركيز على المجالات العلمية، والهندسية، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي، وزيادة الإنفاق على قضايا الابتكار والإبداع، وتفعيل دورها في المجتمع. فالابتكار هو الوسيلة التي تعطي الموارد قدرة جديدة على خلق الثروة هو بالتأكيد يخلق الموارد، وليس هناك شيء يدعي مورداً حتى يجد الإنسان له استخداماً في الطبيعة ويعطيه قيمة اقتصادية، وحتى ذلك الحين كل نبتة هي عشبة، وكل معدن هو مجرد صخرة أخرى [1].

ثالثا: تحديات ومعوقات التحول التكنولوجي والابتكار والبحث العلمي في دول الخليج العربي:

أصبحت العناصر(أضلاع المثلث) الثلاثة (التحول التكنولوجي، والابتكار، والبحث العلمي) من أهم الأسس في تكوين المزايا التنافسية في الوقت الراهن، ولا يمكن بناء قاعدة إنتاجية دون التفاعل بين العناصر الثلاثة.

وتبين الدراسة السابقة الضعف في المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالقدرات التكنولوجية وأداءها الضعيف مقارنة بغيرها من التكتلات الاقتصادية المختلفة، ويسوق هذا الواقع المتدني للقدرات التكنولوجية تساؤلاً عن المعوقات والتحديات التي واجهت التحول التكنولوجي والابتكار والبحث العلمي، وحالت دون وصولها إلى مستويات الدول الأخرى ومن هذه التحديات ما يأتي:

1-ضعف القدرات التكنولوجية:

تعتمد الميزة التنافسية للصناعة بالدرجة الأولى على الابتكار والإبداع والتميز، أي أن أغلب دول الخليج العربي اعتمدت في الإنتاج على حقوق المعرفة المستوردة من الشركات العالمية، وقد اتسمت هذه المعرفة والرخص بالقدم وبعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية العالمية، ولم تسعَ دول الخليج العربي لإقامة برامج للبحوث والتطوير ومراكز التصاميم [2].

---

(1) عاطف قبرصي، الاقتصاد الجديد، انظر: الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البُعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، بيروت 2007، ص 307.

(2) حسن شريف، مرجع سابق، ص 266.

وضعف البنية الأساسية لمراكز التدريب الموجودة من تجهيزات وآلات ومختبرات وشبكة معلومات واتصالات تغطي الاحتياجات التدريبية المطلوبة، الأمر الذي أضعف النتائج المرجوة من هذه البرامج التدريبية [1].

وتشير تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية الى أن الدول العربية، ومنها دول الخليج العربي من الدول المهمشة تكنولوجياً، ويتضح تدني المعرفة التكنولوجية وأيضاً تدني عدد براءات الاختراع المسجلة في بعض الدول العربية مقارنة بدول رابطة الآسيان [2].

إن النشاط التكنولوجي الخليجي لا يزال يعاني من مشكلة الإنفاق على البحث والتطوير والتعليم المخصصة لهم، وضعف في التبادل المصرفي الخليجي مع الدول المتقدمة مع انحياز المنتجين والمصنعين إلى الخبرات الأجنبية بدلاً من الخبرات المحلية وغياب المؤسسات الوطنية التي تعتني بنقل المعرفة التكنولوجية [3].

2- انخفاض الفن الانتاجي للقوى العاملة الخليجية:

لقد أشار تقرير المنافسة العالمية إلى تدهور إنتاجية العامل العربي، الذي بلغ 130 من أصل 131 دولة، أن إنتاجية العامل في الاتحاد الأوربي 5،8 من عشرة، وإنتاجية العامل الأمريكي 4،7 من عشرة، والباكستاني 5،4 من عشرة، أما الدول العربية ومنها دول الخليج فتنحدر فيها إنتاجية العامل إلى2،5 من عشرة .إن انخفاض إنتاجية العامل الخليجي مع غياب العمالة الماهرة في الأسواق أدى إلى التوجه إلى العمالة الوافدة، كل ذلك ادى الى زيادة البطالة السافرة عامة والمقنعة خاصة، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في معدلات الجودة بالتالي سوف تبتعد عن التنافسية الدولية مما يترتب على ذلك انخفاض الصادرات فسيؤدي إلى انخفاض الإنتاج أي انخفاض درجة التنوع [4].

---

(1) خالد مصطفى قاسم، الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، للدار الجامعية، الاسكندرية، 2006ص 200.

(2) حسن شريف، السياسات الصناعة البنيوية في البلدان العربية، الإستراتيجيات والسياسات الصناعية للانتقال إلى الاقتصاد الجديد، مرجع سابق، ص 266.

(3) ظاهر حمدي كنعان، مرجع سابق، ص 219.

(4) أمين ساعاتي، لماذا تنخفض إنتاجية العامل الخليجي، بحث اقتصادي، انظر الموقع http://www aleqt.com/2008/12/28

3- ظاهرة الثنائية التكنولوجية (الاقتصادية) :

تعاني دول الخليج العربي من الثنائية الاقتصادية، أي هناك قطاع متقدم جداً يستخدم أحدث الأساليب التكنولوجية والتقنية في الإنتاج، وغالباً تعتمد على العمالة الأجنبية، وتتميز بارتفاع الأجور، وقطاع مرتبط بالتصدير، مثل قطاع النفط والقطاع الثاني يستخدم الإمكانيات المحدودة، وتكنولوجية متدنية التقنية، وانخفاض الأجور ولا ترتبط القطاعات فيما بينها أي وجود (فجوة تكنولوجية) بين قطاع وقطاع آخر [1].

4- التبعية التكنولوجية:

تُعد التبعية التكنولوجية من أكبر التحديات التي تواجه دول الخليج العربي، وتتضمن التكنولوجيا جانبين، أحدهما مادي يتجسد في المعدات والآلات، والآخر بشري يتمثل في المعرفة المحيطة بابتكار التكنولوجيا المادية وكيفية استخدامها، وعليه فإن الدول المصدرة للتكنولوجيا تستطيع أن تفرض شروطاً مجحفة في بيعها للتكنولوجيا من حيث القيمة والكمية والنوعية، كما أن هذا الاعتماد يتزايد باستمرار مع تزايد التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي المطرد، مما ينتج عنه اتساع الفجوة التكنولوجية بين دول الخليج العربي والدول المتقدمة المصدرة للتكنولوجيا[2] وأصبحت دول الخليج مستهلكة للتكنولوجيا.

5- انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار :

بالرغم من نمو حجم الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار خلال السنوات الماضية في دول الخليج العربي بعامة والسعودية بخاصة، إذ بلغ 0.4% من قيمة الناتج الإجمالي السعودي في عام 2008، وهذه خطوة جادة نحو تحقيق معدل 2% من الناتج المحلي الإجمالي الذي تستهدفه السياسة الوطنية للعلوم والتقنية بحلول عام 2024، لكن هذه النسبة لا تزال دون الطموح [3].

بينما الإنفاق العالمي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تجاوز 2.5 تريليون دولار في عام 2000، أي ما يعادل 6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وارتفع الإنفاق

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مرجع سابق، ص 44.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، مرجع سابق، ص 49.

(3) وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودي، خطة التنمية التاسعة، 2010، ص 349.

بنسبة 40% عن قيمته في عام 1997 مقارنة بعام 1992، فقد نما بنسبة 27% أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي، إذ نما الأخير بنسبة 5.6% سنوياً خلال المدة نفسها [1].

6- انخفاض الإنفاق على مراكز التدريب التطبيقية والعلمية والتقنية:

على الرغم من الجهود والمحاولات التي قامت بها دول الخليج العربي والسياسات التي اتبعتها في مجال التعليم الفني والتدريب المهني وإيجاد برامج للتدريب الوطني مع القطاع الخاص بقصد سد الفجوة بين احتياجات القطاعات الإنتاجية من القوى العاملة الوطنية ومخرجات التعليم الفني والمهني، وبالرغم من ازدياد عدد الخريجين سنوياً، لكنهم لا يوفون بالاحتياجات الحقيقية لسوق العمل في دول الخليج العربي [2].

ويرجع ذلك إلى أن معظم البرامج والنظم التعليمية والتدريبية قد وضعت كي تلبي متطلبات وزارات دول الخليج العربي ومؤسساتها عامة والخدمية خاصة، بغض النظر عن احتياجات القطاعات الإنتاجية الأخرى، ويرجع ذلك إلى ضعف التمويل فما زال الإنفاق على مراكز البحوث والتدريب في الدول العربية قليلاً مثلا في الامارات0،02% من اجمالي الناتج المحلي، [3]وفي الدول العربة مجتمعة بيتراوح بين 0.16% من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت 3،0%، ينما في الكيان الصهيونى بلغ 2.35% خلال المدة (1997– 1998) [4].

لذا اعتمدت دول الخليج العربي على العمالة الوافدة لسد الطلب المتزايد من القطاعات الأخرى [5]. إذ بلغت نسبة الاعتماد أكثر من 72% في عام 2002 [6]، بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة في دول الخليج العربي، إذ بلغت 4.2%، و 3.8%، و 5.4%، و 6.7%، و 5.9% في كل من الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان والكويت على

---

(1) عاطف قبرصي، الاقتصاد الجديد، انظر الموسوعة العربية للمعرفة عن أجل التنمية المستدامة، البُعد الاقتصادي، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص 309.

(2) فتوح أبو دهب هيكل، مرجع سابق، ص 42.

(3) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،ط1، 2009،ص 120

(4) حسن شريف، مرجع سابق، ص 267.

(5) فتوح أبو دهب هيكل، العمالة الوافرة في دول الخليج العربي، واقع المشكلة والعوامل المسببة لها، انظر شؤون خليجية، المجلد السابع، عدد 43، مرجع سابق، ص 52.

(6) فتوح أبو دهب هيكل، مرجع سابق، ص 53.

الترتيب في عام 2010 باستثناء عُمان لعام 2007 [1].ويرجع تفسير هذه الظاهرة لوجود بطالة هيكلية وتكنولوجية، فضلاً عن ذلك عزوف العمالة الخليجية عن العمل في الوظائف والمهنية والفنية والتقنية والخدمية التي تقوم بها العمالة الأجنبية، إذ ينظرون إلى هذه الوظائف نظرة دونية (الغنى يولد الكسل) [2].

رابعاً- الاتجاهات الحديثة لرفع القدرات التكنولوجية في دول الخليج العربي:

يرتبط مستقبل التحول التكنولوجي الخليجي بالتصدي للمعوقات التي تواجهه، وتوطين صناعة عصرية جديدة (كصناعة تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات) ويمكن تلخيص أهم الخطوات التي يمكن أن تقوم بها دول الخليج قبل وخلال التحول التكنولوجي على النحو التالي :

1- الدخول في تحالفات إستراتيجية قائمة على التخصص، وتقسيم العمل مع الشركات متعددة الجنسية على مستوى السوق العالمي، وتنشيط عمليات الاندماج والاستحواذ لإنشاء قوة اقتصادية لها القدرة على المنافسة.

2- جذب الاستثمارات الأجنبية (المباشرة وغير المباشرة) ليس بمفهوم الحاجة إلى الأموال، بل إلى التكنولوجيا الجديدة، وخلق روابط بين الشركات المحلية والأجنبية تقوم على تبادل المعرفة وتدريب العمالة الوطنية، وإدخال تكنولوجيا عالية التقنية تساعد على تكامل العمليات الصناعية [3].

3- التمييز بين الصناعات التي تتصف بمرونة عالية نسبياً لعلاقات الإحلال بين العنصرين الإنتاجيين، العمل ورأس المال (Elasticity of Substitution) والصناعات التي تنخفض فيها هذه المرونة إلى معدلات متدنية جداً، فمثلاً في الصناعات الإلكترونية الحديثة يعتمد الإنتاج بشكل أساسٍ على رأس المال، وعند مقارنة صناعة استخراج النفط بصناعة التصفية يلاحظ المتتبع أن مرونة الإحلال بين العنصرين في الصناعة النفطية أكثر على الرغم من عدم وجود فجوات تكنولوجيا واسعة بين الحالتين.

---

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص 305.

(2) فتوح أبو دهب هيكل، مرجع سابق، ص 54.

(3) مدحت أيوب، الصناعة التحويلية في دول مجلس التعاون بين التنافس والتكامل،مرجع سابق، ص 148.

4- بسبب انتشار البطالة الهيكلية والتكنولوجية في دول الخليج العربي من الضروري اختيار السياسات والأساليب والوسائل التي تسهم في حل المعادلة الاقتصادية التكنولوجيا الخاصة بالتوفيق بين هدفي التشغيل الكامل وتعظيم الإنتاجية [1].

5- إتباع إستراتيجية تنمية القدرات التكنولوجية عن طريق زيادة معدلات الإنتاجية والتراكم، من خلال إنشاء صناعات كبيرة على نمط كثيف رأس المال، هذا على أن تستثمر الجهود المخطط لها لتحقيق التوافق التام بين الرأسمال القومي الاجتماعي Social Overhead Capital وتراكم الرأسمال الإنتاجي المباشر Direct Productive Capital[2]

وبعبارة أخرى في الأجل القصير يكون النمط كثيف العمل لتنمية القدرات التقنية للأيدي العاملة، بينما في الأجل الطويل يأخذ النمط كثيف رأس المال الأولوية في النشاط الإنتاجي، كصناعة تكنولوجيا النفط، منصات الحفر، وناقلات النفط ...الخ. وهكذا، فإن أي تعارض يقوم في الأجل القصير بين توفير مستلزمات التنمية من جانب وتحقيق سريع للتشغيل (ثم الاستهلاك) من جانب آخر سيختفي في الأجل الطويل.

6- زيادة الإنفاق الاستثماري على مراكز التدريب، لزيادة كفاءة العرض في سوق العمل الخليجي، لمعالجة الاختلالات الهيكلية والتكنولوجية في سوق العمل، وأن نجاح سياسة التدريب يتوقف على التوصيف الدقيق للعاطلين، وتنوع أساليب التدريب وربطه بحاجة التحول التكنولوجي الجديد [3].

7- زيادة الإنفاق الاستثماري على مراكز البحوث والتطوير والابتكار بما يرفع النسب السائدة حالياً من0.20% إلى 2.5%[4]. كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي أسوة بالنسبة السائدة في الدول المتقدمة

8- إنشاء مراكز متقدمة للبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصناعية والزراعية والصحية والتعليمية لأن نشاطات البحث والتطوير في مواقعها الصناعية والسوقية يمكن أن تمارس دوراً أكثر فعالية.

---

(1) هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 69.

(2) M. Dobb: Economic Growth and Undeveloped Connives, PP. 48 49.

(3) عالية المهدي، ظاهرة البطالة الأزمة والعلاج، انظر الموسوعة العربية، مرجع سابق، ص 139.

(4) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أقل بلدان نمواً، تقرير 1985، نيويورك، 1986، ص 5.

9- ربط مؤسسات التعليم ومراكز البحوث بالتحولات التكنولوجية الجديدة.

10- جذب العلماء والمهندسين، وبقية الملاكات المتخصصة الوطنية والعربية، وذلك بالاعتماد على أنظمة سخية للأجور والحوافز.

11- تخزين وتطوير الابتكارات المحلية والاقتباسات الخارجية، وذلك بالاستفادة منها عند توافر فرص استيعابها مستقبلاً، وهذه تمثل مدخرات مهمة للأجيال المستقبلية[1].

(1) هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 275.

استنتاجات وتوصيات الدراسة

- استنتاجات الدراسة:

أظهرت هذه الدراسة التفاعل القوي بين الثروة النفطية الخليجية والقطاعات الإنتاجية عامة وقطاع الخدمات خاصة، إذ استخدمت الإيرادات النفطية لتلبية حاجات الشعوب في دول خليج العربي من تعليم وصحة وخدمات عامة وتطوير البنية التحتية من نقل وخدمات تجارية ومالية00 الخ، وبالرغم من هذه الايجابيات هناك بعض الاستنتاجات السلبية ومن أهمها:

1- ضعف القدرات المؤسسية القائمة على إدارة العمليات النفطية (استخراج، وتسويق، وإنتاج) وإدارة الموارد المادية والبشرية، بما في ذلك المعرفة، وعدم توافر ملاكات مدربة وقادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة والتطبيقات، وتفصيلها حسب متطلبات التنوع الاقتصادي.

2- هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة الخليجية، إذ تبلغ أكثر من 90% في العقد الأخير.

3- لم تستخدم الإيرادات النفطية استخداما امثل خلال فترات الصدمات النفطية الثلاث للمدة(1970-2010) ،فقد تم استخدام معظم الإيرادات النفطية في الإنفاق الاستهلاكي (التبذيري) إذ بلغ أكثر من 80% من إجمالي الإنفاق لدول الخليج العربي.

4- استخدمت الإيرادات النفطية في الأصول العقيمة ،مثل: العقار أو في الاستثمار الخارجي المصحوب بالمخاطر، مما ادى الى تأكل القيمة ، نتيجة انخفاض أسعار النفط، وأسعار الدولار، والأزمات الاقتصادية، إذ بلغت نسبة التآكل 55% في عام 2009 ما يعادل 450 مليار دولار.

5- انخفاض العائد على الاستثمار نتيجة استخدام الإيرادات النفطية في قطاعات خدمية لا تدخل منتجاتها في مجال التجارة الدولية، فضلا عن ذلك الإفراط في الاستثمار في بعض الصناعات مثل: صناعة الصلب والحديد ،والبتروكيمياويات، كل ذلك أدى إلى انخفاض العائد، مما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي.

6- غياب الشفافية في استخدام الإيرادات النفطية في الاستثمار الخارجي عامة وصناديق الاستثمار خاصة.

7- لا يزال النشاط الاقتصادي الخليجي قائم على أساس الموارد النفطية، إذ تبلغ نسبة المساهمة أكثر من 50%، فضلا عن الإسهام غير المباشر لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وهو إسهام يصعب قياسه، فمثلاً أمداد قطاع النفط للقطاع الصناعي بالوقود لغرض توليد الطاقة، وإيرادات النفط تمول القطاعات الأخرى، وعندما تحسب هذه العوامل ستزيد نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي ،إي مازال الاقتصاد الخليجي غير قادر على الانتقال إلى إنتاج سلع متعاظمة للقيمة المضافة، وقائمة على مزيد من المعرفة ،ولم تستجب دول الخليج العربي بالقدر الكافي لحقائق الابتكار، وتأثير الثورة التكنولوجية.

8- انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عند ارتفاع أسعار النفط وإيرادات تصديره، وانكماشه عند انخفاض أسعار النفط، ودلالة على ذلك انخفض معدل النمو في السعودية من نحو6% في عام 2005 إلى نحو 4% في عام 2008 عام ارتفاع أسعار النفط، من ثم انكمش المعدل الى0،1 في عام 2009 عام انخفاض أسعار النفط، وكذلك انكمش معدل النمو في الكويت إلى نحو 4% للعام نفسه، يشير ذلك الى أن اقتصادات دول الخليج ما زالت تعاني من ظاهرة لعنة الموارد.

9- تدني نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية عامة والصناعة التحويلية خاصة، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 10%، بينما تبلغ النسبة في النرويج 42%، والصين 32%، وفي كوريا 28%، وهذه النسبة المتدنية تدل على أن دول الخليج مازالت تعاني من ظاهرة المرض الهولندي، نتيجة انخفاض درجة التنوع.

10- انخفاض نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمال الصادرات، إذ تتراوح النسبة خلال العقد الأخير ما بين (7-10)% ، بينما تبلغ النسبة في النرويج أكثر من 33%، وهذه النسبة المتدنية تؤكد أن اقتصادات دول الخليج ما زالت تعاني من ظاهرة المرض الهولندي، نتيجة انخفاض درجة التنوع.

11- تذبذب حجم الاستثمارات، إذ انخفض من نحو 28% في عام 1990 إلى نحو 20% في عام 2003، ثم ارتفع إلى أكثر من 30% من إجمالي الإنفاق في عام 2008 وهذا التذبذب يرجع إلى تقلبات أسعار النفط وإيرادات تصديره، يد ل على وجود حالة عدم اليقين المرتبطة بتقلبات أسعار النفط.

12- هيمنة قطاع الخدمات على القطاعات الأخرى من حيث نسبة مساهمته في إيجاد فرص عمل، إذ بلغت كمتوسط نحو80 % للمدة (1995-2009) بينما نسبة مساهمته في الناتج لا تتجاوز 40%،و يرجع ذلك إلى توجهات دول الخليج العربي لاستيعاب القوى العاملة العاطلة عن العمل من القطاعات الأخرى.

13- انخفاض إنتاجية العامل الخليجي، إذ بلغت إنتاجية العامل العربي منها الخليجي 2.5من عشرة، بينما إنتاجية العامل الأوربي 8.5 من عشرة، وبلغ تسلسل الدول العربية 130 من ضمن 131 دولة في العالم عام 2008.

14- تدني نسبة الانفاق الاستثماري على مراكز التدريب والبحث والتطوير، والابتكار وتكنولوجيا المعلومات ،إذ لاتزال نسبة الإنفاق الاستثماري متدنية ، إذ تبلغ في إجمالي الدول العربية0,16% من الناتج المحلي الاجمالي وفي السعودية 0،40% والكويت 0،30% لعام 2008، بينما تبلغ في الكيان الصهيوني2،5%، وفي العالم 6%.

توصيات الدراسة:

في ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة نقترح بعض التوصيات التي نراها تساعد على تحقيق التنوع الاقتصادي ،والتغلب على التحديات الاقتصادية الناجمة عن وفرة الموارد النفطية ،وهي ما يأتي.

1- رفع قدرات المؤسسات النفطية والصناعية من خلال إعادة هيكلها ،والعمل على تحقيق التكامل الراسي والأفقي، لتمكنها من تحقيق الإنتاج الأمثل، والتسويق الأمثل ، لمنتجاها ،ولها القدرة على التحول من الصناعات التقليدية إلى صناعات أكثر تنوعا، والتركيز على توجيه الجهود نحو تدويل هذه المؤسسات ودمجها مع السوق العالمية أسوة بالتجربة النرويجية.

2- استخدام الإيرادات النفطية في تطوير مراكز التدريب والبحث والتطوير، والابتكار وتكنولوجيا المعلومات من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري على هذه المراكز الى اكثر من 6% اسوة بالدول المتقدمة، ان الاستثمار في رفع الفن الإنتاجي والقدرات الفعلية للإنسان يعد نوعا من الاستثمار الذي يتمتع عائده بالاستمرار، وله القدرة على التنقل أفضل من الاستثمار في الموارد المادية عامة والموارد الناضبة خاصة.

3-استخدام الإيرادات النفطية في زيادة القيمة المضافة لقطاعي الصناعة التحولية والخدمات الإنتاجية، إذ يؤديان إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن ،ويمكننا من التغلب على ظاهرة لعنة الموارد، بينما استخدامها في القطاعات الاقل انتاجية يؤدي إلى انخفاض النمو وانكماشه أحياناً وتفاقم ظاهرة لعنة الموارد.

4- استخدام الإيرادات النفطية في تصحيح اختلال هياكل الإنتاج، من خلال زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري من 20% الى30% في الناتج المحلي الإجمالي، أسوة بالدول المتقدمة. إن الاستثمار في القطاعات القابلة للتجارة الدولية يؤدي إلى التدفق المنتظم للعملة الأجنبية، واستقرار سعر صرف العملة المحلية،سوف يقلل التكلفة، من ثم يرفع الطلب على الصادرات، و سيحقق اقتصادا أكثر تنوعا خاليا من ظاهرة المرض الهولندي، بينما الاستثمار في الموارد الناضبة يؤدي إلى عكس ذلك، والى تفاقم ظاهرة المرض الهولندي.

5- استخدام الإيرادات النفطية في خلق فرص عمل، من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري لتطوير مناهج التعليم، وبرامج التطوير المهني ،وتحديث وسائله، والتركيز على العمالة المدربة والمؤهلة، لأن عملية التنوع الاقتصادي لا يمكن أن تتم دون وجود العنصر البشري المؤهل والقادر على التعامل مع التقنية الحديثة، وأن الاعتماد على العمالة الوافدة يؤدي إلى اختلالات دائمة في هيكل العمالة، إذ تبلغ نسبة الاعتماد أكثر من 70%.

6- إعتماد سياسة عزل الإيرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي، ويعني ذلك ضبط الانفاق الاستثماري والاستهلاكي، مما يترتب على ذلك الحد من حركة رأس المال من القطاعات الصناعية الأكثر إنتاجية إلى الأقل إنتاجية، وذلك سيحفز النشاط الاقتصادي.

7- تبني سياسة تحديد الأجور للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية، للحد من انتقال القوة العاملة من القطاعات الإنتاجية القابلة للتجارة الدولية منخفضة الأجور إلى

القطاعات الأخرى مرتفعة الأجور، ذلك سيخفض الكلفة ويزيد الصادرات ومن ثم التنوع الاقتصادي.

8- توفير المعاملة الضريبية العادلة، والقضاء على الازدواج الضريبي، كل ذلك يشجع على زيادة إنتاج السلع القابلة للتجارة الدولية ،أي زيادة معدلات صادراته ،وبالتالي زيادة درجة التنوع في الإنتاج.

9- إتباع سياسة نقدية فعالة تبدأ بتحديد سعر صرف معتدل للعملة المحلية، إذ يخفض كلفة السلع المنتجة وبالتالي يسهل عملية التبادل التجاري ،ويؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتنوعه.

10- اتباع سياسات تشجيع الصادرات ،تبدأ بإلغاء الرسوم والقيود الجمركية داخل دول الخليج العربي ،وتوحيد التعريفة الجمركية، وتشجع الاستيراد للسلع الرأسمالية، والحد من استيراد السلع الاستهلاكية ،كل ذلك يؤدي إلي زيادة صادرات السلع والخدمات وتنويع القاعدة الإنتاجية.

و أخيراً يرى الباحث أنه لا يمكن تحقيق التنوع الاقتصادي عبر الزمن في دول الخليج العربي إلا من خلال تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية على مستوى دول الخليج العربي أولاً وعلى مستوى الدول العربية ثانياً.

إن تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي هو أساس تحقيق التنوع الاقتصادي ويجب أن يبنى على أسس ومنافع اقتصادية متبادلة والتي يمكن أن تخلق اقتصاداً أكثر تنوعاً أسوة بتجربة الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد فإن المسئولية تقع على مؤسسات الدول العربية النفطية وغير النفطية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا- الكتب :

1) إبراهيم العيسوي التنمية في عالم متغير ،دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها, دار الشروق, القاهرة, 2003.

2) إبراهيم العيسوي، هموم اقتصادية مصرية، ميبريت للنشر، القاهرة، ط 1، 2004.

3) ابراهيم عويس، اقتصاديات الخليج العربي، التحديات والفرص، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 3.

4) أحمد الضباب ،المملكة العربية السعودية وعالم البترول ،دار عكاظ للطباعة والنشر، جدة، 1979.

5) احمد حسين علي الهيتي، مقدمة في اقتصاد النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1994

6) أحمد محمد طاشكندي, الإستراتيجية النفطية السعودية ومنظمة أوبك، ط 1، مطبوعات بتهامة, جدة 1982.

7) أدوار دمورس، الازدهار النفطي ولعنة الثروة، النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط 1، 2007.

8) اويستن نورينج، التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانيات والقيود ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.ط1، أبو ظبي،2007.

9) جاسم خالد السعدون, وآخرون, تقويم تجارب التنمية في دول الخليج العربية دبي، منتدى التنمية1991.

10) جاسم خالد السعدون، الأزمة المالية العالمية انظر الطفرة النفطية الثالثة، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، تحرير علي خليفة الكواري مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت, ط1, 2009،.

11) جمال سند السويدي، النفط والغاز في الخليج العربي ،نحو ضمان الأمن الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2007.

12) جودة عبد الخالق ،سياسات التثبيت والتكيف في مصر إصلاح أم إهدار للتصنيع، ترجمة سمير كريم، المجلس الأعلى للثقافة، 2004

13) جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المركز الى الهامش، دار النهضة العربية، القاهرة،ط6، 2007.

14) جوده عبد الخالق، سياسات التكيف الهيكلي، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، الدار العربية للعلوم، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، طـ1، 2007.

15) حازم الببلاوي, محنة الاقتصاد والاقتصاديين، دار الشروق، 1988.

16) حسن شريف،السياسات الصناعية البنوية في البلدان العربية:الاستراتيجيات والسياسات الصناعية للانتقال الى الاقتصاد الجديد، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة،الاكاديمية العربية للعلوم،الدار العربية للعلوم، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي،2007

17) حسين عبد الله، نفط الخليج الفرص والتحديات ومخاطر النضوب الطبيعي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 76، القاهرة 2007.

18) حسين عبد الله، وآخرون, الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، ط1،2007.

19) حسين عبدالله، اقتصاديات النفط والغاز، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم،الدار العربية للعلوم، المجلد الرابع، ط1، 2007.

20) حسين عبدالله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة مارس 2003.

21) خالد مصطفى قاسم، الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنيع ، الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2006.

22) ديفيد هويل، وكارل نخلة، مأزق الطاقة، والحلول البديلة الجمع بين معالجة الطاقة وقضايا البيئة من اجل تفادي وقوع الكارثة، ترجمة أمين الايوبي، الدار العربية للعلوم، مؤسسة محمد بن راشد المكتوم، أبو ظبي،ط1 2007.

23) رضا عبدالسلام علي، اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية، دراسة مقارنة على المملكة العربية السعودية،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية,ابو ظبي,ط1، 2008.

24) رفعت المحجوب،الاقتصاد السياسي،الجزء الأول،دار النهضة العربية،القاهرة، 1964.

25) زكي فتاح، تجربة بلدان الشرق اسيا في نقل التكنولوجية وتنمية القدرات التكنولوجية، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة ،الاكاديمية العربية للعلوم، الدار العربية للعلوم، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي،2007.

26) سامي السيد فتحي، اقتصاديات الطاقة ، محاضرات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011.

27) سامي السيد فتحي، الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، دار الثقافة العربية، 2005.

28) الشاذلي العياري, التغييرات الاقتصادية الدولية واثرها في العالم العربي، انظر، هموم اقتصادية عربية – التنمية – التكامل – النفط – العولمه، دراسات في تكريم يوسف صايغ، مركز دراسات الوحدة العربية,ط 1،عام 2005.

29) صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصادية في العراق الحديث ،النفط والديموقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (1951–2006) دار المدى للثقافة والنشر, دمشق, ط1، 2009.

30) صبري زاير السعدي، شروط النمو والتنمية في البلدان العربية النفطية، مجلة دراسات عربية دورية، بيروت، 1988.

31) طاهر حمدي كنعان واخرون ، هموم اقتصادية عربية – التنمية – التكامل– النفط – العولمه، دراسات في تكريم يوسف صايغ، مركز دراسات الوحدة العربية, ط 1، عام 2005.

32) عاطف سليمان، التجربة البترولية لإمارة أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، أبو ظبي، 2008.

33) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي، للنفط العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2009

34) عاطف قبرصي، الاقتصاد الجديد، انظر الموسوعة العربية للمعرفة عن أجل التنمية المستدامة، البُعد الاقتصادي، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.

35) عالية المهدي، ظاهرة البطالة اللازمة والعلاج، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة الأكاديمية العربية العلوم، مجلد 4, ط، 2007.

36) عالية عبد المنعم المهدي، توظيف عوائد النفط في التنمية الصناعية العربية، انظر النفط والتنمية العربية في التسعينات، تحرير منى البرادعي، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،1993 .

37) عباس النصراوي الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل 1950-2010 ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الادبية، ، بيروت، ط1، 1995.

38) عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي، دراسة تحليلية نقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

39) عبد الخالق فاروق، النفط والاموال العربية في الخارج، دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر، مركز المحروسة، القاهرة،2003

40) عبد المجيد فريد، وآخرون، عرب بلا نفط، نظرة مستقبلية في آثار هبوط العوائد النفطية، مؤسسة الأبحاث العربي بيروت، 1985 .

41) عبد المطلب عبد المجيد ،المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين مدخل لآليات تعامل القيادات الإدارية معها، الدار الجامعية، الإسكندرية، (2008-2009).

42) عبد الهادي عبد القادر سويفي, أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي،، معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, 2009.

43) عبد الهادي عبد القادر سويفي، التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2009.

44) عبدالاله يوسف أبو عياش، الفوائض المالية والواقع الاستثماري في الوطن العربي، ط 1،الدولة ؟, 1990.

45) عبدالخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج ضمن دراسات في الاقتصاد الدول المعاصر ،المحروسة، القاهرة، 2003.

46) عبدالله إبراهيم القويز وآخرون، عرب بلا نفط، نظرة مستقبلية في آثار هبوط العوائد النفطية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1986.

47) عبدالله بن حمد العطية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانيات والقيود،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.ط1، أبو ظبي،2007.

48) عدنان شهاب الدين، مستقبل منظمة اوبك في سوق طاقة عالمية معولمة الفرص والقيود، انظر، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانيات والقيود ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.ط1، أبو ظبي،2007.

49) علي أحمد العتيقة, دور النفط في دعم التعاون العربي، هموم اقتصادية عربية، التنمية, التكامل, النفط ،العولمة, دراسات في تكريم يوسف صائغ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2005 .

50) علي خليفة الكواري, الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حال أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت، 2009.

51) علي خليفة الكواري، مجتمعات على مفترق طرق: تأثير التغيرات المصاحبة للنفط في مجتمعات شرق الجزيرة العربية، هموم اقتصادية عربية, التنمية, التكامل, النفط،العولمة, دراسات في تكريم يوسف الصائغ, مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ,عام 2005.

52) علي خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات، ط1 الكويت، 1985.

53) على عبدالعزيز سليمان، النفط وقطاع الخدمات في الوطن العربي، النفط والتنمية العربية في التسعينات، تحرير،منى البرادعي، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 1993.

54) عمرو محي الدين، أزمة النمور الآسيوية، الجذور والأوليات والدروس المستفادة، دار الشرق، القاهرة،2000

55) عمرو ميحي الدين،التنمية والتخطيط الاقتصادي،بيروت،دار النهضة العربية،1972.

56) فاروق القاسم، كسبت نعمة النفط وتجنب النقمة, انظر: الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، انظر ألفصل السابع، النرويج، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.2009

57) فاضل الجلبي، التطورات الأساسية لهيكل الصناعة النفطية، في، دراسات مختارة في الصناعة النفطية أوبك، الكويت، 1978.

58) فرهاد محمد علي الأهدن، اقتصاديات الطاقة والبترول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000.

59) فرهاد محمد علي الأهدن، الموارد الاقتصادية وموارد الطاقة والبترول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1999.

60) كينئتشي أنو, التنمية الاقتصادية في اليابان, الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية, ترجمة خليل درويش ومنى البرادعي, دار الشروق القاهرة، ط1، 2008.

61) لويس جيو ستي، المحافظة على تماسك منظمة اوبك، و مضامين التعاون بين دول الاعضاء، انظر، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الامكانيات والقيود، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابوظبي ،2007

62) مايكل لنش، البحث عن الاستقرار في السوق النفطية ،انظر مستقبل النفط كمصدر للطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1 ابوظبي، 2005.

63) محمد حسن الفطافطة، صناديق الاستثمار في الدول العربية ناشئتها، تطورها، خصائصها، الفطافطة للنشر ،عمان، 2001.

64) محمد رياض الغنيمي، أصول التنمية الاقتصادية في تحليل القضايا المعاصرة، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة، 2012.

65) محمد عبد السلام، التقرير الاستراتيجي العربي (2008–2009) مركز الأهرام للدارسات الاستراتيجي ،ط1، القاهرة، 2010.

66) محمد عبد العزيز عجمية، وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، النظريات –الإستراتيجيات– التمويل –المشكلات، الدار الجامعية، الإسكندرية،2010.

67) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل ،سلسة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، طبعة الأولى، 2006.

68) محمود محمد عبد الحي،توظيف عوائد النفط في بناء قدرة تكنولوجية عربيةانظر:النفط والتنمية العربية في التسعينات، تحرير:منى البرادعي،معهد البحوث والدراسات العربية،1993

69) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة الاطار العام والتطبيقات دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ابو ظبي،ط1 ،2009، 74

70) هرمان فرانسين، سعر النفط تحديات امام المنتجين، النفط والغاز في الخليج العربي نحو ضمان الأمن الاقتصادي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط 1، 2007.

71) معهد التخطيط القومي، العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الفكر النظري وواقع الاقتصاد المصري، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 2003.

72) منى البرادعي، النفط والتنمية العربية في التسعينات، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،1993

73) منى البرادعي، مذكرات في اقتصاديات البترول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

74) مهدي وارزي، أسعار النفط وتأثيرها على النمو الاقتصادي العالمي، انظر قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2007.

75) ميشيل شوسو دوفسكي ،عولمة الفقر تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، بيت الحكمة، ؟، عام؟

76) هنري عزام، الازمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2009.

77) هوشيار معروف ، التحليل الاقتصادي التكنولوجي، دار جرير ،الاردن، عمان ، ط الثانية، 2006

78) هوشيار معروف ، التنمية الصناعية في العالم العربي، ومواجهة التحديات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي،2003.

79) يوسف خليفة اليوسف، دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2011.

80) يوسف عبد الحميد واخرين، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة،1999.

ثانيا- البحوث والدراسات والدوريات:

1) إبراهيم السقا، تطور احوال الصناديق السيادية في العالم، بحث اقتصادي، موقع الكتروني. http//Economy of Kuwait bloyspot.com/2012/3/b.

2) أحمد سيد النجار، أداء الاقتصادات العربية عام 2007، ريع الثروة النفطية بعيدا عن تمويل التطور الاقتصادي، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الاهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية، الأهرام القاهرة، 2008.

3) الاستثمارات العربية في فرنسا وتوظيفات عقارية مصرية وغياب إستراتيجية استثمار موحدة، اليوم السابع القاهرة، عدد ، 117، 1986

4) اسيمو غلو دارون، الأسباب الجذرية: نهج تاريخي لتقييم دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، المجلد 40، العدد يونيو 2003.

5) اشرف عبد الوهاب علي الثمار، الاصول المالية الخارجية لاقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط،-نشأتها-اداؤها- دورها التمويلي في التنمية المحلية ،ندوة، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1980.

6) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أقل بلدان نمواً، تقرير 1985، نيويورك، 1986.

7) أمين ساعاتي، لماذا تنخفض إنتاجية العامل الخليجي، بحث اقتصادي، انظر الموقعhttp://www aleqt.com/2008/12/28

8) تركي فيصل الرشيد، تطوير إدارة الفوائض المالية وأساليب توظيفها، انظر الموقع: .hittp://www.sudin.focus.com foram/showthread

9) تقرير عمليات صناديق، التمويل العربي، أعضاء مجموعات التنسيقات الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، 2008.

10) تقرير غرفة تجارة الشارقة ،ملتقى اعمال الشارقة الثاني، ثروات الخليج العربي ودورها في اقتصاد العالم، الشارقة، 25-2012/4/26

11) حامد عباس، محمد ،فوائض الريع النفطي وتوحه الى الخارج، بحث اقتصادي، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد،2012

12) حسن أبو طالب، التقرير الاستراتيجي العربي (2008 – 2009) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2010.

13) حسن أبو طالب، التقرير الاستراتيجي العربي ،مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية (2005–2006)، ط1،القاهرة، 2006.

14) ربيع ابو شقير، التنوع الاقتصادي طريق التنمية المستدامة بحث اقتصادي 2008 انظر الموقع http://arabic.arabianbusiness.com/business/energy/2008/jul/25/

15) رياض الصمد، تثمير العائدات البترولية في الإنماء العربي، ندوة الدراسات الإنمائية، بيروت، 28–1974/11/30،

16) رياض الفرس،هيكل الاقتصاد الكلي للدولة الكويت والحلول،بحث اقتصادي 2010

17) سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، المنضمات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية أبو ظبي، العدد 20، ط1، 1998.

18) سعد علي حاج بكري، نحو استراتيجية لتفعيل منظومة الابتكار في دول المجلس، مجلة التعاون، الأمانة العاملة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، السنة الخامسة والعشرون ،العدد،73، مارس 2011.

19) الطاهر الزيتوني، النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد السادس والثلاثون العدد 132، شتاء، 2010.

20) عادل مسعود، العمالة الوافرة في دول مجلس التعاون الخليجي، شؤون الخليجية، المجلد السابع العدد 43 خريف 2005.

21) عباس علي تقي، النفط والتعاون العربي، منظمة أوابك ، المجلد السادس والثلاثون، للعد 134 الكويت، خريف2010،.

22) عبد الجبار عبود الحلفى، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العربي بين وهم التبعية وغياب الاندماج الاقتصادي، انظر مجلة شؤون عربية ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية،العدد،82 ،حزيران، 1995 ،.

23) عبد النبي الطوخي ،التغيرات الهيكلية للاقتصاد الخليجي فيما بعد حقبة النفط انظر دراسات مستقبلية، السنة الخامسة، العدد السادس ،مركز دراسات المستقبل جامعة أسيوط، كانون الثاني، 2001.

24) علي محمود الفكيكي، الجديد في علاقة الدولة الصناعية في العالم العربي والتحديات المعاصرة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي العدد 82، 2003.

25) عمر الحسن، شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المجلد السابع، العدد 43، خريف 2005،.

26) فتوح ابو دهب هيكل، العمالة الوافدة في دول الخليج العربي، واقع المشكلة والعوامل المسببة لها، انظر مجلة شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،، المجلد السابع ،عدد،43، 2005

27) كرستوفر السوب وبسام فتوح، تطورات أسوق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاسات على البلدان العربية، ورقة عمل مؤتمر الطاقة العربي التاسع 9 — 12 مايو 2010 الدوحة قطر، أنظر مجلة النفط والوطن العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة البترول ، العدد 135 خريف 2010.

28) كمال أبو عمشة، اهمية تطوير أسواق المال في دول مجلس التعاون العربي الخليجي بحث اقتصادي، مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 55–56 صيف2011.

29) مؤتمر « فهم لعنة النفط وكيفية تجنبها» الكويت، 2–5/18/ 2012.

30) مؤتمر ذروة النفط، التحديات والفرص أمام دول الخليج العربي، الدوحة 2013/4/2.

31) مارتن هفدت ، التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي سجل الماضي وتوجهات المستقبل ، ورقة بحثية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، انظر اخبار الخليج العدد 12803 البحرين ،نيسان 2013.

32) ماغنوسين (2000): النرويج كسب من صدمة أسعار النفط 1979–1985

33) مجلة الاقتصادالكويتي،غرفة تجارة وصناعة الكويت ،العدد498،ت2،الكويت،2010

34) مجلة الاقتصاد الكويتي، غرفة تجارة وصناعة الكويت، العدد، 448 ، 2012.

35) محمد بن ناصر، دعوة لاستنساخ صندوق عائدات النفط النرويجي بحث اقتصادي، صحيفة اقتصادية الكترونية، عدد 1433،2012.

36) محمد عبد السلام، التقرير الاستراتيجي العربي (2008–2009) مركز الأهرام للدارسات الاستراتيجي ،ط1، القاهرة، 2010.

37) مدحت أيوب, مجلس التعاون الخليجي بعد ثلاثة عقود من إنشائه ورؤية مستقبلية, المحور الاقتصادي ،مجلة شؤون خليجية مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد64, شتاء2011.

38) مدحت أيوب، الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون من التنافس إلى التكامل، مجلة شؤون خليجية ، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، عدد 43 ،2005.

39) مدحت أيوب، قطاع السياحة في الاقتصاد الخليجي، وتنويع مصادر الدخل، انظر مجلة شئون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ابو ظبى، العدد 44 شتاء 2006

40) مركز بخيت للاستشارات المالية السعودي، التقرير الشهري الاستثماري ، الرياض،فبراير،2000.

41) نجار احمد منير، الخصخصة بين التقليدية والعالمية المعاصرة وأثرها على مشاريع الأعمال، مجلة الكويت الاقتصادية،2004.

42) ياري جونسون/ تسلسل الاجراءات لتحرير حساب رأس المال، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ،1988.

43) يوسف الفضل، الثروة النفطية وتجاذبات الاقتصاد والسياسة العالمية والداخلية، بحث اقتصادي: ص11 انظر الموقع http://www.wasatanline.com

ثالثا- الاطاريح والرسائل الجامعية:

أ - اطاريح دكتوراه:

1) أحمد يحيى رفيق, آفاق التنمية المستقبلية للاقتصاد اليمني في ظل استغلال موارد النفط والغاز, رسالة دكتوراه, معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, 2000.

2) جمال محمود عطية، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقيه على الاقتصاد المصري، دكتوراه، جامعة حلوان، 2002.

3) حمدية زهدان، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ،1970.

4) سميرة هادي صالح، اقتصاديات الغاز الطبيعي في دول الخليج العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012.

5) شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر الاقتصادية، رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقائد، تلمسان، 2012.

6) عمار محمد سلو أحمد, السياسة الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية في مجال النفط الخام، رسالة دكتوراه ،جامعة الموصل،2006.

7) فاطمة ابراهيم خلف الجبوري، اثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي لعينة نفطية وغير نفطية للمدة (1970-2003)، رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، 2006.

8) محمد عبد ناجي، اقتصادات دول الخليج العربي بين التخلف والتنمية، إستراتيجية الاعتماد على الذات العربية في التنمية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، الاقتصاد والعلوم السياسة 1987.

9) محمد مفرح القحطاني، تقييم كفاءة الأداء المؤسسي للهيئات العامة للأسواق المالية مع دراسة تطبيقية على هيئة الاسواق المالية السعودية، رسالة دكتوراه 2011.

10) مصطفى كمال زيدان مدكور، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع التطبيق على مصر، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2010.

11) نبيه احمد سلامة، برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2002.

12) هند محمد هاني قنديل، السياسة الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي في الصين، رسالة دكتوراه، جامعة حلوان، 2009.

ب_ رسائل الماجستير:

1) إبراهيم أديب إبراهيم ،برامج التكييف الهيكلي وأثرها على التنمية لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل،2004.

2) أسماء محمد عزت محمد كمال، إشكالية الفساد والنمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة'2001.

3) توفيق حسين شريف ، اثر الصادرات في التغييرات الهيكلية في بلدان نامية مختارة مع إشارة إلى العراق، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 1988.

4) جمال فضل الله التاجوري، اثر النفط على التنمية الاقتصادية في ليبيا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، عام ؟ .

5) خالد حمادي حمدون ، هيكل القطاع الصناعي الخاص في العراق للفترة 1970-1987، رسالة ماجستير، جامعة الموصل ،1990.

6) رامي السيد فوزي،، دور الدولة في التنمية دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011.

7) رفقي محمد أمين، تغيير إيرادات النفط للمملكة العربية السعودية خلال المدة (1970-1984)وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية،رسالة ماجستير، القاهرة، 1988.

8) سمر حسن حسين الباجوري, اثر النفط على اقتصادات الدول الإفريقية الصغيرة, دراسة مقارنة بين كل من غينيا الاستوائيه وساوثومي وبرنسيب, رسالة ماجستير, معهد البحوث و الدراسات الإفريقية, جامعة القاهرة , 2010.

9) سمير حنا بهنام، التغيرات الهيكلية في اقتصادات دول نامية مختارة للفترة (1967-1988) رسالة ماجستير، جامعة الموصل ،1991.

10) سوزان صبحي أحمد، تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2003-2004.

11) شعبان صدام، جهود التنمية في العراق في تعديل الهيكل الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، تشرين الأول، 1988.

12) عهود محمد عيد العتيبي، دور صناعة الغاز الطبيعي في تنمية الاقتصاد القومي مع تطبيق على صناعة الغاز السعودي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2009.

13) كمال نصر حماد، تقييم دور صناديق التمويل العربية في تمويل التنمية في الدول العربية خلال المدة (1991 -2007) رسالة ماجستير، القاهرة 2011.

14) نجلاء الأهواني، النفط العربي ونمط استخدام عائداته في الدول العربية النموذج الكويتي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة،1979.

15) نوري محمد عبيد الكعصب،اثر تقلبات الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي للعراق للمدة (1990- 2008)رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية 2010.

رابعا- الوثائق والنشرات الرسمية:

1) احصاءات الاسكوا لسنوات متعددة.

2) احصاءات النرويج.

3) احصاءات اوابك لسنوات متعددة .

4) احصاءات اوبك لسنوات متعددة .

5) احصاءات صندوق النقد العربي.

6) احصاءات وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية.

7) احصاءات وزارة الصناعة في المملكة العربية السعودية.

8) احصاءات وكالة الطاقة الدولية لسنوات متعددة

9) الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أقل بلدان نمواً، تقرير، نيويورك، 1986.

10) البنك الدولي ،مؤشرات التنمية،2010، قاعدة معلومات البنك، ديسمبر 2010

11) البنك الدولى، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ,التفاعل مع العالم، ترجمة دار الساقي، بيروت2004.

12) بيانات الانكتاد للاستثمار العالمي 2012

13) بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، اعداد مختلفة.

14) بيانات التقرير السنوي ، الهيئة الوطنية للنفط والغاز، البحرين،2007.

15) بيانات التقرير السنوي ،اوبك ،صناعة تكرير النفط عاليا، الكويت،2009

16) بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 1999.

17) بيانات كتاب حقائق العالم ،CIA)2011).

18) بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي2010.

19) سوق البحرين للأوراق المالية، النشرة الشهرية،1999.

20) صندوق ابوظبي للتنمية، التقرير السنوي، 2009.

21) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الكويتي،2008.

22) صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات، آفاق الاقتصاد العالمي، ابريل، 2010.

23) صندوق النقد السعودي، تقرير السنوي، الرياض،2010.

24) صندوق النقد العربي، تحليل وتقدير البيانات التدفقات لرأس مالية العربية إلى خارج، أبو ظبي، 2004.

25) صندوق النقد العربي، مساهمة صندوق النقد العربي في تطوير الاسواق المالية العربية، ابو ظبي،2005

26) المركز الدولي للتجارة، منظمة التجارة العالمية، قاعدة المعلومات، ديسمبر،2009.

27) معهد المال الدولي، 29 تموز،2005

28) منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو)2004.

29) المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2009–2010.

30) هيئة السوق المالية السعودي، التقارير السنوية للهيئة للمدة(2006–2008)

31) وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية ،مؤسسة النقد العربي السعودي انظر خط التنمية التاسعة (2004 –2010) ،

32) وزارة الاقتصاد والتخطيط، منجزات خطط التنمية (1970– 2009)،2010.

المراجع الاجنبية:

1) Aghion Philippe and peter howitt endogenous growth theory coordinated by maxime brant – colett. Cambridge, me mit press 1998,.

2) Argention – pessoa: Natural Resoucres and institutions: the natural cvres revised paper no 8640 munich personal repec hrchive may 2008.

3) Asemoglu Daron simon johnson and james arobinson 2003 an afircan success story.

4) Celin- Nielsen – Economic consultation master thisis march ,2012 is the Norwegian manufacturing in industrys export performance – hurt by increasing labor cost and a strong academic supervisor Christian.

5) Chenery, h.p, structural change and development policy world bank research publication‹ washings on 1979..

6) CIA world fact book statistics 2011.

7) Conjantare of capitalist economy and major commodity Marketsin 1984 supplement. No.2 Bfci 1985 (inrussian).

8) Current world fertilizer FAO 2011-trends and outlook.

9) Doloitte GCC: Tomorrows – Aluminum power Hours – December 2011.

10) E. Escwa, Ed 2001, January, UN, New York, 2001.

11) Economic – sector in the Norway see http: //www.regjering.en.no.

12) Economic Development and Prospects,.

13) Eika. T and KA. Maghussen 2000 Dipnorway. gain from the 1979-1985 oil price a shock Economic modeling,.

14) Engen ole andreas 1997 NORSK engen programme and the Norsok rhetoric and realties .

15) Gregory,R..G," Some implication of the growth mineral sector " , Australian Journal of the Agricultural Economic 20/8//1976.

16) CORDEN, WM, and JP(1982) De-industrialization Booming in a small Open Economy, Economic Journal,92.

17) Gorden, WM(1984) Booming Sector and Dutch Disease Economics; Survey and consolidation Oxford Economic papers .

18) Gylfason Natural s Education and Economic Development, European Economic Review 45, 2001.

19) GYLFASON, T, growth Scottish journal of political economy 2001b Nature power .

20) Heiko – Hess – Export Diversification and Growth working paper no. 21 World Bank. Washington Dc of the Middle East and North Africa competitiveness, 2008.

21) Human Development Index 2009.

22) Imbs Jean and Romain Wacziary stages of Diversification Economic World Bank, Washington Dc Booms and Busts Beyond. Harnessing windfall 2009.

23) IMF statistics 2010.

24) International Monetary fund 1995.

25) International Trade Center Unctad / Wtocio.

26) James. Hamilton. World Bank Washington Dc. of the Middle East and north Africa (Competitiveness) 2008 understanding crude Oil Prices‹ University of San Draft Diego Jan 2008.

27) Jan T. K Lovland and Jan. F Qvigstad editors. Historical Monetary. Eitrheim. Statistics for Norway (1829 – 2003) Oslo Norges bank skriftserie, 2004.,

28) Sinnott ,Emily, John Nash and Augusto de la Torre 2010 . Natural Resources in Latin America.

29) John-Cambell, Norway Nigeria and the lessons of oil, 4 Nov., 2011, see www.businssday.com.

30) KBC market services..

31) Lan. Gelb – Economic Diversification in s – Rich . Countries – center for Global Development. Nov 2010 see: http: //www.Imf.org/External/np/seminars/eng .

32) Leader man. D and Maloney. Human capital and Economic (Growth) WF the Word Bank Natural s Neither curs nor Desting 2007.

33) Leriue and zeros stock markets bank and economic growth rebert pordy institutional reforms in emerging securities markets world bank policy research working paper 2002.

34) M. Dobb: Economic Growth and Undeveloped Connivance, 49.

35) Manasse Paolo, Procyclical Fiscal Policy: Shocks Rules and Institution – A view From Mars, International Monetary Fund, Working paper, 2006.

36) MEED Middle East Aluminum 17\3\2012.

37) Ministry of Trade and Industry statisticsNorwegia2000- 2010.

38) Norwegian financial services industry association (FNH). .

39) Ninaand Sweder Van Wijnbergen 2008 Managing Oil Revenue Volatility in Budina Nigeria.

40) Norway Economic diversification and the petroleum industry this is an- abridged. version of paper delivered by professor Norwegian school of management at the 10th annual energy(ECSSR), Abu Dhabi UAE2004 .

41) Norway. Petroleum directorate ministry of petroleum and energy historical investments 2011.

42) Norwegian public accounts 2010 .

43) OECD Development cooperation 1983 Paris. 1984.

44) OEG, Annual statistics Bulletin 1983.

45) OLE Andreas the development of the Norwegian. petroleum innovation system.paper addresses. university of stavnger.

46) OPEC statistics 2012.

47) Organisational change in technical and the Norwegian petroleum in dustrail complex dissertation submitted for the degree university of Bergen politics of dr Bergen .

48) Paul collier plundered planet: why we must and how we can manage for globul prosperity ox ford university press 2010 .

49) Raymond atc and boy anjovanovic, stock markets and development.. European Economic review vol-37hos203 (1993).

50) Report Human Development human development indices 2008.

51) Richard husman, Bailey Klinger and Jos Lopez Calix. Export in Diversification Trade Algeria – 2010 paper 146.

52) Richard Dcruze, Economic diversification road Development continue www.arabic-arbic-businiss.com/jul-2008.

53) Robinson, J. Toruik & Verdier. T, Political Foundation of the Curse, Journal of Development Economics V 79, 2006,.

54) Roed- Larsen. Escaping the – Curse and the Dutch Disease – Discussion – paper no. 377 – May – 2004 – statistics Norway. Research Development.

55) Ross Mishael, L., The political Economy of the Curse World politics, 51, Junuary, 1997,.

56) Sach J D and AM, warner 2001. the curse of natural. resources europan economic review 898.

57) Sachs J.D. & Warner A.M. "Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December 1995, P: Appendix B Figure B1.

58) Sid Ahmed, A., "Economic de L'in dustrialisation à partir des s naturelles (I.B.R.)", O.P.U, Tome 02.

59) Simon Smith Kyznets modern economic growth: restructure and spread studies in comparative economics 7,new haven CT Yale University, press 1966.

60) statistics Norway. Norges Bank.2011 .

61) Sourse Quanevly Bullttinjain, 1980: Bank of England .

62) Statistics Norway and Ministry of Finance 2011.

63) The Gross domestic product for norway 1830-2003.

64) The world bank annual report 1984 washington D.C 1984..

65) Torvik‹R(2001)Learning by doing and Dutch disease ‹EUROPEAN Economic Review,p45.

66) UN delivery food security and sustainability Towards an international frame work UN www foo, org/food climate 6/8/2008.

67) united Hand book 2012 of statistics.

68) United Nations National Accounts Statistics ⁱNew York 1990 Table7Fⁱ.

69) United stats energy information administration.

70) Van der Ploeg, Frederick and Anthony J Venables2 .009.2 009 . "Harnessing Windfall Revenues

مواقع الإنترنت باللغة الانجليزية:

1) Alan. Gelb – Economic Diversification in Resource – Rich. Countries Nov 2010 see :http://www.Imf.org/External/np/seminars/eng

2) OLE-Andreas the development of the Norwegian. petroleum innovation. system. A histoical over view. university of Stavanger. http://www.sv.uio.no/tik. innowp/engentik paper %20

3) Report Human Development human development indices 2008 http://www.hdr.undp.org/en/meedia 2008.

4) History of statoil 1972-2007 see http://en wikipediu.org/wiki/statoil .

5) Noreng Norway Economic diversification and the petroleum industry 2004. http://www.gas and oil.com/news.2004

6) development of the Norwegian. petroleum innovation see http://www.sv.ui.no

7) The Gross domestic product for Norway 1830-2003 see http//www.n0rges bank occaionl p; 241-288

8) Norway Economic diversification and the petroleum industry http://www.agasandeil,com.news.2004

9) John-Cambell, Norway Nigeria and the lessons of oil, 4 Nov., 2011, see www.businessdayonline.com.

10) http://www.ssb.no/englishmagazine/art-2009

11) http://en wikipediu.org/wiki/statoil.

12) hittp://www.sudin.focus.com foram/showthread.

13) http//economy of kawat bloyspot.com/2012/3/b.

14) http//www.al.jazera.com

15) http//www.albauan.com

16) http//www.zowya.com2story2012/4/8.

17) http://eh.net encycl opedia/article/grytten-norway

18) http://www.agasandcil,com.news.

19) http://www.businesdayonline.com/ng/index.p/ip/analysis/ commettary/2935/ Norway and the lessosns of oil .

20) http://www.CNBC.com/4.March/2008.

21) http://www.farbes.com/lists/2010/18/global2000-10 the Global 2000 sales.html .

22) http://www.gas and oil.com/news.

23) http://www.hdr.undp.org/en/meedia

24) The petroleum activities in the Norwegian socity see http://www.hpd.no/en/ /facts.2011 .

25) http://www.imf.org/external/hp/seminars.

26) http://www.indexmundi mcandi.com/norway Ivestment gross fixdy.

27) http://www.indexmundi mcandi.com/norway Grude oil production annual growth rat. 2012 .

28) http://www.indexmundi.com/norway exports commodites.html

29) http://www.indexmundi.com/norway GDP-real.growth rat.html

30) http://www.indexmundi.com/norwayoil-proved.resevers.html .

31) http://www.indexundi.com/noreway/crude oil production annual growth html .

32) http://www.menas.couk/APP-Datal/b/frahd .

33) Norwegian oil production through 35years see http://www.norway.org/business news oil production htm .

34) http://www.olf.no/en/fact/pertroleum history .

35) http://www.olf.no/en/facts/norwys.petroeumhistory

36) http://www.olf.no/en/facts/petroleum history the Norwegian oil. Industry association.

37) http://www.regjering no/en/deploedFIN/rapportorter/Norway economy2009.

38) http://www.regjering no/en/deploed subject oil and Gas/Norway oil history in 5 minutes html /.

39) http://www.statiol.com. 2012 .

40) http://www.statiol.com/ Annual Report. 2011 .

41) the development of the norwegin. petroleum jnnoration see. http://www.sv.uio.no/tik. innowp/engentik paper %20.

42) http://www.wasatanline.com

43) http://www.wikipdia.org/ar.mk.dgd/wik.norway.

44) www.businessdayonline.com..Compenshare/ Behoth

45) http://www.gas and oil.com /news/2004/44790.

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة المخططات

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: العلاقة بين الموارد الطبيعية ومتطلبات التنوع الاقتصادي	
أولا: المرض الهولندي والتنوع الاقتصادي	37
1- تطور مفهوم المرض الهولندي	37
أوائل علماء الاقتصاد الذين تعرضوا لمفهوم المرض الهولندي	38
2- أسباب المرض الهولندي	41
3- سياسات الهروب من المرض الهولندي	43
ثانيا: لعنة الموارد والتنوع الاقتصادي	44
1- تطور مفهوم لعنة الموارد	44
2- مضاعفات أثر وفرة الموارد على التنوع الاقتصادي	47
3- الهروب من لعنة الموارد	49
ثالثا: عدم اليقين والتنوع الاقتصادي	50
سياسة الهروب من ظاهرة عدم اليقين	51
رابعا: الانتقادات الموجهة إلى نظرية لعنة الموارد والمرض الهولندي	52
خامسا: العوامل المؤسسية والسياسية والتنوع الاقتصادي	53
1- العوامل المؤسسية	53
2- العوامل السياسية والتنوع الاقتصادي	56
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية وبين تطور القطاعات الاقتصادية	58
أولا: أهمية الإيرادات النفطية	58
1- أهمية الإيرادات النفطية	58
2- أثر وتحديات الإيرادات النفطية لاقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط	59
3- أثرها على اقتصادات الدول الصناعية المستوردة والمستهلكة للنفط	61

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الصفحة	الموضوع

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لاهمية الإيرادات النفطية في اقتصادات دول الخليج العربي(1970-2010)	195
أولاً: أهمية الإيرادات النفطية الخليجية في الناتج المحلي الإجمالي	195
ثانياً: أهمية الإيرادات النفطية الخليجية في الإيرادات العامة	199
ثالثاً: أهمية الإيرادات النفطية في الميزان التجاري الخليجي	202
الفصل الثالث دراسة تحليلية لتجربة دول الخليج العربي في استخدام الإيرادات النفطية	205
المبحث الأول: استخدام الإيرادات النفطية الخليجية بين الاستثمار الداخلي والخارجي	206
أولاً: نمط استخدام الإيرادات النفطية الخليجية في الاستثمار الداخلي	206
1- استخدام الإيرادات النفطية بين الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري	206
2- استخدام الإيرادات النفطية بين الادخار والاستثمار	210
3- استثمار الإيرادات النفطية بين القطاعات النفطية وغير النفطية لدول الخليج العربي	213
ثانياً: نمط استخدام الإيرادات النفطية الخليجية في الاستثمار الخارجي	216
1- استخدام الإيرادات النفطية في الاستثمار الخارجي	216
2- استخدام الإيرادات النفطية في الاستثمار الخارجي	218
3- استخدام الإيرادات النفطية في الاستثمار الخارجي	221
ثالثا: نمط استخدام الإيرادات النفطية الخليجية في تغطية الواردات	225
المبحث الثاني: استخدام الإيرادات النفطية الخليجية في صناديق النفط السيادية	229
أولاً: مفهوم الصندوق و نشأته	229
ثانيا: أنواع الصناديق السيادية و أهدافها	230
ثالثا: تطور حجم صناديق الاستثمار السيادية	231

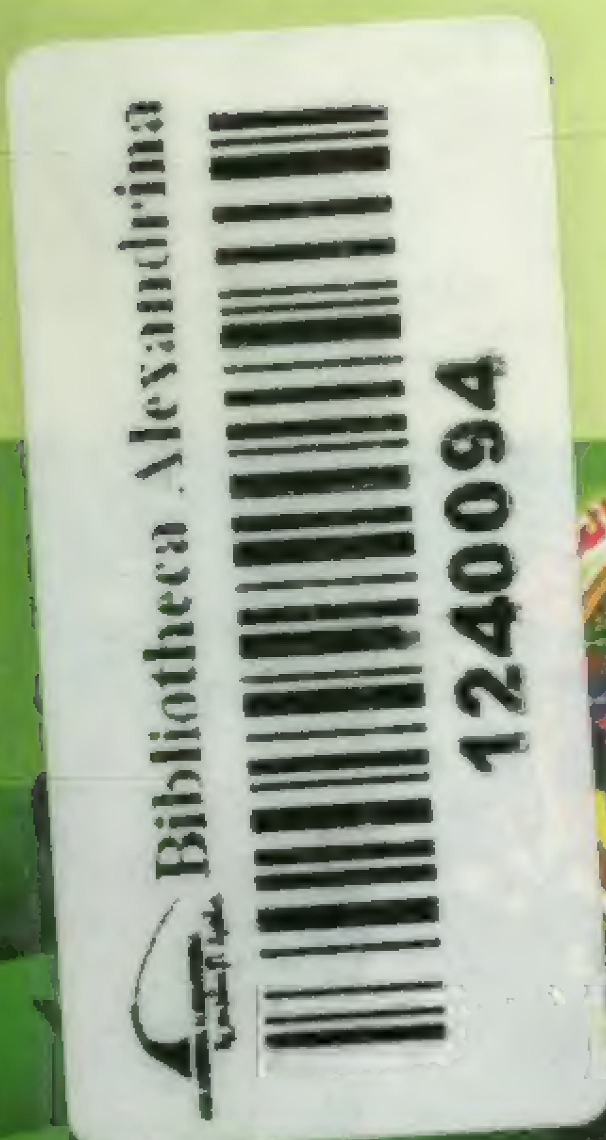
الموضوع	الصفحة
المبحث الأول: التغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الخليجي للمدة (1972-2010)	258
أولاً: تغير نمو الناتج المحلي الخليجي خلال المدة (1972 – 1980)	258
ثانياً: تغير نمو الناتج المحلي الخليجي خلال المدة (1981 – 2001)	260
ثالثاً: تغير نمو الناتج المحلي الخليجي خلال المدة (2002 – 2010)	261
المبحث الثاني: التغير في الهيكل الإنتاجي والتوزيع القطاعي في دول الخليج العربي (1970 – 2010)	263
أولاً: التغير في نسبة مساهمة قطاع الصناعات الإستراتيجية في الناتج المحلي الإجمالي	263
الثانية:التغير في نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في(GDP) الخليجي	267
ثالثاً: التغير في نسبة مساهمة قطاع الزراعة في (GDP) الخليجي	273
رابعاً: التغير في نسبة مساهمة قطاع الخدمات في (GDP) الخليجي	276
المبحث الثالث: التغير في المؤشرات الاخرى للتنوع الاقتصادى الخليجى	280
أولا:التغيير في تكوين هيكل العمالة وتوزيعها القطاعي في دول الخليج العربي	280
ثانيا: التغير في هيكل الصادرات في دول الخليج العربي	284
ثالثا: التغير في هيكل الإيرادات العامة لدول الخليج العربي	289
المبحث الرابع: تقييم تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي	294
أولاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الخليجي ولعنة الموارد بين التحليل والمقارنة للمدة	294
ثانيا:هيكل القطاع الإنتاجي الخليجي والمرض الهولندي بين التحليل والمقارنة	296
ثالثاً: هيكل بنود الإنفاق وعدم اليقين بين التحليل والمقارنة	300
الفصل الثاني الاتجاهات الحديثة لتوظيف إيرادات النفط في تنويع هياكل إنتاج دول الخليج العربي	305

الموضوع	الصفحة

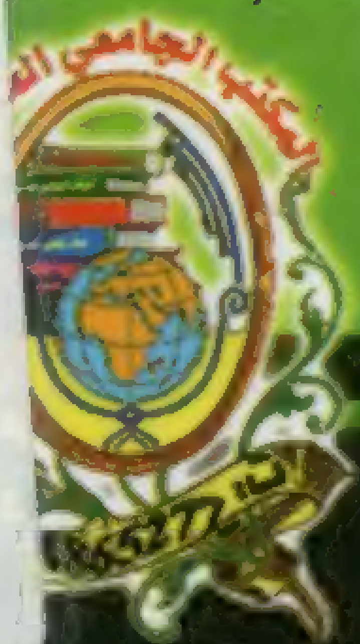
الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة









المكتب الجامعى الحديث
مساكن سوتير- أمام سيراميكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية
تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707
E-Mail : modernoffice25@yahoo.com